

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة



الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

دور محاسبة التضخم في تعزيز جودة نتائج تقييم الأداء المالي

– دراسة حالة مؤسسة كوندور –

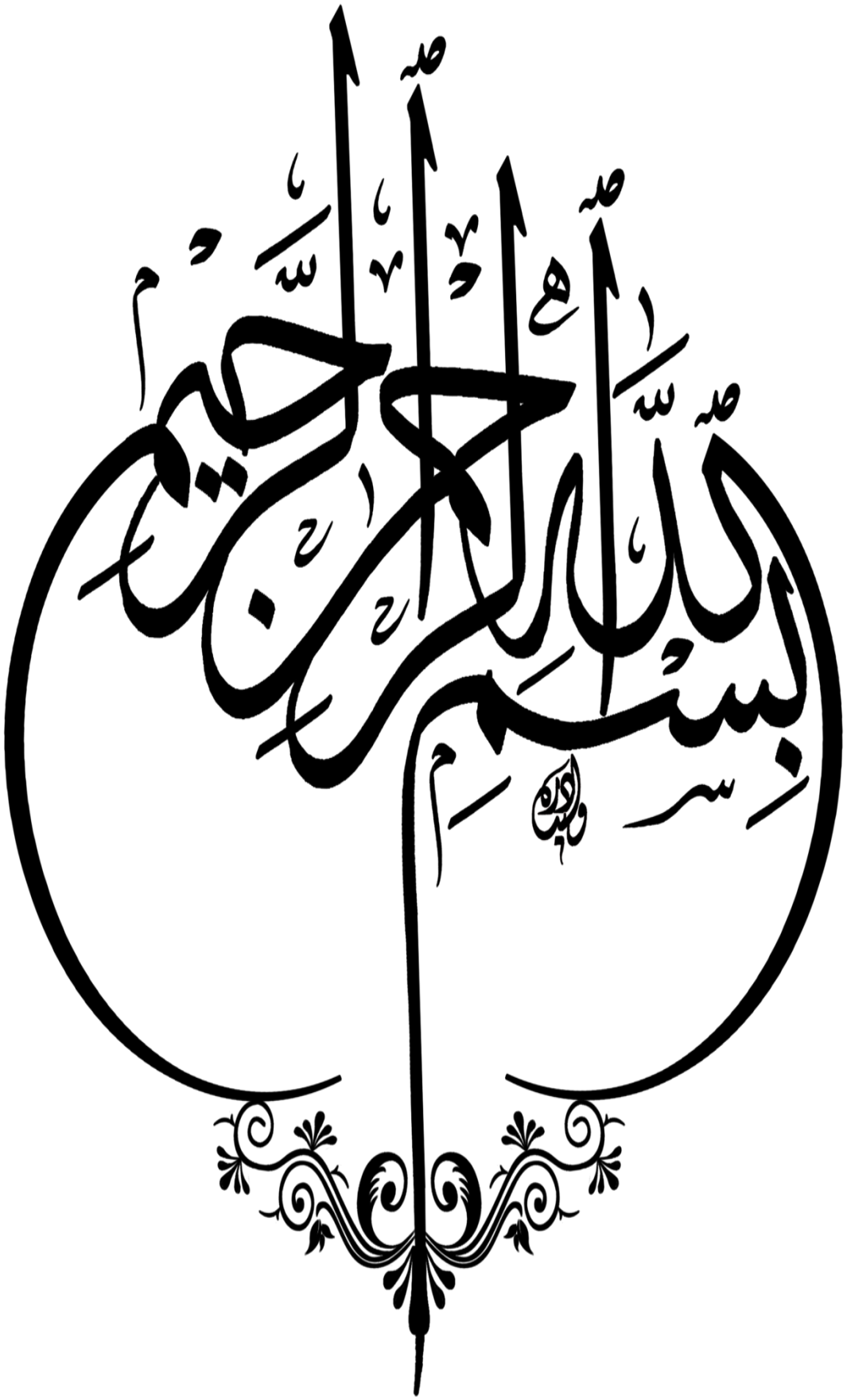
أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في تخصص: المحاسبة

إعداد الطالبة: ملين عفاف

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	عريوة رشيد	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
2	بن وارث حجيلة	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
3	حجار مبروكة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مساعد مشرف
4	زبيري عز الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة برج بو عرييج	ممتحنا
5	لعروسي قرين زهرة	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا
6	فوزية براهيمى	أستاذ محاضر أ	جامعة زيان عاشور الجلفة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023



الشكر

أتقدم بخالص شكري للأستاذتين المشرفتين

بن وارش جميلة

حجار مبروكة

إلى الأستاذة شريط صلاح الدين

الأستاذة نوال عطوي

إلى كل عمال قسم المحاسبة لمؤسسة كوندور

...

وأخص بالشكر لجنة المناقشة التي تشرف على تقويم هذا العمل

الإهداء

إلى والدي الكريمين

إلى إخوتي

إلى كل من ساندني ولو بكلمة طيبة أو دعوة بظهر الغيب

إلى كل طالب علم...

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
V	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
ب	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة التضخم	
13	المبحث الأول: مفاهيم حول التضخم
19	المبحث الثاني: الآثار المحاسبية للتضخم
36	المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على القوائم المالية
50	المبحث الرابع: أساليب محاسبة التضخم
الفصل الثاني: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي	
82	المبحث الأول: مدخل لتقديم الأداء المالي
87	المبحث الثاني: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي
110	المبحث الثالث: المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي
122	المبحث الرابع: نماذج التنبؤ بالفشل المالي
الفصل الثالث: مساهمة محاسبة التضخم في تعزيز جودة نتائج تقييم الأداء المالي لمؤسسة كوندور	
140	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة كوندور
149	المبحث الثاني: مساهمة تطبيق محاسبة التضخم في تعزيز مصداقية القوائم المالية لمؤسسة كوندور
180	المبحث الثالث: مساهمة تطبيق محاسبة التضخم في تعزيز جودة نتائج تقييم الأداء المالي لمؤسسة كوندور
226	الخاتمة العامة
232	المراجع
242	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	التطور التاريخي للمعيار المحاسبي الدولي IAS29	41
2-1	المقارنة بين بدائل القياس باعتماد معيار تجنب أخطاء وحدة القياس	74
3-1	المقارنة بين بدائل القياس باعتماد معيار تجنب أخطاء التوقيت	75
4-1	المفاضلة بين بدائل القياس باعتماد معيار الموثوقية (التمثيل الصادق)	76
5-1	المفاضلة بين بدائل القياس باعتماد معيار الملاءمة	77
1-2	حالات رأس المال العامل الصافي (FRN)	88
2-2	حالات رأس المال العامل الخاص (FRP)	89
3-2	حالات احتياجات رأس المال العامل (BFR)	93
4-2	عرض حالات الخزينة (TR)	94
5-2	يبن كيفية تحديد نسب نموذج Altman	128
6-2	تحديد نسب نموذج Sherrord وأوزانها النسبية	132
7-2	تحديد درجة احتمال الإفلاس حسب قيمة نتائج نموذج Sherrord	133
8-2	تقسيم القروض حسب درجة المخاطرة ومدى تعرض المؤسسة للإفلاس	133
9-2	تحديد نسب نموذج Kida وأوزانها النسبية	134
1-3	المؤشر العام لأسعار المستهلك - الشهري - خلال السنتين 2021-2022	151
2-3	المؤشر العام لأسعار المستهلك للشهر الأخير خلال سنوات 2002-2022	151
3-3	التمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية للميزانية - وفق النظام المحاسبي المالي -	152
4-3	حساب القيم المعدلة للأصول الثابتة لسنة 2021	155
5-3	حساب قيمة الاهتلاك المعدل	157
6-3	حساب أرباح/خسائر القوة الشرائية 2022	158
7-3	جدول حساب النتائج المعدل 2021	159
8-3	الميزانية المعدلة - جانب الأصول - 2021	160
9-3	الميزانية المعدلة - جانب الخصوم - 2021	161
10-3	حساب القيم المعدلة للأصول الثابتة لسنة 2022	164
11-3	حساب قيمة الاهتلاك المعدل 2022	166
12-3	حساب أرباح/خسائر القوة الشرائية 2022	166
13-3	جدول حساب النتائج المعدل 2022	167
14-3	الميزانية المعدلة - جانب الأصول - 2022	169
15-3	الميزانية المعدلة - جانب الخصوم - 2022	170

قائمة الجداول

172	أثر محاسبة التضخم على قيم التثبيتات 2022/2021	16-3
174	أثر محاسبة التضخم على حسابات النتائج 2022/2021	17-3
177	أثر محاسبة التضخم على رؤوس الأموال الخاصة 2022/2021	18-3
179	أثر محاسبة التضخم على قيمة الضريبة واجبة الدفع 2022-2021	19-3
181	تعديل الميزانية - أصول - بوحدة النقد الثابتة لسنة 2022	20-3
183	تعديل الميزانية - خصوم - بوحدة النقد الثابتة لنهاية سنة 2022	21-3
185	تعديل جدول حساب النتائج بوحدة النقد الثابتة لنهاية سنة 2022	22-3
189	أثر محاسبة التضخم على قيم رأس المال العامل 2021	23-3
191	أثر محاسبة التضخم على قيم رأس المال العامل 2022	24-3
194	أثر محاسبة التضخم على قيمة احتياجات رأس المال العامل 2021	25-3
194	أثر محاسبة التضخم على قيمة احتياجات رأس المال العامل 2022	26-3
196	أثر محاسبة التضخم على رصيد الخزينة 2022-2021	27-3
198	أثر محاسبة التضخم على نسب السيولة 2021	28-3
199	أثر محاسبة التضخم على نسب السيولة 2022	29-3
201	أثر محاسبة التضخم على نسب النشاط 2021	30-3
202	أثر محاسبة التضخم على نسب النشاط 2022	31-3
205	أثر محاسبة التضخم على نسب المديونية 2021	32-3
207	أثر محاسبة التضخم على نسب المديونية 2022	33-3
210	أثر محاسبة التضخم على نسب الربحية 2021	34-3
211	أثر محاسبة التضخم على نسب الربحية 2022	35-5
213	أثر محاسبة التضخم على قيمة Z لنموذج KIDA 2021	36-3
214	أثر محاسبة التضخم على قيمة Z لنموذج KIDA 2022	37-3
216	أثر محاسبة التضخم على قيمة Z لنموذج Springate 2021	38-3
217	أثر محاسبة التضخم على قيمة Z لنموذج Springate 2022	39-3
220	أثر محاسبة التضخم على قيمة Z لنموذج Shirrod 2021	40-3
221	أثر محاسبة التضخم على قيمة Z لنموذج Shirrod 2022	41-3

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
141	مؤسسات مجمع بن حمادي	1-3
143	الوحدات الإنتاجية لمؤسسة كوندور	2-3
145	الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور	3-3
173	توضيح أثر محاسبة التضخم على قيم التثبيتات 2021	4-3
173	توضيح أثر محاسبة التضخم على قيم التثبيتات 2022	5-3
175	توضيح أثر محاسبة التضخم على حسابات النتائج 2021	6-3
175	توضيح أثر محاسبة التضخم على حسابات النتائج 2022	7-3
178	توضيح أثر محاسبة التضخم على رؤوس الأموال الخاصة 2021	8-3
178	توضيح أثر محاسبة التضخم على رؤوس الأموال الخاصة 2022	9-3
190	توضيح أثر محاسبة التضخم على قيم رأس المال العامل 2021	10-3
192	توضيح أثر محاسبة التضخم على قيم رأس المال العامل 2022	11-3
195	توضيح أثر محاسبة التضخم على قيمة احتياجات رأس المال العامل 2021	12-3
195	توضيح أثر محاسبة التضخم على قيمة احتياجات رأس المال العامل 2022	13-3
197	توضيح أثر محاسبة التضخم على رصيد الخزينة 2021	14-3
200	توضيح أثر محاسبة التضخم على نسب السيولة 2021-2022	15-3
204	توضيح أثر التضخم على نسب النشاط 2021-2022	16-3
209	توضيح أثر محاسبة التضخم على نسب المديونية 2021-2022	17-3
212	توضيح أثر محاسبة التضخم على نسب الربحية 2021-2022	18-3
216	توضيح أثر محاسبة التضخم على قيمة Z لنموذج KIDA 2021-2022	19-3
219	أثر محاسبة التضخم على قيمة Z لنموذج Springate 2021-2022	20-3
222	أثر محاسبة التضخم على قيمة Z لنموذج Shirrod 2021-2022	21-3

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
242	ميزانية مؤسسة كوندور (جانب الأصول) 2021	1
243	ميزانية مؤسسة كوندور (جانب الخصوم) 2021	2
244	جدول حساب النتائج لمؤسسة كوندور 2021	3
246	ميزانية مؤسسة كوندور (جانب الأصول) 2022	4
247	ميزانية مؤسسة كوندور (جانب الخصوم) 2022	5
248	جدول حساب النتائج لمؤسسة كوندور 2022	6
250	جدول التبويب التاريخي لاستثمارات مؤسسة كوندور 2021	7
254	جدول التبويب التاريخي لاستثمارات مؤسسة كوندور 2022	8
258	كشوف تعديل قيم تثبيبات مؤسسة كوندور وفق التكلفة التاريخية المعدلة 2021	9
264...	كشوف تعديل قيم تثبيبات مؤسسة كوندور وفق التكلفة التاريخية المعدلة 2022	10

مقدمة

عامّة

تمهيد

تستند المحاسبة في تسجيل كافة المعاملات المالية والأحداث الاقتصادية إلى فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، كوسيلة للقياس في ظل النظام المحاسبي التقليدي المعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية، والقاضي بإثبات العمليات المحاسبية بقيمتها وقت حدوثها، حيث أن هذا النظام يمكن أن يحقق النتائج المطلوبة في ظروف ثبات الأسعار، إلا أن هذا يبقى بعيداً عن الواقع، حيث يعتبر التضخم الاقتصادي مرض تعاني منه الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، خاصة مع التطورات الاقتصادية السريعة التي يشهدها العالم وزيادة انتشار المؤسسات متعددة الجنسيات، هذا ما دفع بالباحثين للسعي لإيجاد حلول ومقترحات محاسبية تضمن سلامة المعلومات المالية وموثوقيتها وملاءمتها لاتخاذ القرارات، أما المنظمات والهيئات المحاسبية فساهمت بدورها من خلال تقديم قواعد توجيهية ومعايير محاسبية، لاقت قبولاً متبايناً في مختلف الأوساط المحاسبية، ليأتي المعيار IAS29 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية تحت عنوان " الإفصاح المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع"، ويمكن اعتباره المعيار الأكثر شمولية وقبولاً لدى المحاسبين ومختلف الفاعلين في المجال، وهنا يبرز التساؤل حول مدى حاجة المؤسسات الناشطة في بيئات تمتاز بمعدلات تضخم منخفضة لهذا المعيار، أو بصيغة أخرى مدى موثوقية وملاءمة المعلومات الصادرة عن الأنظمة المحاسبية لهذه المؤسسات لاتخاذ القرارات، والحكم على المركز المالي للمؤسسات ونتائج أنشطتها في ظل التغيرات غير الجامحة للأسعار.

أولاً- إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

- هل تساهم محاسبة التضخم في تعزيز جودة نتائج عملية تقييم الأداء المالي؟

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية، وتحليل الموضوع ودراسته دراسة معمقة قمنا بتجزئتها إلى عدة تساؤلات فرعية:

- هل تساهم محاسبة التضخم في الرفع من مصداقية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة؟

- هل تساهم محاسبة التضخم في زيادة جودة نتائج عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة؟

ثانياً - فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية الأولى: تساهم محاسبة التضخم في زيادة مصداقية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسة

محل الدراسة.

- الفرضية الرئيسية الثانية: تساهم محاسبة التضخم في الرفع من جودة نتائج عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

ثالثا- المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بمختلف جوانبه، ومن أجل تحليل أبعاده، والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات المطروحة للوصول إلى النتائج والتوصيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة، وقد اعتمدنا في جمع المعلومات والبيانات اللازمة لكتابته على مراجع مكتبية مختلفة من خلال استقراء الكتب والمجلات العلمية وكذا المداخلات والدراسات الأكاديمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أما بالنسبة للجانب الميداني فقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال تحليل مخرجات المحاسبة لمؤسسة "كوندور" باستخدام مختلف الأدوات المناسبة لطبيعة الموضوع.

رابعا- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال

- تبرز أهمية الدراسة من كونها تتناول موضوع يمس أساسا عمق المشاكل المرتبطة بالممارسات المحاسبية، وهي تعدد بدائل القياس المحاسبي وصعوبة الاختيار بينها، خاصة في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- وجوب التعمق في الدراسات التي تعنى بموضوع التضخم وعلاقته بالفكر المحاسبي، إذ يعتبر من المشاكل المحاسبية المعاصرة.
- تهتم الدراسة بموضوع محاسبة التضخم والتي تعنى بمعالجة واحدة من أهم المشاكل المحاسبة المعاصرة.
- من جهة أخرى للبحث أهمية بالغة من خلال معالجته لموضوع تقييم الأداء المالي ومدى مصداقية نتائجه وقدرتها على تقييم المعلومات اللازمة لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات المالية الرشيدة اعتمادا عليها.

خامسا- أهداف الدراسة:

يمكن حصر أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

- توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع التضخم والقوائم المالية.
- إبراز أثر التضخم الاقتصادي على جودة الإفصاح في القوائم المالية.

- إظهار الانحراف الذي يحدث في قيم مختلف عناصر القوائم المالية خلال فترات التضخم، وانعكاسه على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
 - التعريف بأهمية أساليب محاسبة التضخم في إزالة أثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على جودة القوائم المالية.
 - التعريف بأساليب محاسبة التضخم والمفاضلة بينها.
 - إظهار مساهمة أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة في زيادة جودة القوائم المالية.
- في حين يكمن أهم هدف للدراسة في محاولة إثبات الأثر السلبي للتضخم على مخرجات النظام المحاسبي التقليدي الذي يعتمد على التكلفة التاريخية، حتى وإن لم يكن معدل التضخم السائد جامحا، حيث يؤدي تراكم أثر التغيرات الطفيفة للأسعار على عناصر القوائم المالية، خاصة منها الأصول الثابتة، إلى أثر كلي معتبر، يتسبب في إفقاد المعلومات المبنية على أساس التكلفة التاريخية لخاصية الموثوقية، باعتبارها الخاصية الجوهرية التي يعتمد عليها هذا الأسلوب، ما يوجب الانتقال إلى اعتماد بديل عنها، أو على الأقل إجراءات مكتملة لتصحيح القيم المبنية عنها.

سادسا-دوافع اختيار الموضوع:

- حداثة موضوع محاسبة التضخم وخاصة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر.
- الاهتمام المتنامي للجهات المهنية والمنظمات المحاسبية بمشاكل التضخم وأثرها على الجانب المحاسبي، باعتبارها أهم المشاكل المحاسبية المعاصرة التي تنعكس آثارها سلبا على قياس نتائج وأداء المؤسسة.
- زيادة إدراك المؤسسات بضرورة تقييم أدائها المالي رغم صعوبة استخدام أدواتها خاصة الحديثة منها.

سابعا: حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على مؤسسة "كوندور" كأحد أهم المؤسسات الناشطة في المحيط الاقتصادي الجزائري.
- الحدود الزمنية: فيما يخص الإطار الزمني فسوف تشمل دراسة الحالة معالجة آثار التضخم على القوائم المالية لمؤسسة كوندور للسنتين 2021-2022 بناء على المعطيات المحاسبية التاريخية للفترة الممتدة من 2002 إلى 2022.

ثامنا- الدراسات السابقة:

- ✓ دراسة آسيا لعروسي (2013/2014) بعنوان: تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض النماذج المختلفة لمعالجة أثر التضخم على الإفصاح في القوائم المالية، والتعرف على كيفية الإفصاح عن أثر التضخم في القوائم المالية، ومعالجة تأثيراته على المعلومات المحاسبية من خلال دراسة حالة مجمع صيدال، بناء على قوائمه المالية المنشورة في موقع لجنة مراقبة بورصة الجزائر، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- توجد فروق كبيرة بين المعلومات المالية المفصّل عنها في القوائم المالية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية، والمعلومات المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية المعدلة، إذ تعتبر هذه الأخيرة أكثر ثباتاً وتعبيراً عن الوضع الحقيقي للمؤسسة.
- تقتصر التجربة الجزائرية في مجال محاسبة التضخم على إعادة تقييم الأصول الثابتة دون التعرض لباقي بنود القوائم المالية، ولذلك يمكن اعتبارها بمثابة حل جزئي لمشكلة تأثير التضخم على البيانات المحاسبية وليس حلاً شاملاً.

✓ دراسة كمال بن يخلف (2016/2015)، بعنوان: دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3

هدفت هذه الدراسة إلى اختيار طريقة ملائمة لإظهار آثار التغيير في المستوى العام للأسعار على القوائم المالية التي تعدّها المؤسسات الجزائرية، من خلال دراسة حالة شركة كوسيدار المحاجر، وقد توصلت هذه الدراسة بناء على اختبار فرضياتها إلى النتائج التالية:

- يؤثر التضخم الاقتصادي على موثوقية وملاءمة البيانات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية
- يعتمد اختلاف الأنظمة البديلة للنظام المحاسبي التقليدي على اختلاف الأساليب والأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها.
- النظام المحاسبي المالي يفترق إلى خاصية التجديد والتكييف مع معايير المحاسبة الدولية بما فيها المعيار المحاسبي الدولي IAS 29.
- يصعب تطبيق محاسبة التضخم في الجزائر بسبب عدم وجود سوق مالي نشط.
- على الرغم من انخفاض معدلات التضخم في الجزائر، إلا أنه توجد فروق جوهرية بين القوائم المالية المعدلة والقوائم المالية التي تعتمد على التكلفة التاريخية.

✓ دراسة عريف عبد الرزاق (2017/2016) بعنوان: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد انعكاسات النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي. من خلال دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وكانت أهم نتائج الدراسة كما يلي:

– يوفر النظام المحاسبي المالي مجموعة من القوائم المالية تساعد وتسهل عملية الدراسة للمحلل المالي أثناء تشخيصه للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وهذا ناتج على نوعية المعلومة المفصح عنها في تلك القوائم. إلا أنها تبقى غير كافية بشكل شامل، للحكم على نتائج التحليل المالي أو القرارات المبنية على نتائجه.

✓ دراسة طبيب أسامة (2019/2018) بعنوان: آثار تعدد بدائل القياس المحاسبي على عملية الإفصاح والتقييم

في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف-1

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير تعدد بدائل القياس المحاسبي الخاصة بالمخزونات والاهتلاكات على الإفصاح بالقوائم المالية، وعلى مختلف استخداماتها كعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة، من خلال التطرق إلى بدائل قياس المخزونات والطرق الممكنة لقياسها، إضافة إلى مختلف طرق اهتلاك الأصول الثابتة المستخدمة في المجال المحاسبي، ومعرفة الأثر المترتب عن كل بديل محاسبي على كل من وظيفة الإفصاح ووظيفة التقييم بمختلف طرقها وأساليبها، من خلال دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وقد توصلت إلى العديد من النتائج النظرية والتطبيقية نذكر أهمها فيما يلي:

– وجود أثر مترتب عن تعدد بدائل القياس بصفة عامة على الميزانية وجدول النتائج مما يجعلها مضللين لمستخدميهما، ويبرز هذا الأثر جليا في الجانب التطبيقي على استخدامها في عملية التقييم، والتي خلصت إلى أن كل بديل محاسبي يعطي نتيجة تختلف عن البديل الآخر، مما يستوجب توحيد الطرق والسياسات المحاسبية للحد من هذه الآثار، مع إبراز البديل المحاسبي الأنسب في قياس كل من المخزونات والاهتلاكات.

– تستعمل المؤسسات بدائل القياس المحاسبي كأسلوب من أساليب المحاسبة الإبداعية من خلال تمهيد الدخل لعدة أسباب أهمها: التهرب الضريبي من خلال تخفيض أرباحها؛ الرفع من قيمة السهم من خلال قيمة أصولها؛ ما يؤثر على عملية تقييم المؤسسة، والتي تستند إلى قوائمها المالية وبالتالي أي خطأ في تقدير قيمة بنودها سوف يؤدي على إعطاء قيمة غير صحيحة لها.

✓ دراسة زاوي عيسى (2019/2018) بعنوان: أثر التضخم على صحة ومصداقية القوائم المالية في ظل تبني

النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع محاسبة التضخم في البيئة المحاسبية الجزائرية، من خلال اعتماد الاستبيان كأداة للدراسة الميدانية بالإضافة إلى دراسة حالة مجمع صيدال، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

مقدمة عامة

- توجد علاقة بين الإجراءات المحاسبية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي ومصداقية القوائم المالية، وذلك من خلال مساهمتها في الرفع من مصداقية قياس نتائج الأعمال وقياس عناصر صافي المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- وجوب تعديل القوائم المالية للمؤسسات التي تنشط في اقتصاديات ذات معدلات تضخم مرتفع، وذلك وفق توصيات معايير المحاسبة الدولية، كما يستحسن إجراء هذه التعديلات على القوائم المالية للمؤسسات التي تنشط في اقتصاديات ذات معدلات تضخم منخفضة.
- تتأثر نتائج قياس الأداء المالي بالتضخم، وعليه فإن عدم الأخذ بالإجراءات البديلة في عملية التقييم، والاستمرار في اعتماد التكلفة التاريخية يؤدي إلى الحصول إلى نتائج مضللة، قد تؤثر سلبا على القرارات المالية للمؤسسة.

✓ دراسة سليمان نصيرة (2022/2021) بعنوان: **مساهمة تطبيق محاسبة التضخم في جودة القوائم المالية، أطروحة** دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز مساهمة محاسبة التضخم في الرفع من جودة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، من خلال تطبيق أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة بالأرقام القياسية العامة للأسعار، والمنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء، على القوائم المالية لمؤسسة صناعة الكوابل ENICAB، وقد توصلت الباحثة من خلال دراسة حالة المؤسسة المذكورة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- للتضخم عدة آثار سلبية على الفروض، المبادئ المحاسبية، القياس المحاسبي، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ويعود ذلك إلى تغير القوة الشرائية لوحدة النقد ما يؤثر على تحقق فرض ثبات وحدة النقد ويؤدي إلى مشاكل في القياس المحاسبي، تجعل من البيانات المحاسبية غير قابلة للتجميع والمقارنة.
- الانتقادات الموجهة للتكلفة التاريخية خلال فترات التضخم، أدت إلى ظهور عدة أساليب لمحاسبة التضخم، كبدائل للقياس المحاسبي في محاولة إيجاد حلول شاملة، للرفع من مصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية.
- يصعب تطبيق أغلب أساليب محاسبة التضخم في المؤسسات الجزائرية، كأسلوب التكلفة الجارية، وأسلوب التكلفة الجارية المعدلة، بسبب غياب سوق مالي نشط، ما يفتح المجال أمام التقديرات الشخصية.

✓ دراسة بشره تجاني (2020/2019) بعنوان: **القياس المحاسبي وأثره على جودة المعلومة المالية في ظل التضخم،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي.

- هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بدائل القياس المحاسبي في فترات التضخم، ودراسة مقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، حول تأثير استخدام كل منهما على جودة المعلومات المالية، كما سعت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية بهدف تحسين جودة المعلومات المالية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار، من خلال دراسة آراء عينة من المختصين في مجال المحاسبة باعتماد أداة الاستبيان، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج مفادها:
- رغم العيوب التي تشوب أسلوب التكلفة التاريخية في فترات التضخم، إلا أنه لا يمكن الاستغناء عنها، لما توفره من ثقة في المعلومات المالية.
 - ضرورة الاعتماد على أسلوب مزدوج للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة في فترات التضخم، وذلك لتوفير معلومات كافية لتلبية احتياجات المستخدمين، وهذا ما أوصت به الهيئات المحاسبية الدولية
- كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن البيئة المحاسبية الجزائرية تعاني من كثير من النقائص التي تقف عائقا أمام إمكانية تطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي.

✓ دراسة (2012)Abhinn Bhatnagar, Arul Kumar

مقال بعنوان: أثر التضخم على التقارير المالية.

- Impact Of Inflation In Financial Reporting

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو البحث في تأثير التضخم على البيانات المالية، وإظهار اختلاف الربحية بعد تعديل البيانات المالية باستخدام محاسبة التضخم وبين الربحية على أساس التكلفة التاريخية، من خلال دراسة حالة خمس مؤسسات لصناعة الصلب في الهند، وقد توصلت الدراسة من خلال قياس تباين الربحية بعد الأخذ بعين الاعتبار التضخم في المعالجة المحاسبية إلى ما يلي:

- تدفع المؤسسات ضرائب عالية على الأرباح المتضخمة، ما يؤثر سلبا على رأس مال المؤسسة، حيث أن الأنظمة الضريبية لا تقدم المرونة الكافية لاستخدام أساليب محاسبة التضخم.
- الأرباح المصحح عنها في المؤسسات الاقتصادية في فترات التضخم وفق مبدأ التكلفة التاريخية تكون مضللة، ولا تمكن إدارة المؤسسة من اتخاذ التدابير الاحترازية في حالة ما إذا كانت المؤسسة في وضعية سيئة.
- على الرغم من تقديم هيئات المحاسبة الدولية لأساليب قياس مختلفة الهدف منها استبعاد آثار التضخم على بيانات القوائم المالية، إلا أن هناك حاجة لتقويتها ودعمها أكثر، لتكون ملائمة لجميع الاقتصاديات.

✓ دراسة Georgios Mylonas (2016):

مقال بعنوان: أثر المعايير الدولية للتقرير المالي على بيئة تحليل المعلومات: دور السياسات المحاسبية والإفصاح

في المؤسسة

- The impact of IFRS on the analysts' information environment: the role of accounting policies and corporate disclosure, Doctoral thesis, Loughbrough University.

هدفت هذه الدراسة إلى فهم تأثير المعايير الدولية للتقرير المالي على مدخلات التحليل المالي، والتفاوت في المعلومات بين المؤسسات والأفراد الخارجيين، حيث قامت الدراسة بتحليل توقعات الأرباح للمحللين في البلدان الأوروبية قبل وبعد اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

ترتبط تحسينات دقة توقعات الأرباح لدى المحللين بشكل خاص بالإفصاح المتعلق بأدوات التمويل (الأدوات المالية) وأقسام العمليات، كما تشير النتائج إلى أن اعتماد المعايير الدولية لتقارير المالية أدى إلى زيادة في جودة التقارير المالية المعلنة، والتي من المرجح أن تنبع من زيادة قابلية مقارنة البيانات المالية وزيادة شفافية وتحسين بيئة المعلومات لدى المحللين. وتؤكد أيضاً أن الاختلافات الأساسية بين البلدان تظل قائمة بعد اعتماد المعايير الدولية لتقارير المالية، وأن تطوير وتوحيد معايير تقارير المالية وحده ليس كافياً لزيادة جودة المعلومات المالية وتقليل التفاوت في المعلومات بين المشاركين في السوق..

✓ دراسة Ebiaghan Orits Frank (2019):

- A Comparative Analysis Of Inflation-Adjusted And Historical Cost Accounting Information

مقال بعنوان: تحليل مقارن بين معلومات محاسبة التكلفة التاريخية والمعلومات محاسبة التكلفة التاريخية المعدلة

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير محاسبة التكلفة التاريخية على الأرباح المعلنة للمؤسسات الاقتصادية، مع تقييم محاسبة التكلفة الحالية كأسلوب قياس بديل في اقتصاد معرض للتضخم العالي والتقلبات الكبيرة للمستويات العامة للأسعار كما هو الحال في نيجيريا. تستخدم الدراسة بيانات ثانوية استخلصت من التقارير السنوية والحسابات لعشر شركات تصنيع مسجلة في القطاع الصناعي للسلع الاستهلاكية في بورصة نيجيريا من عام 1996 إلى 2016، من خلال صياغة نموذج انحدار متعدد يتضمن تكلفة الاستهلاك، والضرائب، والأرباح المعلنة كمتغيرات مستقلة بينما تعمل الأرباح المعلنة سواء بالتكلفة التاريخية أو التكلفة الحالية للشركة كمتغيرات تابعة. تم استخدام تقنية الانحدار الأقلي المعمول بها (OLS) للتحقق من الترابط بين المتغيرات.

مقدمة عامة

- وقد كشفت الدراسة أن كل من محاسبة التكلفة التاريخية ومحاسبة التكلفة الحالية تؤثران بشكل كبير على الأرباح المعلنة، حيث أن زيادة تكلفة الاستهلاك، وفواتير الضرائب، وتوزيعات الأرباح من قبل الشركات ستسبب في انخفاض الأرباح المعلنة.
- وأوصت بأن تقوم الشركات بإعداد تقاريرها المالية باستخدام أسلوب مزدوج يجمع بين كل من محاسبة التكلفة التاريخية وأسلوب القيمة العادلة (التكلفة الحالية) معاً، حيث سيسمح ذلك للشركات بالتحقق من الوضع المالي الحقيقي لها قبل الإعلان عن توزيع الأرباح والفوائد الأخرى.

الفصل الأول:
الإطار النظري
لمحاسبة الترخيم

تمهيد

تهتم المحاسبة بتقديم معلومات ذات طابع رقمي عن مختلف المعاملات المالية والأحداث الاقتصادية المتعلقة بأنشطة المؤسسات الاقتصادية، باستخدام النقود كوسيلة للقياس المحاسبي، في إطار اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية الذي يستند إلى فرض ثبات قيمة الوحدة النقدية، إلا أنه في ظل الارتفاع المطرد لمستويات الأسعار تفقد هذه الوسيلة قيمتها بمرور الزمن، الشيء الذي ينعكس سلباً على المعلومات والبيانات التي تم قياسها باعتمادها، وهذا ما يظهر الصلة الوطيدة بين التضخم والفكر المحاسبي، ومن هنا جاءت محاولات المنظمات والجهات المعنية بالشأن المحاسبي لإيجاد حلول تضمن الرفع من موثوقية وكفاءة البيانات المعلن عنها في القوائم المالية في الظروف التضخمية، وقد أسفرت هذه الجهود عن ظهور عدة بدائل للقياس المحاسبي، يسعى كل منها باعتماد آلياته الخاصة لمعالجة آثار التضخم على القوائم المالية بهدف عرض هذه القوائم بصورة صادقة ومعبرة على الواقع الحقيقي في ظل وجود فجوات تضخمية.

وقد تم عرض المباحث التالية وفق هذا الفصل:

المبحث الأول: مفاهيم حول التضخم

المبحث الثاني: الآثار المحاسبية للتضخم

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على القوائم المالية

المبحث الرابع: أساليب محاسبة التضخم

المبحث الأول: مفاهيم حول التضخم

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم التضخم، وآليات ومؤشرات قياسه، بالإضافة إلى التمييز بين التغيرات في المستوى الخاص للأسعار، والتغيرات في المستوى العام للأسعار، وذلك تمهيدا للمباحث التالية والتي تظهر علاقة التضخم بالفكر المحاسبي.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

لا يزال مفهوم التضخم عرضة إلى الاختلاف بين المدارس الفكرية الاقتصادية ويرجع سبب ذلك إلى أن نظرية التضخم قد مرت بتطورات عديدة تبعا لتطور الفكر، وقد تم التوصل إلى أن هنالك ثلاث توجهات لتعريف التضخم كما يلي:

– التوجه النقدي (Monetary Approach):

- تعريف فريدمان (Friedman): "التضخم هو ظاهرة نقدية في كل مكان وفي كل الأوقات."
- تعريف Goulbom: "كمية كبيرة من المال تلاحق سلعا قليلة."

– التوجه الاقتصادي (Economic Approach):

- تعريف بيجو (Peugeot): "التضخم يحدث عندما تتجاوز زيادات الدخل النقدي زيادة في كمية الإنتاج المحققة، أي أن التضخم يتمثل في ارتفاع الأسعار وليس الأسعار المرتفعة، ووجود حالة عدم توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي."¹
- تعريف كينز (Keynes): "التضخم هو زيادة مستمرة في مستوى الأسعار، ناتجة عن زيادة الطلب على السلع والخدمات بمعدل يتجاوز قدرة الاقتصاد على زيادة الإنتاج."
- تعريف لينر (Lenner): "التضخم هو زيادة في مستوى الأسعار ناتجة عن زيادة الطلب على السلع والخدمات، في حين تتعرض القدرة على الإنتاج للضغط أو التقييدات بسبب عوامل مثل الاحتكارات أو التشوه في هيكل الإنتاج أو الظروف الخارجية كالحروب."²

¹ صلاح الدين يوسف: أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1995-2015)-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019/2018، ص4.

² سعود جايد مشكور العامري: محاكاة التضخم بين النظرية والتطبيق، ط2، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع-عمان، الأردن، 2014، ص11.

– التوجه الشامل (Comprehensive Approach):

- تعريف Perroux: "التضخم هو عدم توافق حركة التيارات النقدية الجزئية في الأسعار، لا يمكن التحكم بها على الأقل في الفترة الطبيعية، لينتقل أثره على كافة القطاعات الاقتصادية."¹

من خلال ما سبق يمكن تعريف التضخم على أنه ظاهرة اقتصادية تتمثل في زيادة مستمرة ومتواصلة في مستوى الأسعار للسلع والخدمات في الاقتصاد، والتي يمكن أن تنشأ نتيجة لعدة عوامل، منها زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل يتجاوز القدرة الإنتاجية للمجتمع، أو زيادة في كمية النقود المتداولة مقارنة بكمية السلع والخدمات المتاحة. ما يؤدي إلى تقليل قوة الشراء للعملة وزيادة تكاليف المعيشة، كما يمكن أن يؤدي التضخم إلى تشوه في التوزيع الداخلي واستقرار الاقتصاد العام إذا لم يتم التحكم به بشكل فعال.

المطلب الثاني: مقاييس ومؤشرات التضخم

تتطلب عملية مواجهة ظاهرة التضخم من القياس بهدف تقدير آثاره بناءً على قيم صحيحة، وتشخيص الوضع الاقتصادي بدقة، فبقدر ما يكون القياس صحيحاً، تكون الحلول ذات فعالية أكبر. إلا أنه وباعتراف جميع الخبراء، فإنه ليس هناك مقياس دقيق لقياس التضخم ولا توجد كذلك طريقة موحدة لقياسه، حيث يقوم قياس حجم التضخم في اقتصاد دولة ما على محورين أساسيين هما:

1. طريقة الأرقام القياسية: الرقم القياسي هو مؤشر إحصائي يستخدم في قياس التغير الذي يطرأ على ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية، تعكس الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية، وتصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقد، وتنقسم الأرقام القياسية الخاصة بحساب تغيرات الأسعار إلى عدة أنواع من أهمها ما يلي:

1.1. الرقم القياسي البسيط: يعكس هذا الرقم القياسي نسبة تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات في

سنة ما إلى تكلفة الحصول عليها في سنة أساس معينة.²

$$\text{الرقم التجميعي البسيط} = (\text{مجموع أسعار السنة الحالية} / \text{مجموع أسعار سنة الأساس}) \times 100$$

¹ ياسين رماش: أثر التضخم على القوائم المالية في ظل اعتماد معايير المحاسبة الدولية –دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة –الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم علوم المالية والمحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021/2022، ص3.

² أحمد الصالح سباع: مرجع سابق، 2021، ص264.

2.1. الرقم القياسي المرجح: يعتبر هذا الرقم أكثر واقعية من الرقم البسيط المحسوب سابقا، ومن هنا كانت أهمية لجوء علماء الاقتصاد إلى استخدام أسس علم الإحصاء في تحديد الرقم القياسي المرجح وفقا لطرق عدة وأساليب مختلفة منها:¹

1.2.1. الرقم القياسي المرجح بكميات فترة الأساس (لا سبير La Speyres)

كلمة مرجح تشير إلى أن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الاعتبار، وفي هذا الإطار اقترح لا سبير في 1864 م، ترجيح الرقم القياسي التجميعي للأسعار بكميات فترة الأساس، ويحسب كما يلي:

$$\text{La Speyres Index} = \frac{\sum P_1 Q_0}{\sum P_0 Q_0} * 100$$

Q_0 : كميات فترة الأساس P_0 : أسعار فترة الأساس P_1 : أسعار فترة المقارنة

ومنه يعبر رقم لا سبير عن أثر تغير السعر، كما لو بقيت الكميات في فترة الأساس هي نفسها في فترة المقارنة.

2.2.1. الرقم القياسي المرجح بكميات فترة المقارنة باش (Paache) Index

استخدم كل من باش وولش سنة 1874م رقما قياسيا لترجيح الأسعار، ولكن بكميات فترة المقارنة، أي كما يلي:

$$\text{Paache Index} = \frac{\sum P_1 Q_1}{\sum P_0 Q_1} * 100$$

Q_1 : كميات سنة المقارنة. P_0 : أسعار فترة الأساس. P_1 : أسعار فترة المقارنة.

ومنه فإن رقم باش يعبر عن أثر تغير السعر كما لو أن الكميات في سنة المقارنة قد اشترت في سنة الأساس.

3.2.1. الرقم القياسي الأمثل رقم فيشر (Fisher Index)

عبارة عن الوسط الهندسي لكل من رقمي لا سبير وباش، أي أنه الجذر التربيعي الحاصل ضرب رقم لا سبير وباش.

$$\text{Fisher Index} = \sqrt{\left[\frac{\sum P_1 Q_0}{\sum P_0 Q_0} * 100 \right] * \left[\frac{\sum P_1 Q_1}{\sum P_0 Q_1} * 100 \right]}$$

2. طريقة الفجوات التضخمية

أول من اعتمد هذه الطريقة هو العالم الإنجليزي كينز في كتابه - كيف نمول الحرب - واعتمد في ذلك على معادلة حسابية وأصبحت مرجعا في العلوم الاقتصادية يرجع إليه للقيام بمختلف الدراسات في دراسة وقياس التضخم. وتعرف الفجوة التضخمية بأنها زيادة الانفاق الكلي المتوقع من الإنتاج المتحقق عند سعر معين.

¹ حسنين بن نايي وحسن بن نايي: دراسة تحليلية لعلاقة التأثير والتأثر بين مبدأ التكلفة التاريخية وأثر التضخم على القوائم المالية -دراسة حالة مؤسسة Gauffretterrie Bimo-، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 03، العدد 12، 2021، ص4.

الانفاق الكلي = (الانفاق الحكومي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الاستهلاكي) - الواردات.

تنشأ الفجوة التضخمية إما عن زيادة كبيرة في العرض المالي أو عندما يتجاوز الطلب على السلع والخدمات حجم الإنتاج المعروض بسبب عوامل مختلفة مثل ارتفاع مستويات العمالة الإجمالية أو زيادة الأنشطة التجارية أو زيادة حجم الإنفاق الحكومي، يمكن أن يؤدي هذا إلى تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المحتمل، ما يؤدي إلى الفجوة تضخمية¹

نسبة الفجوة التضخمية = (الفجوة التضخمية / الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) $100 \times$

وحسب كينز، فإن الهدف من قياس الفجوة التضخمية هو حساب حجم الضغوط على مستوى الأسعار باعتبارها عامل أساسي للتضخم، كما أن قياس الفجوة التضخمية بالوحدات النقدية يعمل على توضيح المعطيات للسلطات النقدية والمالية وتسريع إيجاد حلول لظاهرة التضخم، ومن أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة القياسية:²

1.2. معيار فائض الطلب الكلي: ويمكن حساب الفجوة التضخمية وفق هذا المعيار من خلال الفرق بين الطلب الكلي والعرض الحقيقي بالأسعار المطبقة.

2.2. معيار فائض المعروض النقدي: ويمكن حساب الفجوة التضخمية وفق هذا المعيار من خلال الزيادة في كمية النقود في العرض عن نسبة الدخل الحقيقي التي يرغب الأفراد في إبقائها على هيئة سيولة نقدية.

3.2. معيار معامل الاستقرار النقدي: يقوم على أساس نظرية فريدمان بأن زيادة كمية النقود بقيمة أكبر من الناتج المحلي تؤدي إلى زيادة في الطلب، وبالتالي زيادة في الأسعار.

3. أنواع الأرقام القياسية للأسعار:

هناك ثلاثة مقاييس شائعة الاستخدام لقياس ظاهرة التضخم، يتم ذكرها فيما يلي:

1.3. الرقم القياسي لأسعار المستهلك: إن الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية يستخدم كأداة لدراسة تطور القدرة الشرائية للمستهلكين، وهذا الرقم القياسي يعرف أيضا بمؤشر كلفة أو غلاء المعيشة نظرا لارتباطه الوثيق بمدخل

¹ ياسين رماش: مرجع سابق، 2022، ص 24.

² زهراء صبحي خليل: دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة ظاهرة التضخم الاقتصادي في العراق، مجلة دراسات إقليمية، العدد 55، 2023، ص 257.

الأسر، إن كلفة المعيشة تمثل مجموع ما تنفقه الأسرة على الحاجات الضرورية من سلع وخدمات، ويعكس مؤشر غلاء المعيشة التطور الوسيطى لأسعار أهم السلع والخدمات، التي يقتنيها المجتمع بغرض الاستهلاك خلال فترة زمنية¹.

2.3. الرقم القياسي لأسعار المنتج: يشمل هذا الرقم أسعار مجموعات معينة من المواد الأولية والسلع

3.3. الوسيطة التي تقوم المشروعات بشرائها، ويعتبر هذا المقياس له أهمية كبيرة في دراسة ظاهرة التضخم،

4.3. باعتباره مقياسا غير مباشر للتغير في أسعار السلع والخدمات في المجتمع إضافة إلى أن المواد الأولية والسلع الوسيطة

سوف تتحول خلال العمليات الإنتاجية المختلفة إلى سلع نهائية، فأى تغير في هذا الرقم يدل

بصفة عامة إلى ما سوف يحدث للرقم القياسي لأسعار المستهلك.

5.3. الرقم القياسي لأسعار الناتج القومي الإجمالي: يتلانى هذا الرقم عيوب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وهو

رقم قياسي يستخلص من النسبة بين الناتج القومي النقدي والناتج القومي الحقيقي، كما نعلم أن الناتج القومي الإجمالي

يمكن قياسه بمجموعتين مختلفتين للأسعار هما: تقييم الناتج القومي الإجمالي بالأسعار السوقية خلال فترة تدفقه، وهو ما

يعرف بالناتج القومي النقدي أو الاسمي، وتقييم الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أي باستخدام أسعار سنة معينة

يتم اختيارها، وتسمى النسبة بين الناتج القومي النقدي والناتج القومي الحقيقي اصطلاح الرقم القياسي لسعر مكمش

الناتج القومي، إضافة إلى أن الرقم القياسي لسعر مكمش الناتج القومي يعتبر أفضل كثيرا من المقياس السابق².

المطلب الثالث: التغير في مستوى الأسعار

يقصد بالتغير في مستوى الأسعار هو التغير في أسعار كافة أو معظم السلع والخدمات زيادة أو نقصان مما يعني

التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد، فعند زيادة مستوى الأسعار فإن ذلك يعني ظهور حالات التضخم أي انخفاض القوة

الشرائية للنقود ويتم قياس هذا التغير باستخدام الأرقام القياسية العامة للأسعار والتي تعكس بدورها التغير في أسعار السلع

والخدمات التي يتم تبادلها في الاقتصاد بين تاريخين مختلفين. وعند انخفاض مستوى الأسعار يعني ذلك ارتفاع في القوة

الشرائية لوحدة النقد، يعني ذلك أن الاقتصاد يمر بفترة انكماش.

1. التغير في المستوى الخاص للأسعار: ويقصد به التغير الذي قد يصيب سلعة معينة أو خدمة معينة في سوق معينة

فقد يكون هذا التغير متفقا مع التغير في المستوى العام أو يسير في اتجاه معاكس له، وبالتالي فإن دراسة هذا التغير يعني

¹ لفضل سليمة: التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف وأثرهما على التضخم المحلي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2021/2020، ص21.

² عبد السلام عوض خير السيد: أثر محاكاة التضخم على بيانات الموازنات التخطيطية (دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني)، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص265.

دراسة التغير في قيمة السلع والخدمات وليست دراسة التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد، ويتم قياس هذا التغير باستخدام الأرقام القياسية الخاصة للأسعار.

2. التغير في المستوى العام للأسعار: يعد التغير في المستوى العام للأسعار تغيرا ناتج عن التغير في القوة الشرائية للنقود بسبب عدم التوازن بين كمية النقود المتاحة للتداول وكمية السلع والخدمات المعروضة، ويعود الفضل في اكتشاف طبيعة العلاقة العكسية بين مستوى الأسعار والنقود إلى مدرسة كمبريدج عن طريق المعامل النسبي الذي يُمثل نسبة احتفاظ الجمهور بالنقود.¹

الجدول رقم (1-1) الفرق بين المستوى العام للأسعار والمستوى الخاص للأسعار

التغير في المستوى الخاص للأسعار	التغير في المستوى العام في الأسعار	
تغير في سعر سلعة معينة نتيجة تغير أذواق المستهلكين أو التحسينات الفنية في السلع.	تغير في القوة الشرائية للنقود معبرا عنها في العلاقة بين النقود ومجموعة مختارة (معبرة) من السلع والخدمات	طبيعة التغير
تؤثر جوهريا على الأصول غير النقدية ومن أهمها المخزون السلعي والآلات والمعدات.	تؤثر جوهريا على الأصول والالتزامات النقدية مثل النقدية والمدنيين والدائنين.	التأثير الجوهري
ينتج عنها أرباح/ خسائر حيازة للأصول أرباح/ خسائر حيازة محققة ناتجة من ارتفاع أسعار أصول تم بيعها خلال الفترة. أرباح/ خسائر حيازة غير محققة ناتجة من ارتفاع أسعار الأصول غير المبيعة.	ينتج عنها مكاسب/ خسائر في القوة الشرائية وفقا لمركز صافي الأصول النقدية. خسائر قوة شرائية (أصول نقدية) مكاسب قوة شرائية (التزامات نقدية)	الأثر على القوائم المالية
الرقم القياسي لسلعة معينة. التكلفة الجارية الاستبدالية. صافي القيمة المحققة. القيمة الحالية للمنافع.	الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار (عادة ما يعبر عنه في صورة نسبة مئوية للأسعار في تاريخ معين نسبة إلى سنة الأساس)	وسيلة التعبير

المصدر: كمال الدين الدهراوي: مناهج البحث العلمي في مجال المحاسبة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002، ص155.

¹ عيسى زاوي: أثر التضخم على صحة ومصداقية القوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019/2018، ص52.

المبحث الثاني: الآثار المحاسبية للتضخم

نظرا لتأثير التضخم على وحدة القياس المعتمدة في تقييم عناصر القوائم المالية، فإن هذا التأثير يمتد حتما للمعلومات والبند المقاسة بهذه الوحدة، وهذا ما ستتم دراسته من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: أثر التضخم على الإطار المفاهيمي

1. أثر التضخم على الفروض المحاسبية

1.1. أثر التضخم على فرض ثبات وحدة النقد:

تقوم المحاسبة على افتراض أن النقود هي الأساس العام والمشارك للنشاط الاقتصادي، أي أنها أكفء وسيلة للتعبير عن التغيرات في رأس المال وعمليات تبادل السلع والخدمات، وحيث أن قيمة وحدة النقود والتي تتمثل في مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة النقد، فإنها تتغير طبقا للتغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، ومنه تصبح القيمة المحاسبية المعبر عنها بوحدات نقود مختلفة غير قابلة للتجميع لعدم تجانس وحدة القياس المحاسبي.¹

2.1. أثر التضخم على فرض الاستمرارية:

يقضي التفسير التقليدي لفرض الاستمرارية بعدم ارتباط الأصول الثابتة للمؤسسة بقيمتها الجارية أو بأسعارها في السوق، وبالتالي يجب تقييمها بتكلفتها التاريخية وعدم الاعتراف بارتفاع مستويات الأسعار في فترات التضخم.² إلا أن التكلفة التاريخية لا تساير فرض استمرار المنشأة، إذ أنها تسقط من حساباتها فكرة الاستبدال وبالتالي فهي تفترض ضمنا أن حياة المؤسسة مرتبطة بالعمر الإنتاجي لأصولها الثابتة. هذا ما يجعل المحاسبة وفق القيم الجارية أكثر ملاءمة وانسجاما مع فرض الاستمرارية، فلكي تستمر المؤسسة يجب المحافظة على الطاقة الإنتاجية لرأس المال باعتماد على أساس القياس وفق القيم الجارية، وليس المحافظة على مبلغ الاستثمار الأصلي باعتماد منهج التكلفة التاريخية.

¹ آسيا لعروسي: تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم -دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية-، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013/2014، ص63.

² كمال بن يخلف: دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية -دراسة حالة شركة كوسيدار المحاجر-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015/2016، ص119.

2. أثر التضخم على المبادئ المحاسبية

1.2. أثر التضخم على مبدأ التكلفة التاريخية

يترتب على التضخم انخفاض للقوة الشرائية للعملة "وحدة القياس" المستخدمة في الإثبات المحاسبي، وبالتالي فإن الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في فترات التضخم سوف ينعكس سلبي على مصداقية البيانات الواردة في القوائم، فالأرباح لا تعكس بالضرورة الزيادة أو النقص في الثروة، حيث يصعب الفصل بين أرباح النشاط وأرباح الحيازة للأصول المختلفة، كما أن الميزانية لا تعكس القيمة الحقيقية لقيمة الثروة في ظل التضخم، حيث تتضمن مبالغ غير متساوية في القيمة.¹

2.2. أثر التضخم على مبدأ المقابلة:

يعني هذا المبدأ أن قياس نتيجة الأعمال عن الفترة المالية يتم على أساس مقابلة الإيرادات المحققة بالنفقات المستنفذة، على أن يكون تحقق الإيرادات مرتبطاً بأداء النفقات، وفي حالة صعوبة تحقيق تلك العلاقة السببية عملياً يمكن اللجوء إلى إيجاد علاقة زمنية بينهما، أي أن النفقات التي يتم مقابلتها بالإيرادات لا بد أن تشترك معها في الفترة المالية، وبالتالي يمكن تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي.² ويعني ذلك أن المقابلة لا تعكس القيم الاقتصادية للموارد المستنفذة في تحقيق الإيراد، ومن ثم لا يعكس الربح المحاسبي الربح الحقيقي الذي حققته المؤسسة، وعليه فإن الأخذ بالتغير في المستوى العام للأسعار وتعديل قيمة المصروفات ومساواة قوتها الشرائية الخاصة بالفترة الحالية تجنب المنشأة الدخل الصوري الذي نتج عن الفرق بين القوة الشرائية للوحدات النقدية المتقابلة وخاصة في فترات تغير مستويات الأسعار.

3.2. أثر التضخم على مبدأ الحيطة والحذر:

تقضي القاعدة الذهبية التي يقوم عليها مبدأ التكلفة التاريخية على الاختيار بين أحد البديلين التكلفة أو السوق أيهما أقل، كما تقضي بالاحتياط لأي نقص في القيمة يمكن أن يلحق بذمة المؤسسة وتسجيله، حتى وإن كان حدوثه ليس أكيداً، وبالمقابل لا يتم تسجيل الأرباح والإيرادات إلا إذا تمت فعلاً. ويمكن القول بأن مبدأ الحيطة والحذر غير متسق مع أخذ آثار ظاهرة التضخم في الاعتبار عند إعداد البيانات المحاسبية، إلا أنه يمكن تطوير هذا المفهوم بحيث لا يراعى الموقف الأكثر تشاؤماً وإنما يراعى الموقف الأكثر واقعية في ظل ظروف التضخم، من خلال تعديل القوائم المالية للمؤسسة وفقاً للأرقام القياسية في تاريخ إعداد القوائم المالية، إلا أنه هناك وجهة نظر أخرى ترى أن أخذ أخطار التضخم في الحسبان، يتفق ومبدأ الحيطة والحذر، الذي يفرض أخذ أي خسارة متوقعة حدوثها في المستقبل بعين الاعتبار عند

¹ آسيا لعروسي: مرجع سابق، 2014، ص62.

احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة الحقيقية لوحدة النقود والتي تعتبر خسارة في القيمة الحقيقية الرأس المال.

4.2. أثر التضخم على مبدأ تحقق الإيرادات:

يقضي هذا المبدأ بأن يكون تحقق الإيرادات ناتجة عن العمليات المالية المتبادلة للمنشأة بواقعة البيع، لذلك فإن مبدأ تحقق الإيرادات لا يساير فترات التضخم حيث لا يتم الاعتراف بالأرباح الرأسمالية التي ترجع في الغالب إلى آثار التضخم إلا في حالة التصرف في الأصول الثابتة بالبيع، مع أنها تكونت خلال فترات حيازة تلك الأصول، وبالتالي تستفيد بها سنة واحدة فقط مع أنها تخص سنوات أخرى سابقة. كما يترتب على تطبيق عدم تقييم المخزون من الإنتاج التام بالأسعار الجارية في السوق إلا إذا كانت أقل من التكلفة، مع أنه يجب أن يقيم بأسعار السوق الجارية باستمرار، بالإضافة إلى ذلك لا يتم الاعتراف بتحقيق أرباح أو خسائر حيازة العناصر النقدية في فترات التضخم، مع أنها حقيقة مؤكدة. وعليه إن تطبيق مبدأ تحقق الإيرادات على أساس البيع في فترات التضخم يترتب عليه الكثير من أخطاء القياس المحاسبي، وبالتالي تكون نتائج القياس غير موضوعية.

5.2. أثر التضخم على مبدأ ثبات الطرق المحاسبية:

إن الالتزام بتطبيق هذا المبدأ في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة، يطرح مشاكل من حيث مصداقية وملائمة المعلومات التي قد لا تعبر عن حقيقة القيم الاقتصادية وذلك لإهمال هذه التقلبات الاقتصادية، إلا أن مبدأ الثبات لا يعني عدم اتسامه بالمرونة وأنه لا يقصد به الثبات المطلق، وإنما الثبات النسبي، فقد تتغير السياسة المحاسبية من سنة لأخرى إذا كانت السياسة الجديدة توفر معلومات أكثر نفعا من السياسة المتبع حاليا على أن يستمر تطبيقها بعد ذلك وبشرط أن توضح الطريقة الجديدة المتبعة والأسباب التي أدت بها إلى تغيير أسلوبها الأول.¹

6.2. أثر التضخم على مبدأ الأهمية النسبية:

يؤثر التضخم بشكل كبير على الدخل الجاري قبل وبعد الضريبة وعليه فإنه في حالة استمرار مشكلة التضخم من المنطقي أن يصبح الإفصاح عنها ذو أهمية نسبية كبيرة وذلك لأن البيانات المحاسبية في هذا الموضوع تصبح مضللة لمتخذي القرار.

¹ كمال بن مخلف: مرجع سابق، 2016، ص ص 123-125.

7.2. أثر التضخم على مبدأ الإفصاح الكامل:

يقضي هذا المبدأ على ضرورة الإفصاح عن كل المعلومات المهمة والتي تؤثر على قرارات مستعملها وذلك بهدف جعلها مفيدة وغير مضللة وبالتالي عدم الكشف والإفصاح عن أثر التضخم على المعلومات المحاسبية يتعارض مع مبدأ الإفصاح الكامل.

8.2. أثر التضخم على مبدأ تغليب الجوهر على الشكل:

حيث لا يوجد ما يلزم على تعديل البيانات المحاسبية خلال فترات التضخم من الناحية القانونية إلا أن الواقع الاقتصادي وما آلت إليه المعلومات المحاسبية من تضليل، يستوجب تغليب الواقع المالي على المظهر القانوني والكشف عن أثر التضخم على هذه المعلومات والعمل على تعديلها.

9.2. أثر التضخم على مبدأ الصورة الوافية:

إن تجاهل التغير العام لمستوى الأسعار عند إعداد البيانات المحاسبية يؤثر أيضا على مبدأ الصورة الصادقة لأنه يتم إعطاء أرقام غير حقيقية بعيدة عن الواقع ولا تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة في ظل التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات القوة الشرائية.¹

3. أثر التضخم على الخصائص النوعية للمعلومات المالية

1.3. أثر التضخم على الموثوقية:

تتميز المعلومات التاريخية بخليط غير متجانس من مكونات خاصة بالموثوقية، فهي من ناحية قابلة للتحقق بدرجة عالية من التأكد، لأنها مؤيدة بمستندات ووثائق وتم معالجتها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، إلا أنها من جهة أخرى لا تحقق الصدق في التعبير، كونها لا تعبر عن حقائق اقتصادية في تاريخ الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وذلك نتيجة لتجاهلها للأسعار الجارية لعناصر القوائم المالية، نتيجة ظهور هذه المعلومات بالتكلفة التاريخية والتي مرور الزمن لا تعبر عن القوة الشرائية الحقيقية أو الأسعار الجارية لعناصر القوائم المالية.

2.3. أثر التضخم على الأهمية النسبية:

ترتبط الأهمية النسبية ارتباطا وثيقا بالإفصاح المحاسبي، حيث تؤثر الأهمية النسبية للبنود المختلفة الواردة بالقوائم المالية على طريقة معالجة هذه البنود في الدفاتر، والجدير بالذكر أن التضخم يؤثر بشكل كبير على الدخل الجاري قبل وبعد الضريبة،

¹ نصيرة سليمان: مساهمة تطبيق محاسبة التضخم في جودة القوائم المالية -دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2022/2021، ص33.

وترتيباً على ما سبق يتضح أن مشكلة التغيرات في مستويات الأسعار في حالة استمرارها من المنطقي أن يصبح الإفصاح عنها ذو أهمية نسبية كبيرة وذلك لأن المعلومات المحاسبية في هذا الموضوع تصبح مضللة.¹

3.3. أثر التضخم على خاصية الملاءمة:

بين Harvey and Keer سنة 1993 "أن التضخم يؤدي إلى مشكلتين هامتين تؤثران في المعلومات الواردة في الميزانية وجدول حساب النتائج وهما: أنه كلما هبطت قيمة وحدة النقد فإن القيم التاريخية تصبح غير ملائمة لقياس قيمة الموجودات، والثانية هي أن الأرباح الصافية تكون مضخمة بسبب أنها ناتجة عن تحمل أعباء تكاليف تاريخية". كما أن عدم قابلية الأرقام المحاسبية ذات التواريخ المختلفة للمقارنة على جانب كبير من الخطورة فيما يتعلق دراسة سلوك الاتجاهات المختلفة من الزمن للقيم المحاسبية مستقبلاً، حيث تعبر خاصية الملاءمة على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية عن الأحداث المستقبلية، فإن تأثير عدم إعطاء قيم واقعية لعنصر هذه القوائم المالية لا يقتصر على الإقلال من فائدة المعلومات المحاسبية المستقاة منها، بل إن ذلك قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى قرارات إدارية غير صحيحة داخل وخارج المؤسسة، لأن معطيات التنبؤ لاتخاذ القرار خاطئة. لذلك وجب تعديل تلك البيانات التاريخية بما يخدم اتخاذ لقرار ويخدم عملية التنبؤ.

4.3. أثر التضخم على خاصية قابلية المقارنة:

تتأثر الوحدة النقدية نتيجة للتغير في المستوى العام للأسعار فتزداد أو تنقص القوة الشرائية لها تبعاً لتغير الأسعار، وإن مقارنة الإيرادات بالمصاريف تكون مجدية إذا قارنا المثل بالمثل، إلا أي أن إجراءات المحاسبة التقليدية في ظل تغيرات الأسعار تجمع أرقاماً غير معبر عنها بنفس النوع من وحدة القياس، ما يترتب عنه أخطاء في القياس المحاسبي، والتي تجعل المعلومات المحاسبية غير متجانسة فيما بينها وغير قابلة للمقارنة.²

5.3. أثر التضخم على قابلية المعلومات للفهم:

إذا لم تكن المعلومات قابلة للفهم بسهولة من قبل مستخدميها فإن قراراتهم ستمتاز بعدم التأكيد، وتأثير التضخم على المعلومات لن تجعل هذه الأخيرة غير مفهومة فقط بل يؤثر على قراراتهم، والتي يمكن أن تأخذ منحى معاكس تماماً لما يريد هؤلاء المستخدمين من هذه القرارات.³ ولتوضيح أهمية تلك القرارات التي تتخذها الإدارة التي قد تكون غير سليمة حتماً تأسيساً على ما تقدم قرارات توزيعات الأرباح، قرارات تسعير المنتجات، تحديد وزيادة مرتبات أجور العاملين،

¹ آسيا لعروسي: مرجع سابق، 2014، ص 69.

² كمال بن مخلف: مرجع سابق، 2016، ص 127.

³ نصيرة سليمان: مرجع سابق، 2022، ص 146.

احتساب ضرائب الدخل، اتخاذ مزيد من القرارات الاستثمارية التي من شأنها زيادة الإنفاق طويل الأجل بهدف تحقيق مزيد من الأرباح. ما يترتب عليه في النهاية عدم قدرتها على المحافظة على رأس مال المؤسسة، مما يهدد احتمالات استمرارها وبقائها في ظل الاتجاهات التضخمية الحادة.

4. أثر التضخم على مفاهيم المحافظة على رأس المال

1.4. مفاهيم رأس المال

إن تحديد مفهوم المحافظة على رأس المال في أوقات التضخم له أهمية خاصة، لاسيما وأن المحافظة على حقوق المساهمين من أهم أهداف محاسبة التضخم، وأساليب التعديل التي سنعرضها فيما بعد تعتمد اعتماداً أساسياً على مفاهيم المحافظة على رأس المال، وبشكل عام يتم التفريق عادة بين مفهومين لرأس المال:¹

1.1.4. المفهوم المالي (النقدي) لرأس المال: ويمثل رأس المال المستثمر أو المعاد استثماره من قبل المالكين وعليه ينطبق هذا المفهوم على صافي الأصول أو حقوق الملكية في المؤسسة المفهوم المحاسبي لرأس المال)، ويعتبر رأس المال وفق هذا المفهوم مرادف لصافي الأصول والأموال الخاصة في المنشأة مثل الأموال المستثمرة أو القوة الشرائية المستثمرة، وهو لا يأخذ بعين الاعتبار التغير الذي يحدث في القيمة الشرائية لوحدة النقد، ويقصد به أيضاً من وجهة نظر المحاسبة التقليدية - التعبير عن رأس المال بعدد من الوحدات النقدية في زمن الاكتتاب أو الاستثمار الأصلي على أساس افتراض ثبات قيمة الوحدة النقدية وأن المحافظة على رأس المال تعني المحافظة عليه من حيث عدد الوحدات.

2.1.4. المفهوم المادي لرأس المال: يعتبر رأس المال أحد عوامل الانتاج من وجهة نظر الاقتصاد. ويتمثل في مجموعة الاصول المستخدمة في انتاج السلع والخدمات سواء على مستوى الاقتصاد القومي ام على مستوى الوحدة الاقتصادية، ويشمل تبعاً لذلك: الاصول المادية الملموسة كالمباني والآلات والتجهيزات، بالإضافة إلى الاصول غير الملموسة كالتكنولوجيا والخبرات والمهارات البشرية رأس المال البشري.²

¹ كمال بن مخلف: مرجع سابق، 2016، ص130.

² أحمد الصالح سباع: تأثير البيئة المحاسبية الجزائرية على بدائل القياس المحاسبي في ظل سياسات المحافظة على رأس المال -دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية- ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي، الجزائر، 2021/2020، ص18.

2.4. أثر التضخم على رأس المال ووجوب المحافظة عليه

1.2.4. أثر التضخم على رأس المال النقدي

وفقاً لهذا المفهوم فإن المحافظة على رأس المال تكون في صورة وحدات نقدية وليست عينية حيث يتم استخدام مدخل التكلفة التاريخية كأساس لتقييم عناصر الأصول الثابتة وما يرتبط بها من مصروفات، ويتربط على ذلك أن يظهر الاهتلاك كأحد العناصر الهامة في جدول حساب النتائج مقوماً بوحدات نقدية ذات قوة شرائية مرتفعة "في حالة التضخم" ترتبط بتاريخ اقتناء الأصل الثابت المعين، في حين يتم قياس الإيرادات المرتبطة بها بوحدات نقدية ذات قوة شرائية منخفضة تعكس الأسعار الجارية خلال سنة القياس، وبذلك يكون قد تم استخدام مقياسين غير متجانسين في تحديد الدخل المحاسبي يتربط عليهما آثار تضخمية في فترات ارتفاع الأسعار. حيث يتم قياس عناصر تحديد الدخل المحاسبي بطريقة تجاهل تغيرات الأسعار، بما يؤدي إلى أن تكون الأرباح المحققة غير معبرة عن الأرباح الحقيقية لأنها تتضمن مكاسب رأسمالية صورية في فترات ارتفاع الأسعار يؤدي توزيعها إلى عدم المحافظة على القيمة الحقيقية لرأس المال من ناحية، وزيادة العبء الضريبي بسبب ضريبة الدخل على تلك الأرباح المتضخمة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ذلك منتجات الوحدة الاقتصادية¹.

2.2.4. المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال

نظراً لما ثبت من عدم صحة فرضية ثبات القوة الشرائية للنقود الذي يقوم عليها المفهوم الأول وحدوث الانخفاض فيها في ظل التضخم، تحول المقصود من المحافظة على العدد النقدي لرأس المال إلى المحافظة على القوة الشرائية والتي تتناقض في ظل التضخم، بما يقتضي تعويض هذا النقص في صورة إضافة عدد آخر من وحدات النقود لرأس المال من الإيرادات قبل القول بوجود أرباح.

3.2.4. المحافظة على الطاقة التشغيلية لرأس المال

يقوم هذا المعنى على أن رأس المال لا يظل في صورته النقدية بل يستثمر في عدة أصول تستخدم في النشاط لتحقيق الإيرادات، ولذلك فإن المحافظة عليه يجب أن تنصرف إلى صورته الاستثمارية أو إلى أصول المستثمرين فيها بالفعل، بمعنى القدرة على استبدال ما استخدم منها في أداء النشاط وإعادة تمها إلى ما كانت عليه من حيث طاقتها التشغيلية، وفي ظل التضخم فإن أسعار الأصول ترتفع وبالتالي يلزم أن يقوم المستخدم منها في صورة تكلفة المبيعات والإهلاك بالتكلفة

¹الحاج حلقوم: دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياض-سطفيف، رسالة ماجستير، تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطفيف، 2010/2009، ص88.

الاستبدالية، وبالتالي فهذا المعنى ينصرف إلى المحافظة على قدرة رأس المال مقاساً بقيمة الأصول المستثمر فيها، أما المعنى السابق فهو ينصرف إلى المحافظة على قدرته مقاساً بأسعار جميع السلع والخدمات كما يعبر عنها المستوى العام للأسعار والتي قد تنقص أو تزيد عن أسعار الأصول المستثمر فيها بما يجعل المعنى الثالث أكثر تحقيقاً للمحافظة على رأس المال.¹

المطلب الثاني: أثر التضخم على القياس المحاسبي باعتماد التكلفة التاريخية

رغم أن مبدأ التكلفة التاريخية قد أثبت صلاحيته وفائدته عبر الزمن، وأقوى دليل على ذلك أنه لا زال حتى وقتنا هذا يمثل الأساس العملي المستخدم في عملية التقييم واتخاذ القرارات، إلا أن له العديد من أوجه القصور خاصة في الظروف الخاصة.

1. تعريف التكلفة التاريخية:

يعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين التكلفة التاريخية على أنها: " تعبر عن المبالغ المقاسة بالوحدة النقدية، للنقد المنفق أو الممتلكات الأخرى التي تم تحويلها للغير أو أسهم رأس المال المصدر، أو الخدمات التي تم إنجازها أو الالتزامات التي قدمت مقابل سلع وخدمات التي تم استلامها أو سوف يتم استلامها"²

أما حسب المدرسة الكلاسيكية للقياس فقد عرف Alfred Steller التكلفة التاريخية على أنها "طريقة متعلقة كلاسيكياً بالتصنيف النقدي، وتعني المبالغ المدفوعة قصد الحصول على أصل معين أو أداء التزام معين، ومن أهم مميزات الموثوقية، الموضوعية، والثبات خاصة في المدى القصير"³.

نستنتج أن التكلفة التاريخية تعتبر من المبادئ المحاسبية التي تركز عليها عملية القياس المحاسبي، وتعتمد على تسجيل الأصول والخصوم بناء على تكلفة الحصول عليها في تاريخ الاقتناء، مع تجاهل التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، فقد تتمثل في المبلغ النقدي المدفوع إذ تمت عملية الشراء نقداً أو في تكلفة الأصل المتنازل عنه إذا تمت عملية الشراء مقابل تبادل أصول أخرى. ويرتكز هذا المبدأ على مبررات تضمن موضوعية القياس، حيث يمكن للأرقام مقارنتها والتحقق من صحة ودقة بيانات التكلفة التاريخية، وهذا ما يجعل المعلومات المحاسبية وفق هذه الطريقة تتمتع بدرجة عالية من الثقة.

¹ عيسى زاوي: مرجع سابق، 2019، ص56.

² آسيا لعروسي: مرجع سابق، 2014، ص59.

³ لخضر سي محمد: أسس وقواعد التقييم المحاسبي -دراسة تحليلية نقدية-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر -باتنة1، الجزائر، 2016/2017، ص 114.

2. مبررات اعتماد التكلفة التاريخية

رغم الانتقادات الموجهة لطريقة التكلفة التاريخية إلا أنها تعتبر أفضل الطرق لتقييم الأصول أو الخدمات التي تحصل عليها المؤسسة، وترجع أفضلية هذه الطريقة لما توفره من مصداقية للقوائم المالية والتي يفترض أنها تتصف بهذه الخاصية حتى تكون مفيدة،

ويرجع استمرار المحاسبين الالتزام بهذه الطريقة في التقييم نظراً إلى:¹

- تميزها بالموضوعية بالمقارنة بالطرق الأخرى للتقييم، إذ يستند التقييم إلى وجود أدلة إثبات يمكن التحقق منها، مثل فواتير الشراء، وثائق الاكتساب أو الإنتاج... الخ،
- سهولة فهم القوائم من طرف الجميع وهذا لبساطة طريقة التقييم.
- توافق هذه الطريقة مع الكثير من المبادئ والفروض المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من طرف كل الجهات العلمية والمهنية والتي يعتمد عليها عند إعداد القوائم والتقارير المالية.

ويمكن عرض أهم نقاط توافق بين التكلفة التاريخية والمبادئ المحاسبية فيما يلي:²

- مبدأ تحقق الإيرادات: الذي يقضي طبقاً لمفهومه التقليدي بعدم الاعتراف بأي تغيرات في قيم الأصول والخصوم إلا بعد تحققها عن طريق إجراء تبادل مع طرف آخر.
- مبدأ المقابلة: الذي يقضي بتحديد الدخل عن طريق مقابلة إيرادات الفترة بتكاليف هذه الفترة فقط، وليس عن طريق مقارنة صافي قيمة الأصول أول وآخر الفترة المحاسبية.
- مفهوم الثبات: حيث أن أساس التكلفة التاريخية يقضي بأن الأصول والخصوم تظل مقومة بالتكلفة من فترة إلى أخرى بغض النظر عن أي تغيرات في الأسعار.
- مبدأ الحيطة والحذر أو التحفظ: حيث يتم تجاهل ارتفاع أسعار الأصول، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إظهارها في الميزانية بقيم متحفظة.
- فرض وحدة القياس النقدي: يقضي باستخدام الوحدات النقدية الأصلية في الإثبات وتجاهل أي تغير في قيمتها نتيجة التضخم أو الانكماش.

¹الحاج حلقوم: مرجع سابق، 2010، ص104.

²آسيا لعروسي: مرجع سابق، 2014، ص60.

- مبدأ القياس الفعلي: يقضي بأن الإثبات في الدفاتر والقوائم المالية يجب أن يقتصر على ما تم فعلاً طبقاً للقيم الأصلية وليس أي وضع افتراضي.

نلاحظ انه وعلى الرغم من تجاهل التكلفة التاريخية للتغيرات الحادثة في الأسعار إلا أنها تتوافق مع العديد من الافتراضات والمبادئ المحاسبية، بالإضافة إلى فروض ومبادئ ومفاهيم أخرى وهذا ما يبرر الاستمرار في استخدامها رغم الانتقادات الموجهة إليها.

3. أوجه قصور التكلفة التاريخية

على الرغم من أن مبدأ التكلفة التاريخية هو الأكثر استعمالاً وانتشاراً يعد من المبادئ مقبولة قولاً عاماً لدى الجميع، حتى أصبح النظام المحاسبي المعاصر مقروناً بتطبيقات هذا المبدأ، إلا أن العديد من الجهات المهنية والعلمية وجهة له الكثير من الانتقادات ويمكن تلخيص هذه الانتقادات في النقاط التالية:

- يقوم مبدأ لتكلفة التاريخية على فرض ثبات وحدة القياس النقدية أي تتجاهل التغيرات القوة الشرائية العامة، فنود القوائم المالية التي تحصلت عليها المنشأة على فترات مختلفة تكون ذات قيم غير قابلة لتجميع أو التلخيص بسبب اختلاف قوتها الشرائية ويكون مجموع هذه القيم دون دلالة اقتصادية؛

- يترتب عن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية خلال فترات التضخم يجعل التكاليف التاريخية للأصول المستنفذة في العملية الاستغلالية أقل من التكلفة الجارية للموارد المستخدمة ومعبر عنها بوحدات نقود مختلفة تجميعها لا يكون له دلالة معينة، بمعنى آخر مقابلة إيرادات جارية بتكاليف التاريخية مستنفذة¹

- إن الاعتماد على منهج التكلفة التاريخية يتطلب حدوث عملية تبادل حقيقية مع طرف خارجي قبل الاعتراف بأي تغير في عناصر الميزانية، وبالتالي فإن هذا الشرط التبادلي يؤدي إلى تجاهل وإسقاط الكثير من الأصول غير الملموسة من الميزانية مثل شهرة المحل المنتجة داخلياً، الأمر الذي يجعل الميزانية لا تمثل الواقع الاقتصادي للوحدة المحاسبية.

- إن حساب الاهتلاك وفق التكلفة التاريخية في فترات التضخم، لا يحقق الهدف من احتسابه، إذ أن مجموع الأقساط لا تكفي للحصول على أصل جديد، مما يؤدي إلى النقص التدريجي في الرأسمال المستثمر؛

- يهمل نموذج التكلفة التاريخية حقيقة جوهرية لأي نظرية لقياس القيمة وهي أن قيمة الشيء محددة بالزمن والظروف، وبالتالي أن قيمة أي أصل عبارة عن قيمة نقدية غير مستقرة بدرجة كبيرة.

- إن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية يؤدي إلى قياس غير سليم للدخل الدوري، وذلك لسببين:

¹الحاج حلقوم: مرجع سابق، 2010، ص106.

- عدم التجانس في مقابلة الإيرادات بالمصروفات فالإيرادات تمثل حين الاعتراف بها وتحققها قيما جارية خلال الفترة، ولكن المصروفات تمثل بالمقابل قيما تاريخية تمت في أوقات سابقة والمنطق المحاسبي السليم يتطلب قياس الإيرادات والمصاريف وفق أساس واحد وهو أساس القيمة الجارية، لذلك فإن الدخل الناتج وفق التكلفة التاريخية هو خليط من أرباح عمليات التشغيل ومن مكاسب حيازة أو مضاربة نتيجة التغير في الأسعار كفرق بين التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية؛

- تأجيل الاعتراف بتغيرات قيم الأصول والخصوم الناتجة في الدورة الحالية إلى حين حدوث تبادل حقيقي مع طرف خارجي في الدورة أو الدورات التالية، وهذا ما سيؤدي إلى تداخل نتائج الدورات، فيجعل نتيجة كل دورة متأثرة بنتيجة دورات سابقة، فتصبح نتائج الدورات غير صالحة للمقارنة وإجراء التنبؤات، ومن الواضح أن كل ذلك يتعارض مع فرض الدورية الذي يتطلب فصل نتائج الدورات المحاسبية.

من خلال ما سبق تستنتج أنه وعلى الرغم من أن نموذج التكلفة التاريخية قد بقي مقبولا لمدة طويلة في الحياة العملية، وذلك لأن الدخل المحاسبي الناتج عنه موضوعي وقابل للتحقق وعملي وسهل الفهم، مما جعل رجال الأعمال يفضلونه لمزاياه العملية، مقارنة بالقلق والاضطراب الذي يمكن أن ينتج لو أتبع نموذج محاسبي بديل.¹ هذا ما جعل مبدأ التكلفة التاريخية يعتبر من المقومات الرئيسية التي يقوم عليها الفكر المحاسبي، إلا أن الاعتبارات الخاصة بملاءمة المعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية قد أدت إلى الخروج عن هذا المبدأ في مواقف متعددة. وقد اعترفت مهنة المحاسبة بالنقص الموجودة في نموذج القياس التقليدي الذي يقوم على مبدأ التكلفة التاريخية، حيث صرحت علنا معظم الهيئات المحاسبية العالمية بوجوب تصحيح وتدارك هاته النقائص وتقديم بدائل تستطيع تقديم معلومات مالية أكثر ملاءمة ودقة لمستعملي القوائم المالية. حيث ومن بين أكبر وأهم النقائص الموجودة في هذا النموذج والمعترف بها من طرف المهنيين هي ضعف ملاءمة المعلومات المالية المعتمدة على التكلفة التاريخية كمبدأ للقياس، والنقص الكبير في المعلومات حول الأصول المعنوية المولدة داخليا.²

¹ آسيا لعروسي: مرجع سابق، 2014، ص62.

² محمد أمين عكوش: مرجع سابق، 2020، ص29.

المطلب الثالث: انعكاس مشاكل القياس في الظروف التضخمية على الإفصاح في القوائم المالية

1. أثر التضخم على الميزانية

يؤثر التضخم على جميع عناصر الميزانية، ويزداد هذا الأثر مع مرور الزمن، وبالتالي تصبح مختلف العناصر التي تضطر في الميزانية لا تعبر عن القيمة الحقيقية للأصول، وهذا راجع لعدم قدرتها على التعبير على التغير في القدرة الشرائية للنقود. حيث يمكن توضيح تأثير التضخم على مختلف العناصر الموجودة في الميزانية على النحو التالي:

1.1. أثر التضخم على الأصول الثابتة

في ظل استخدام مدخل التكلفة التاريخية يتم قياس وتقييم الأصول بالأسعار الأصلية في تاريخ اقتنائها، وفي ظل الارتفاع المستمر في الأسعار تختلف التكلفة التاريخية للأصول الثابتة عن قيمتها الجارية، خاصة في حالة وجود تباعد تاريخي بين وقت الاقتناء ووقت القياس، ونتيجة لذلك ينشأ فارق كبير بين القيمة الدفترية للموجودات الثابتة وقيمتها الحالية، فضلا عن أن حياة المنشأة لتلك العناصر في فترات تغيرات الأسعار يترتب عليها أرباح أو خسائر كامنة في هذه الأصول لا تؤخذ في الاعتبار عند قياس قيمتها، وهذا ما يؤدي إلى حدوث العديد من الآثار من أهمها:

– ظهور الأصول الثابتة المقتناة منذ فترة طويلة بقيمة محاسبية أو قيمة دفترية منخفضة كثيرا عن قيمتها الحقيقية بسبب ما قد حصل في هذا الوقت من تقدم تكنولوجي وتغيير في البيئة الاقتصادية وارتفاع الأسعار.

– عدم كفاية أقساط الاهتلاك لاستبدال الأصول الثابتة، وذلك نتيجة احتسابها على أساس التكلفة التاريخية للموجودات الثابتة والتي تقل عن قيمتها الحقيقية.

– كما أن المبالغ المسموح بها للاهلاك من الناحية الضريبية تعتبر أقل من اللازم، مما يعد عائقا أمام الاستثمارات الرأسمالية، ويؤدي إلى انخفاض الإنتاج.

– تحقيق أرباح صورية، حيث يؤدي الانخفاض في الاهتلاكات لإحدى عناصر الموجودات التشغيلية نتيجة تقييمها بقيم تاريخية إلى زيادة الربح التشغيلي، ومن ثم زيادة العائد على حقوق الملكية، وعليه بما أن أقساط الاهتلاك من الأعباء الواجبة الخصم قبل الوصول لصافي الربح التشغيلي، فإن الأخير في ظل التضخم يكون مبالغ فيه بمقدار الفرق بين أقساط الاهتلاك بناء على القيمة الحقيقية وأقساط الاهتلاك بناء على التكلفة التاريخية.

– وجود أرباح رأسمالية نتيجة بيع المؤسسة لأصولها الثابتة بأسعار تزيد عن قيمتها الدفترية، ويعود جزء من هذه الأرباح إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وليس نتيجة للتغير في السعر الخاص بالسلعة وقد يحدث العكس.¹

¹ كمال بن مخلف: مرجع سابق، 2016، ص132.

2.1. أثر التضخم على حقوق الملكية

تمثل حقوق الملكية التي تظهر في الميزانية كل التزامات التي تقع على عاتق المؤسسة وهذه الالتزامات لصالح ذوي حقوق الملكية وكمثال عنها حسابات رأس المال والاحتياطات والنتائج المحققة من طرف المؤسسة وغيرها من الحسابات، فحقوق الملكية كغيرها من الحسابات التي تظهر في الميزانية هي الأخرى تتأثر بالتضخم، فعند انخفاض قيمة الوحدات النقدية وما ينتج عنها من انخفاض قوتها الشرائية فإن حسابات حقوق الملكية تظهر بقيمة لا تعبر عن القيمة الحقيقية لها، وبالتالي هذه القيمة التاريخية التي سجلت في الميزانية لا تعبر عن حقوق المساهمين والشركاء في المؤسسة بصورة صادقة، كونها تظهر الدفاتر المحاسبية بقيمتها التاريخية التي أصلاً تكون بعيدة كل البعد عن القيمة الحقيقية لهذه الحسابات.¹

3.1. أثر التضخم على المخزون السلعي

يتميز المخزون بعدم بقائه فترة طويلة داخل المؤسسة، من خلال التجدد والحركة المستمرة التي لا تسمح باتساع الفارق بين تكلفته التاريخية وقيمتة الحالية في ظل الارتفاع البطيء للأسعار، وتبتعد عنها إذا حصلت قفزات سريعة في الأسعار، وعليه من غير الممكن الاعتماد على التكلفة التاريخية لتقييم المخزون، وذلك لأن عدم تعديل إجمالي القيمة النقدية للمخزون يمكن أن يقود إلى انخفاض كميته المادية ومن ثم يشكل خطر حدوث خسارة مادية مهمة.² وتزداد أهمية التغير في قيمة المخزون أو تقل بحسب معدل دورانه وبحسب الطريقة المستخدمة في التقييم. لذلك يتعين عادة تكوين محصص لانخفاض قيمة المخزون حينما تكون قيمته عند الجرد أقل من كلفته التاريخية.

4.1. أثر التضخم على العناصر النقدية

عرفت لجنة وضع المعايير المحاسبية المتفرعة من مجمع المحاسبين والمراجعين بإنجلترا وويلز في تقرير هام رقم (7) في الفقرة 28 العناصر النقدية أنها "الأصول أو الخصوم أو رأس المال والتي تحدد بقيمة ثابتة في عقد أو نظام أساسي في صورة عدد من الوحدات النقدية"³

ويترتب على حيابة الأصول النقدية خلال فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار خسائر في القوة الشرائية، لأن قيمة المقدار الثابت من وحدات النقدية بما تحتويه من قوة شرائية يمكن تحويلها إلى سلع وخدمات، سوف تنخفض حيث تصبح هذه القيمة مساوية لعدد أقل من الوحدات النقدية بسبب انخفاض قوتها الشرائية لها؛ ويترتب على الخصوم النقدية

¹ ياسين رماش: مرجع سابق، 2022، ص 168.

² إبراهيم المهدي أحمد ويوسف ممدو حميدي: أثر التضخم على الإنصاح المحاسبي في القوائم المالية -دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة سبها وجامعة فزان والمحاسبين القانونيين بمنطقة مرزق-، مجلة جامعة فزان العلمية، المجلد 01، العدد 01، ليبيا، 2022، ص 99.

³ كمال بن مخلف: مرجع سابق، ص 134.

في فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار مكاسب في القوة الشرائية لأنها تمثل التزامات مقاسه بوحدة نقد تقل قوتها الشرائية عن وحدة النقد وقت نشوء هذه الالتزامات، والعكس في حالة الانخفاض في المستوى العام للأسعار.¹ وعند دراسة العناصر النقدية للأموال والخصوم الظاهرة في الميزانية. يمكن تحديد الخسائر أو الأرباح الناتجة عن الاحتفاظ بهذه العناصر وهذا بواسطة حساب المركز المالي مع نتيجة الدورة، أو بالفرق بين الخصوم والأصول ففي حالة انخفاض المستوى العام للأسعار، فإذا كانت الأصول أكبر من الخصوم فمعناه أن المركز المالي الصافي للمؤسسة موجب فيؤدي ذلك إلى تحقيق المؤسسة أرباح في القوة الشرائية الخاصة بها، أما في حالة أن الأصول أقل من الخصوم وبالتالي فإن المركز المالي الصافي للمؤسسة سالب فيؤدي ذلك إلى تحقيق المؤسسة خسائر في القوة الشرائية الخاصة بها، والعكس في حالة ارتفاع في المستويات العامة للأسعار.²

2. أثر التضخم على جدول حساب النتائج

إن الأرباح المتحصل عليها في أوقات التضخم هي أرباح صورية بفعل التضخم و لا تعبر عن حقيقة نتيجة أعمال المؤسسة الاقتصادية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عناصر تحديد الأرباح تقاس بطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار التدهور الحاصل في القوة الشرائية لوحدة النقود بسبب الارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث يتم قياس معظم عناصر النفقات بالتكلفة التاريخية أما عناصر الإيرادات فيتم قياسها بالأسعار الجارية، وبذلك يكون قد تم استخدام معيارين مختلفين لتحديد نتيجة الأعمال أحدهما لقياس بعض عناصر الأعباء ويتمثل في عدة قوة شرائية لوحدة النقود ترتبط بتاريخ اقتناء الأصول المرتبط بها تلك العناصر، والثاني لقياس عناصر الإيرادات ويتمثل في القوة الشرائية لوحدة النقود خلال العام.³ ويترتب انخفاض القيمة الحقيقية للأعباء الذي يؤدي بدوره المبالغة في أرباح المؤسسة التي قد يترتب عليها:⁴

- توزيع أرباح غير حقيقية مما يؤدي إلى عدم المحافظة على القيمة الحقيقية لرأس المال، حيث أن توزيع مثل هذه الأرباح لن يحافظ إلا على رأس المال النقدي للمنشأة.
- سريان ضريبة الدخل على تلك الأرباح المتضخمة مما يؤدي إلى زيادة الأعباء الضريبية نتيجة للدخول في شرائح أعلى وبمعدلات أعلى خاصة في حالة العمل بنظام الضرائب التصاعدية، هذا فضلا عن أن تلك الأرباح المتضخمة التي تسري عليها ضريبة الدخل ليست كلها أرباح تشغيل عادية بل أن جزء منها يعتبر من رأس مال الوحدة.

¹ إبراهيم المهدي أحمد ويوسف ممدو حمدي: مرجع سابق، 2022، ص 99.

² ياسين رماش: مرجع سابق، 2022، ص 164-165.

³ عيسى زاوي: مرجع سابق، 2019، ص 57.

⁴ كمال بن مخلف: مرجع سابق، 2016، ص 136.

- انتقال جزء من رأس مال المنشأة للمستهلكين متمثلاً في الأسعار المنخفضة التي تباع بها السلع والخدمات، والتي تعتمد على التكاليف التاريخية للإنتاج.

ولما كانت الوظيفة الأساسية للمحاسبة تتمثل في قياس مدى تقدم ونجاح الوحدة الاقتصادية كما ينعكس في قياس الدخل أو الخسارة المتولدة عن الوحدة المعينة، فإنه يكون من الضروري الأخذ في الاعتبار آثار التغيرات السعرية على صحة قياس العناصر المحددة للدخل في ضوء مفهوم الدخل الحقيقي للوحدة الاقتصادية، بالرغم من أن طرق قياس الدخل المحاسبي تنفق جميعها على أن دخل الوحدة المحاسبية يتم قياسه عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقها، إلا أنها تختلف في تفسير مفهوم الدخل الحقيقي للوحدة الاقتصادية، فالمشكلة هنا هي قياس الدخل وفقاً لمفهوم المحافظة على رأس المال.¹

المطلب الرابع: أثر التضخم على تقييم الأداء المالي

يقصد بتقييم الأداء تقييم أنشطة المؤسسة في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وتتلخص عملية تقييم الأداء في صورة مجموعة من المؤشرات تعكس مدى نجاح المؤسسة ونموها وتطورها، وعلى الرغم من انتشار استخدام النسب المالية كمؤشرات لتقييم الأداء إلا أن الإدارة تقابل عدة مشاكل تحد من استخدام هذه النسب وذلك لتقديمها نتائج خاطئة ومضللة، ويعود ذلك لاعتمادها بشكل كلي على أرقام الميزانية وحساب أرباح وخسائر المؤسسة وهي أرقام تاريخية محدودة الفائدة². ويمكن تلخيص أثر التضخم على البيانات المعتمدة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في نقطتين أساسيتين كما يلي:

1. الأثر المحاسبي للتضخم على معدل الاستثمار:

إن إعداد جدول حساب النتائج من دون الأخذ بعين الاعتبار التضخم يؤدي بصفة مباشرة وحتمية إلى ظهور معدلات استثمار غير صحيحة، لا يمكن الاعتماد عليها في عملية التخطيط والتوقع للمستقبل، وبالتالي التأثير سلباً على الأهداف الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة، ويمكن إيجاز تأثير التضخم على الاستثمارات وتقييم ربحيتها بما يلي:

- تشكل ضريبة الأرباح، التي تعتمد على احتساب الربح المحاسبي في ظل التضخم، حالة تضليل وتشويه، وخاصة حينما يحتسب هذا الربح بعد تنزيل الإهلاكات المحتسبة على أساس التكلفة التاريخية.

- تؤدي زيادة الضريبة الناجمة عن زيادة الربح المحاسبي إلى عدم زيادة القيمة الحالية لعائد الموجود الرأسمالي بنفس معدل الزيادة الاسمي اللازم للتضخم.

¹الحاج حلقوم: مرجع سابق، 2010، ص84.

²كمال بن يخلف: مرجع سابق، 2016، ص139.

- تنخفض الوفورات النقدية في المؤسسة بشكل ملحوظ حينما يعاد تقييم استثمارات الاستبدال والصيانة (الاهتلاكات من خلال خصمها بمعدل خصم معين).
- يؤدي التضخم بالنسبة للمؤسسة، إلى خفض النمو الصناعي الناجم عن إعادة استثمار أقساط الإهلاكات بمعدل معين خلال فترة حياة الاستثمار.
- يتسبب التضخم، بالنسبة للمؤسسة التي يكون فيها النمو ضعيف، في إضعاف موجوداتها الرأسمالية؛
- تكون الموجودات الرأسمالية بعيدة عن تأثير التضخم إذا كانت قيمتها النهائية مرتفعة.
- يعاد تقييم احتياج رأس المال العامل تلقائياً مع التضخم، الأمر الذي يتطلب من المؤسسة أموال إضافية.¹
- الأرباح التي يمكن للمؤسسة أن تحققها والتي تظهر في جدول حساب النتائج بالتحديد يتم إظهارها وعرضها بصورة لا تعبر عن الأرباح المحققة فعلياً، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى عدم احتوائها لأرباح/خسائر القدرة الشرائية للنقد
- كما أن قيمة الأصول والخصوم تظهر بقيم بعيدة عن الصورة الحقيقية، خاصة الأصول الثابتة ذات الأعمار الإنتاجية الطويلة.

وبالتالي فإن قيمة رأس المال يظهر بقيمة غير حقيقية بسبب الخلط بينه وبين الأرباح، وهذا ما يؤدي إلى فشل المستثمرين في التنبؤ بنمو عائد الأرباح المستقبلية للأسهم، بسبب الفشل في استبعاد التضخم، ما يؤدي بدوره وبصورة مباشرة إلى الفشل في تحديد كيفية ووقت ومعدلات الاستثمار المناسبة للمؤسسة، كما أن التأثير على العائد من رأس المال المستثمر من جهة، ومن جهة أخرى على معدل الاستثمار المتوقعة، يؤدي إلى إظهار أداء الاستثمارات التي قامت بها المؤسسة سابقاً بصورة أفضل من أداء الاستثمارات الحديثة، وهذا بسبب عرض العائد على رأس المال بصورة غير صادقة بعيدة كل البعد عن الحقيقة، ما يؤثر سلباً على قرارات المستثمرين سواء الحاليين أو حتى المحتملين، وبالتالي عدم تحقيق المؤسسة للأهداف المخططة المسطرة من قبل الإدارة وقد تنجم عن هذه الأخطاء نتائج يمكن أن تصل حتى إلى الإفلاس والتصفية خاصة إذا كانت المؤسسات ناشئة وفتية.²

2. الأثر المحاسبي للتضخم على عملية التوقع والتجانس والمقارنة

يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى تغير القوة الشرائية لوحدة النقد، ما يقلل من قيمتها كأداة للقياس، حيث يؤدي اعتماد التكلفة التاريخية في عملية القياس المحاسبي إلى صعوبة تحديد إجمالي التكاليف والإيرادات التي تحملتها

¹ نصيرة سليمان: مرجع سابق، 2022، ص 116.

² ياسين رماش: مرجع سابق، 2022، ص 169.

المؤسسة في الفترة الحالية وإثباتها، بالإضافة إلى صعوبة التنبؤ بإيرادات وتكاليف الفترات اللاحقة، ويعود ذلك إلى عدم تجانس المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في مختلف القوائم المالية وهذا راجع لكون هذه المعلومات حدثت عبر فترات زمنية مختلفة، فهي خليط بين الفترة الحالية السائدة والفترات السابقة، وبالتالي فإن هذه المعلومات هي غير قابلة للمقارنة، الأمر الذي ينتج عنه نتائج غير صادقة تكون غير معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، مما يؤدي كذلك إلى صعوبة تحديد النتيجة الحقيقية التي حققتها المؤسسة، وكذلك صعوبة في التوقع بالنتائج للسنوات اللاحقة

مما سبق يمكن القول أن البيانات المحاسبية ليست هدفا في حد ذاتها، إنما هي وسيلة يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، إلا أن إعدادها على أساس تاريخي في ظل ارتفاع الأسعار يجعل منها بيانات مضللة وغير معبرة عن الحالة الحقيقية للمؤسسة، حيث تصبح غير قابلة للتجميع أو المقارنة، ولا يمكن معها إظهار المركز المالي الحقيقي للمشروع بدقة، كما لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع سواء من جانب الإدارة أو الأطراف الأخرى.¹

¹ أسامة طيب: مرجع سابق، 2019، ص 35.

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على القوائم المالية

بدأت الكتابات الأولى للتضخم عندما تنبه Patton عام 1920 لمشكلة التضخم المحاسبي بقوله "المحاسبة تتأثر بالتغير في مستوى الأسعار وينعكس ذلك على عدم استقرار البيانات المحاسبية" وبعدها نادى Sweeny عام 1936 باستخدام أسلوب القوة الشرائية العامة لحل مشكلة التضخم¹، حيث يركز هذا الأسلوب على محاسبة التكلفة التاريخية، من خلال إجراء تعديلات جزئية، وليس تغييراً جذرياً، على بنود القوائم المالية المعدة باعتماد مبدأ التكلفة التاريخية، وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار.

المطلب الأول: الإطار النظري لمحاسبة التضخم

1. مفهوم محاسبة التضخم

يمكن تقديم عدة تعريفات لمحاسبة التضخم فيما يلي:

" محاسبة التضخم هي مجموعة من الأسس والأساليب التي يعتمد عليها والإجراءات التي تتبع لتعديل قيم العناصر أو البنود التي تظهر في الكشوف المالية في ضوء ما يحدث من ارتفاع في الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدات النقود، ثم بيان كيفية إظهار هذا التعديل إما في القوائم المالية الأساسية أو في قوائم ملحقة، وكيفية معالجة الفروق التي تحدث نتيجة لهذه التعديلات كمكاسب أو خسائر رأسمالية أو عادية"².

" محاسبة التضخم هي الطرق المتبعة في تعديل بنود القوائم المالية نسبة للتغير في مستوى الأسعار وكيفية معالجة الفروق التي تحدث نتيجة لهذه التعديلات كمكاسب أو خسائر رأسمالية أو عادية ويتم ذلك من خلال إضافة معطيات جديدة لتكملة المعطيات المحاسبية الرسمية، بشكل يزيد من فعالية البيانات المحاسبية"³

" محاسبة التضخم هي مجموعة الأدوات والإجراءات المحاسبية المتخذة المعالجة واستبعاد آثار التضخم على البيانات المحاسبية وتستهدف تقويم وتطويع القوائم المالية حتى تتلاءم أكثر مع الظروف التضخمية بفضل وضع نظام محاسبي بديلاً للنظام التقليدي، يعتمد على مبادئ وأسس تضمن التصحيحات اللازمة في النظام المحاسبي التقليدي لمواجهة الظروف التضخمية"⁴

¹أسامة أحمد جمال هلال: مدى حاجة البيئة المصرية إلى معيار محاسبي عن التضخم من منظور ملاءمة المعلومات -دراسة اختبارية-، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 26، العدد 03، مصر، 2022، ص 114.

²كمالين بخلف: مرجع سابق، 2016، ص 146.

³عبد السلام عوض خير السيد: مرجع سابق، 2022، ص 264.

⁴عمسي زاوي وشعيب شوف: دور تطبيق أساليب محاسبة التضخم في تحسين مصداقية القوائم المالية -دراسة ميدانية-، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 04، العدد 15، 2019، ص 296.

من خلال ما سبق يمكن تعريف محاسبة التضخم بأنها مجموعة من الوسائل والأساليب المحاسبية التي يتم بموجبها معالجة آثار التضخم على القوائم المالية، من خلال إضافة معطيات جديدة لتكملة المعطيات المحاسبية الرسمية، بشكل يزيد من فعالية البيانات المحاسبية، وذلك بإعادة التقييم المستمر للقوائم المالية بشكل يضمن إظهار أثر التضخم وتقلبات الأسعار على قيم عناصر القوائم المالية، حتى تكون أكثر دقة ومصداقية في تعبيرها عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وأكثر فائدة للمستخدمين من خلال استجابتها للظروف الخاصة.

2. خصائص محاسبة التضخم:

من خلال التعاريف السابقة نجد أن محاسبة التضخم تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها:

- الخاصية الأولى: المحاسبة عن التضخم نظام محاسبي بديل عن النظام المحاسبي التقليدي يُمكن له أن يتلاءم مع الظروف التضخمية.
- الخاصية الثانية: المحاسبة عن التضخم تتمثل في مجموعة الإجراءات والأساليب المحاسبية النابعة والمستلزمة من الفكر المحاسبي الحديث.
- الخاصية الثالثة: المحاسبة عن التضخم تختص بمعالجة وإزالة آثار التغيرات في المستوى العام للأسعار، وتطويع القوائم المالية حتى تتلاءم مع الظروف التضخمية.¹

3. أهداف محاسبة التضخم:

- تستعمل محاسبة التضخم لمواجهة ظروف التضخم بتعديل البيانات المحاسبية والمالية من أجل بلوغ الأهداف التالية: ²
- إبراز القيم الحقيقية لعناصر الميزانية عطاء الصورة الحقيقية للمركز المالي للمؤسسة، مما يزيد من فعالية الميزانية كأداة لترشيد القرار الاقتصادي المتخذ من طرف المؤسسة والأطراف الأخرى المرتبطة بها.
- إعطاء النتائج الفعلية لنشاط المؤسسة وتقرير دخل المؤسسة بشكل أكثر موضوعية ودقة، مما يزيد من فعالية جدول النتائج كأداة لتسيير المؤسسة واتخاذ القرار.
- تطويع وتقييم مختلف القوائم المالية بشكل يضمن إظهار أثر الأسعار على قيمة عناصرها ومن ثم التعبير عن هذه القيمة بصفة موضوعية ودقيقة تعكس قيمها الحقيقية.

¹ عيسى زاوي: مرجع سابق، 2019، ص50.

² سماعين جوامع ونصيرة سليمان: أهمية محاسبة التضخم في تحسين مصداقية الإفصاح على قائمة التدفقات النقدية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص499.

- منح المسيرين الوسائل اللازمة لمقارنة مختلف النتائج بصفة دقيقة، وتحديد أهداف المؤسسة على أساس الأسعار الجارية.
- السماح للمؤسسة بالتعامل انطلاقاً من وضعية مالية صحيحة مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين، المستخدمين، الدائنين، الدولة، هذه الوضعية تؤدي أيضاً إلى تحقيق الفائض الحقيقي الذي يوزع على مختلف الجهات بمقادير معقولة ومعدلة.
- الحفاظ على قيمة رأسمال المؤسسة سواء في شكله الحقيقي الذي يعني المحافظة على القدرة الشرائية العامة لرأس المال في نهاية الفترة على شراء نفس الكمية من الأصول التي لا يمكن أن يشتريها في بداية الفترة، وهذا المفهوم للمحافظة على رأس المال هو الذي أخذت به طريقة التكلفة التاريخية المعدلة، أما المفهوم الثاني لرأس المال فيتمثل في المحافظة على رأسمال الفعلي أو الاقتصادي، ويعني هذا المفهوم الحفاظ على إمكانية المؤسسة على استبدال نفس الكمية من الأصول التي تستخدمها أو الحفاظ على الطاقة الإنتاجية لها، وهذا المفهوم أخذت به التكلفة الاستبدالية.

4. محددات محاسبة التضخم

- من المهم الإشارة إلى بعض الأمور التي توضح دور المحاسبة في قضية التضخم بشكل عام، وتمثل محددات لما ينتظر من المحاسبة في تعاملها مع المشكلة بشكل خاص، ومن أهم هذه المحددات ما يلي:
- التضخم عرض لأعراض اقتصادية، ولا يتمثل دور المحاسبة في علاج هذه الأمراض أو القضاء على التضخم ذاته.
 - تأخذ محاسبة التضخم دور حيادي ينحصر في بيان آثار التضخم على البيانات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية، ولذا فإنه في التطبيق المحاسبي للتضخم تعد هذه القوائم مرة على أساس التكلفة التاريخية ومرة على أساس البيانات المعدلة في ضوء مستوى التضخم السائد، وعلى مستخدمي البيانات اختيار ما يلزمهم منها لاتخاذ قراراتهم دون وجود صلاحية مهنية للمحاسبين بإلزامهم بأي منها.
 - المحاسبة بشكل عام تستند في معالجة آثار التضخم التي تظهر في القوائم المالية على المبادئ والمعايير المحاسبية التي تمثل مرشداً للعمل المحاسبي.¹

¹ كمال بن مخلف: مرجع سابق، 2016، ص 149.

5. تقييم محاسبة التضخم

انقسم جمهور المحاسبة إلى فئتين:

1.5 فئة مؤيدة لمحاسبة التضخم: والتي تشمل بعض المستخدمين الخارجين كالمستثمرين والدائنين والمقرضين، على اعتبار أن مخرجات النظام المحاسبي التقليدي القائم على أساس مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، هي مخرجات محتواها لا يعكس المدلول الحقيقي الخاص بها، وهي بعيدة عن الواقع الاقتصادي الحاضر، ولا يُمكن الاستناد إليها في مسائل اتخاذ القرارات المصيرية التي على ضوءها يُحدد مستقبل مشاريعهم، وذلك لأنها مُضللة. ومن هنا تظهر أهمية محاسبة التضخم حيث: ¹

- تظهر القوائم المالية المعدة تبعا لمحاسبة التضخم، التغيرات الحاصلة على القدرة الشرائية للنقود، وتسهل المقارنة لاستخدامها وحدة قياس مشتركة فجميع القيم تعدل بمؤشر سعر موحد.
- القوائم المالية تصبح موضوعية وقابلة للتحقق.
- محاسبة التضخم سهلة التطبيق نسبيا لأن المعايير المحاسبية لا تتغير وإنما وحدة القياس هي التي تتغير.
- تجعل القوائم المالية أكثر واقعية في العلاقات المرتبطة بالدخل، فهي تمكن من الربط بين الأرباح الموزعة المدفوعة والدخل الحقيقي.

2.5 فئة معارضة لمحاسبة التضخم: والتي تتمثل في إدارة المؤسسة والمساهمين والنقابات العمالية كطرف داخلي وإدارة الضرائب باعتبارها إحدى القنوات الرئيسية الممثلة لخزينة الدولة، فإنهم يرفضون تطبيق أساليب محاسبة التضخم، لأنها تنقص من قيمة الربح، وكل واحد من هؤلاء له نظرتة الخاصة التي يُبرر بها موقفه، فالنقابات العمالية لا تهتم لطبيعة الربح إن كان صوريا أو حقيقيا، همها هو المطالبة بزيادة الأجر، وهذا فعلا ما يُجسد فكرة كينز أن الأجر دالة تابعة للأجر الاسمي وليس الأجر الحقيقي. أما إدارة المؤسسة فإن مسألة تخفيض الربح بعد تطبيق أساليب محاسبة التضخم من شأنه أن يُفقد المصدقية في النتائج المحققة من طرف المؤسسة ويُزعزع ثقة الأفراد التي تتعامل معها. وبالنسبة للمساهمين فإن صالحهم بقاء الأرباح على حالها، وذلك حتى ترتفع القيمة الحقيقية لأسهمهم بعد توزيع نصيبهم من الأرباح المحققة، وأخيرا إدارة الضرائب فإن الربح المرتفع مهما كانت طبيعته فإنه يُشكل دخلا مرتفعا لخزينة. ²

¹ سماعين جوامع ونصيرة سليمان: مرجع سابق، 2022، ص500.

² عيسى زاوي: مرجع سابق، 2019، ص51.

- بالإضافة إلى النقائص التي تتسبب في قصور أساليب محاسبة التضخم، والتي من بينها: 1
- أن المستوى العام للأسعار لا يعالج التغيرات الحاصلة في أسعار محددة.
- يتم تجاهل الأرباح والخسائر الناجمة عن الأصول النقدية.
- إن مؤشرات الأسعار العامة ليست دائما ملائمة فليست كل السلع تتأثر بنفس الاتجاه.
- إن ملائمة مؤشرات الأسعار تعتمد على المستخدم.
- إذا تم عرض قوائم مالية بأكثر من طريقة (التكلفة التاريخية، أو التعديل بالمستوى العام للأسعار) يجعل المستخدم واقعا في حيرة أي القوائم المالية تصور الواقع.

المطلب الثاني: معالجة البيانات المحاسبية في الاقتصاديات ذات التضخم الجامح

نظرا للمشاكل التي أحدثتها الارتفاعات العامة في مستويات الأسعار، والأضرار التي لحقت بالشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى من خلال بياناتها المالية التي أصبحت لا تعكس الحقيقة المالية الخاصة بها، جراء التضخم الهائل وعدم ملائمة مبدأ التكلفة التاريخية وعدم استجابتها للعمل بصورة حسنة في مثل هذه الظروف، ونظرا لكثرة النداءات من أرباب العمل للهيئات المختصة بشؤون المحاسبة تم صدور المعيار المحاسبي الدولي IAS 6 في جوان 1977 بعنوان "التجاوب المحاسبي مع التغير في الأسعار" قد استبدل هذا المعيار في شهر نوفمبر من سنة 1981 بمعيار آخر بعنوان "المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار". ثم صدر المعيار IAS 21 "المحاسبة عن التغير في معدلات تبادل العملات الأجنبية" في جويلية 1983 والذي أصبح ساري المفعول اعتبارا من أول جانفي، وفي جوان من سنة 1989 صدر المعيار المحاسبي الدولي IAS 29 بعنوان "التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم الجامح"²

1. التطور التاريخي للمعيار المحاسبي الدولي IAS29

ضمن جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الساعية إلى التقليل من الانتقادات الموجهة للمحاسبة واستبعاد آثار التضخم على القوائم المالية، تم في جويلية من سنة 1989 صدور المعيار المحاسبي الدولي IAS29 بعنوان "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات معدل التضخم المرتفع"، فأصبح ساري المفعول ابتداء من جانفي 1990، وأعيدت صياغته في سنة 1994، أما بعد هذا التاريخ فلم تجرى أي تغييرات جوهرية على نص المعيار باستثناء بعض التعديلات تمت في سنة 2008، لتتناسب مع الممارسات الحالية لمجلس معايير المحاسبة الدولية.³

¹ سماعين جوامع ونصيرة سليمان: مرجع سابق، 2022، ص500.

² محمد رمزي جودي: مرجع سابق، 2015، ص296.

³ كمال بن يخلف: مرجع سابق، 2016، ص236.

يمكن تلخيص أهم المحطات التاريخية التي مر بها معيار المحاسبة الدولي IAS29 في الجدول التالي:

الجدول (1-2): التطور التاريخي للمعيار المحاسبي الدولي IAS29

التاريخ	الحدث
نوفمبر 1987	دراسة تمهيدية (31) الإبلاغ المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع
جويلية 1989	صدور المعيار المحاسبي الدولي IAS29 بعنوان "التقارير المالية في الاقتصاديات ذات معدل التضخم المرتفع"
1 جانفي 1990	تاريخ بداية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS29
1994	إعادة صياغة المعيار IAS29
22 ماي 2008	إدخال تعديلات على معايير الإبلاغ المالي الدولية لسنة 2007 تم تعديل المعيار IAS29
1 جانفي 2009	تاريخ بدء تطبيق التعديلات على معايير المحاسبة الدولية (ماي 2008)

Source: www.iasplus.com/en/standards/ias/ias29, le : 10/02/2023.

2. هدف المعيار:

في ظل اقتصاد مرتفع التضخم فإن عرض نتائج العمليات والمركز المالي بالعملة المحلية وبدون إعادة تعديل يعتبر بدون فائدة، لأن النقود تفقد قوتها الشرائية بمعدل يجعل مقارنة مبالغ النتائج للعمليات والأحداث الأخرى التي تجري في أوقات مختلفة وحتى في نفس الفترة المحاسبية مضللة، ومنه فإن هذا المعيار يهدف إلى التعريف بالاقتصاد عالي التضخم وكيفية إعادة تعديل القوائم المالية¹ وبالتالي تمكين مستخدمي هذه القوائم من الحصول على معلومات محاسبية، تعكس الظروف الاقتصادية الحقيقية لتلك المؤسسات العاملة في بيئة تضخمية مفرطة.²

3. نطاق المعيار:

يطبق هذا المعيار على القوائم المالية الرئيسية بما في ذلك القوائم المالية الموحدة لأي مؤسسة تقدم تقاريرها المالية بعملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع جدا، ويقدم المعيار كما هو مبين لاحقا، مؤشرات فيما إذا كانت البيئة الاقتصادية التي تعمل بها المؤسسة هي ذات تضخم مرتفع جدا، كما يحدد المعيار إجراءات تعديل المعلومات المالية لتشمل آثار التضخم المرتفع.³

¹ آسيا لعروسي: مرجع سابق، 2014، ص74.

² سماعين جوامع ونصيرة سليمان: مرجع سابق، 2022، ص494.

³ نصيرة سليمان: مرجع سابق، 2022، ص53.

4. الخصائص العامة للاقتصاد ذو التضخم المرتفع:

- لا يعرف المعيار التضخم المرتفع Hyperinflation ولكنه يحدد الخصائص العامة للاقتصاد ذو التضخم المرتفع، وتشمل هذه الخصائص على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:¹
- عندما يفضل عامة الناس حفظ الثروة في أصول غير نقدية أو بعملة أجنبية مستقرة نسبياً، ويتم على الفور تحويل أو استثمار أي عملة محلية من أجل محاولة الحفاظ على قوتها الشرائية.
 - يهتم عامة الناس بالمبالغ النقدية (الأسعار) المحددة بعملة أجنبية مستقرة وليس بالعملة المحلية، ويمكن أن تحدد أسعار السلع والخدمات بالعملة الأجنبية.
 - عندما يتم تسعير المبيعات والمشتريات الآجلة بمبالغ تتضمن التعويض عن الخسارة المستقبلية المتوقعة للقوة الشرائية للعملة المحلية، حتى لو كانت فترة الائتمان قصيرة جداً.
 - عندما تكون الأسعار والأجور وأسعار الفائدة مرتبطة على نحو وثيق بالرقم القياسي للأسعار.
 - عندما تصل معدلات التضخم التراكمية خلال فترة ثلاث سنوات ما يقارب 100% أو أكثر.
 - وينص المعيار أيضاً على ضرورة استخدام الاجتهاد في تحديد ما إذا كان من المطلوب إعادة عرض البيانات المالية للمنشأة تطبيقاً لهذا المعيار أم لا. وعندما يتوقف الاقتصاد عن كونه عالي التضخم، يجب على المنشأة عندئذ أن تتوقف عن إعداد القوائم المالية وفقاً لهذا المعيار كما يجب أن تتوقف كافة المنشآت في تلك البيئة عن تطبيق المعيار من نفس التاريخ.

5. إعادة عرض القوائم المالية:

1.5. إعادة عرض القوائم المالية بالتكلفة التاريخية:²

- يتم تعديل الميزانية التي أعدت باستخدام مؤشر عام للأسعار وذلك بالنسبة للبنود المحاسبية غير المقاسة بوحدات جارية.
- لا يعاد صياغة أو تعديل البنود النقدية.
 - الأصول والمطلوبات المرتبطة بمؤشر Index-Linked يعاد صياغتها طبقاً للاتفاق.

¹ لجنة فلاح حميدات: خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Expert)، الجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2019، ص 777.

² عيسى زاوي: مرجع سابق، 2019، ص 71.

- تعاد صياغة البنود غير نقدية في شكل وحدات القياس الحالية بتطبيق التغيرات في المؤشر أو وحدة العملة على القيم الدفترية المسجلة منذ تاريخ الاستحواذ أو القيمة العادلة في تواريخ التقييم.
- لا يعاد صياغة أو تعديل البنود غير النقدية إذا كانت ظاهرة بالقيم الصافية القابلة للتحقق أو القيمة العادلة أو المبلغ الممكن استرداده في تاريخ الميزانية.
- في بداية فترة التطبيق الأولى لهذا المعيار يتم إعادة بيان مكونات حقوق المالكين، ما عدا الأرباح المدورة وأي فائض إعادة تقييم، وذلك باستخدام مؤشر عام للأسعار من تواريخ المساهمة بها أو نشوتها.
- في نهاية الفترة الأولى وما يليها فان كل حقوق الملكية يعاد صياغتها من تاريخ المشاركة.
- يتم تضمين التغيرات في حقوق الملكية ضمن حقوق الملكية.
- يعاد صياغة جميع البنود في جدول حساب النتائج بتطبيق التغير في المؤشر العام للأسعار.
- المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي يتم تضمينه في صافي الدخل.

2.5. إعادة عرض القوائم المالية بالتكلفة الجارية:1

يظهر عادة جدول حساب النتائج المعد على أساس التكلفة الجارية، قبل إعادة بيانه، التكلفة الجارية بتاريخ حدوث العمليات أو الأحداث ذات العلاقة، فتكلفة المبيعات والاستهلاك تسجل بالتكلفة الجارية بتاريخ الاستخدام، والمبيعات والمصروفات الأخرى تسجل بمبالغها النقدية عند حدوثها، لذلك يجب إعادة بيان كافة المبالغ بوحدة القياس الجارية بتاريخ الميزانية بتطبيق مؤشر أسعار عام.

تتم المحاسبة عن المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي بموجب الفقرتين (27)، (28)، ولكن جدول حساب النتائج المعد على أساس التكلفة الجارية قد يتضمن تعديلات تعكس آثار الأسعار المتغيرة على البنود النقدية بموجب الفقرة (16) من المعيار المحاسبي الدولي الخامس عشر، المعلومات التي تعكس آثار تغير الأسعار، إن مثل هذا التعديل جزء من المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي.

3.5. اعتبارات التعديل:

1.3.5. الميزانية: لا يتم إعادة عرض البنود المعبر عنها بالتكلفة الجارية لأنها تكون مُعبراً عنها بالفعل بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير. ويتم إعادة عرض البنود الأخرى الواردة في الميزانية وفقاً للفقرات من 11 إلى 25.

¹ كمال بن يخلف: مرجع سابق، 2016، ص 241.

2.3.5. الضرائب: قد ينشأ عن إعادة عرض القوائم المالية وفقاً لهذا المعيار فروقات بين المبلغ الدفترى للأصول والالتزامات الفردية الواردة في الميزانية والأسس الضريبية لها وتم المحاسبة عن هذه الفروقات وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة 12 "ضرائب الدخل".¹

3.3.5. القوائم المالية الموحدة:

- إذا كانت الشركة الأم تعمل في اقتصاد مرتفع التضخم في حين لا تعمل الشركة التابعة أو الزميلة في اقتصاد مرتفع التضخم، يجب عندئذ إعادة عرض نتائج الشركة الأم بما يخص التضخم المرتفع وفق المعيار **IAS29**. بينما تستثنى الشركة الزميلة أو الشركة التابعة من تطبيق المعيار، إلا أنه يتم إعادة عرض نتائج الشركة التابعة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (21) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية".²
- إذا كانت الشركة التابعة أو الزميلة تعمل في اقتصاد مرتفع التضخم في حين لا تعمل الشركة الأم في اقتصاد مرتفع التضخم فيتوجب في هذه الحالة إعادة عرض القوائم المالية للشركة الزميلة أو الشركة التابعة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي **IAS29** بينما تستثنى الشركة القابضة من تطبيق المعيار.

4.3.5. الأرقام المقابلة: يتم إعادة عرض الأرقام المقابلة لفترة التقرير السابقة، سواء كانت مستندة إلى منهج التكلفة التاريخية أو منهج التكلفة الجارية، عن طريق تطبيق مؤشر عام للأسعار بحيث يتم عرض القوائم المالية المقارنة بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير. ويتم التعبير أيضاً بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير عن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها فيما يتعلق بفترات أسبق. ولغرض عرض المبالغ المقارنة بعملة عرض مختلفة، تنطبق الفقرتان 42 (ب) و 43 من المعيار الدولي للمحاسبة 21.³

5.3.5. الأرباح أو الخسارة من صافي المركز النقدي: في فترة التضخم تفقد المنشأة قوة شرائية إذا كان لديها زيادة في الأصول النقدية عن الالتزامات النقدية، ويكسب المشروع قوة شرائية عندما يكون لديه التزامات نقدية تزيد عن الأصول النقدية إلى الحد الذي لا تكون فيه الأصول والالتزامات مربوطة مع مستوى الأسعار. يتمثل الربح أو الخسارة من صافي المركز النقدي في الفرق الناتج عن إعادة عرض الأصول غير النقدية وحقوق المالكين وبنود جدول حساب النتائج من

¹ المعايير الدولية للتقرير المالي، الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2022، ص935.

² جمعة فلاح حميدات: مرجع سابق، 2019، ص781.

³ الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2022، ص935.

ناحية وتعديل الأصول والالتزامات المربوطة مع مؤشر أسعار من ناحية أخرى. يتم إدراج المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي ضمن بيان الدخل ويتم إجراء مقاصة بين الربح أو الخسارة وصافي المركز النقدي.¹

6. الإفصاح وفق المعيار الدولي IAS29:

ينبغي الإفصاح عن المعلومات التالية بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS29:

- أنه تم إعادة عرض البيانات المالية ومعلومات الفترة المقابلة الأخرى بالنسبة للتغيرات في القوة الشرائية العامة لعملة إعداد التقارير.
- الأساس الذي تم بناء عليه إعداد البيانات المالية أي على أساس التكلفة التاريخية أو منهج التكلفة الحالية.
- طبيعة ومستوى مؤشر الأسعار في تاريخ الميزانية العمومية وأي حركات في هذا المؤشر في فترات إعداد التقارير الحالية والسابقة.

ينص التفسير رقم 7 التابع للجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تطبيق منهج إعادة العرض بموجب معيار المحاسبة الدولي 29 "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع" على أنه في الفترة التي يصبح فيها اقتصاد العملة الوظيفية للمنشأة مرتفع التضخم، تطبق المنشأة متطلبات معيار المحاسبة الدولي 29 كما لو أن الاقتصاد كان دائما مرتفع التضخم ويتلخص أثر ذلك في أن إعادة عرض البنود غير النقدية المسجلة بالتكلفة التاريخية يتم من تواريخ الاعتراف بها لأول مرة. وبالنسبة للبنود غير النقدية الأخرى، يتم إعادة العرض من تواريخ القيم الحالية المنقحة. ويتم إعادة قياس البنود الضريبية المؤجلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 12 بعد إعادة عرض المبالغ المسجلة الإسمية للبنود غير النقدية في الميزانية العمومية الافتتاحية من خلال تطبيق وحدة القياس في ذلك التاريخ. ويتم إعادة عرض هذه البنود بالنسبة للتغير في وحدة القياس من تاريخ قائمة المركز المال الافتتاحية إلى تاريخ الميزانية في نهاية المدة.

7. علاقة المعيار IAS 29 بالمعيار IAS 21 آثار التغيرات في أسعار الصرف:

يقتضي المعيار المحاسبي الدولي 21 آثار التغير في أسعار الصرف إظهار فروق الصرف وترجمة القوائم المالية بعملة العرض - العملة المحلية - بعملة التعامل. ولكن المشكلة تكمن فيما إذا كانت المؤسسة أو الفرع ينشط في اقتصاد تضخمي حاد، ما هو الإجراء الأول الذي يجب أن تقوم به الترجمة أولا ثم إعادة صياغة القوائم المالية أم إعادة صياغة القوائم المالية بعملة التعامل أولا ثم ترجمة القوائم المالية ثانيا، إلا أن المعيار المحاسبي الدولي أوجب على المؤسسة أن تقوم بعملية التعديل

¹ جمعة فلاح حميدات: مرجع سابق، ص 780.

- أولا ثم تقوم بعملية إعادة صياغة قوائمها المالية بعملة العرض لاستخدام طريقة معدل الإفقال وهو سعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية وذلك نظرا للمزايا العديدة التي يمكن أن يقدمها هذا المدخل والتي تتمثل في: ¹
- تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم نتائج العمليات العادية معبرا عنها بالعملة المحلية على جانب إمكانية تقييم تأثير التضخم الأجنبي على هذه النتائج.
 - تمكين الإدارة من القياس الأفضل لأداء الوحدة الاقتصادية الأجنبية بعد ضمان المحافظة على رأس المال بعدد من الوحدات النقدية ذات قوة شرائية مساوية لتلك التي استثمرت أصلا في هذه الوحدات الأجنبية.
 - تمكين الإدارة من تقييم أداء الوحدة الاقتصادية الأجنبية في نطاق الظروف البيئية التي تتواجد فيها الموارد المتاحة لها.
 - تمكين الإدارة من التحقق من أثر تخفيض قيمة العملة على نتائج عمليات الوحدة الاقتصادية الأجنبية إذا ما حدث هذا التخفيض.

8. توقف التضخم الجامح:

عندما تعمل المؤسسة في اقتصاد جامع، ثم يتوقف التضخم الجامح، فإنه لا يعد مطلوبا تطبيق متطلبات المعيار IAS29 والمبالغ المعدلة المقيدة في القوائم المالية المقدرة الأخيرة يجب استخدامها على أنها المبالغ الدفترية ولا يلزم تسويتها لتعديل المبالغ للعودة إلى قيمتها الأصلية بمقتضى الأساس المحاسبي المناسب.

وإن أمكن، ينبغي أن تتوقف كافة المؤسسات في تلك البيئة عن تطبيق المعيار من نفس التاريخ. وعلى نحو مماثل، سيكون الاجتهاد مطلوباً في تحديد ما إذا لم يعد الاقتصاد عالي التضخم، وتتلخص المعايير المستخدمة لهذا الأمر بتراجع معدل التضخم التراكمي إلى ما دون 100% خلال فترة ثلاث سنوات. ²

المطلب الثالث: المعالجة الجزئية لآثار التضخم

يعارض الكثير من الباحثين والمحاسبين فكرة إعادة تعديل القوائم المالية، ويفضلون الاكتفاء باعتماد حلول جزئية على عناصر محددة ذات أهمية خاصة في التعبير عن المركز المالي للمؤسسة ونتائجها، بالإضافة إلى قدرتها الإنتاجية، وهذا سعيا لعدم المساس بمبدأ التكلفة التاريخية، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من وتيرة التضخم وتحسين البيانات المالية، من خلال إضفاء طابع اقتصادي واقعي عليها، مع الحفاظ على مصداقيتها وموثوقيتها. ³

¹ عيسى زاوي: مرجع سابق، 2019، ص70.

² طارق عبد العال حماد: موسوعة معايير المحاسبة، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2016، ص247.

³ عيسى زاوي: مرجع سابق، 2019، ص62.

1. إجراءات المعالجة الجزئية

تتمثل الحلول الجزئية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية فيما يلي:

1.1 بالنسبة للاهتلاكات: يكون ذلك إما باستخدام طريقتين:

- طريقة التكلفة الاستبدالية وبناءا على القيمة المحددة في عملية إعادة تقييم الأصل يتم حساب أقساط الاهتلاك، وبطبيعة الحال تكون قيمتها أكبر من قيمتها الأولية.

- طريقة الاهتلاك المعجل Accelerated depreciation إن الاهتلاك السنوي للأصول الثابتة في ظل التضخم لا يمثل التكلفة الحقيقية لما يستهلك من الأصول الثابتة مما ينعكس سلبا على موضوعية صافي الدخل، وقد حاول المحاسبون معالجة هذه المشكلة عن طريق إتباع طريقة الاهتلاك المتناقص، حيث أنه بإتباع هذه الطريقة يحاول المحاسبون التعجيل بإطفاء التكلفة التاريخية وتقليل الفترة الزمنية بين تاريخ الاقتناء وتاريخ اهتلاكه دون التخلي عن الأساليب المحاسبية¹

- إضافة استهلاك تكميلية للاستهلاك Rives-Lange وقد يطلق عليها تسمية استهلاكات استثنائية بغية المساعدة في تجديد الأصول الثابتة، ومن ثم المحافظة على المعنى الاقتصادي لقائمة الميزانية، وهذه الاستهلاكات التكميلية تدخل ضمن مصروفات الاستثنائية، كما أن هذه الاستهلاكات قد لا تخصم من الربح الخاضع للضريبة بهدف تشجيع الشركات على إتباع هذا الأسلوب بالتعجيل في حساب الاستهلاكات خلال فترة التضخم.

2.1 بالنسبة للمخزونات: فإنه في فترات التضخم ترتفع القيمة السوقية للمخزونات وتجعلها تتعد كثيرا عن القيم المسجلة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، ومن أجل المحافظة على الكميات المادية للمخزونات وكذلك حتى يتسنى للمؤسسة تجديد عناصر المخزونات في ظل التضخم يجب تعديل إجمالي القيم النقدية للمخزون، واستخدام طريقة التقييم الأنسب في عملية التقييم والتي تتلاءم وظروف التضخم. وحسبما أكدته معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع فإنه ينصح باستخدام:

- طريقة LIFO صيغة الوارد أخيرا صادر أولا: إن اعتماد هذه الطريقة في تقييم المخزونات يؤدي إلى مقابلة إيرادات المبيعات والتكاليف المرتبطة بها بأحدث أسعار المشتريات مما يؤدي إلى الحصول على دخل قريب من الواقع، كما يوفر الأموال اللازمة لاستبدال السلع والخدمات المستنفذة من المخزون سواء للبيع أو الإنتاج. كما يمكن اعتبار طريقة المعدل الموزون أو المتوسط المتحرك، والتي تحتسب للمخزون قيمة أخيرة يمكن اعتمادها في حالة إعادة تقييمه بإحدى طرائق محاسبة التضخم.

¹ آسيا لعروسي: مرجع سابق، 2014، ص79.

- أخذ بعض التدابير الأخرى كأسلوب الرفع من قيمة الاحتياطات ومن جهة تسمح هذه الطريقة بالتقليص من حجم الأرباح الوهمية والمحافظة على رأس المال من النفاذ¹.

3.1 تشكيل احتياطات لارتفاع أسعار الأصول: وذلك برفع نسبتها على الأرباح المحققة وتخفيض نسبة الأرباح الموزعة وذلك قصد تبديل الأصول الثابتة والمتداولة، ولكن ما يؤخذ عليها أنها تعتمد على التقديرات الشخصية، وتتأثر بمستوى أرباح المشروع كي يتم تحديد نسبة الاحتياطات من الربح. وقد تواجه إدارة المؤسسة معارضة على هذا الإجراء من قبل المساهمين أو من قبل النقابات العمالية².

2. عيوب المعالجة الجزئية

1.2 بالنسبة لطريقة تشكيل الاحتياطات: تتمثل أهم مزايا هذه الطريقة أنها تسمح بتوفير الأموال اللازمة لتجديد الأصول، وبالتالي فهي تساهم في المحافظة على رأس المال من التدهور والتآكل التدريجي الناتج عن التغير المستمر في قيم الموارد الاقتصادية الضرورية لنشاط المؤسسة، وهذا ما يتوافق مع مفهوم الاستمرارية، لكن يؤخذ عليها اعتمادها على التقديرات الشخصية في تقدير نسبة الاحتياطي من الأرباح، كما أنه لا يمكن اتخاذ هذا الإجراء إذا كان مستوى الربح المحقق منخفضاً، وقد تواجه المؤسسة صعوبات وعراقيل من طرف المساهمين والنقابات العمالية للموافقة على هذا الإجراء بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة، وصعوبة الحصول على الموافقة من قبل المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع العمومي³. كما أنها لا تعتمد على الموضوعية في قياس الربح، إذ أن المقابلة بين النفقات والإيرادات تبقى في ظل التكلفة التاريخية تقابل تكاليف قديمة بقوة شرائية أعلى في فترات التضخم مع إيرادات متأخرة بقوة شرائية أقل.

2.2 بالنسبة لطريقة الوارد أخيراً الصادر: يرى البعض أن استخدام هذه الطريقة سيؤدي إلى تحقيق نفس مجمل الربح الذي يحققه استخدام التكلفة الجارية للبضاعة المباعة، كما أنها تعتمد على الأسعار الفعلية للبضاعة المشتراة، ومن ثم فهي لا تواجه مشاكل القياس الذي يواجه تطبيق تكلفة الإحلال أو أي طرق أخرى لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية، إلا أنها تعتبر حلاً مؤقتاً للمحاسبة عن تغيرات الأسعار.

3.2 بالنسبة لطريقة الاهتلاك المتناقص: إن هذه الطريقة حتى وإن كانت تساهم في التخلص من التكلفة التاريخية للأصل في مدة قصيرة، غير أنها تؤدي إلى عدم تماثل قيم أقساط الاهتلاك خلال سنوات الأصل، حيث أن السنوات

¹ محمد رمزي جودي: مرجع سابق، 2015، ص 297.

² حسين القاضي ومأمون حمدان: نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2006، ص 375.

³ عيسى زاوي: مرجع سابق، 2019، ص 62.

الأولى من عمر الأصل تحمل بأقساط أكبر من السنوات الأخيرة، وبالتالي هناك عدم التساوي في توزيع التكاليف على الدورات المحاسبية، مما يجعل عملية المقارنة بين النتائج خلال الدورات المحاسبية غير عادلة.¹

بإضافة إلى ما سبق يعاب على هذه الطريقة كونها لا تشمل جميع بنود القوائم المالية، لذا يفضل الاعتماد على أحد بدائل القياس الحديثة الشاملة بهدف تحقيق ميزة التجانس للمعلومات الواردة في هذه القوائم المالية.

¹ آسيا لعروسي: مرجع سابق، 2014، ص79.

المبحث الرابع: أساليب محاسبة التضخم

من خلال هذا المبحث سيتم استعراض بدائل القياس المحاسبي، التي تستخدم لمعالجة آثار التضخم على القوائم المالية، مع معايير المفاضلة بينها.

المطلب الأول: أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة

1. مفهوم التكلفة التاريخية المعدلة

ظهرت هذه الطريقة نتيجة التغير في الأسعار (ارتفاع أو انخفاض) ومن مسمياتها طريقة المستوى العام للأسعار، طريقة محاسبة وحدة النقد الثابتة، والتي يقصد بها (التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة في التعامل)، كما يطلق البعض على هذه الطريقة بمدخل القوة الشرائية العامة، وقد تطورت من قبل معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز بإصدار البيان المؤقت للممارسة المحاسبية الموحدة رقم 7 (ssap-7) المعنون "المحاسبة المتعلقة بالتغيرات في القوة الشرائية للأموال" في ماي 1974.

وتعمل هذه الطريقة من خلال أخذها بعين الاعتبار لتغيرات القوة الشرائية للنقود عند تقييم أصول وخصوم المؤسسة وتهدف إلى تصحيح نقائص مدخل التكلفة التاريخية في حالة تغير المستوى العام للأسعار، وتقوم على تسجيل الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات بوحدات قياس لها نفس القوة الشرائية، وعلى هذا فإن وحدة القياس يجب أن تكون موحدة مع الاحتفاظ على أساس القياس المستخدم المتمثل في التكلفة التاريخية، حيث يتم إعداد القوائم المالية في نهاية الدورة على أساس التكلفة التاريخية ثم يتم تعديلها باستعمال الرقم القياسي العام للأسعار.² وهذا بغرض المحافظة على القيمة الشرائية لرأس المال، وبعبارة أخرى بغرض المحافظة على رأس المال في نهاية الدورة المالية على شراء نفس الأصول التي يمكن أن يشتريها.³

وعليه فإن أسلوب محاسبة التكلفة التاريخية المعدلة يعتمد على المقومات التالية:

- التكلفة التاريخية هي أساس تقويم بنود القوائم المالية وتحديد الدخل المحاسبي.
- استبعاد فرض وحدة قياس النقدي الاسمية واستخدام وحدة القوة الشرائية العامة للنقود كأساس للقياس.

¹ بشره تجاني: القياس المحاسبي وأثره على جودة المعلومة المالية في ظل التضخم -دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر، 2020/2019، ص40.

² إبراهيم المهدي أحمد ويوسف ممدو حميدي: مرجع سابق، 2022، ص100.

³ ياسين رماش: الأساليب المحاسبية الكفيلة لمعالجة التضخم على القوائم المالية -دراسة تحليلية لعينة من الأكاديميين والمهنيين بولاية أم البواقي-، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 08، العدد 03، الجزائر، 2021، ص1579.

– تطبيق مبدأ التحقق كأساس لمقابلة الإيرادات بالمصروفات عند تحديد الدخل المحاسبي.¹

2. اختيار الرقم القياسي المناسب

1.2. أسس الأرقام القياسية للأسعار

– محاسبة المستوى العام للأسعار هي محاسبة التكاليف التاريخية معدلة وفقا لتغيرات المستوى العام للأسعار أي تقديم التقارير المالية التقليدية مقاسه ببياناتها بوحدات نقدية ذات قوة شرائية عامة.

– يتم قياس التغيرات في القوة الشرائية العامة أو التغيرات في الأسعار بواسطة الأرقام القياسية Index Numbers وهي عبارة عن نسبة بين سعرين (السعر الحالي منسوباً إلى سعر سنة الأساس).

– توجد علاقة عكسية بين التغيرات في الأسعار والتغيرات في القوة الشرائية لوحدة القياس النقدي.

– هناك فروق سعريه بين الأرقام القياسية العامة والأرقام القياسية الخاصة. فالأرقام القياسية العامة هي متوسطات لمجموعة كبيرة من السلع والخدمات. وأن اختيار الرقم القياسي يؤثر بشكل حاسم على بيانات القوائم المالية المعدلة.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن تعديل القوائم المالية وفق طريقة التكلفة التاريخية المعدلة يتطلب إلى جانب القوائم المالية المعدلة على أساس التكلفة التاريخية وجود مجموعة من الأرقام القياسية العامة التي تغطي الفترة من تاريخ نشأة البنود التي

نسعى إلى تعديلها إلى تاريخ القيام بالتعديل.²

2.2. مشكلة اختيار الرقم القياسي المناسب

على الرغم من سهولة احتساب الأرقام القياسية للأسعار، إلا أن أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة يواجه مشكلتين في اختيار الرقم القياسي المناسب لإجراء التعديل في بنود القوائم المالية المعدلة على أساس التكلفة التاريخية هما:

– وجود العديد من الطرق لحساب الرقم القياسي للأسعار: (مثل طريقة لاسبير، وطريقة باش، وطريقة فيشر وطريقة مارشال وبلا شك فإن تعدد الطرق يؤدي إلى اختلاف في النتائج.

– تعدد الأرقام القياسية وتنوعها، مما يولد مشكلة المفاضلة فيما بينها.

حيث توجد العديد من الأرقام القياسية العامة التي تعكس التغيرات في المستوى العام للأسعار، لكن أكثرها شيوعاً ثلاثة، وهي الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي لأسعار المنتج، والرقم القياسي الضمني للإنتاج الإجمالي.

وباعتبار المفاضلة لاختيار الرقم القياسي الأنسب من بين الأنواع المختلفة للأرقام القياسية العامة من أهم المشاكل التي

¹ كمال بن يخلف وعبد الحميد زعباط: المفاضلة بين أساليب القياس المحاسبي في ظل التضخم الاقتصادي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 02، العدد 03، 2008، ص 40.

² نصيرة سليمان: مرجع سابق، 2022، ص 123.

تواجه تطبيق طريقة التكلفة التاريخية، فقد دار الجدل في الأغلب حول أفضلية بين كل من الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية والرقم القياسي الضمني لكونهما الأكثر استخداماً في محاسبة المستوى العام للأسعار.

وقد استطاعت الجهات الأكاديمية والمنظمات المهنية على المستوى الدولي من التغلب على مشكلة المفاضلة بين الأرقام القياسية العامة، وذلك من خلال إجماعها على ضرورة أن يراعى اختيار الرقم القياسي الذي يعبر عن سلة من السلع والخدمات واسعة الانتشار، وأن تتوفر بيانات الرقم القياسي دورياً وعلى فترات قصيرة وأن يتسم بالاستقرار فلا يخضع للتعديل بعد نشره. هذا ما أسفر عن تقديم توصيات باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والمنظمات المهنية في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وذلك لتوافر الشروط الثلاثة السابقة فيه، حيث يعكس متوسط التغيرات في أسعار المستهلك مجموعة واسعة الانتشار من السلع الاستهلاكية، ويتم إصداره شهرياً ولا يخضع للتعديل بعد نشره، بالإضافة إلى أنه أفضل من رقم القياسي الضمني، وذلك للأسباب التالية:

- أصبح هذا الرقم مقياساً معروفاً وعماماً للتعبير عن التغير في مستويات الأسعار، ومن ثم التعبير عن التغير في قيمة النقود.
- هذا المقياس أقل تأثراً بالتغيرات بالتقلبات العرضية التي تحدث في الأسعار بعكس الحال مع الرقم القياسي لأسعار الجملة.

- هذا المقياس أقل تأثراً بالتغيرات الفنية والتكنولوجية التي تحدث بعكس الحال مع بعض الأرقام القياسية المتخصصة.
- كما وأثبتت الدراسات الإحصائية وجود تماثل بين هذا الرقم القياسي والرقم القياسي الضمني مما يؤدي إلى التوصل إلى نتائج قابلة للمقارنة.¹

3. التمييز بين التعديل الدوري وغير الدوري

يجب التمييز بين نوعين من التعديل، حيث هناك التعديل غير الدوري والتعديل الدوري أو المستمر، ويقوم أسلوب التعديل غير الدوري على فكرة إعادة تعديل القوائم المالية بتواريخ غير منتظمة، عادة عندما تزداد الفجوة بين القوة الشرائية التاريخية والقوة الشرائية الحالية، ويمكن قبول هذا الأسلوب إذا كانت المعدلات السنوية للتضخم النقدي طفيفة إلى حد يمكن الاكتفاء بحساب أثر التضخم مرة واحدة كل عدة سنوات.

وفي أسلوب التعديل المستمر يعاد تعديل القوائم المالية المعدلة وفق القوة الشرائية العامة في نهاية كل دورة مالية، وتتم عملية إعادة التعديل وفق الصيغة التالية:

قيمة البند المعدل = قيمة البند المعدل سابقاً X (الرقم القياسي الحالي / الرقم القياسي السابق في سنة المقارنة).

¹ كمالين بخلف: مرجع سابق، 2016، ص ص 153-156.

وتسمى عملية إعادة التعديل هذه بالإزاحة إلى الأمام، وهي عملية مستمرة لإعادة التعديل من سنة لأخرى، وحسب الرأي السائد في المنظمات المهنية للمحاسبة تعتبر البيانات المعدلة والمعاد تعديلها باستمرار معلومات إضافية مقارنة تقدم إلى جانب القوائم المالية التاريخية التي مازالت مهيمنة في الحياة العملية، ويجب أن تكون عملية التعديل وإعادة التعديل شاملة تغطي كافة بنود القوائم المالية، لان التعديل الجزئي قد يكون مضللاً.¹

4. التمييز بين البنود النقدية والبنود غير النقدية

من الضروري عند تعديل القوائم المالية التمييز بين البنود النقدية والبنود غير النقدية لاختلاف معالجة كل منهما:

1.4. البنود النقدية: يقصد بها تلك الحقوق الواجبة التحصيل أو السداد في صورة مقدار ثابت من وحدات النقد الجاري التعامل بها، فهي ثابتة من حيث كمية النقد المستخدمة، ولكن نظرا للتغير في المستوى العام للأسعار فهي من ناحية أخرى غير ثابتة من حيث قوتها الشرائية ومن أمثلة هذه البنود نجد "النقدية، أدوات القبض، الدائنين، أوراق الدفع، كما تعبر الأصول النقدية على كمية ثابتة من الوحدات النقدية المعبرة عن قوة شرائية عامة.

2.4. البنود غير النقدية: تشمل على العموم كل الأصول غير الجارية بالإضافة إلى المخزونات والأصول المالية قصيرة الأجل من جهة وكل الالتزامات غير الجارية وحقوق الملكية ما عدا الأسهم الممتازة، بحيث لا تمثل هذه البنود غير النقدية حقوقا في عدد ثابت من وحدات النقد، وإنما تختلف باختلاف مستوى أسعارها، مثل التثبيتات والمخزونات وكل بنود حقوق الملكية. كما تشمل الأصول غير النقدية تلك البنود التي قد تتغير أسعارها المقاسة وحدات النقود على مدار الزمن، أو الحقوق على مقدار متغير من الوحدات النقدية معبرة عن مقدار محدد مقدما من القوة الشرائية. مثل كافة بنود جدول حساب النتائج والأرباح المحتجزة.²

5. حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية

بعد التمييز بين مختلف البنود النقدية وغير النقدية، لا بد من حساب مكاسب أو خسائر البنود النقدية فعلى الرغم من أن أرصدة هذه البنود مثبتة بعدد من الوحدات النقدية وهذا بغض النظر عن التغير في المستوى العام للأسعار، إلا أن هذه البنود تتغير قيمتها على أساس قدرتها الشرائية العامة، ويطلق على هذه المكاسب أو الخسائر بمكاسب وخسائر التغير في المستوى العام للأسعار للبنود النقدية:

يتم حساب مكاسب وخسائر المستوى العام للأسعار وفق الخطوات التالية:

¹ أحمد الصالح سباع: مرجع سابق، 2021، ص130.

² سي محمد لخضر: أسس وقواعد التقييم المحاسبي -دراسة تحليلية نقدية-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة01، الجزائر، 2016/2017، ص130.

- حساب صافي النقدية في بداية الفترة (أصول نقدية خصوم نقدية)؛
- تعديل صافي البنود النقدية في بداية الفترة على أساس القدرة الشرائية في نهاية الفترة على النحو التالي:
- صافي البنود النقدية أول الفترة المعدلة = صافي البنود النقدية أول الفترة × (الرقم القياسي في نهاية السنة / متوسط الرقم القياسي خلال السنة)؛
- تعديل جميع المقبوضات النقدية (كالمبيعات مثلا) خلال السنة على أساس القدرة الشرائية في نهاية السنة بنفس الطريقة؛
- حيث أن المقبوضات النقدية المعدلة = المقبوضات النقدية بالتكلفة التاريخية × (الرقم القياسي في نهاية السنة / متوسط الرقم القياسي خلال السنة)؛
- تعديل كافة المدفوعات النقدية خلال السنة على أساس القدرة الشرائية في نهاية السنة بنفس الطريقة؛
- حساب صافي البنود النقدية المعدلة في نهاية السنة وذلك بالعلاقة التالية:
- صافي البنود النقدية المعدلة في نهاية السنة = صافي البنود النقدية أول الفترة المعدلة + المقبوضات النقدية المعدلة - المدفوعات النقدية المعدلة؛
- حساب الفرق بين صافي البنود النقدية المعدلة ونرمز له بـ (Y) وصافي البنود النقدية الفعلي آخر السنة ونرمز له بـ (X) فإذا كان الفرق (X- Y) موجبا فهذا يعني تحقيق خسارة بالقدرة الشرائية بذلك المقدار، أما إذا كان الفرق سالبا فهذا يعني تحقق مكسب بذلك المقدار.¹

6. معالجة مكاسب / خسائر القوة الشرائية العامة محاسبيا:

أثارت هذه النقطة جدلا محاسبيا بين المهتمين بشؤون الفكر المحاسبي تعددت الآراء إلى خمس وجهات نظر، كل نظرة فكرية ممثلة باقتراح، فمنهم من اقترح أن تعالج مكاسب وخسائر القوة الشرائية بجدول حساب النتائج، وفي هذا الاقتراح هناك ثلاث وجهات نظر مختلفة:

- معالجة مكاسب وخسائر القوة الشرائية بجدول حساب النتائج دون استثناء.
- معالجة مكاسب وخسائر القوة الشرائية بجدول حساب النتائج مع استثناء مكاسب وخسائر الديون الطويلة الأجل والتي يجب ألا تظهر حتى تحققها باستهلاك السندات أو سدادها.
- معالجة الأرباح والخسائر القوة الشرائية العامة باستثناء تلك الناشئة عن البنود النقدية المتضمنة في حملة حقوق الأسهم مثل الأسهم الممتازة.

¹ نصيرة سليمان: مرجع سابق، 2022، ص 125.

- معالجة مكاسب وخسائر القوة الشرائية في حساب رأس المال.
- تعالج مكاسب القوة الشرائية في جدول حساب النتائج أما الخسائر فتعالج محاسبيا في حساب رأس المال.
- وفي نهاية الأمر تم تأييد الرأي القاضي بمعالجة مكاسب وخسائر القوة الشرائية العامة في جدول حساب النتائج، من قبل هيئة المبادئ المحاسبية سنة 1969 وهيئة معايير المحاسبة المالية سنة 1974 ومعهد المحاسبين القانونيين في كندا سنة 1975.¹

7. خطوات تعديل القوائم المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية المعدلة

- وتعتمد هذه الطريقة على تعديل بنود القوائم المالية إلى وحدات نقدية ذات قوة شرائية متماثلة، حيث تقوم على تعديل المعلومات التاريخية إلى وحدة قياس عامة، وتتأسس هذه الطريقة بتغيير وحدة القياس وبعدم تغيير المبادئ المحاسبية الأساسية المستخدمة في التقرير عن القيم أو التكلفة التاريخية (أساس القياس)². ويتم تعديل القوائم المالية في الخطوات الآتية:³
- توفر مجموعة كاملة من القوائم المالية التاريخية.
 - توفر مجموعة من الأرقام القياسية تغطي الفترة الزمنية بدءا من تاريخ نشوء بند مالي في القوائم المالية وحتى أحدث تاريخ في القوائم المالية.
 - تصنيف بنود القوائم المالية إلى بنود نقدية وغير نقدية.
 - تعديل البنود غير النقدية بواسطة معامل تعديل.
 - حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية الناجمة عن الاحتفاظ بالبنود النقدية.

1.7. تعديل الميزانية

يمكن ذكر إجراءات وخطوات تعديل الميزانية على النحو التالي:

1.1.7 التمييز بين البنود النقدية والبنود غير النقدية

يمكن تصنيف البنود غير نقدية المعروضة في الميزانية على الأصول الثابتة الداخلة في عملية الإنتاج، مثل: الأراضي المباني، معدات وأدوات وغيرها، كما تمثل أيضا جزء من الأصول المتوالة مثل: المخزونات وغيرها، وجميع البنود النقدية يتم معالجتها محاسبيا مع فرضية على أساس أنها لا تحقق مكسبا أو خسارة في القوة الشرائية العامة مع انخفاض أو ارتفاع في

¹ عيسى زاوي: مرجع سابق، 2019، ص65.

² أمين السيد أحمد لطفي: المحاسبة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2004، ص 198.

³ عادل علي حسين وعباس يحيى التميمي: تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية-تصدر عن جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد-، المجلد18، العدد66، العراق، 2012، ص 444.

المستوى العام للأسعار، فأسعار البنود غير النقدية يتناسب تغيرها طردا مع تغير المستوى العام للأسعار، ولا يمكن عندئذ حدوث أي مكاسب أو خسائر في القوة الشرائية الخاصة بها.

أما البنود غير النقدية ستتغير قوتها الشرائية بصورة حتمية سواء بالربح أو بالخسارة إذا حصل وحدث تغير في المستويات العامة للأسعار، ويكون التغير بنسب تختلف عن معدل التغير في المستويات العامة للأسعار، وبالتالي يمكن القول أن التغيرات في أرباح أو خسائر البنود غير النقدية هي عبارة عن مزيج بين التغيرات في أسعارها هذه البنود وكذلك التغيرات في المستويات العامة للأسعار.

إن عملية تعديل البنود غير النقدية مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في المستوى العام للأسعار والتغيرات في القوة الشرائية العامة، هذا التعديل من شأنه المحافظة على رأس المال المؤسسة¹.

2.1.7. تعديل البنود غير النقدية:

1.1.1.7. الأصول الثابتة:

تمثل الأصول الثابتة في المباني والآلات والتجهيزات ويتم إعادة تقييمها من خلال تعديل كل من تكلفتها التاريخية وهذا بمعرفة تاريخ نشأة الأصل وتكلفته الفعلية، وباستعمال الأرقام القياسية لسنة الأساس وسنة المقارنة وبعد أن تتم هذه العملية تصبح عمليات إعادة التعديل لدورات اللاحقة روتينية وسهلة.

2.1.1.7. الأصول المالية: يجب التمييز بين السندات والأسهم فالسندات محددة المقدار بعدد ثابت من الوحدات النقدية وتعطي فوائد محددة، لذلك تعتبر من البنود النقدية أما الأسهم فإن قيمتها وعوائدها غير ثابتة، لذلك تعد أصلا غير نقدي.

3.1.1.7. حسابات المخزون: يتم تعديل حسابات المخزونات من آثار التقلبات في المستوى العام للأسعار وتتوقف نجاعة التعديل على طرق التقييم المتبعة، فإذا كانت الطريقة المتبعة الوارد أولا صادر أولا فإن تكلفة المخزون المتبقي في مخازن المنشأة في نهاية المدة يكون أقرب من الأسعار الجارية ومن ثم فإن الفارق بين التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة للتقلبات في المستوى العام للأسعار قد يكون مهملا وغير ملموس، لكن من جهة أخرى يجب تعديل تكلفة المبيعات وذلك لأنها تمثل خليط من وحدات النقدية غير المتجانسة ويترتب على هذا عدم مقابلة التكاليف الجارية بالإيرادات الجارية، حيث تقابل أقدم التكاليف بالإيرادات الجارية مما يؤدي إلى تشوه الأرباح وصافي الدخل. وتتوقف أهمية التعديل في هذه الحالة على مدى سرعة دوران المخزون وعلى معدلات التقلبات في المستوى العام للأسعار.

¹ياسين رماش: مرجع سابق، 2022، ص197.

أما إذا كانت المؤسسة تطبق تتبع طريقة الوارد أخيراً الصادر أولاً فإن تكلفة المبيعات في هذه الحالة تقترب من التكلفة التاريخية المعدلة للتقلبات في المستوى العام للأسعار، بينما تكون تكلفة المخزون المتبقي في آخر المدة تصبح أكثر بعداً عن الأسعار السائدة في أواخر المدة أو خلالها ومن ثم وجب الأمر تعديل قيمة المخزون بما يتلائم وتقلبات الأسعار.¹

أما إذا كانت تتبع طريقة متوسط التكلفة فإن الكمية التي يتم بيعها هي خليط من المخزون للتكلفة عقب إضافة أي كمية مشتراة إلى المخزون ولتعديل تكلفة مخزون آخر المدة وتكلفة المبيعات فإن الأمر يتطلب تحديد أولاً تكلفة الكمية المتاحة للبيع خلال السنة، والتي تتمثل في المخزون أول المدة مضافاً إليه تكلفة المشتريات، أو مخزون آخر المدة مضافاً إليه تكلفة المبيعات، ثم يتم تعديل تكلفة الكمية المتاحة باستخدام معاملات التعديل الملاءمة، وعندئذ يمكن تحديد تكلفة المبيعات المعدلة والتكلفة المعدلة لمخزون آخر المدة على النحو التالي:

تكلفة المبيعات المعدلة = التكلفة المعدلة للكمية المتاحة للبيع X (تكلفة المبيعات التاريخية / التكلفة التاريخية للكمية المتاحة للبيع).

التكلفة المعدلة لمخزون آخر المدة = التكلفة المعدلة للكمية المتاحة للبيع X (التكلفة التاريخية لمخزون آخر المدة / التكلفة التاريخية للكمية المتاحة للبيع).²

4.1.1.7. تعديل اهتلاك الأصول الثابتة:

يتم عرض جميع الأصول الثابتة في الميزانية بقيمتها الصافية، والمقصود بالقيمة الصافية للأصول الثابتة هو أنه عند إعداد الميزانية فإن القيمة الخاصة بالأصول المالية تكون مطروحة منها الاهتلاكات المجمعة، وكما تم الإشارة له أن عملية تعديل الأصول الثابتة يتم مع مراعاة القوة الشرائية العامة للأصول والتغيرات الحاصلة في المستويات العامة للأسعار، فإنه عند تعديل الاهتلاكات المجمعة يجب أن تكون بتطبيق طريقة موحدة من أجل الحصول على معلومات محاسبية معروضة ضمن الميزانية بوحدات نقدية جارية.³

5.1.1.7. إعادة تقييم الخصوم:

إن إعادة تقييم الخصوم يؤدي بنا للحديث عن إعادة تقييم العنصرين الأساسيين المكونين للخصوم وهما الأموال الخاصة والديون.

¹الحاج حلقوم: مرجع سابق، 2010، ص 115.

²آسيا لعروسي: مرجع سابق، 2014، ص 85-86.

³ياسين رماش: مرجع سابق، 2022، ص 198-199.

- **تقييم الديون:** تتكون الديون كما هو معروف من ديون قصيرة الأجل أو ما يسمى ديون الاستغلال والموجهة لتمويل الدورة الاستغلالية، وديون طويلة الأجل الموجهة لتمويل الأصول الثابتة، وتماثل التقلبات في المستوى العام أثرها على الديون بصفة عامة سوى كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

ربح القوة الشرائية = القيمة الاسمية لمبلغ الدين × الرقم القياسي للأسعار سنة الأساس / الرقم القياسي للأسعار سنة المقارنة.

لكن يجب الإشارة أنه في بعض الحالات يشترط أصحاب الديون أن يكون الدفع بالقيمة المعدلة لقيمة الدين عوض القيمة الاسمية، أي القيمة الحقيقية للديون بما يتلائم وتقلبات الأسعار، ويجب أن تتضمن عقود الافتراض هذا الشرط لكي يكتسب صفة الرسمية.

- **تقييم الأموال الخاصة:** بعد استبعاد الديون نجد أن حقوق الملكية هي المصدر الرئيسي لتمويل الأصول، فهي لا تخضع لإعادة التقييم كباقي البنود الأخرى للميزانية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن تقييم بقية بنود الميزانية من أصول وخصوم، يؤدي إلى تعديل الأموال الخاصة بصورة تلقائية، عن طريق دمج فروقات التعديل في حساب رأس المال.¹

2.7. تعديل جدول حساب النتائج

لتعديل جدول حساب النتائج يجب الأخذ بعين الاعتبار توقيت حدوث عملية تحصيل الإيرادات وإخراج المصاريف، فإذا كانت العملية تتم بصورة منتظمة على مدار الدورة المالية، فيمكن حينها القول أن عملية تحصيل الإيرادات وإخراج التكاليف قد حدثت عندما كان لم يكن هناك تغيرات في المستويات العامة للأسعار، وإن حدثت تغيرات طفيفة لا يمكن أن تساهم في اتساع الفارق بين القيمة التاريخية والقيمة الحالية، وعليه في هذه الحالة لا يجب تعديل جدول حساب النتائج، أما إذا كانت عملية تحصيل الإيرادات وإخراج التكاليف قد تمت بصورة غير منتظمة، وبالتالي يعني هناك تغيرات كبيرة في المستويات العامة للأسعار، هذه التغيرات ستسمح باتساع الفارق بين القيمة التاريخية والقيمة الجارية الحالية، في هذه الحالة تكون المؤسسة ملزمة بتعديل جدول حساب النتائج، وبالتالي تعديل المبيعات والمشتريات وتتعدى عملية التعديل حتى لقيمة المخزونات في بداية ونهاية المدة.²

كما سبق، إذا كانت بنود المصروفات والإيرادات هذه البنود موزعة بانتظام خلال العام يمكن افتراض أن المبالغ المنفقة أو المقبوضة حدثت كلها عندما كان متوسط مستوى الأسعار العام هو السائد، وعليه فإن تعديلها بالمستوى العام للأسعار يتم باستخدام المعادلة التالية:

¹الحاج حلقوم: مرجع سابق، 2010، ص 115.

²ياسين رماش: مرجع سابق، 2022، ص ص 201-202.

قيمة البند المعدلة = القيمة التاريخية للبند X (الرقم القياسي العام للأسعار في نهاية السنة/متوسط الرقم القياسي للأسعار خلال السنة)

وبالنسبة لتعديل الإيرادات والمصروفات غير المتكررة بالمستوى العام للأسعار فتعدل باستخدام المعادلة التالية:

قيمة البند المعدلة = القيمة التاريخية للبند X (الرقم القياسي العام للأسعار في نهاية السنة/الرقم القياسي العام في تاريخ تحقيق البند أو استحقاقه)

كما يجدر التنويه بأن جدول حساب النتائج يظهر نوعين من النتائج:

- أرباح أو خسائر العمليات (وهو ربح خليط كما ذكرنا سابقاً) الناجمة عن البنود غير النقدية؛
- مكاسب أو خسائر المستوى العام للأسعار الناجمة عن البنود النقدية، أي مكاسب أو خسائر القوة الشرائية.¹

8. تقييم أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة

1.8. المزايا

يمكن ذكر أهم مزايا هذه الطريقة فيما يلي:²

- سهولة تطبيق هذه الطريقة وعدم تعقيدها حيث يتم استخدام وحدة قياس نقدية ذات قوة شرائية عامة
- تقوم هذه الطريقة على أساس موضوعي واحد لمعالجة كل البيانات الواردة بالقوائم المالية، وتعديل الآثار التي تحدثها تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد، وذلك باستخدام الأرقام القياسية العامة للأسعار التي تصدرها الجهات الحكومية، وبالتالي فهذه الطريق تبعد عن التخمين والحدس.
- تعديل القوائم المالية بوحدة النقد الثابتة تجعل منها قابلة للمقارنة مع القوائم المالية للمؤسسات الأخرى، ومع القوائم المالية لنفس المؤسسة الخاصة بالفترات السابقة.
- تقيس بشكل مناسب الأرباح والخسائر الناتجة عن الاحتفاظ بالنقدية.
- حساب الاهتلاكات والتعديلات الأخرى وفق طريقة وحدة النقد الثابتة يمكن المؤسسة من حل مشكلة استبدال الأصول وتآكل رأس المال.
- تتميز هذه الطريقة بالشمول حيث تصلح لكل النشاطات التجارية والصناعية.
- إفصاح هذه الطريقة عن آثار التضخم، سواء على نتيجة العمليات أو المركز المالي يجعل القوائم المالية ملائمة لاتخاذ القرارات.

¹ كمال بن مخلف: مرجع سابق، 2016، ص160.

² يوسف خنيش وآخرون: دراسة تقييمية لبدائل القياس المحاسبي، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد02، العدد03، ص186.

- إفصاح هذه الطريقة أيضا عن مكاسب وخسائر القوة الشرائية للبنود النقدية يساعد الإدارة على تقييم سياساتها النقدية.
- كما أن المعلومات المعدلة يمكن الاعتماد عليها، فهي قابلة للتحقق لان الأرقام القياسية المستخدمة في التعديل يتم إعدادها بواسطة أجهزة حكومية متخصصة ومحيدة.
- إفصاح هذه الطريقة عن تأثير التضخم على الأرباح يعطي عائد استثمار أكثر واقعية، كما أن مستخدم القوائم المالية المعدلة لا يحتاج لدراسة وفحص آثار التضخم على المؤسسة المعنية.

2.8. العيوب

- بالرغم من محاولة هاته الطريقة تجاوز النقائص التي كانت في طريقة التكلفة التاريخية، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات، نذكر منها:¹
- عدم تعويض النفقات الزائدة لإعداد القوائم المالية على أساس وحدة النقد الثابتة بالمنافع المتوقعة من استخراج المعلومات المالية.
- قد تؤدي هذه العملية إلى اللبس وعدم المقدرة على التفرقة بينها وبين المعلومة المعدة طبقا للأساس التاريخي.
- تعتبر مكاسب القوة الشرائية من البنود النقدية مضللة حيث أنها لا تدل على نجاح الإدارة كما لا يمكن اعتبارها مصدرا للأموال المتاحة للاستخدام في شراء الآلات أو ممتلكات أو توزيع أرباح نقدية على المساهمين.
- المعلومات التي تنتجها تضلل رقم الدخل الأصلي فمثلا المؤسسات ذات المديونية الأكبر تبدو بوضع أفضل على الرغم أن هذا لا يعني أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة ومريحة.
- قد يؤدي استخدام الرقم القياسي العام للأسعار إلى نتائج غير دقيقة وذلك لان الوحدات الاقتصادية غالباً ما تتأثر بالتضخم المتعلق بالأصول التي تستخدمها وتعامل فيها وليس بالتضخم العام.
- الأصول ليست من طبيعة واحدة فهناك بعض الأصول أسعارها في ارتفاع مستمر والبعض الآخر أسعارها في انخفاض مستمر.
- هذه الأرقام لا تأخذ عنصر التقدم التكنولوجي للأصول في الاعتبار.
- تعدد صيغ حساب الأرقام القياسية العامة ولكل صيغة نتائج مختلفة، ولا يوجد اتفاق بين المحاسبين على الصيغة الواجب إتباعها.

¹ أحمد الصالح سباع: مرجع سابق، 2021، ص34.

- لا يأخذ هذا الأسلوب في الاعتبار التغيرات الخاصة في أسعار البيع والخدمات فهي تعكس فقط التغيرات العامة في الأسعار ممثلة في القوة الشرائية للنقود.
- بالرغم من محاولة هاته الطريقة التغلب على عيوب التكلفة التاريخية، إلا انها لم تسلم أيضا من الانتقادات، التي ساهمت في ظهور التكلفة الجارية.

المطلب الثاني: أسلوب التكلفة الجارية

نتيجة للانتقادات الموجهة إلى أسلوب التكلفة التاريخية لمعدلة، كونه يهمل التغيرات السعرية الخاصة، فقد قدمت دراسات وبحوث من قبل لجان وجمعيات محاسبية تدعو إلى استخدام محاسبة التكلفة الجارية كأسلوب لتعديل القوائم المالية. وتحاول هذه الطريقة الربط بين مفهوم الدخل المحاسبي ومفهوم الدخل الاقتصادي باستخدام وحدة قياس تتوفر فيها الملائمة والواقعية.

1. مفهوم التكلفة الجارية

تقوم طريقة التكلفة الجارية على أساس قياس القيمة الجارية الخاصة بالأصول غير النقدية و المصاريف المتعلقة بها وتأخذ هذه الطريقة في الاعتبار كلا من التغيرات العامة والخاصة في مستويات الأسعار، وتعتمد هذه الطريقة على استخدام القيمة التي يمكن الحصول عليها الآن لو تم الاستغناء عن الأصول بالبيع مثلا بدلا من استخدام التكلفة التاريخية في تقييم تلك الأصول، يطلق البعض على هذا المدخل مفهوم المحافظة على الطاقة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية المحافظة على رأس المال المادي، حيث أن الدخل المحقق وفق هذا المدخل هو عبارة عن قيمة المبالغ التي يمكن توزيعها خلال السنة مع احتفاظ المؤسسة بنفس طاقتها التشغيلية المتاحة في أول الفترة. مما يتطلب ذلك أخذ التغيرات الحاصلة في الأسعار الخاصة بنود الأصول التي تمتلكها المؤسسة فعلا في تاريخ إعداد القوائم المالية.¹

وبالتالي يتمثل الفرق الأساسي بين هذا المدخل وسابقه في أنه يتطلب المدخل السابق المحافظة على أساس القياس المحاسبي والمتمثل في التكلفة التاريخية وينصب التعديل على وحدة القياس، يتطلب هذا المدخل تغيير أساس القياس ليصبح القيمة الجارية بينما تبقى وحدة القياس على حالها.²

2. أساليب التكلفة الجارية:

ينطوي تحت أسلوب التكلفة الجارية أربعة بدائل وهي:

¹ إبراهيم المهدي أحمد ويوسف ممدو حميدي: مرجع سابق، 2022، ص101.

² آسيا لعروسي: مرجع سابق، 2014، ص89.

1.2 القيمة الحالية:

وتسمى القيمة الحالية أيضا بالقيمة الاقتصادية، والتي تشير إلى صافي التدفقات النقدية الداخلة المتوقع تحصيلها من استخدام الأصل أو صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقع دفعها للوفاء بالالتزام. وتقوم هذه الطريقة على رسملة التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من استخدام الأصل في الفترات المقبلة، ويتم ذلك عن طريق استخدام قوانين القيمة الحالية، وعليه فإن القيم التي تظهر طبقا لهذه الطريقة في الميزانية هي مجموع القيم لهذه التدفقات والذي يمثل القيمة الرأسمالية لها. ويعتبر مفهوم القيمة الحالية من الناحية النظرية من أفضل أسس القياس المحاسبي لأنه أدق تعبيرا عن مضمون القيمة الجارية، حيث يعبر عن المقدار المخصوم للتدفق النقدي المتوقع مستقبلاً من الأصل، وبالتالي فإن هذه الطريقة تعكس آثار التضخم على التدفقات النقدية، وبالتالي على قيم الأصول.¹

2.2 تكلفة الاستبدال:

تتمثل بذلك القدر من النقد أو ما يعادله الذي يمكن أن تتحمله المؤسسة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي، أو فيما يمكن أن يتوفر للمؤسسة من نقد أو ما يعادله عند تحملها بالتزام من الالتزامات في الوقت الحالي، وبعبارة أخرى فإن التكلفة الاستبدالية لأصل ما تستخدمه تتمثل في تكلفة الحصول على أصل مشابه سواء كان جديداً أو قديماً أو أصل مكافئ من حيث الطاقة الإنتاجية أو إمكانية الخدمة،² ويرتكز تقويم القيمة الاستبدالية على أساس وجوب التقويم وفقاً لقيمة الاستبدال إلا في الحالة الاستثنائية، التي يفقد الأصل فيها قيمته الاقتصادية باقتراب نهاية عمره الإنتاجي، أو بعدم صلاحيته للاستعمال، أو عدم مسابقتها لأساليب التصنيع الحديثة مثلاً، في هذه الحالة فإنه من صالح المؤسسة الاستغناء عنه وتكون أفضلية الاستغناء عنه واجبه وعملية التقويم تكون على أساس القيمة البيعية للأصل.³

3.2 القيمة البيعية:

تسمى هذه الطريقة كذلك بمحاكاة أسعار الخروج، وتعبر عن المبلغ النقدي الذي يمكن الحصول عليه حالياً، إذا بيعت الأصول بقيمتها السوقية مطروحا منها المصاريف اللازمة لإتمام عملية البيع، وفي حالة عدم توفر البيانات الكافية عن سعر الخروج الجاري يمكن استخدام مؤشرات خاصة عن أسعار البيع سواء من مصادر داخلية أو من خارج المؤسسة،

¹ كمال بن مخلف: مرجع سابق، 2016، ص 167.

² آسيا لعروسي: مرجع سابق، 2014، ص 92.

³ عيسى زاوي: مرجع سابق، 2019، ص 68.

وإن السمة الأساسية لهذه الطريقة هي التخلي التام عن مبدأ تحقق الإيراد بالبيع، لأن محاسبة أسعار الخروج الجارية تقوم كافة الأصول بأسعار البيع القابلة للتحقيق.¹

وقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية سعر الخروج الجاري بأنه "المبلغ الذي تقبل به الأطراف التي عندها المعرفة والدراية بظروف السوق، ولديها الرغبة في مبادلة أصل أو تسوية التزام، في عملية لا تشمل أطراف ذات علاقة مع بعضها".²

وإذا حصل ولم تتمكن المؤسسة من إمكانية تحديد هذه القيمة بشكل مباشر من خلال الأسعار المتواجدة في السوق، فعندئذ أمام المؤسسة حلول أخرى يمكن الاعتماد عليها، ويمكن ذكر بعض الحلول المقترحة على النحو التالي:

- بمقدور المؤسسة الاعتماد على الأرقام القياسية الخاصة للأسعار هذه الأرقام إما منشورة من قبل هيئات خارجية بشرط تكون هذه الهيئات مستقلة أو يتم تحديدها من طرف المؤسسة نفسها.
- كما يمكن للمؤسسة في هذه الحالة الاعتماد على الكفاءات والخبراء التي تعمل ضمن حدودها، أو الاعتماد على الكفاءات والخبرات المهنية الناشطة خارج أسوارها في تحديد التقديرات المناسبة والصحيحة.³

4.2 القيمة السوقية العادلة:

يعد مصطلح "القيمة العادلة" أحد المصطلحات التي استخدمتها مدرسة القيمة الجارية للتعبير عن قيم بنود القوائم المالية، وقد جاء مفهوم القيمة العادلة امتداداً لمفهوم القيمة السوقية (البيعية)، وأصبح مفهوماً مستقلاً بذاته، وبالعودة إلى التعريف الذي قدمه مجلس معايير المحاسبة المالية ولجنة معايير المحاسبة الدولية، يلاحظ أنه خرج عن المفهوم الذي قدمه مؤسسو القيمة السوقية (البيعية)، فالقيمة العادلة "هي ذلك المبلغ الذي تقبله أطراف ذات معرفة، ولديها الرغبة في مبادلة أصل أو تسوية التزام في عمليات لا تشمل أطراف على علاقة مع بعضها".

الملاحظ من تعريف القيمة العادلة أنه لم يتحدث عن سعر سوق، بل عن مبلغ تقبله أطراف ذات معرفة، هي الجهة البائعة، أي الجهة التي يفترض أنها ترغب في البيع، والجهة الثانية هي تلك التي يفترض أنها ستشتري وترغب في الشراء، ولضمان موضوعية المبلغ اشترط التعريف عدم وجود علاقة أو مصالح بين الطرفين، إذ يمكن أن تلعب المصالح المشتركة دورها عند تحديد المبلغ، فيصبح مبلغاً غير عادل.⁴

¹ آسيا العروسي: مرجع سابق، 2014، ص 91.

² كمال بن مخلف: مرجع سابق، 2016، ص 69.

³ ياسين رماش: مرجع سابق، 2022، ص 212.

⁴ كمال بن مخلف: نفس المرجع، ص 172.

3. مقومات (أسس) التكلفة الجارية

يقوم أسلوب التكلفة الجارية على مجموعة من الأسس نذكر منها:¹

- يقتصر التعديل على الأصول غير النقدية، لذلك لا تظهر في محاسبة القيمة الجارية مكاسب وخسائر القوة الشرائية العامة للبنود النقدية.
- تعتبر مكاسب وخسائر حيازة البنود غير النقدية التي تعترف بها محاسبة القيمة الجارية؛ مؤشرا هاما لتقييم كفاءة الأداء الإداري خاصة في مجال المضاربة على أسعار الأصول.
- لا تمثل مكاسب وخسائر حيازة البنود غير النقدية قيما حقيقية ما لم يراعى عند قياسها أثر التغير في المستوى العام للأسعار لتجنب أخطاء القياس من خلال مراعاة التغير في المستوى العام للأسعار.
- تقييم موجودات الوحدة الاقتصادية وتحديد الدخل الدوري لها باستخدام القيم الجارية في القياس المحاسبي يحقق المحافظة على رأس المال من الناحية النقدية والاقتصادية.
- كما أن استخدام القيم الجارية في المحاسبة عن الأصول يعني الاستفادة من الطاقة الإنتاجية لهذه الأصول والمحافظة عليها في نهاية الفترة كما كانت عليه في بداية الفترة بالإضافة إلى تمكين الوحدة المحاسبية من الحصول على الأصول المملوكة في بداية الدورة.
- استخدام محاسبة تغيرات المستوى النسبي للأسعار وليس المستوى الخاص للأسعار كأساس للتعديل ينتج مكاسب وخسائر حيازة حقيقية. حيث يعرف هذا الأسلوب بمحاسبة القيم الجارية المعدلة وفق تغيرات المستوى العام للأسعار. وما يلاحظ انه عند تطبيق طريقة القيم الجارية، يجب أن تتم الاستفادة من ميزة أساسية لطريقة التكلفة التاريخية المعدلة هي نجاحها في تجنب أخطاء القياس وذلك باعتمادها وحدة قياس نقدي ذات قوة شرائية موحدة عامة، ولذلك حتى تكون مكاسب أو خسائر حيازة البنود الغير النقدية تمثل قيماً حقيقية يجب أن تراعى أثر التغير في المستوى العام للأسعار أي أثر التغير في القوة الشرائية للنقود، ومن ثم توحيد قيمة وحدة القياس النقدي.²

4. تعديل القوائم المالية وفق أسلوب التكلفة الجارية

1.4 تعديل الميزانية

يتطلب تطبيق أسلوب القيمة الجارية على الميزانية تقسيمها إلى بنود نقدية والبنود غير النقدية مهما كانت الطريقة المستخدمة في تمثيل القيمة الجارية.

¹ بوجمعة لهليل وجلول حروشي: القياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية المعدلة لاستبعاد أثر التضخم من القوائم المالية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، 2020، ص 22.

² الحاج حلقوم: مرجع سابق، 2010، ص 120.

1.1.4 البنود النقدية: هذه البنود لا تحتاج إلى أي تعديل وتظهر بنفس قيمها المثبتة في الدفاتر، والتي تعبر عن القيم الجارية لتلك البنود، كما لا يتم احتساب المكاسب والخسائر -لهذه البنود- الناتجة عن تغير الأسعار.

2.1.4 البنود غير النقدية: تعدل الأصول الثابتة والمخزون بناء على جداول أرقام القياسية الخاصة، أو عن طريق التقديرات الشخصية، أما رأس المال فلا يتم تعديله، وذلك لافتراض عدم التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد. كما يتم حساب رصيد الأرباح المحتجزة من خلال المتمم الحسابي بين مجموع الأصول والخصوم أو من خلال رصيد الأرباح المحتجزة أول الفترة مضاف إليه أرباح العام على أساس التكلفة الجارية، ويخصم منه توزيعات الأرباح النقدية خلال العام على أساس التكلفة التاريخية.¹

2.4 تعديل جدول حساب النتائج

يتضمن جدول حساب النتائج على أساس التكلفة الجارية عادة ثلاثة أرقام للربح وهي: الربح الجاري للعمليات المستمرة والربح المحقق وصافي الربح على أساس التكلفة الجارية، ويراعى عند إعداد جدول حساب النتائج على أساس التكلفة الجارية إتباع القواعد التالية:

- تظهر جميع الإيرادات بقيمتها المثبتة نفسها باعتبارها تمثل القيم الجارية للمبيعات.
- جميع بنود المصاريف بخلاف المتعلقة بأصول غير نقدية تظهر بقيمتها المثبتة مثل الإيرادات.
- تكلفة البضاعة المباعة التاريخية تختلف عن تكلفتها الجارية، حيث أن جزء من البضاعة المباعة قد تكون من مخزون أول المدة، لذلك يتم تعديلها بضرب عدد الوحدات المباعة في التكلفة الإحلالية في تاريخ البيع.
- بالنسبة للمصاريف التي تتعلق بأصول غير نقدية مشتملة على البضاعة المبيعة والإهلاكات فيجب تعديلها بما يتماشى مع القيم الجارية لتلك الأصول²

وطبقاً لمفهوم القيمة الجارية فإن جدول حساب النتائج يظهر نوعين من الدخل هما:³

✓ **صافي دخل العمليات على أساس التكلفة الجارية:** يتم التوصل إليه من خلال تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف المختلفة على أساس التكلفة الجارية للأصل بتاريخ البيع، ومقابلتها بثمن البيع لذلك الأصل في نفس التاريخ.

¹ آسيا لعروسي: مرجع سابق، 2014، ص94.

² نصيرة سليمان: مرجع سابق، 2022، ص137.

³ بوجعة هبيل، جلول حروشي: فاعلية القياس المحاسبي وفق التكلفة الجارية في المحافظة على رأس المال في ظل تغيرات مستويات الأسعار، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2021، ص1559.

- ✓ إجمالي مكاسب/ خسائر الحيازة للبنود غير النقدية: هو الارتفاع أو الانخفاض في القيمة الجارية للأصل أو الخصم غير النقدي الناتج عن الحيازة على مدار عدة فترات زمنية، وتقسم إلى:
- ربح أو خسارة الحيازة المحققة والتي تتحقق عند بيع الأصل والذي يمثل المقارنة بين التكلفة الجارية للأصل عند البيع وتكلفته التاريخية.
 - التغير الحادث في رصيد أرباح أو خسائر الحيازة غير المحققة والذي يمثل الفرق بين أرباح أو خسائر الحيازة غير المحققة في نهاية وبداية الفترة المالية، أي أن هذه المكاسب أو الخسائر لا تنتج عن عملية البيع وإنما عن الارتفاع أو الانخفاض في قيمة البنود غير النقدية التي بحوزة المؤسسة، حيث أنها تحسب كذلك بالفرق بين التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية وتصبح محققة بمجرد حدوث عملية البيع، بمعنى آخر يتم تحويل ذلك الجزء من دخل أو خسارة الحيازة المرتبطة بالمستخدم والمباع من الأصول غير النقدية من دخل أو خسارة الحيازة غير المحققة وإظهاره في جدول حساب النتائج.
- 5. تقييم التكلفة الجارية:**

1.5 المزايا:

- تأخذ التكلفة الجارية بجميع التغيرات الجارية التي تطرأ على بنود الميزانية و جدول حساب النتائج.
- تسمح البيانات المعبر عنها بالتكلفة الجارية بإجراء المقارنات بين المؤسسات.
- تمثل هذه الطريقة مؤشرا جيدا لقياس الكفاءة ووسيلة للحفاظ على رأس المال، من خلال تقديمها لمعلومات ملائمة فيما يخص مكاسب المؤسسة المستقبلية، والتدفقات النقدية من مواردها الحالية.¹
- تتميز طريقة التكلفة الجارية بالكفاءة العالية في تقييم الأصول غير النقدية في ظل ظروف التضخم، حيث تمكن من الوصول إلى قيم أكثر دقة وأكثر تعبيراً عن القيمة الحقيقية لهذه الأصول.
- تمكن هذه الطريقة من تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن حيازة الأصول بدرجة أكثر تفصيلاً ودقة.
- تتماشى وتلاءم مع الظروف التضخمية غير الحادة وذلك لأنه يتعامل مع الأسعار الجارية السائدة.²
- تقدم معلومات مفيدة في تحديد أوجه الاستثمار، وفي تقييم أداء الإدارة، حيث يهتم المستثمرون بمكاسب المؤسسة، والتدفق النقدي، وسياسة توزيع الأرباح، وكذلك التأثير المحتمل لهذه البنود الثلاثة على التدفق النقدي للمستثمرين سواء بدلالة نصيب المستثمرين في الأرباح الموزعة، أو باسترداد رأس المال عند التصفية.

¹عبد المجيد موزارين ومحمد الأمين بربري: القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد19، 2018، ص62.

²عيسى زاوي: مرجع سابق، 2019، ص69.

- تأخذ في الاعتبار عند إجراء التعديلات على البنود غير النقدية التغيرات في الأسعار الخاصة لكل بند، مما يساعد على تحديد مكاسب أو خسائر الحياة، ومدى كفاية الإيرادات لإحلال السلع والخدمات التي استخدمت في توليدها، وعليه فإن أساس القيمة الجارية تعمل على صيانة رأس المال التشغيلي للمؤسسة.
- أن نظام المحاسبة على أساس التكلفة الجارية يقيس الربح على أساس اقتصادي، حيث أنه:
- تتم مقابلة التكاليف الجارية بالإيرادات الجارية وعلى أساس الوحدات النقدية الجارية؛
- أن صافي الربح سوف لا يكون متأثراً بالتغيرات في مستويات الأسعار، حيث استبعدت تلك التغيرات وقيدت في حسابات خاصة، وكما أن أرباح التشغيل العادية تكون قد فصلت عن أرباح الحياة.¹

2.5 العيوب:

- غياب الموضوعية والقابلية للتحقق لأن تحديدها يعتمد غالباً على التقدير مما يجعلها عرضة للتحيز والذاتية في التقدير.
- تجاهل التغير في المستوى العام للأسعار.²
- إن اقتصار التكلفة الاستبدالية على تعديل قيم الأصول غير النقدية وإهمال الأصول والخصوم، سيؤدي إلى إهمال ناتج أو خسارة القدرة الشرائية الناتجة عن احتفاظ المؤسسة بأصول وخصوم نقدية في فترات التضخم؛
- صعوبة التطبيق في تحديد التكلفة الاستبدالية للأصول وتحديد المعيار الذي يتم على أساسه تحديد الأصل المماثل أو البديل، فمن الصعب في ظل التطور التكنولوجي الذي تتميز به الأصول إيجاد أصل تتوفر فيه جميع الخصائص والمميزات لتلك الأصول التي تمتلكها المؤسسة، فهناك فرق في الطبيعة بين أصل وآخر ويصعب أن نجد في الأصل الثاني كل خصائص الأصل الأول أو جزء منها، مما يؤدي إلى صعوبة التكلفة الاستبدالية لأصول المؤسسة.³
- صعوبة تحديد القيمة الجارية لبعض بنود المؤسسات وخاصة في الدول التي لا تتوفر أسواقها المالية على مصادر معلومات التي تفتقر إلى عنصر الكفاءة.
- تستعين المؤسسة في عملية تقييم بنود الموجودات بخبراء ومختصين مما يكلفها تكاليف قد تكون أكبر من المنفعة المرجوة.
- يفتح المجال للتلاعب بالنتائج ويكون بذلك وسيلة لخدمة مصالح الإدارة.⁴

¹ كمال بن مخلف: مرجع سابق، 2016، ص176.

² عبد المجيد موزارين ومحمد الأمين بربري: مرجع سابق، 2018، ص62.

³ الحاج حلقوم: مرجع سابق، 2010، ص124.

⁴ عيسى زاوي: مرجع سابق، 2019، ص69.

المطلب الثالث: أسلوب التكلفة الجارية المعدلة

1. مفهوم التكلفة الجارية المعدلة:

تعد هذه الطريقة مزيجاً بين الطريقتين السابقتين التكلفة التاريخية المعدلة والتكلفة الجارية، فالعديد من النظريات ترى أن الطريقتان مكملتان لبعضهما البعض ويجب أن يوحدتا في طريقة واحدة، حيث:

- طريقة التكلفة الجارية تهدف لمعالجة التغيرات السعرية للبنود غير النقدية في الميزانية، وتؤدي إلى تقييم الأصول غير النقدية بطريقة فعالة ودقيقة، لكن يعاب عليها إهمال البنود النقدية
 - طريقة التكلفة التاريخية المعدلة تهدف لمعالجة التغيرات السعرية لباقي البنود في القوائم المالية، حيث تأخذ بعين الاعتبار البنود النقدية عند إعادة التقييم وتظهر الأرباح وخسائر القدرة الشرائية على هذه البنود، لكن يعاب عليها عدم دقة وكفاءة إعادة تقييم الأصول غير النقدية¹
- وعلى هذا الأساس ظهرت الطريقة المختلطة (التكلفة الجارية المعدلة) لتجمع بين ما للطريقتين من مزايا وتتجنب عيوبهما في الآن ذاته، إذ تعدل البنود غير النقدية إلى ما يعادل قيمتها بأسعار التكلفة الجارية أولاً ثم يتم التعبير عنها بوحدات لها قوة شرائية موحدة، أما البنود النقدية فتعالج وفق للأسلوب الأول. وعليه يجمع هذا الأسلوب بين خصائص أسلوبَي التكلفة التاريخية المعدلة والتكلفة الجارية على النحو الآتي:

- التكلفة الجارية (التكلفة الاستبدالية أو القيمة البيعية أو قيمة الحالية) هي أساس التقييم؛
- استخدام القوة الشرائية العامة لوحدة النقد كوحدة للقياس؛
- تطبيق مبدأ التحقق كأساس لمقابلة الإيرادات بالمصروفات في طريقة التكلفة الاستبدالية المعدلة وعدم تطبيقه في الطرق الأخرى للتكلفة الجارية (القيمة البيعية والقيمة الحالية)؛
- الفصل الثنائي لصافي الدخل إلى دخل النشاط التشغيلي الجاري وإلى مكاسب (خسائر) حيازة حقيقية.
- الفصل الثنائي لمكاسب (خسائر) الحيازة الحقيقية إلى محققة بالبيع أو الاستخدام وإلى غير محققة نتيجة استثمارية الاحتفاظ أو حيازة الأصول في نهاية الدورة المحاسبية؛
- الفصل الثنائي لمكاسب الحيازة إلى مكاسب حيازة حقيقية يتم الاعتراف بها وإلى مكاسب حيازة وهمية يتم استبعادها².

¹ إبراهيم المهدي أحمد ويوسف ممدو حميدي: مرجع سابق، 2022، ص101.

² كمال بن يخلف وعبد الحميد زعباط: مرجع سابق، 2008، ص42.

انطلاقاً من ذلك فإن هذه الطريقة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث في المستوى النسبي للأسعار، هذا الأخير الذي يبين إلى أي حد كانت التغيرات في المستوى الخاص للأسعار متماشية مع التغيرات في المستوى العام للأسعار، فالأسعار الخاصة بالسلع والخدمات معينة تتغير عادة بمعدلات مختلفة وأحياناً في اتجاهات مختلفة عن تغيرات المستوى العام للأسعار، ويتم الربط بين التغيرات السعرية العامة والخاصة عن طريق التغير النسبي في الأسعار وفق المعادلة التالية:

التغير في المستوى النسبي للأسعار = التغير في المستوى العام للأسعار - التغير في المستوى الخاص للأسعار

نستنتج أن أسلوب القيمة الجارية المعدلة يتخلى عن أساس القياس المحاسبي المتمثل في التكلفة التاريخية وذلك باستبداله بالقيمة الجارية، كما يستبدل وحدة القياس الثابتة بوحدة متجانسة عن طريق تعديلها بالتغيرات في المستوى العام للأسعار.¹ وتهدف بشكل أساسي إلى المحافظة على القدرة الشرائية لرأس المال المستثمر حيث يوفر بيانات تعكس بدقة وكفاءة عالية المركز المالي للمؤسسة.

2. أساليب التكلفة الجارية المعدلة

بشكل مشابه لأسلوب محاسبة التكلفة الجارية يمكن تطبيق أسلوب محاسبة التكلفة الجارية المعدلة بأكثر من أسلوب هي:

- القيمة الحالية المعدلة أو القيمة الاقتصادية المعدلة: يعتمد على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتأتمية من تشغيل الأصل.
- صافي القيمة البيعية المعدلة أو سعر الخروج الحالي المعدل: يعتمد على أسعار البيع أو قيمة الأصل عند الخروج من العمل.
- تكلفة الاستبدال المعدلة أو سعر الدخل الحالي المعدل: يعتمد على تكلفة الإحلال.

1.2. أسلوب القيمة الحالية المعدلة

لا يختلف مفهوم الدخل في ظل هذا النظام عنه في ظل نظام القيمة الحالية، إلا من حيث الأخذ في الاعتبار التغير في المستوى العام للأسعار، ويتم أخذ التغير في القوة الشرائية للنقود في الاعتبار عن طريق إضافة معدل التضخم المتوقع إلى معدل الخصم بالنسبة لكل فترة مستقبلية، وذلك للتعبير عن القيم الحالية في صورة قوة شرائية واحدة لوحدة النقد.

2.2. أسلوب صافي القيمة البيعية المعدلة

لا يختلف مفهوم الدخل في ظل هذا النظام عنه في ظل نظام القيمة البيعية إلا من حيث الأخذ في الاعتبار التغير في القوة الشرائية للنقود، أما مفهوم المحافظة على رأس المال في ظل هذا النظام يقوم على أساس المحافظة على القوة الشرائية للأصول النقدية والقيمة البيعية للأصول غير الجارية. ويعتبر هذا الأسلوب من أفضل البدائل المحاسبية المقترحة لمعالجة أثر

¹ آسيا لعروسي: مرجع سابق، 2014، ص ص95-96.

تغيرات الأسعار، وذلك لاعترافه بالتغيرات السعرية الحاصلة أولاً بأول، سواء العامة أو الخاصة، وبالتالي يجنبنا الوقوع في كل من أخطاء القياس وأخطاء التوقيت، وذلك لرفضه التام لمبدأ التحقق، إلا أنه من جهة ثانية يعتبر أكثر الأساليب المحاسبية إثارة للمشاكل عند التطبيق العملي لنفس أسباب أسلوب صافي القيمة البيعية، وذلك ما يفسر التأيد الكبير الذي يلقاه أسلوب التكلفة الاستبدالية المعدلة سواء من قبل الباحثين أو الممارسين.

3.2. أسلوب تكلفة الاستبدال المعدلة

لا يختلف مفهوم الدخل في ظل هذا النظام عنه في ظل نظام التكلفة الاستبدالية إلا من حيث الأخذ في الاعتبار التغير في القوة الشرائية للنقود، ويقوم مفهوم المحافظة على رأس المال في هذا النظام على أساس المحافظة على القوة الشرائية للأصول النقدية والطاقة الإنتاجية للأصول غير النقدية. ومنه يمكننا القول أن أسلوب محاسبة التكلفة الجارية المعدلة هو خطوة متقدمة على أسلوب محاسبة القيمة الجارية، إذ يحاول جمع الجوانب المرغوب فيها، وتلافي مواطن النقص في الاقتراحين الأساسيين: التكلفة التاريخية المعدلة والقيمة الجارية.¹

3. تعديل القوائم المالية على أساس التكلفة الجارية المعدلة

تؤثر التغيرات العامة في الأسعار بشكل مباشر على صلاحية فرض ثبات وحدة النقود، أما التغيرات الخاصة في الأسعار فيظهر تأثيرها المباشر على تقييم الأصول وإثبات أرباح وخسائر الحياة، وقد البحث في المشاكل المتعلقة بكل منهما على حدة، ما أسفر عن ظهور حلين لا يعتبران في الحقيقة متعارضين، بل ينظر الكثير من الباحثين إليهما على أنهما حلين متكاملين، ما دفع بهم إلى اقتراح دمج الإجراءات المحاسبية الخاصة بكل منهما للقيام بمعالجة ثنائية متكاملة لتأثير التغيرات العامة والخاصة في الأسعار على بنود القوائم المالية، كما يلي:

1.3. تعديل الميزانية

يستوجب تعديل الميزانية بما يتماشى والتغير في القوة الشرائية للوحدة النقدية والتغيرات السعرية الخاصة إجراء الخطوات التالية:

1.1.3. التمييز بين البنود النقدية والبنود غير النقدية

تبعاً لأسلوب التكلفة الجارية المعدلة يتم تعديل وإعادة تقييم بنود الميزانية على أساس المزج بين طريقة التكلفة التاريخية المعدلة وطريقة التكلفة الاستبدالية، وهذا يقتضي في أول الأمر التمييز بين الأصول والخصوم النقدية والأصول غير النقدية، وعليه يتم إعادة تقييم الأصول والخصوم النقدية بطريقة التكلفة التاريخية المعدلة، أما الأصول غير النقدية فيعاد تقييمها بالتكلفة الجارية (التكلفة الاستبدالية).

¹ كمال بن يخلف: مرجع سابق، 2016، ص 180.

2.1.3. تعديل البنود النقدية

وتتمثل الأصول النقدية في المدنين والنقديات، أما الخصوم النقدية فتتمثل في الديون، وبموجب هذا الأسلوب. لا يتم تعديل الأصول والخصوم النقدية، لكن لا بد من إعادة تقييمها من خلال التعبير عنها بوحدات ثابتة، وذلك باستخدام رقم قياسي عام لتحديد أرباح وخسائر المستوى العام للأسعار، ويجب أن تتضمن تلك المكاسب والخسائر في جدول حساب النتائج.¹

3.1.3. تعديل البنود (الأصول) غير النقدية

في ظل أسلوب التكلفة الجارية المعدلة يتم التعبير عن البنود غير النقدية بالقيم الجارية (المخزون بصافي القيمة القابلة للتحقق الاستثمارات المالية بالسعر السوقي، الأصول غير المتداولة بالمبلغ القابل للاسترداد)، كما لا يتم تعديلها بالمؤشر العام للأسعار كونها مقيمة بالأسعار الجارية بتاريخ الميزانية، أما باقي البنود غير النقدية وغير المقيمة بالقيمة الجارية (مثل المخزون المقيم بالتكلفة) يتم التعبير عنها بعد تعديلها باستخدام المؤشر العام للأسعار، وينتج عن هذا التعديل مكاسب أو خسائر الحيازة التي تمثل الزيادة أو النقص في قيمة العنصر الذي تحتفظ به المؤسسة.

وعليه يمكن أن نستنتج أن إعداد الميزانية وفقاً لأساس التكلفة الجارية مع استخدام وحدة نقد متجانسة لا تختلف عن الميزانية التي يتم إعدادها وفقاً لأساس التكلفة الجارية مع استخدام وحدة نقد اسمية باستثناء رأس المال والأرباح المحتجزة، وذلك راجع إلى أن رصيد حساب رأس المال يمثل وحدات نقدية التي حصلت عليها المؤسسة عند إصدار الأسهم لأول مرة، فيجب تعديل هذا الرصيد وفقاً لقيمة وحدة النقد في نهاية العام، ويتم ذلك بضرب الرصيد في نسبة الرقم القياسي في نهاية العام إلى الرقم القياسي للأسعار وقت إصدار هذه الأسهم.²

2.3. تعديل جدول حساب النتائج

إذا رجعنا إلى أساس التكلفة الجارية يلاحظ أنه تم قياس إيرادات المبيعات وتكلفة المبيعات باستخدام متوسط القيم الجارية التي كانت سائدة خلال العام بافتراض أن هذه البنود تتدفق بصورة منتظمة على مدار العام. أما عند استخدام أساس التكلفة الجارية المعدلة فيجب قياس هذه البنود باستخدام قيمة وحدة النقد الجارية في نهاية العام ذلك عن طريق ضرب القيم المحسوبة وفقاً لأساس التكلفة الجارية مع وحدة نقد اسمية في نسبة الرقم القياسي نهاية العام إلى متوسط الرقم القياسي للأسعار، وبالنسبة لباقي المصاريف فتظهر قيمتها كما في أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة، أما المكاسب والخسائر فتظهر كما يلي:

¹ نصيرة سليمان: مرجع سابق، 2022، ص 140.

² كمال بن يخلف: مرجع سابق، 2016، ص 182.

أرباح الحيازة: على اعتبار أن طريقة القيمة الجارية المعدلة تهدف إلى المحافظة على القدرة الشرائية لرأس المال، فإن الأمر يقتضي تقسيم أرباح الحيازة إلى نوعين:

- أرباح حيازة حقيقية تحسب بالفرق بين التكلفة الاستبدالية والتكلفة التاريخية المعدلة، هذا الربح قابل للتوزيع طالما أنه يتم المحافظة على القدرة الشرائية لرأس المال عن طريق الاحتفاظ بأرباح الحيازة غير الحقيقية كاحتياطات؛
- أرباح حيازة غير حقيقية وتمثل في أرباح الحيازة غير الحقيقية في المقدار من أرباح الحيازة الذي يجب الاحتفاظ به للمحافظة على القدرة الشرائية لرأس المال، وتمثل الفرق بين التكلفة التاريخية المعدلة والتكلفة التاريخية.
- بالإضافة إلى مكاسب وخسائر القوة الشرائية تحسب بالفرق بين صافي المركز النقدي الحقيقي وصافي المركز النقدي المعدل بالأرقام القياسية.¹

4. تقييم التكلفة الجارية المعدلة:2

1.4. المزايا:

أهم ما يميز هذا الأسلوب ما يلي:

- تساعد على إبراز التغيرات في المستويات العامة والخاصة للأسعار، وبالتالي هي تتفادى أخطاء التوقيت والقياس، كما تسمح بإبراز الأداء الحقيقي للمؤسسة وكفاءتها في استخدام الموارد.
- تتلاءم أكثر مع فرض الاستمرار، حيث تتيح للمؤسسة فرصة لاستبدال أصولها المستنفذة، كما تكون المعلومات المعدة على أساسها ملائمة لاتخاذ القرارات.
- تظهر الواقع الاقتصادي للمؤسسة بإبراز الأحداث التي أثرت على القوائم المالية خلال الفترة.
- تسمح بإجراء العمليات الحسابية وعمليات المقارنة بين عناصر القوائم المالية كونها توفر التجانس بين مختلف العناصر.
- تتفق مع مفهوم الأصل باعتباره منافع اقتصادية متوقعة ومفهوم التقييم المحاسبي الذي يركز على العمليات التي قامت بها المؤسسة والأحداث التي أثرت عليها خلال فترة زمنية معينة.

2.4. العيوب:

بغض النظر عن المزايا التي يتمتع بها أسلوب محاسبة التكلفة الجارية المعدلة، إلا أنه تعرض إلى العديد من الانتقادات من بينها:

- غياب الموضوعية نظرا لاعتمادها على التقدير في تحديد القيم الجارية في الكثير من الحالات.

¹ آسيا لعروسي: مرجع سابق، 2014، ص96.

² عبد المجيد موزارين ومحمد الأمين بربري: مرجع سابق، 2018، ص62.

- غير قابلة للتحقق لغياب مستندات الإثبات، واختلاف نتائجها بين مختلف الأشخاص.
- توافقتها مع بعض المبادئ المحاسبية كمبدأ التكلفة التاريخية، مبدأ الثبات، القياس الفعلي، الحيطة والحذر،
- تحقيق الإيرادات.
- صعوبة تطبيقها في الواقع كونها تتطلب الجهد، التكلفة والوقت.

المطلب الرابع: المفاضلة بين بدائل القياس في ظروف التضخم

يمثل المعيار مقياساً عاماً يتم الرجوع إليه للحكم على مدى صلاحية بديل القياس. فالبديل الذي ينسجم مع المعايير يعتبر بديلاً مناسباً، والبديل الذي لا ينطبق عليه كل أو بعض المعايير يكون بدلاً مرفوضاً، إلا أن تحديد هذه المعايير لا يزال أمراً خاضعاً للجدل، إذ يمثل اختيار أو تحديد معايير القياس المحاسبي أحد أهم المشكلات المحاسبية، والتي اتفقت في غالبها على معيارين للمقارنة هما قدرة المؤسسة على تلافي أخطاء وحدة القياس وأخطاء التوقيت، بالإضافة إلى معيارين للتقييم هما الوثوقية والملائمة.

1. معايير المقارنة:

1.1. أخطاء وحدة القياس: تظهر هذه الأخطاء لسبب وجود فجوة زمنية بين زمن حصول الحدث الاقتصادي وزمن إجراء القياس، خلال هذه الفترة تحدث غالباً تغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة في عملية القياس، فإذا أهملت تغيرات الأسعار بسبب افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، أي بسبب استخدام القيمة الاسمية لوحدة النقد كوحدة قياس محاسبي، سيحدث خطأ في وحدة القياس.¹

¹ كمال بن يخلف: مرجع سابق، 2016، ص186.

الجدول (1-2): المقارنة بين بدائل القياس باعتماد معيار تجنب أخطاء وحدة القياس.

التكلفة التاريخية	يتضمن أخطاء وحدة القياس، وذلك لاعتماده وحدة قياس نقدية إسمية وتجاهل تغيرات القوة الشرائية العامة للبنود النقدية في القوائم المالية، وعليه تصبح المعلومات المحاسبية غير قابلة للتجميع وإجراء المقارنات بسبب عدم تجانس وحدة القياس المستخدمة خلال الفترات المالية المختلفة.
التكلفة التاريخية المعدلة	يقضي على أخطاء في وحدة القياس، وذلك نتيجة تعديل الأرقام المحاسبية التاريخية بتغيرات المستوى العام للأسعار، أي أنه يمتاز بالموضوعية والخلو من أخطاء القياس لأخذه في الاعتبار التغيرات السعرية العامة، إلا أنه يتجاهل التغيرات السعرية الخاصة.
التكلفة الجارية	يتضمن أخطاء وحدة القياس، وذلك لاعتماد وحدة قياس نقدية اسمية وتجاهل تغيرات القوة الشرائية العامة للبنود النقدية في القوائم المالية عند تغير مستويات الأسعار زيادة أو نقصان، إلا أنه يراعي التغيرات السعرية الخاصة.
التكلفة الجارية المعدلة	يتجنب أخطاء القياس لأنه يستخدم وحدة قياس ذات قيمة موحدة وتعتبر عن القوة الشرائية العامة للنقود.

المصدر: كمال بن مخلف: مرجع سابق، 2008، ص ص 40-46.

آسيا العروسي: مرجع سابق، 2014، ص 101.

2.1. أخطاء التوقيت: إن معايير تحديد أية خاصية أو خصائص بنود القوائم المالية والتي ينبغي قياسها والتقرير عنها في المحاسبة المالية سوف تكون لصالح بديل القياس المحاسبي الذي يتجنب أخطاء التوقيت، وتتولد أخطاء التوقيت عندما تحدث تغيرات في القيمة خلال دورة معينة، ولكن يتم الاعتراف بتلك التغيرات والتقرير عنها محاسبيا في دورة أخرى الأمر الذي يؤدي إلى تداخل نتائج الدورات، فبديل القياس المحاسبي الذي يعترف بتغيرات القيم في نفس الدورة التي تحدث خلالها سيتمتع بخاصية أفضل من بدائل القياس الأخرى.¹

¹ آسيا لعروسي: مرجع سابق، 2014، ص 99.

الجدول (1-3): المقارنة بين بدائل القياس باعتماد معيار تجنب أخطاء التوقيت.

التكلفة التاريخية	يتضمن أخطاء التوقيت نتيجة تطبيق مبدأ الحيطة والحذر ومبدأ تحقق الإيراد عند البيع وعدم الاعتراف بمكاسب الحيازة، حيث يدمج الدخل الجاري مع مكاسب الحيازة المحققة التي نتجت خلال الدورات السابقة، أي يتعارض مع مبدأ استقلالية الدورات، وذلك لأنه لا يعترف بمكاسب الحيازة إلا بتحققها بالبيع.
التكلفة التاريخية المعدلة	يتضمن أخطاء التوقيت لأنه يدمج دخل الجاري مع مكاسب الحيازة المحققة التي نتجت خلال الدورات السابقة لكنها تحققت في الدورة الحالية، ويستبعد مكاسب الحيازة غير المحققة التي اكتسبت في الدورة الحالية ولم تتحقق بعد وتأجيل الاعتراف بها للفترات القادمة. أي أنه يتعارض مع مبدأ استقلالية الدورات.
التكلفة الجارية	لا يتضمن أخطاء التوقيت، في أغلب مداخله لأن صافي الدخل في ظل هذه الطريقة يساوي مجموع دخل الجاري ومكاسب الحيازة محققة وغير المحققة، كما أن هذا الأسلوب يتخلى عن مبدأ تحقق الإيراد بالبيع، ما يحقق استقلالية نتائج الدورات
التكلفة الجارية المعدلة	لا يتضمن أخطاء التوقيت، لأن صافي الدخل في ظل هذه الطريقة يساوي مجموع دخل الجاري ومكاسب الحيازة محققة وغير المحققة، كما أن هذا الأسلوب يتخلى عن مبدأ تحقق الإيراد بالبيع، باستثناء طريقة التكلفة الاستبدالية المعدلة نظراً لاعتمادها على مبدأ التحقق كأساس لقياس الدخل.

المصدر: كمال بن يخلف: مرجع سابق، 2008، ص ص 40-46

آسيا العروسي: مرجع سابق، 2014، ص 101.

2. معايير التقييم:

1.2. الموثوقية: وهي نفس الخاصية التي يصطلح عليها بالتمثيل الصادق وفق التعديل الأخير الذي طرأ على الإطار المفاهيمي في سنة 2010، وتعني الموثوقية التي يحرص المحاسبون على توفيرها في النظام المحاسبي بتوفير معلومات يمكن التحقق منها ومراجعتها بعد ذلك، وهي تعني أيضاً عدم التحيز - أو الحياد - في قياس الأحداث التي تهتم المحاسبة بتسجيلها وكذا أن تعرضها بأمانة، وعليه يرتبط مفهوم التمثيل الصادق لدى المحاسبين بالدليل القابل للتحقق الموضوعي، فإذا كان دليل إثبات العمليات المالية قابلاً للتحقق فإن العملية المثبتة تصبح تمثل تمثيلاً صادقا. كما تكتسب المعلومات صفة الموثوقية، إذا خلت من الأخطاء والتشوهات المعترية، بحيث تسمح بإعطاء صورة صادقة عن حقيقة العمليات التي قامت بها الوحدة الاقتصادية.

الجدول (1-4): المفاضلة بين بدائل القياس باعتماد معيار الموثوقية (التمثيل الصادق)

<p>المعلومات المحاسبية الناتجة عن هذا الأسلوب هي معلومات موثوق فيها، وهي الميزة الجوهرية التي يتميز بها القياس وفق التكلفة التاريخية لأنها تستند على أحداث واقعية وليست افتراضية من خلال مستندات تثبت وقوع الحدث المالي وهذا ما يحول دون التلاعب بقيم موجودات تحت غطاء الاجتهاد والتقدير الشخصي غير أنها غالباً لا تحقق الصفة الثانوية في الموثوقية وهي الصدق في التعبير.</p>	<p>التكلفة التاريخية</p>
<p>يتمتع هذا الأسلوب بدرجة كبيرة من الموثوقية، والمستمدة من الأرقام القياسية العامة المستخدمة في تعديل القوائم المالية والمعدة من قبل الهيئات الحكومية إضافة إلى عدم معارضته المبادئ محاسبة التكلفة التاريخية، إلا أن المعلومات المحاسبية تفتقد للدلالة الاقتصادية المرجوة منها، وخاصة في حال ابتعاد مستويات التغيرات الخاصة للأسعار عن مستويات التغيرات العامة.</p>	<p>التكلفة التاريخية المعدلة</p>
<p>محاسبة القيمة الجارية لا تستند في بعض مداخلها إلى وسيلة موضوعية، حيث يغلب عليها عنصر التقدير الشخصي، كصافي القيمة البيعية والتكلفة الاستبدالية حيث تعدد مفاهيم التكلفة الاستبدالية، كما يصعب توافر الظروف التي تمكن من الحصول على القيمة البيعية والتكلفة الاستبدالية، كما ينطبق هذا القول على القيمة الحالية</p>	<p>التكلفة الجارية</p>
<p>تعتبر موثوقية المعلومات المالية المبنية على أساس التكلفة الجارية المعدلة ضعيفة، وذلك لاعتمادها في أغلب الأحوال على عنصر التقدير الشخصي مثل تقدير مصاريف البيع التي يتم خصمها (صافي القيمة البيعية) أو تقدير معدلات الفائدة والتدفقات النقدية المستقبلية (صافي القيمة الحالية)، بالإضافة إلى صعوبة إيجاد الأرقام القياسية اللازمة أو المؤشرات المناسبة لاستخدامها في تقديرات التكلفة الاستبدالية وبذلك تكون أرقام التكلفة الجارية أقل دقة وأقل قابلية للتحقق.</p>	<p>التكلفة الجارية المعدلة</p>

المصدر: كمال بن يخلف: مرجع سابق، 2008، ص ص 40-46.

2.2. الملاءمة: إن ملاءمة المعلومات المالية تتحدد في ضوء صلاحيتها للقرارات الاقتصادية التي يتم استخدام تلك المعلومات عند اتخاذها، وحتى تتحقق خاصية الملاءمة يجب أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب، وأن تمكن متخذي القرارات من التنبؤ بالأحداث المتوقعة وتساعدهم على تقييم إنجاز الوحدة الاقتصادية في الماضي والحاضر، كما تمكنهم من التعرف على مدى نجاحه في تنبؤاته السابقة، وبالتالي تصحيح قراراتهم وتعديلها في ضوء هذه المعلومات.¹

¹ كمال بن يخلف وعبد الحميد زعباط: مرجع سابق، 2008، ص 37.

الجدول (1-5): المفاضلة بين بدائل القياس باعتماد معيار الملاءمة

التكلفة التاريخية	المعلومات المالية غير ملاءمة، حيث لا تتمتع بمخاضية التوقيت الزمني المناسب كما أنها ذات قدرة محدودة في مجال التنبؤ والتقييم الارتدادى، لأنها تتجاهل التغيرات السريعة العامة والخاصة معا.
التكلفة التاريخية المعدلة	تعتبر البنود غير النقدية فقط ملائمة لاتخاذ القرار، فمكاسب أو خسائر القوة الشرائية العامة الناجمة عن حيازة البنود النقدية تعكس تجارب الإدارة وسلوكها اتجاه ظاهرة التضخم، إلا أنها غير مقبولة من طرف كافة المستخدمين، كونها لا تقدم المعلومات التي تهم الإدارة في العملية الإنتاجية وعملية الاستبدال والتي تهم أيضا المستثمر في اتخاذ قرارات الاستثمار.
التكلفة الجارية	تعتبر معلوماته ملائمة لاتخاذ القرار، حيث أن فصل الأرباح التشغيلية الجارية عن مكاسب الحيازة وخسائرها (محفقة / غير محفقة) يؤدي إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية لرأس المال المستثمر، كما يفيد في تقييم الأداء السابق للإدارة، فالأرباح التشغيلية تنتج عن قرارات الإنتاج، ومكاسب / خسائر الحيازة عن قرارات الاستثمار.
التكلفة الجارية المعدلة	تعتبر المعلومات الناتجة عنه ملاءمة لأنه باعتبارها تراعي تغيرات القيمة الجارية، وتستند في نفس الوقت إلى مفهوم المحافظة على القوة الشرائية للنقود ومفهوم المحافظة على الرأسمال المادي للوحدة الاقتصادية.

المصدر: كمال بن يخلف: مرجع سابق، 2008، ص ص 40-46.

آسيا لعروسي: مرجع سابق، 2014، ص 102.

تجدد بنا الإشارة إلى أنه قد تم التطرق لأسلوب التكلفة التاريخية، رغم أنها ليست من أساليب محاسبة التضخم، وذلك لإبراز مدى تأثير البيانات المحاسبية المعدة على أساس التكلفة التاريخية بتغيرات الأسعار، والتي تصبح غير ملائمة لاتخاذ القرارات نظرا لإعطائها نتائج مضللة. وقد أدت الانتقادات الموجهة لمحاسبة التكلفة التاريخية خلال فترات التضخم الاقتصادي، إلى ظهور ثلاثة بدائل محاسبية في محاولة لتجنب الوقوع في كل من أخطاء القياس وأخطاء التوقيت، إلا أن المفاضلة بين هذه البدائل تبقى صعبة، ويعود ذلك لاحتمال التعارض بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية، حيث تتمتع معلومات القوائم المالية المعدة وفق التكلفة التاريخية المعدلة بدرجة عالية من الموثوقية لخلوها من التقدير الشخصي والتحيز، وذلك لأنها تعتمد أساسا على بيانات التكلفة التاريخية وبعض المؤشرات الصادرة عن الهيئات الرسمية، إلا أنها بالمقابل تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة لأن تلك الأرقام تبقى بعيدة عن الواقع الفعلي، أما بالنسبة لمحاسبة القيمة الجارية فتعد معلوماتها أكثر ملاءمة لعملية اتخاذ القرارات، إلا أنها في المقابل أقل موثوقية من حيث إمكانية الاعتماد عليها، وذلك

لإعتمادها بشكل كبير على التقديرات الشخصية، ومن هنا جاءت فكرة الجمع بين البديلين في أسلوب القيمة الجارية المعدلة، والذي يعتبر أفضل بديل من الناحية النظرية كونه يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الخاصة والعامة للأسعار، غير أنه من الناحية التطبيقية يعتبر أقل البدائل اعتماداً نظراً للمشاكل والصعوبات الجمة التي ترتبط به، ولهذا يمكن اعتبار أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة أنسب بديل للتكلفة التاريخية في ظروف التضخم.

خلاصة الفصل

- من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالتضخم في إطار الفكر المحاسبي، وعرض مختلف أساليب القياس التي تهتم بمعالجة آثار التضخم على القوائم المالية، توصلنا إلى ما يلي:
- يؤثر التضخم على مخرجات النظام المحاسبي الذي يستند إلى مبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد.
 - في ظروف التضخم تظهر عناصر الميزانية غير النقدية بقيم أقل من قيمها الحقيقية، في حين تظهر الأرباح بشكل مبالغ فيه (أرباح صورية) وهذا ما يبرز قصور الوظيفة المحاسبية في ظل التغيرات المستمرة للأسعار العامة، وبالتالي تغير القدرة الشرائية لوحدة النقد.
 - تسعى محاسبة من خلال مختلف أساليبها إلى إظهار المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وقياس نتائج أعمالها بصورة صادقة.
 - توجد عدة أساليب محاسبية لتعديل القوائم المالية في ظروف التضخم، تتمثل في:
 - التكلفة التاريخية المعدلة: التي تهتم بمعالجة آثار التغيرات العامة للأسعار.
 - التكلفة الجارية: التي تهتم بمعالجة آثار التغيرات الخاصة للأسعار.
 - التكلفة الجارية المعدلة: والتي تجمع بين خصائص الأسلوبين السابقين.
 - لكل أسلوب من الأساليب السابقة مزاياه وعيوبه الخاصة، لذا يصعب الحكم بالأفضلية المطلقة لأحدها، ففي الوقت الذي يعتبر أسلوب التكلفة الجارية هو البديل الأفضل من الناحية النظرية، يعتبر أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة هو الأسلوب الأفضل من الناحية العملية.

الفصل الثاني:
الإطار النظري
لتقييم الأداء المالي

تمهيد

يعتبر تقييم الأداء المالي أداة هامة لاتخاذ القرارات المالية الصحيحة، من خلال الاعتماد على البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات السابقة والحاضرة المستخرجة من القوائم المالية، وتحليلها باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، لغرض تحويلها إلى معلومات ذات أهمية عن أداء مؤسسة الحاضر والماضي، بالإضافة إلى التنبؤ بوضعيتها المالية المستقبلية، وذلك بهدف خدمة الأطراف ذات العلاقة. من هنا جاء اهتمام الدراسة بموضوع تقييم الأداء المالي، والذي سيتم التطرق إلى خلفيته النظرية من خلال هذا الفصل، وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل لتقييم الأداء المالي.

المبحث الثاني: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي.

المبحث الرابع: نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الأول: مدخل لتقييم الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من أهم محاور الأداء العام للمؤسسة فهو الركيزة الأساسية لمختلف الاداءات الأخرى، ومما يعزز أهميته إمكانية قياسه كمياً بشكل دقيق ومفصل يغطي جميع أنشطة المؤسسة باعتباره يستند بشكل كبير على البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية والتي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي، حيث يتطلب التقييم الموضوعي للأداء توفير البيانات والمعلومات ذات الخصائص النوعية، إلى جانب استخدام مؤشرات القياس المناسبة بما يسمح بإنتاج أحكام ذات مصداقية حول مستوى الأداء الماضي والحاضر واستشراف الأداء المستقبلي للمؤسسة¹

المطلب الأول: مفاهيم تقييم الأداء المالي

1. مفهوم الاداء المالي

تعددت تعاريف الأداء المالي بسبب تطور مفهوم الوظيفة المالية ونظرة كل طرف لهذه الوظيفة ولأهدافها، إلى جانب تطور النظرية المالية وتحديث المؤشرات المحاسبية للأداء إلى مؤشرات اقتصادية ومالية أكثر عمقا ودلالة. حيث يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الاعمال، ويعتبر الهدف النهائي للمؤسسة ويمثل مستوى النجاح في تحقيق الأهداف، فالأداء الجيد يمثل النتيجة النهائية للإنجاز الكفاء. ويمثل الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسات. حيث أنه يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف. كما يمكن اعتبار الأداء المالي أداة لتشخيص الصحة المالية للمؤسسة للوقوف على مدى قدرتها على خلق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية من خلال الاعتماد على الكشوفات المالية المتمثلة في الميزانيات، جدول حساب النتائج، والجداول الملحقمة مع الأخذ بعين الاعتبار للظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه. وذلك بهدف لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.²

وفي معنى آخر يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام نسب مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم

¹ خالد هادي: النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة اقتصادية-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018/2019، ص159.

² منير عوادي: استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة (2013-2017)-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019/2020، ص85.

في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.¹

من خلال التعاريف السالفة الذكر، نستخلص التعريف الشامل للأداء المالي: "هو الاداء الذي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على استغلال مواردها المالية المتاحة بكفاءة وفعالية، سعياً لتحقيق أهدافها المسطرة، والحصول على فرص استثمارية كفيلة بتلبية احتياجات أصحاب المصالح"

2. مفهوم قياس الأداء المالي

تمثل عملية تقييم الأداء المالي في عنصرين هما القياس والذي يتم بموجب مجموعة من المؤشرات والمعايير، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة إصدار أحكام على ما تم قياسه. لذا يعتبر قياس الأداء المالي خطوة ضرورية وأساسية تسبق عملية التقييم،² فهو يتضمن الحصول على معايير ومؤشرات كمية ومحددة تعبر عن الأداء المالي المنجز خلال فترة ما، من طرف قسم أو مصلحة ما داخل المؤسسة، لذا ينبغي قياس ما تم تحقيقه من نتائج من خلال استخراج مجموعة متنوعة من المؤشرات ذات الدلالة باستخدام مختلف طرق وأساليب التحليل المالي المختلفة.³

حيث أن الغرض الأساسي من قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية هو توفير المدخلات المالية الدقيقة لعملية التقييم والتي تعتبر المرحلة اللاحقة لعملية القياس، لذا تعتمد عملية التقييم بشكل أساسي على عملية القياس في ضوء النتائج المحققة خلال الفترة المعتبرة للتقييم، بحثاً عن العوامل المؤثرة في النتائج وتشخيص ما تبين من انحرافات أثناء التنفيذ وتحديد المسؤوليات وتفادي أسبابها في المستقبل.⁴

3. مفهوم تقييم الاداء المالي

يعتبر التقييم على مستوى المؤسسة ضرورياً سواء للإدارة أو المستثمرين، إذ تساهم نتائج تحليل الأداء المالي في ترشيد القرارات المالية المتخذة من طرف الإدارة، ووضع خطط أكثر وعياً فيما يتعلق باستخدام الفعال للموارد ذات الصلة وزيادة كفاءتها، كما يساهم في توجيه قرارات المستثمرين، وجعلهم أكثر عقلانية ووعياً بقراراتهم الاستثمارية ومحافظهم في ضوء التحليل والتقييمات التي يتم إجراؤها. في ظروف تمتاز بالمنافسة وعدم اليقين.⁵

¹ محمد رمزي جودي: أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية -المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية- دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص91.

² إسماعيل سبيتي، عبد الرحمن عفيصة: دور أدوات مراقبة التسيير الشاملة في ضبط أداء المؤسسات وتحسين جودة المعلومة المالية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص350.

³ منير عوادي: مرجع سابق، 2020، ص86.

⁴ خالد هادي: مرجع سابق، 2019، صص 162-161.

⁵ Phi -Hung Nguyen, Jung-Fa Tsai: A Decision Support Model for Financial Performance Evaluation of Listed Companies in The Vietnamese Retailing Industry, Journal of Asian finance economics and business, Vol 07, No 12, p1008.

وتقوم عملية تقييم الأداء المالي على قياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز، وذلك من خلال استخدام أدوات وأساليب التحليل المالي، من خلال مجموعة من الخطوات التي يتبعها المحلل المالي ليتحصل في الأخير على نتائج تمكنه من اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب.¹ حيث تتضمن عملية تقييم الأداء المالي إصدار أحكام كمية أو نوعية حول مستوى النتائج المالية المحققة والمتحصل عليها من خلال عملية القياس استناداً إلى مبادئ وفرضيات التحليل المالي، ثم مقارنتها بنتائج المؤسسة نفسها في فترات سابقة أو النتائج التي ينبغي الوصول إليها (معيارية)، أو بالمقارنة مع نتائج مؤسسات أخرى رائدة أو منافسة في نفس القطاع، ومن ثم العمل على اكتشاف أسباب أي قصور أو انحرافات واتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة لتقويم الأداء.²

من خلال ما سبق يتضح أن تقييم الأداء المالي يعتبر أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة، في العديد من الجوانب:

- تقييم وضعيتها المالية ونتائج نشاطها.
 - الحكم على كفاءة إدارتها في تسيير مواردها.
 - والتنبؤ بأدائها ووضعيتها المستقبلية.
 - رسم الخطط وتوجيه السياسات المالية.
- ويتم ذلك من خلال تجميع البيانات المحاسبية والمالية المتعلقة بنشاط المؤسسة، واخضاعها لقواعد التحليل المالي، لاستخراج أرقام ومؤشرات كمية يمكن من خلالها التعرف على مختلف الجوانب المالية في المؤسسة.

المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي وشروط جودة معلوماته

1. خطوات تقييم الاداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:

- اكتساب القوائم المالية السنوية للمؤسسة، حيث أن من أهم خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات التقديرية والقوائم المالية والتقارير السنوية الخاصة بأداء المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.
- تتم عملية تقييم الأداء المالي باحتساب مؤشرات مختلفة مثل نسب الربحية والسيولة والرفع المالي.... ويتم ذلك بإعداد واختيار الأدوات المالية المناسبة للمؤسسة.
- يتم دراسة وتقييم النسب، وذلك لمعرفة الانحرافات والفروقات ونقاط القوة والضعف للأداء المالي للمؤسسة، ويتم ذلك من خلال المقارنة بين النتائج المحققة وما هو مخطط له أو بين أداء المؤسسة وأداء مؤسسة أخرى تعمل في نفس القطاع.

¹منير عوادي: مرجع سابق، 2020، ص90.

²خالد هادي: مرجع سابق، 2019، ص162.

- وضع مجموعة من التوصيات، وذلك بعد التعرف على أسباب الفروقات وأثر هذه الاختلافات على المؤسسة وكيف يتم معالجتها.

- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات.¹

2. شروط جودة مدخلات عملية تقييم الأداء المالي:

هناك معايير لجودة المعلومات المحاسبية تؤدي إلى زيادة منفعة وفاعلية التقارير المالية المنشورة والتي يتم استخدامها في عملية التحليل المالي. من أهم هذه المعايير ما يلي:²

- الملاءمة: يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجة متخذي القرارات وقادرة على إحداث فرق فيها، ويتحقق ذلك

عندما تنطوي على قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما. وتعد الملاءمة من أهم خصائص المعلومات المحاسبية التي

تستخدم في عملية التحليل المالي للوصول إلى المؤشرات المالية.

- التمثيل الصادق: يجب أن تمثل المعلومات الظواهر التي تقصد تمثيلها، ولكي يكون التمثيل صادق يجب أن يكون

كاملا وحياديا وخالي من الخطأ.

- القابلية للمقارنة: تتعلق هذه الخاصية بإمكانية إجراء مقارنة لذات المنشأة بين فترات زمنية مختلفة أو مع منشآت

أخرى في نفس النشاط حيث تزداد قيمة المعلومات المحاسبية مع إجراء هذه المقارنات.

المطلب الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي

يهدف تقييم الأداء المالي إلى الكشف عن مدى قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو

الرأسمالية أو الاستثنائية، تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافحة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية المالية

الحديثة. وعموما تمكن عملية تقييم الأداء المالي من تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خططها المالية.

- الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك

بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وتجنبها مستقبلاً.

- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة عن موطن الخلل أو الضعف في النشاط الخاص به، وذلك من خلال

قياس إنتاجية كل قسم من الأقسام وتحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا، الأمر الذي يؤدي إلى خلق منافسة بين الأقسام

بإتجاه رفع مستوى أداء المؤسسة.

¹ أمال لعقون: دور مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في دعم الإستراتيجية المالية للمؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم مالية ومحاسبة، جامعة فرحات عباس -سطيف 1، الجزائر، 2021/2022، ص10.

² مجدي الجعبري: التحليل المالي المتقدم، ط1، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص22.

- التعرف على مدى ترشيد وكفاءة استخدام الموارد المتاحة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة؛
- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي على مستوى المؤسسات فالصناعات فالقطاعات وصولاً للتقييم الشامل.
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة، حيث يشكل تقييم الأداء المالي قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط المالية بعيدة المدى بشكل أكثر موضوعية بعيداً عن المزاجية والتقديرية غير الواقعية.
- تقديم البيانات والمعلومات الخاصة بالأداء المالي للأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة للقيام بعمليات التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.
- تحديد مدى الكفاءة في تسيير واستخدام الموارد المتاحة والأصول المستثمرة كالتشبيات والمخزونات والنقديات ودرجة انسجامها مع مخرجات ونتائج النشاط التشغيلي للمؤسسة كالإنتاج والمبيعات.¹

¹خالد هادي: مرجع سابق، 2019، ص163.

المبحث الثاني: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

يعتبر تحقيق التوازن المالي أحد أهم أهداف المؤسسات الاقتصادية، وذلك لتأثيره الكبير على أدائها المالي، والذي تتطلب سلامته مراقبة مستمرة لمكونات الميزانية باعتماد بعض المؤشرات المالية التي تساعد على فهم كيفية إحداث التوازن المالي والمحافظة عليه، بهدف إحداث التوافق بين مبدأي سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم.

1. رأس المال العامل كمؤشر عن التوازن المالي على المدى القصير.

يعرف رأس المال بمفهومه الاقتصادي على أنه ذلك الجزء من رأس المال الذي يتغير ويستهلك خلال عملية الإنتاج، مثل المواد الأولية وشبه المصنعة والسلع المصنعة الجاهزة لدى المنتجين، وهي عناصر يتم الاحتفاظ بمخزون منها للمحافظة على استمرار التشغيل وتلبية الطلب الإضافي على السلع الجاهزة، بدون إحداث تغيير في برامج الإنتاج، ونظراً لما يتصف به من تغير وتحول مستمر، من مواد أولية إلى سلع جاهزة ثم إلى نقود ثم إلى مواد أولية مرة أخرى وهكذا. فإنه يسمى أحياناً برأس المال المتداول أو رأس المال الدائر. أما من المنظور المالي فيمثل رأس المال العامل ذلك الفرق (الزيادة) بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة في الميزانية للمؤسسة، ويقوم هذا المفهوم على قاعدة محاسبية بسيطة تقضي بمقارنة التزامات (خصوم) المؤسسة التي تستحق في فترة مالية واحدة مع موجوداتها (الأصول) التي تستحق في نفس الفترة المالية.¹

1.1. أنواع رأس المال العامل

1.1.1. رأس المال العامل الصافي FRN

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك المقدار من الأموال الدائمة الذي يخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف على أنه الفرق بين الموارد والاستخدامات الثابتة أو الدائمة. وهي المقابلة التي تنتج عن التوازن المحاسبي العام الذي يجعل حسابه ممكن سواء إن تم ذلك من أعلى أو أسفل الميزانية، أي:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة.}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

¹ كمال غالم: الاتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي ودورها في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة مجمع صيدال-، أطروحة دكتوراه، قسم مالية ومحاسبة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021/2022، ص ص50-51.

ويعتبر رأس المال العامل مؤشر هام يعكس مدى قدرة الأصول المتداولة على تغطية كل الالتزامات المالية قصيرة الأجل. وكلما كانت قيمة المؤشر كبيرة كلما تعززت مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير، وتعززت أيضا مقدرتها على تغطية احتياجاتها التشغيلية.

حالات رأس المال العامل الصافي: يمكن عرض حالات رأس المال العامل في الجدول التالي: ¹

الجدول (1-2): حالات رأس المال العامل الصافي (FRN)

التفسيرات	FRN	
	من أعلى الميزانية	من أسفل الميزانية
موجب	أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية وحفقت فائض.	أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان للمؤسسة.
سالِب	الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزءا من هذه الاحتياجات ممول من الديون قصيرة الأجل، وهو وضع غير سليم كون أن فترة استحقاق الديون قصيرة الأجل أقصر من فترة تحويل الأصول الثابتة إلى سيولة مما يضع المؤسسة في حالة عسر مالي أي عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.	الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الآجال القصير، كما أن هذه الحالة تدل على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول من طرف الديون قصيرة الأجل وهذا ليس توظيفا عقلانيا لأموال المؤسسة، مما يتطلب منها القيام بإجراء تصحيحات أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي.
معدوم	الحد الأدنى للتوازن المالي، يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها وهذه الحالة صعبة التحقق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.	

المصدر: أحمد شعشوع: دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار -دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف خلال الفترة (2000-2019)-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2021/2020، ص63.

2.1.1. رأس المال العامل الخاص FRP

يشير وجود رأس المال العامل الخاص إلى أن كل الأصول الثابتة قد تم تمويلها بالاعتماد على الأموال الخاصة، ويبين مدى قدرة المؤسسة على تغطية كل أصولها الثابتة دون اللجوء إلى الديون. و بناء على ما سبق يمكن حساب قيمة رأس المال العامل الخاص كما يلي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

¹ أحمد شعشوع: مرجع سابق، 2021، ص63.

ويعتبر هذا المؤشر مكمل لرأس المال العامل الصافي، كونه يعكس مقدار حاجة المؤسسة الفعلية إلى الديون الطويلة الأجل لتمويل أصولها الثابتة، ويفيد ذلك في تحقيق التوازن الأمثل بين بنود الميزانية، وبالتالي إحداث التوافق المطلوب بين الربحية والمخاطرة، لأن اللجوء إلى الديون أكثر مما يجب يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال بشكل خاص وتكلفة الفرصة البديلة بشكل عام، كما تؤثر الديون الخارجية سلبا على قدرة المؤسسة على طلب موارد مالية، بسبب زيادة المخاطر المالية التي تتعرض لها، والحد من استقلاليتها المالية. ولهذا يجدر بالإدارة أن تتعمق في تحليل بنود الميزانية حتى تتمكن من تحديد هيكل الأصول المناسب لنشاطها من جهة، ومن ثم تحديد مزيج الخصوم الذي يتوافق معه من جهة أخرى، والذي على إثرهما يتحدد مقدار رأس المال العامل الصافي الذي يغطي الاحتياجات الفعلية لدورة الاستغلال.¹

1.2.1.1. حالات رأس المال العامل الخاص (FRP): يبين لنا الجدول الموالي حالات رأس المال العامل الخاص 2:

الجدول: (2-2) حالات رأس المال العامل الخاص (FRP)

FRP	التفسيرات
موجب	الأصول غير الجارية ممولة بالأموال الخاصة فقط، تكون هذه الحالة عموما في المؤسسات الصغيرة، أو في بعض المؤسسات المتوسطة أو في المؤسسات التي لا تمتلك الاستثمارات ولكن تستأجرها من الغير لفترات قصيرة.
معدوم	الأموال الخاصة كافية لتمويل الأصول غير الجارية أي المؤسسة مازالت محافظة على الاستقلال المالي في الأجل الطويل.
سالب	إذا كان FRN موجبا: الأموال الخاصة غير كافية لتمويل الأصول الثابتة، الجزء الباقي ممول بالديون المتوسطة والطويلة الأجل فقط. إذا كان FRN سالب: فمعناه أن الجزء الباقي ممول بالديون المتوسطة والطويلة الأجل وجزء من الديون قصيرة الأجل، أي أنه لو كان رأس المال العامل الصافي موجبا فإنه يجب حساب رأس المال العامل الخاص للتأكد من الاستقلالية المالية.
إذا كان FRN موجب او FRP سالبا	جزء من الأصول الثابتة ممول بالديون المتوسطة والطويلة الأجل، وقد تكون هذه الحالة خطيرة إذا كانت مدة اهتلاك الأصول الثابتة أطول من مدة استحقاق الديون المتوسطة والطويلة الأجل، أي وقت تحويل الأصول الثابتة إلى سيولة يكون أطول من الفترة المتاحة لتسديد الديون المتوسطة والطويلة الأجل ما يخلق عجزا في تسديد الديون المتوسطة والطويلة الأجل على المدى البعيد.

المصدر: أحمد شعشوع: مرجع سابق، 2021، ص 64.

¹ نصر الدين نمري: تحليل النمو وخلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية ودوره في تقييم وقادة الأداء المالي -دراسة حالة ثلاث شركات تأمين ناشطة في الجزائر-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة احمد بوقرة -بومرداس، الجزائر، 2015/2014، ص 75.

² أحمد شعشوع: مرجع سابق، 2021، ص 64.

3.1.1. رأس المال العامل الاجمالي

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة.¹

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية.

$$= \text{الأصول} - \text{الأصول الغير جارية}$$

ومن العلاقة السابقة نجد:

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية - الديون القصيرة الأجل

$$= \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

وبالتالي فإن:

رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الصافي + الديون القصيرة الأجل

4.1.1. رأس المال العامل الأجنبي

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المنشأة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المنشآت أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمنشآت المالية المانحة للقروض بنشاط المنشآت، وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة.² ويجسب بالعلاقة التالية:³

رأس المال الأجنبي = الديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل

$$= \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

$$= \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة}$$

2.1. تغيرات رأس المال العامل:

هناك حالتين مهمتين وأساسيتين في تغير رأس المال العامل في المؤسسة الاقتصادية كما يأتي:

- **تغير رأس المال العامل الموجب:** وهذا ناتج عن زيادة موارد المؤسسة عن استخداماتها في المدى الطويل، ويرجع

ذلك أساسا إلى الزيادات التي حدثت في:(الأموال الخاصة الديون طويلة والمتوسطة الأجل، التنازل عن

¹ إسماعيل سبي: استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الرياضية الإعلامية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 04، 2021، ص 428.

² محمد المحافظ عيشوش: التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية ودوره في تحديد الوضعية المالية والتنبؤات المستقبلية للمنشآت الاقتصادية -دراسة حالة الشركة الوطنية سوناطراك-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2010/2011، ص 114.

³ أحمد شعشوع: مرجع سابق، 2021، ص 65.

الاستثمارات)، وهي حالة جيدة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، حيث أنها باستطاعتها مواجهة جزء من احتياجاتها المالية.

- **التغير في رأس المال العامل سالب:** حيث يعود الانخفاض في قيمة رأس المال العامل إلى عدة عوامل من بينها: إنشاء أو زيادة في شراء استثمارات جديدة، تسديد المؤسسة لبعض الديون الطويلة والمتوسطة الأجل، انخفاض الأموال الخاصة للمؤسسة)، وفي هذه الحالة لا يمكن للمؤسسة مواجهة احتياجاتها المالية.¹

2. احتياجات رأس المال العامل BFR

تمثل احتياجات رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، أي أن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين تعبر عن مقدار الأموال الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي تغطي من طرف الموارد الدورية.² حيث يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز.

1.2 حساب احتياجات رأس المال العامل BFR

تحسب احتياجات رأس المال العامل كالتالي:

احتياجات رأس المال العامل (BFR) = (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) - (د.ق.أ - السلفات المصرفية)

= احتياجات التمويل الدورية - موارد التمويل الدورية

احتياجات التمويل الدورية = الأصول الجارية - خزينة الأصول

موارد التمويل الدورية = الخصوم الجارية - خزينة الخصوم

إن حذف القيم الجاهزة من الأصول المتداولة وكذا الديون المستحقة قريبا من الديون القصيرة الأجل يفرض على المؤسسة مراقبة احتياجاتها بشكل مستمر، لأن مثل هذه البنود تعتبر من أكثر عناصر الميزانية ديناميكية بسبب حركية التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، والتي تتأثر بالكثير من الأحداث التي تتم في المؤسسة، ومن ثم على هذه الأخيرة أن تضع حد معين للسيولة النقدية الذي وإن زادت أو قلت عليه، فعليها عندئذ أن تقوم بدراسة تأثير احتياجات رأس المال العامل من جديد على التوازن العام وعلى قدرتها على مواصلة نشاطها الاستغلالي، ونفس الشيء بالنسبة للديون المستحقة

¹ منير عوادي: مرجع سابق، 2020، ص 147.

² عبد النور جعفر: حدود استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2020/2019، ص 21.

قريباً والتي تؤثر كلما حل موعد سدادها على قيمة الاحتياجات الحقيقية التي تحوز عليها المؤسسة، ومن ثم لا بد من أخذها في الحسبان من أجل اتخاذ الحلول العملية المناسبة لإعادة تكييف الوضعية من جديد حتى تحقق التوازن المطلوب.¹

2.2. أنواع الاحتياجات في رأس المال العامل BFR

هناك ثلاث أنواع للاحتياجات في رأس المال العامل، وهي مبينة فيما يأتي:

- احتياج رأس المال العامل للاستغلال (BFREX): ان احتياج رأس المال العامل للاستغلال مرتبط مباشرة بالنشاط العادي للمؤسسة الاقتصادية، ويحسب بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال لهذه المؤسسة.
- احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHEX): وهو الاحتياج المرتبط مباشرة بنشاط غير متكرر (استثنائي) ويحسب عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال للمؤسسة الاقتصادية.²
- احتياج في رأس المال العامل الإجمالي: وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها.³

3.2. حالات احتياجات رأس المال العامل

الهدف من حساب قيمة احتياجات رأس المال العامل هو تحديد مدى حاجة المؤسسة لموارد دائمة إضافية لتمويل احتياجات دورة الاستغلال، وكذا تحديد فائض الأموال الدائمة الكافي لمواجهة التهديد الناجم عن إمكانية اختلال التوازن في ذمتها المالية مستقبلاً. في هذا السياق، ويمكن عرض حالات احتياجات رأس المال العامل حسب الجدول الموالي:⁴

¹ نصر الدين نمري: مرجع سابق، 2015، ص77.

² منير عوادي: مرجع سابق، 2020، ص148.

³ كمال غالم: مرجع سابق، 2022، ص54.

⁴ أحمد شعشوع: مرجع سابق، 2021، ص67.

الجدول (2-3): حالات احتياجات رأس المال العامل (BFR)

التفسيرات	BFR
احتياجات التمويل الدورية تفوق موارد التمويل الدورية، مما يعني وجود عجز في تمويل دورة الاستغلال ما يستدعي وجود رأس مال عامل صافي موجب يساوي على الأقل قيمة العجز حتى تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.	BFR موجب
احتياجات التمويل الدورية تساوي موارد التمويل الدورية وهي حالة توازن دورة الاستغلال، لكن هذه الحالة قد تكون خطيرة على المدى القصير إذا كان رأس المال العامل الصافي سالب.	BFR معدوم
احتياجات التمويل الدورية أقل من موارد التمويل الدورية أي وجود فائض في تمويل دورة الاستغلال، هذه الحالة لا تستدعي وجود رأس المال العامل الصافي موجب فهذا معناه أن المؤسسة قد حققت فائضا في تمويل دورة الاستثمار وفائضا في تمويل دورة الاستغلال الشيء الذي قد يؤدي إلى تحقيق المؤسسة لخزينة مرتفعة، ومنه قد يسبب مشكلا في الربحية أي (وجود موارد مالية تفوق الاحتياجات).	BFR سالب

المصدر: أحمد شعشوع: مرجع سابق، 2021، ص67.

4.2. تغير احتياجات رأس المال العامل

هناك حالتين:

- **التغير الموجب:** يكون ذلك في حالة تجاوز مجموع احتياجات الدورة في السنة (n) احتياجات الدورة في السنة (1) - (n)، وهذه الزيادة تكون للأسباب الآتية: (الزيادة في قيم الاستغلال الزيادة في قيم المحققة الانخفاض في الديون القصيرة الأجل (ما عدا السلفات) ولكي تستطيع المؤسسة الاقتصادية مواجهة هذه الاحتياجات المالية يجب أن تتخذ عدة إجراءات من بينها الزيادة في سرعة دوران المخزون والعملاء مع تقليص المورد.
- **التغير السالب:** تكون هذه الحالة بسبب الانخفاض في احتياجات الدورة، ويرجع ذلك إلى بعض الإجراءات، من بينها تحصيل الموارد بأسرع وقت تسديد مستحقاتها في آجالها المحددة، وهذا ما يسمح للمؤسسة بتحسين الخزينة، حيث أنها استطاعت التقليص من احتياجاتها.

3. الخزينة TR

يكشف التحليل الوظيفي من خلال الميزانية عن مختلف مكوناتها، حيث يمثل رأس المال العامل من جهة مجموع الأموال الدائمة المستعملة في تمويل دورة الاستغلال، ومن جهة أخرى يمثل الاحتياج من رأس المال العامل ما يتم تقديره خلال الدورة والمتجدد باستمرار، والرصيد بينهما يعبر عن حالة الفائض أو العجز في السيولة، وهو ما يعبر عن مفهوم الخزينة.¹

¹ منير عوادي: مرجع سابق، 2020، ص149.

1.3. حساب الخزينة

تُحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

$$= \text{القيم الجاهزة} - \text{سلفات المصرفية}$$

فمفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة، إذ أن القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضافاً إليها القروض المصرفية، ويمكن للخزينة أن تساوي القيم الجاهزة وهذا في حالة أن المنشأة لا تحتاج إلى القروض المصرفية للحفاظ على تولزها المالي.¹

2.3. حالات الخزينة

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياج رأس المال العامل ينتج لنا ثلاث حالات للخزينة مثل ما هو مبين في الجدول الموالي:²

الجدول (2-4): عرض حالات الخزينة (TR)

التدابير	التفسيرات	الحالات
<ul style="list-style-type: none"> - شراء مخزونات إضافية. - القيام باستثمارات مالية قصيرة الأجل. - تقديم قروض للغير. - تقديم تسهيلات للزبائن. - تعجيل تسديد الديون. 	<p>معناه رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل، أي وجود فائض، على المؤسسة أن تحسن استغلال هذا الفائض اعتماداً على مشاريعها التنموية المستقبلية وفترات استحقاق الديون وتحصيل الحقوق.</p>	<p>TR موجب</p>
<p>في هذه الحالة على المؤسسة اتخاذ التدابير التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - استعجال تحصيل حقوقها لدي الغير. - الاقتراض من البنوك. - التنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على الطاقة الإنتاجية - تقديم حسومات على المبيعات. - إعادة برمجة مصاريف الاستغلال. 	<p>معناه رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل، أي وجود عجز على مستوى الخزينة، هذه الحالة سيئة قد تدفع بالمؤسسة إلى العسر المالي إذا كانت قيمة العجز معتبرة وحاد وقت استحقاق الديون.</p>	<p>TR سالبة</p>

¹ محمد الحافظ عيشوش: مرجع سابق، 2011، ص120.

² أحمد شعشوع: مرجع سابق، 2021، ص68.

- التفاوض مع الدائنين لتمديد أجل تسديد الديون.	
معناه رأس المال العامل يساوي احتياج رأس المال العامل هي الحالة المثلي، أي أن المؤسسة استخدمت الموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.	TR=0

المصدر : أحمد شعشوع: مرجع سابق، 2021، ص68.

3.3. تغيرات الخزينة

هناك تغييرين في الخزينة (موجب وسالب) وهي مبينة كالآتي:

- **تغير الخزينة الموجب:** وتكون هذه الحالة عندما يكون التغير في رأس المال العامل لسنة (n) أكبر من تغير احتياجات رأس المال العامل لسنة (n-1) وتعتبر هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية حيث تمكنها من استثمار الفائض المحقق في الخزينة في مشاريع تنموية. وتعود إلى الزيادة في القيم الجاهزة، النقص في السلفات المصرفية،
- **تغير الخزينة السالب:** يعني أن رأس المال العامل أقل من التغير في احتياجاته ويعود هذا إلى النقص في القيم الجاهزة، الزيادة في السلفات المصرفية، ويعني هذا الانخفاض زيادة احتياجات المؤسسة من السنة (n) إلى السنة (n-1) وهذا يدل على أن خزينة المؤسسة واجهت صعوبات بسبب انخفاضها¹

4. التوازن المالي

لكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمويل أصولها الثابتة بالموارد المالية الدائمة، وأصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، أي يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة. الأموال الدائمة الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل، وتعرف هذه القاعدة مع وحجم باسم قاعدة التوازن المالي، حيث أن التوازن من أعلى الميزانية سهل التحقق في المؤسسة، مقارنة مع التوازن من أسفل الميزانية وهذا راجع إلى:

- التوازن من أعلى الميزانية يخص العمليات التي تفوق السنة لذا يكون الوقت في صالح المؤسسة وبالتالي تتمكن من تسديد الديون التي وصل أجل استحقاقها.
- التوازن من أسفل الميزانية يخص العمليات الأقل من سنة (دورة الاستغلال)، لذا يكون الوقت في غير صالح المؤسسة لأن مدة استحقاق الديون تكون قصيرة، لذلك لا يمكن لها أن توفى بالتزاماتها مع الغير في الوقت المحدد، وبالتالي يجب على المؤسسة أن تخصص ما يسمى بهامش الأمان لتسديد المستحقات²؛

¹ منير عوادي: مرجع سابق، 2020، ص150.

² أحمد شعشوع: مرجع سابق، 2021، ص ص61-62.

1.4. شروط التوازن المالي من المنظور الوظيفي

لكي يتحقق التوازن المالي الوظيفي في المؤسسة الاقتصادية، يجب توفر الشروط الآتية:

- **الشرط الأول: ($FRNG > 0$):** يجب أن يكون رأس المال العامل موجب، ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتماداً على الموارد الثابتة، أي عندما تقوم بتمويل استثماراتها اعتماداً على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة والطويلة الأجل.
- **الشرط الثاني: ($FRNG > BFR$):** يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل، حيث لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.
- **الشرط الثالث: ($TR > 0$):** يجب أن تكون الخزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين، وبذلك تتمكن المؤسسة الاقتصادية من تغطية موارد الخزينة (الاعتمادات البنكية) بواسطة استخدامات الخزينة (المتاحات).¹

2.4. حالة عدم التوازن المالي (الخزينة سالبة)

في هذه الحالة المؤسسة الاقتصادية لديها أزمة في السيولة المالية ولا يمكنها الوفاء بالتزاماتها المالية، وعليها تمويل خزنتها فوراً عن طريق الحصول على تسبيقات مالية من البنك أو الاستدانة من الغير في الأجل القصير، ويظهر ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$FRNG < BFR \quad \text{و} \quad TR < 0$$

3.4. سبل إعادة التوازن المالي

يحدث اختلال في التوازن المالي عندما تكون احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل الصافي، وبالتالي تكون الخزينة سالبة، ومن أجل إعادة التوازن المالي لا بد من القيام بأحد الإجراءات التاليين أو كليهما:²

✓ **الرفع من رأس المال العامل:** يتم ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات أهمها:

- **الرفع في الأموال الخاصة:** كلما قامت المنشأة برفع رأس مالها سواء عن طريق احتجاز الأرباح، أو عن طريق كسب أسهم جديدة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع في قيمة رأس المال العامل.
- **التنازل عن بعض الاستثمارات:** حيث يخفض هذا الإجراء من الأصول غير الجارية لدى المؤسسة، وهذا ما يزيد من قيمة رأس المال العامل.

¹ منير عوادي: مرجع سابق، 2020، ص150.

² محمد المحافظ عيشوش: مرجع سابق، 2011، صص 125-126.

- الرفع في مخصصات الاهتلاكات والمؤونات: حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض القيمة الكلية للاستثمارات، وبالتالي الأصول غير الجارية، من جهة أخرى تؤدي الزيادة في الاهتلاكات إلى زيادة حجم الأموال الخاصة، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة في قيمة رأس المال العامل.
- الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل: يؤدي الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل إلى الزيادة في الأموال الدائمة وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل.
- ✓ تخفيض احتياجات رأس المال العامل: من خلال القيام بإحدى الإجراءات التالية:
 - التخفيض من كمية المخزونات: بهدف تغطية احتياجات الدورة، وذلك بالرفع من سرعة دوران المخزونات من أجل تحويلها إلى سيولة.
 - التخفيض من الحقوق: لا بد على المؤسسة إعادة النظر في سياسة تحصيل حقوقها في أجلها، حيث تعاني أغلب المنشآت من عدم الفعالية في تحصيل حقوقها، والتي تعود إلى التأخر الكبير في الدفع من قبل الزبائن.
 - الرفع من ديون الموردين: يجب على المنشأة السعي من أجل تحصيل موارد أكبر لفترة أطول، حيث يوفر لها ذلك الوقت من أجل استرجاع حقوقها وتحويل مخزوناتهما إلى سيولة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

1. تعريف النسب المالية

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال، وذلك لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية، التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسات، وتعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين مختلفتين¹، وللإفادة من هذه العلاقة لا بد من إجراء مقارنة بنفس النسبة للمنشأة ذاتها خلال السنوات الماضية، أو مع منشآت أخرى في نفس القطاع، أو مقارنتها بنسب معيارية، وعلى تلك النتيجة يمكن الحكم على الأداء المالي للمؤسسة أو أحد جوانبه.

2. أسس استخدام النسب المالية لتقييم الأداء المالي

عند استعمال التحليل المالي بالنسب، لا بد من وضع مجموعة من الأسس التي يجب إتباعها وذلك لضبط عملية التحليل وإبقائها ضمن الإطار الذي يحقق الغاية المرجوة منها وهي:²

¹ محمد الصيرفي: التحليل المالي وجهة نظر إدارية محاسبية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص31.

² عبد النور جعفر: مرجع سابق، 2020، ص24.

- **التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:** حيث يعطي التحديد الدقيق للهدف المقصود من عملية التحليل الفرصة للمحلل، من أجل اختيار الحجم الأنسب من النسب المالية، على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات المطلوبة، خاصة وأن عملية اختيار النسب الملائمة ليس بالأمر الهين، وذلك بسبب تشابك الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، بالإضافة إلى التأثير المشترك المتداخل لعناصر النشاط الاقتصادي.
- **تركيب النسب المالية بطريقة منطقية:** ويراعي في تركيب النسب المالية أن يكون لها معنى، فالمهم في تلك النسبة المستخرجة أن تكون هناك علاقة قابلة للفهم بين البنود الداخلة في تركيبها على نحو يجعل النسبة معبرة عن بعد محدد من أبعاد أداء المؤسسة (الربحية السيولة التمويل) أو مرتبطة بهدف تسعى المؤسسة إلى تحقيقه (الاستمرارية، النمو).
- **تفسير النسب المالية:** تعتبر عملية تفسير النسب المالية الأصعب والأكثر تعقيدا في عملية التحليل، بسبب تعدد العوامل المؤثرة على البنود الداخلة في حسابها، ويتداخل هذا التأثير ويتشابك، فهناك عوامل تؤثر على أحد البنود، وهناك ما يؤثر عليها معا، وإذا اشتركت نسبة أو أكثر نسبة أخرى بمتغير أو أكثر فإن العوامل المؤثرة في هذا المتغير يمتد تأثيرها ليشمل كل تلك النسب معا، مع ذلك فإن تفسير النسبة المالية ما هو إلا معرفة نصيب كل متغير منها من جملة التغير الحاصل في النسبة ومتابعة الأثر الذي أحدثه كل متغير منها.

3. أهمية النسب المالية

تختلف أهمية النسب المالية بناء على الجهات المعنية المستخدمة لها، فالدائنون مثلاً يهتمون بمعلومات القروض والفوائد الواجب دفعها، ويتضح ذلك من خلال نسب السيولة والملاءة المالية لعملائهم. في حين يهتم المساهمون بالربحية طويلة الأجل والوضع المالي، أما الإدارة فتقوم بخلق نسب جديدة لقيم مختارة تساعد في عملية اتخاذ القرار. كما تظهر أهمية النسب المالية، في أنها تبين التغيرات التي حصلت لعناصر القوائم المالية عبر الزمن. كما تمكن المقارنة بين نسب المؤسسة ونسب المؤسسات الأخرى من نفس القطاع والنسب المعيارية المعتمدة، وتظهر مواطن القوة والضعف في المؤسسة كما تقلل من الاعتماد على التخمين وتضيف مزيداً من الثقة للقرارات¹

4. أنواع النسب المالية

1.4 نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة الملاءة المالية للمؤسسة في المدى القصير، أي مقدرتها على سداد الالتزامات المالية الثابتة، وبالتالي فإنها تظهر إلى أي مدى تكون الخصوم المتداولة مغطاة بأصول ممكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية تعادل تقريبا

¹ فاطمة محمد باعقيل ونجلاء إبراهيم عبد الرحمان: تحليل العلاقة بين جودة الأرباح والنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 04، العدد 13، 2020، ص144.

فترة استحقاق الخصوم المتداولة. إن عدم وجود سيولة كافية لدى المؤسسة يؤدي إلى زيادة الخطر التمويلي، أي زيادة احتمال تخلف المؤسسة عن سداد التزاماتها المالية الثابتة، مما قد يجرها إلى الإفلاس، وهذا ما يؤدي إلى تدهور الترتيب الائتماني للمؤسسة، وبالتالي عدم التمكن من الحصول على التمويل إلا بشروط قاسية، لذلك فإن البنوك التجارية ومؤسسات التمويل القصير الأجل تعول كثيرا على نسب السيولة، أما إذا كان لدى المؤسسة سيولة كبيرة، فإن هذا غير مرغوب به أيضا، لأنه يفوت عليها العائد المحتمل من توظيف السيولة الفائضة في استثمارات ذات دخل مرتفع، إذن يمكن القول أن قيمة نسب السيولة يجب أن تكون في حدود وسطي الصناعة، أي لا أكبر ولا أصغر من هذا المعيار حتى تعكس أداء جيدا.¹

✓ نسبة التداول (السيولة العامة-النسبة الجارية) = مجموع الأصول المتداولة / مجموع الخصوم المتداولة

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال السنة المالية، وذلك من خلال تحويل جميع أصولها المتداولة إلى سيولة نقدية لمقابلة الالتزامات، وتشكل هذه النسبة أداة هامة لتقييم التوازن الحاصل في الميزانية، وهذا على اعتبار أن مقابلة الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة من شأنه أن يبين درجة التوافق بين مبدأي السيولة والاستحقاقية، وبالتالي إبراز مدى توازن المؤسسة مالياً.

بالمقابل، قد يسبب الاعتماد على هذه النسبة لتقييم التوازن المالي بعض المشاكل، بسبب اختلاف طبيعة العناصر المشكلة لكل من الخصوم والأصول المتداولة، وكذا تعدد العوامل المؤثرة على درجتي السيولة والاستحقاقية، ولهذا فإن الاستناد إليها يفرض على المؤسسة دراسة بعض الاعتبارات المؤثرة عليها من خلال التعرف على تركيبة الأصول المتداولة من حيث الأهمية النسبية، وتركيبية الخصوم المتداولة من حيث تواريخ استحقاقها، بالإضافة إلى شروط منح الدين والتحصيل ومقدار التسهيلات المصرفية المقدمة للمؤسسة، وهذا ما يعتمد بدوره على عمر المؤسسة وسمعتها في السوق، كما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الاحتمالات الناشئة عن العوامل الموسمية وتقلبات الأسعار وكذا التقلبات في حجم الطلب وأثرها على قيمة الأصول المتداولة.²

✓ نسبة السيولة السريعة (الصارمة-المختصرة) = (الأصول المتداولة-المخزونات) / الخصوم المتداولة

تسمى بالنسبة السريعة نظرا لكونها تعتمد على الأصول سريعة التحول إلى نقدية، وتبين هذه النسبة مدى قدرة سداد الالتزامات قصيرة الأجل خلال فترة قصيرة، كما تبين مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول المتداولة ماعد المخزونات (الحقوق)، خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران، فالحقوق المتمثلة في القيم القابلة للتحقيق

¹ محمد بوهالي: أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة -دراسة مجموعة من المؤسسات الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018/2017، ص146.

² نصر الدين نمري: مرجع سابق، 2015، ص68.

والقيم الجاهزة هي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من المخزونات، ويرجع سبب استبعاد المخزون السلعي من البسط لكونه أقل الأصول المتداولة سيولة بسبب بطء تحويله إلى نقد أو عدم التأكد من بيعه لأنه هناك احتمال أن يتم بيعه بخسارة أو لا تتمكن المؤسسة من بيعه على الإطلاق. وعادة ما تكون هذه النسبة محدودة بين حد أدنى يساوي 0.3 وحد أقصى يساوي 0.5.¹

وتعد هذه النسبة أكثر دقة من نسبة التداول في قياس قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، حيث تستخدم معايير أكثر تشدداً في قياس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، وتعد نسبة السيولة السريعة نسبة مقبولة، حيث ينظر إلى الشركات التي تكون نسبة السيولة السريعة لديها أقل من الواحد الصحيح بحذر شديد، وإذا كانت نسبة السيولة السريعة أقل بكثير من نسبة التداول فهذا يعني أن الأصول المتداولة تعتمد اعتماداً كبيراً على المخزون السلعي.²

✓ نسبة السيولة النقدية (الجاهزة-الفورية-الآنية) = الأصول النقدية وشبه النقدية/الخصوم المتداولة

تعتبر هذه النسبة أكثر نسب السيولة دقة في تقييم سيولة المؤسسة، كونها تستبعد كل الأصول الجارية الأخرى لبيان علاقتها بالالتزامات المستحقة على المؤسسة الممثلة بالخصوم الجارية، وعليه فإن نسبة السيولة الجاهزة تعتبر مقياساً لقياس قدرة الإدارة بالتأكد على طريقة حساب هذه النسبة التي تعتمد على الأصول النقدية (النقديات) فقط المالية في تسديد التزاماتها المستحقة. ويستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة ضمن المجال [0.2، 3.0] كما يجدر بالمحلل المالي مراعاة ملاحظة هامة لدى دراسة مؤشرات السيولة، والتي تنص على أن السيولة والربحية هدفان متلازمان للمؤسسة لكنهما في الوقت نفسه متضاربان، ما يجعل مراعاة تحسين أحدهما ستكون على حساب الآخر، من هنا تأتي أهمية مراعاة توفير التوازن بينهما.³

2.4 نسب التشغيل (النشاط)

يطلق عليها البعض نسب إدارة الأصول أو الموجودات، وتقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة الاقتصادية في توزيع مواردها المالية المتاحة على مختلف الأصول المتداولة والثابتة، وفي نفس السياق مدى قدرتها على تحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات والأرباح من خلال كفاءتها في استخدام الأصول في إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتقوم نسب ومؤشرات تحليل النشاط للمؤسسة الاقتصادية على أساس التوازن بين صافي المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من بضاعة

¹ كمال غالم: مرجع سابق، 2022، ص55.

² مجدي الجعبري: مرجع سابق، 2014، ص88.

³ عبد النور جعفر: مرجع سابق، 2020، ص26.

ومدينين وموجودات ثابتة، والكشف عن أي خلل وانحراف قد يطرأ على هذا التوازن واتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ونذكر أهمها كما يأتي:¹

✓ معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول

توضح هذه النسبة مدى نشاط الأصول وقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل، أما انخفاضها الكبير فيعني أن المؤسسة تواجه مشاكل في استغلال أصولها بشكل أمثل، وهو ما ينعكس بدوره سلبيا على أداءها المالي بالنظر للأعباء التي تتحملها نظير الإبقاء على جزء من الأصول من دون استغلال، ولهذا ينبغي على المؤسسة أن تتخذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، لتنمية المبيعات أو التنازل عن الجزء غير المستغل من الأصول. ولكن يجب أن يراعى أن هذه النسبة قد تختلف من قطاع إلى آخر لأن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة، بينما تحتاج أنشطة أخرى إلى أصول متداولة كبيرة.²

✓ معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات / الأصول الثابتة

يقيس هذا المعدل درجة الكفاءة في استخدام الأصول الثابتة، فإذا كان المعدل عاليا فإنه يدل على استعمال جيد للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما إذا كان المعدل منخفضا فإنه يدل على عدم توازن ما بين المبيعات وحجم الاستثمار في الموجودات الثابتة، وبالتالي فإن المؤسسة تعاني من طاقة إنتاجية فائضة أو تكديس المنتج في المخازن بدلا من تصريفه في السوق.³

✓ معدل دوران الأصول المتداولة = المبيعات / الأصول المتداولة

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، فكلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، فيعني ذلك ارتفاع كفاءة الإدارة في تعظيم الأداء التشغيلي من خلال استغلال أصولها المتداولة، أما انخفاض معدل الدوران فيعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، أي وجود فائض في الأصول المتداولة غير مستغل.⁴

✓ معدل دوران الحسابات المدينة (الذمم - العملاء) = المبيعات الآجلة (زبائن + أوراق القبض) / متوسط

حسابات المدينين

¹ منير عوادي: مرجع سابق، 2020، ص 108.

² نصر الدين نمري: مرجع سابق، 2015، ص 71.

³ عبد الرزاق عريف: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية - أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2017، ص 98.

⁴ كمال غالم: مرجع سابق، 2022، ص 59.

حيث:

متوسط حسابات المدينين = (متوسط حسابات المدينين لأول الفترة + متوسط حسابات المدينين لنهاية الفترة) / 2
يوضح المعدل السرعة التي يتم بها تحصيل ديون المؤسسة وتحويلها إلى نقد فإذا كان المعدل مرتفع دل على الكفاءة في تحصيل الديون والعكس صحيح، كما يعني معدل دوران الذمم كفاءة إدارة الائتمان ومدى فعالية سياسة الائتمان والتحويل.¹

✓ معدل دوران الحسابات (الذمم) الدائنة = المشتريات الآجلة / متوسط الذمم الدائنة

يعتبر معدل دوران الذمم المدينة مؤشر هام لتحديد درجة تفضيل المؤسسة لسياسة البيع العاجل. ويعكس ارتفاع معدل دوران الذمم المدينة عن معيار المقارنة كفاءة الإدارة المالية بشأن سياسة البيع الآجل، وكفاءتها في تحصيل ديونها وفي قدرة هذه الحسابات على توليد النقد الذي يدعم ويغذي سيولة المؤسسة.²

✓ معدل دوران المخزون السلعي = (مخزون بداية الفترة + مخزون نهاية الفترة) / 2

= تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

يعبر عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات وقدرتها على إبقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، فكلما كان هذا المعدل مرتفع دل ذلك على كفاءة المؤسسة. كما يظهر الارتفاع في عدد مرات الدوران قصر فترة الاستثمار في المخزون، وهذا يعني سرعة تصريف المخزون عن طرق عملية البيع، في حين يشير الانخفاض في المعدل إلى تضخيم الاستثمار في المخزون بأكثر من الحاجة المقررة له اقتصادياً، الأمر الذي يعني ركوداً في المخزون.

ويمكن حسابه بالأيام وهذا لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه المؤسسة في تحويل مخزونها إلى مبيعات، وفق العلاقة التالية:

معدل دوران المخزون بالأيام = 360 / معدل دوران المخزون

معدل دوران المخزون بالأيام = متوسط المخزون / تكلفة البضاعة المباعة * 360

هناك علاقة عكسية بين فترة دوران المخزون ومعدل دوران المخزون لأنه كلما قلت فترة التخزين كلما دلت على زيادة حركة المخزون باتجاه المبيعات ودل ذلك على تقليل تكاليف التخزين وتحسين سيولة المؤسسة وحاجة المؤسسة إلى الأموال تقل.³

¹ عبد الرزاق عريف: مرجع سابق، 2017، ص 98.

² نصر الدين نمري: مرجع سابق، 2015، ص 73.

³ كمال غالم: مرجع سابق، 2022، ص 59.

✓ معدل دوران صافي رأس المال العامل = صافي المبيعات / صافي رأس المال العامل

يمثل صافي رأس المال العامل المتبقي من الأصول المتداولة بعد تغطية الالتزامات الجارية، وتوضح هذه العلاقة مدى توسع المؤسسة في نشاطاتها أو احتفاظها بالسيولة أكثر من اللازم، حيث كلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلاً على كفاءة إدارة صافي رأس المال والعكس صحيح، ويبين إلى أي مدى نجحت المؤسسة في استغلال صافي رأس المال العامل لتوسيع قاعدة وجم مبيعاتها.¹

3.4 نسب المديونية

تسمى هذه النسب بنسب الملاءة المالية، وتُعتبر مجموعة من النسب المالية التي تهدف إلى قياس وتقييم قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها المالية على المدى القصير والطويل، تعتبر هذه النسب مؤشرات حيوية لتحليل الوضع المالي للمؤسسة وفهم قدرتها على تحمل الديون وتوليد التدفقات النقدية الكافية لمواجهة التزاماتها²، كما تعتبر أداة لتقييم التوازن المالي للمؤسسة، فضلاً عن تقييم مختلف أنواع التمويل المستخدمة من قبل المؤسسة وكذا الرسوم المالية التي تؤثر على الملاءة المالية الطويلة الأجل. وذلك بمقارنة الأموال المعروضة من المالكين بالأموال المقدمة من الدائنين، لأن تمويل أصول المؤسسة مزيج من الديون كالسندات والقروض الأخرى الطويلة والقصيرة الأجل وحقوق الملكية، وكلما زادت أموال المالكين عن تلك الأموال المقدمة من الدائنين يعتبر وضع المؤسسة مرضياً والعكس صحيح. فالمؤسسة التي تعتمد بشكل كبير على المديونية في تمويل موجوداتها تقدم للمقرضين مستوى منخفض من الحماية في حال الإفلاس.³

✓ نسبة التمويل الخارجي للأصول = مجموع الديون / مجموع الأصول

تبين هذه النسبة مدى مساهمة المقرضين في تمويل استثمارات المؤسسة، والمتمم لها هو نسبة مساهمة المالكين في التمويل، وتعني نسبة المديونية المنخفضة عدم تركيز المؤسسة على الاقتراض لوحده، مما يقلل من نسب العائد على ما هو متوقع فيما لو استخدمت المؤسسة كامل طاقتها الافتراضية، بينما تعني نسب المديونية العالية ارتفاع تكاليف المديونية وتشير إلى مخاطر مستقبلية محتملة، ويفضل الدائنون وعليه فإن الدائنين يفضلون نسبة اقتراض متوسطة أو معقولة، حيث كلما انخفضت هذه النسبة زاد هامش الأمان بالنسبة لهم في حالة إفلاس المؤسسة وبيع أصولها، وعلى العكس من ذلك يفضل الملاك نسبة اقتراض مرتفعة لتعظيم نصيبهم من الأرباح.⁴

¹عبد الرزاق عريف: مرجع سابق، 2017، ص100.

²Rita Yuniarti, Dini Paryanti: Analysis of financial performance and services performance before and during the covid-19 pandemic (case study at bayu asih hospital purwakarta), Turkish Journal of Physiotherapy and Rehabilitation, Vol 32, No 03, 2021, p 6105.

³Marie Ligocká, Daniel Stavarek: The Relationship Between Financial Ratios and the Stock Prices of Selected European Food Companies Listed on Stock Exchanges, Acta universitatis agriculturæ et silviculturæ mendelianæ brunensis, Vol 67, No 01, 2019, p302.

⁴محمد رمزي جودي: مرجع سابق، 2015، ص ص 117-118.

✓ نسبة حق الملكية = حقوق الملكية (رأس المال، الاحتياطات والأرباح المحتجزة) / مجموع الأصول

تقيس هذه النسبة حجم حقوق الملكية (الأصول الخاصة بالملكية) مقارنة بإجمالي الأصول للمؤسسة. وتشير إلى مدى تمويل المؤسسة من خلال حقوق الملكية بدلاً من الديون. تُستخدم هذه النسبة كمؤشر على الاستقرار المالي للمؤسسة وقدرتها على تحمل المخاطر المالية. وتعتمد القيمة المثلى لنسبة حق الملكية على الصناعة وأهداف المؤسسة، ولكن نسبة حق الملكية العالية غالباً ما تُفضل لأنها تشير إلى استقرار مالي أكبر.¹

✓ نسبة المديونية قصيرة الأجل = الخصوم المتداولة / حقوق الملكية

تبين هذه النسبة مقدار التمويل الذي تم عن طريق الخصوم الجارية مقارنة مع حقوق الملكية، فإذا كانت مساهمة أموال الملكية في التمويل قليلة عند ذلك سيحجم أصحاب الديون طويلة الأجل عن المساهمة في تمويل هذه المؤسسة (إقراضها) وبالتالي فإن نسبة الخصوم الجارية ستكون مرتفعة. ومنه فإنه كلما انخفضت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل للدائنين نظراً لزيادة ضمان ديونهم، فارتفاعها يمكن أن يكون مؤشراً على درجة مخاطرة عالية لدى المؤسسة.²

✓ نسبة المديونية طويلة الأجل = الأصول الثابتة / حقوق الملكية

تظهر هذه النسبة إلى أي مدى استثمرت أموال الملاك في أصول ذات معدل منخفض الدوران. إذ يساعد هذه النسبة الإدارة في تحديد نوع التمويل الذي يستخدمه في المستقبل.

✓ عدد مرات تغطية الفوائد على القروض = الأرباح قبل الفائدة والضريبة / الفائدة على الديون

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على دفع مصروف الفائدة الناتج عن عمليات الاقتراض، من خلال الاعتماد على أرباحها، فإذا كان عدد مرات التغطية صغيراً فإن أي تدني في الأرباح عما هو متوقع قد يضطر المؤسسة إلى التوقف عن دفع الفائدة على القروض ويعرضها للإفلاس. ويلاحظ استخدام صافي الربح قبل الفوائد والضرائب لغايات احتساب عدد مرات تغطية الفوائد، نظراً لأن أولوية دفع الفوائد تكون قبل عملية دفع الضرائب، كما أنه يجب أن يستبعد من الربح بنود الإيرادات أو المصاريف غير المتكررة وأرباح أو خسائر النشاط غير المستمر وأثر التغيرات في السياسة المحاسبية، وبالمقابل يجب أن يتضمن مصروف الفائدة، الفائدة المتعلقة بعقد التأجير.³

¹ محمد رمزي جودي: مرجع سابق، 2015، ص120.

² عبد النور جعفر: مرجع سابق، 2020، ص32.

³ عبد الرزاق عريف: المرجع نفسه، 2017، ص102.

✓ الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

تعد هذه النسبة ذات أهمية كبيرة للشركاء الاقتصاديين والماليين المتعاملين مع المؤسسة خاصة البنوك، حيث تعطي فكرة على مدى إفراط المؤسسة في الاستدانة أو اعتمادها على التمويل الداخلي، كما تستعمل من طرف البنوك عند تقديم طلب الاقتراض، ليتخذ قراراته على ضوء هذه النسبة بالموافقة أم بالرفض، وعادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين [2،1].¹

✓ الاستقلالية الاستراتيجية = الأموال الخاصة / الأموال الدائمة

تشكل هذه النسبة أداة هامة لتقييم قدرة المؤسسة على سداد الديون الطويلة الأجل بواسطة الأموال الدائمة التي بحوزتها. وتهدف إلى تحديد مدى قدرة المؤسسة على توسيع قاعدتها الاستثمارية عن طريق اللجوء إلى الديون الخارجية من جهة، بالإضافة إلى تقدير مدى قدرتها على تسديد الديون الطويلة الأجل، وعلى تقديم الضمانات اللازمة لتدعيم هيكلها المالي بديون إضافية. فإذا انخفضت النسبة عن 50%، يدل ذلك على صعوبة طلب المؤسسة للمزيد من القروض الطويلة الأجل بسبب انخفاض الضمانات التي يمكن أن تمنح للمقرضين.²

✓ التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول غير الجارية بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا يدل على أن جزء من الأصول الغير جارية ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة.³

✓ التمويل الخاص = الأموال الخاصة (رأس المال + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة) / الأصول الثابتة

تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الأموال الخاصة فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم غير الجارية.⁴

4.4 نسب الربحية

الربحية هي قدرة المؤسسة على تحقيق ربح فيما يتعلق بالمبيعات وإجمالي الأصول ورأس المال الخاص، وتعتبر محصلة لمختلف السياسات المتخذة من طرف المؤسسة في إدارة مختلف شؤونها⁵، لذا فإن التحليل باستخدام النسب الأخرى يوفر

¹عبد النور جعفر: مرجع سابق، 2020، ص33.

²نصر الدين نمري: مرجع سابق، 2015، ص64.

³محمد الحافظ عيشوش: مرجع سابق، 2011، ص111.

⁴أحمد شعشوع: مرجع سابق، 2021، ص55.

⁵ Michael Bamidele Fakoya, Babatunde Akeem Lawal: Effect of Environmental Accounting on the Quality of Accounting Disclosures of Shipping Firms in Nigeria, Journal of accounting and management, Vol 10, No 01, 2020, p301.

معلومات معبرة عن الطريقة التي تدار بها المؤسسة، أما نسب الربحية فتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية، حيث تستخدم لتقييم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل من أنشطتها التشغيلية مقارنة بما تتحمله من مصروفات وتكاليف، وتعد هذه النسب أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة وتعكس مدى قدرة الإيراد المحقق من المبيعات على تغطية كافة عناصر التكلفة والمصروفات، مع وجود هامش ربح مجزي للأصحاب الملكية، مقابل مخاطر استثمارهم في المنشأة الاعتبار أن التغييرات في سعر البيع بالزيادة أو النقص غالباً ما تكون خارج نطاق تحكم الإدارة، مما يستوجب الكفاءة في التشغيل التي تخفض من تكلفة المبيعات أو على الأقل المحافظة على استقرارها. ¹ لهذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها أما المقرضون فيشعرون بالأمان عند إقراض المشاريع التي تحقق أرباحاً أعلى. ²

✓ الربحية التجارية:

تعتبر هذه النسبة كمقياس لمقدار صافي الربح المتحقق عن كل دينار من صافي المبيعات (الإيرادات) بعد الفوائد والضرائب، ويمكن الحكم على أداء المؤسسة من خلال المقارنة بين النتيجة ورقم الأعمال خارج (الرسم). ويمكن الاعتماد على نسبة الربحية التجارية المستعملة من طرف المؤسسات التجارية خاصة لقياس ربحية أو مردودية النشاط، ونشير إلى أنه يمكن حساب الربحية التجارية من خلال النسب التالية:

نسبة الهامش الإجمالي (مجمول ربح العمليات) = (رقم الأعمال خارج الرسم - تكلفة البضاعة المباعة) / رقم الأعمال خارج الرسم.

نسبة الهامش الإجمالي (مجمول ربح العمليات) = (صافي المبيعات - تكلفة المبيعات) / صافي المبيعات. ³

وتعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة عمليات الإنتاج والمتاجرة بالمؤسسة وكفاءة سياسة تسعير المنتجات والسلع بها. كما تعبر هذه النسبة أيضاً عن مدى نجاح المؤسسة في الحصول على أسعار لمنتجاتها يفوق تكلفتها ويمكن أيضاً أن تعبر هذه النسبة إذا قورنت بمثيلاتها في مؤسسات أخرى متشابهة في نفس الفترة الزمنية عن نقط القوة والضعف في مراكز المؤسسة في السوق.

وهناك أيضاً نسبة أخرى تنطوي ضمن المردودية التجارية وهي نسبة الهامش الصافي ويمكن حسابها انطلاقاً من

العلاقة التالية:

¹ محمد رزق عبد الغفار وعادل حسيت ثابت: إعداد وتحليل التقارير المالية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2021/2020، ص124.

² محمد بوهالي: مرجع سابق، 2018، ص151.

³ عبد الرزاق عريف: مرجع سابق، 2017، ص103.

نسبة الهامش الصافي = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

وتعبر هذه النسبة عن العلاقة بين صافي الربح الذي استطاعت المؤسسة تحقيقه بعد خصم جميع المصروفات المتعلقة بأنشطتها عن نفس الفترة الزمنية ورقم المبيعات التي تمت خلال هذه الفترة ويمكن أن تفيد هذه النسبة في مجال الإدارة المالية حيث تعتبر مؤشراً هاماً يوضح مقدرة المؤسسة على استخدام الأموال التي حصلت عليها من مصادر خارجية بكفاءة وعادة يكون الدائنون الخارجيون أكثر استعداداً لمد المؤسسة بمزيد من الائتمان إذا تبين لهم تحقيقها لنسبة ربح عالية منسوبة إلى المبيعات.¹ كما يدل هذا المؤشر على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق ربح يمكن الاعتماد عليه في مقاومة المنافسة.

✓ معدل العائد على الأصول ROA = النتيجة الصافية/مجموع الأصول

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى ربحية المؤسسة بالنسبة لمجموع أصولها، وتقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح. أي نسبة ما تم استخدامه من أصول للحصول على النتيجة، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية.

إذا كان العائد على الأصول (ROA) إيجابياً، فيمكن أن يوضح أن إجمالي الأصول المستخدمة في العمليات لديه القدرة على تحقيق ربح للمؤسسة. أما إذا كان تقييم العائد (ROA) سلبياً، فيمكنه إظهار أن إجمالي الأصول المستخدمة لعمليات الشركة لا يوفر ربحاً (خسارة).² وتتأثر نسبة معدل العائد على الأصول بشكل كبير بمستوى التقلب في الأسواق المالية، حيث كلما كان تغير أسعار الأصول أسرع في فترات قصيرة زادت المخاطرة مع ارتفاع العوائد المتوقعة، وكلما انخفض تقلب الأسعار قلت المخاطرة مع توقع عوائد أقل، ويؤدي تأثير التقلب على نسبة العائد إلى تحديد استراتيجيات الاستثمار واتخاذ القرارات المالية، حيث يسعى المستثمرون إلى تحقيق توازن بين تحقيق أقصى عائد ممكن وتقليل المخاطر.³

✓ العائد على الاستثمار ROI = النتيجة الصافية بعد الضريبة/مجموع الأموال المستثمرة (تكلفة الاستثمار)

يعتبر معدل العائد على الاستثمار من بين أكثر المؤشرات التحليلية التي استخدمت في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات، حيث يمثل مؤشر لقياس مردودية رأس المال المستثمر لأنه يجمع بين النتيجة المحاسبية المحققة وقيمة رأس المال الذي استثمر في سبيل تحقيقها، ما يجعله مؤشراً هاماً للمساهمين والمستثمرين عامة، من خلال النظر إلى نتيجته التي تقيس

¹محمد الصيرفي: مرجع سابق، 2014، ص246.

²Reza Ichsan, Sudirman Suparmin: Determinant of Sharia Bank's Financial Performance during the Covid-19 Pandemic, Budapest International Research and Critics Institute (BIRCI-Journal), Vol 04, No 01, 2021, p301.

³Fabio Calonaci: A Financial Analysis of New Econometric Techniques, DT, Finance, Queen Mary University of London, UK, 2019, p13.

ربحية الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة داخل المؤسسة، ومن ثم فإن ارتفاع هذا المؤشر قياسا بالمعيار التاريخي أو الصناعي يعني كفاءة السياسات التشغيلية وكذا القرارات المالية التي اتخذتها الإدارة المالية. كما.¹

✓ معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)=النتيجة الصافية/الأموال الخاصة (صافي حقوق المساهمين)

تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة.² وتشير إلى قدرة وكفاءة الإدارة في تعظيم ثروة أصحاب المشروع، أي انه يقيس ربحية رأس المال الذي قدمه المالكون ويلاحظ أن هذه النسبة ترتفع في سنوات الإعفاء من الضرائب وتنخفض في سنوات الخضوع لها، وربما تنخفض نتيجة زيادة الأرباح المحتجزة وغيرها مما يتطلب التمعن عند تحليل هذه النسبة،³ كما تظهر هذه النسبة إمكانية الحصول على عائد على قيمة الاستثمار بما يتناسب مع القيمة الدفترية لصاحب السهم، وتستخدم للمقارنة بين أكثر من مؤسستين للحصول على فرصة استثمارية جيدة وفعالية إدارة التكاليف. وارتفاع حجم هذه النسبة يدل على أن مركز صاحب المؤسسة يعتبر قويا. أما النسبة القياسية لهذا المعيار فهي أكثر من 0.1⁴

✓ مردودية الأموال الدائمة=النتيجة الصافية/الأموال الدائمة

إضافة إلى مردودية الأموال الخاصة يمكن أن نستفيد من معرفة مردودية الأموال الدائمة، وذلك لأهمية الأموال المستثمرة على المدى الطويل في المؤسسة. وتقيس هذه النسبة مدى ما تحققه الأموال الدائمة من فوائد نتيجة استثمارها، ويمكن حساب مردودية الأموال الدائمة أو ما تسمى بالعائد على رأس المال المستثمر وفقا للنسب أدناه:

- العائد على رأس المال المستثمر = صافي الربح / رأس المال المستثمر.

- العائد على رأس المال المستثمر = ربح العمليات قبل الفوائد والضريبة / رأس المال المستثمر.

- العائد على رأس المال المستثمر = ربح العمليات قبل الفوائد والضريبة / (رأس المال المستثمر/2)

وتدل النسب السابقة على كفاءة وربحية المؤسسة من الاستثمارات الرأسمالية، ومن وجهة نظر استثمارية فان هذه النسبة لا بد أن تكون أعلى من معدل الاقتراض، وإلا فان أي زيادة في الاقتراض ستعمل على تقليص أرباح المساهمين.⁵

¹نصر الدين نمري: مرجع سابق، 2015، ص59.

²Andriani Avraam: A financial analysis on major contractors in Greece, Bartlett School of Graduate Studies, DT, University College London, 2006, p14.

³مجيد الكرخي: تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية: 388 معيار لتقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية المختلفة، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014، ص105.

⁴Novri Eka Rinaldo, Endri Endri: Analysis of Financial Performance of Plantation Sub- Sector Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange for the 2014-2019 Period, International Journal of Innovative Science and Research Technology, Vol 05, No 04, 2020, p.531

⁵عبد الرزاق عريف: مرجع سابق، 2017، ص105.

ولتجاوز عيوب استخدام النسب المالية لأغراض تقييم الاداء المالي يجب مراعاة ما يلي: ¹

- اختيار مؤشرات مالية صحيحة ومناسبة للغرض المقصود. يجب أن يكون هناك فهم دقيق لمدلول كل مؤشر وكيفية تأثيره على تقييم الأداء المالي.
- تأكيداً على خطورة الاعتماد على مؤشر واحد فقط في اتخاذ القرارات المالية. يجب الاعتماد على مجموعة متنوعة ومتكاملة من المؤشرات للرفع من موثوقية نتائج عملية تقييم الأداء.
- أهمية دراسة التفاعلات والتكامل بين مختلف النشاطات في المؤسسة. ذلك يعني أنه يجب على الشركات أن تنظر إلى مجموعات متكاملة من النسب المالية لتقدير الأداء بشكل أكثر شمولاً وواقعية.
- توضيح كيف يمكن استخدام الرسوم البيانية لتوضيح اتجاهات التغيير في المؤشرات المالية المختارة. حيث تجسد البيانات بشكل بصري وتساعد في فهم سريع وفعال.
- توجيه الاهتمام إلى أهمية معالجة الرسوم البيانية بطرق صحيحة لتقليل فرص التضليل. يشمل ذلك استخدام أساليب عرض إحصائية صحيحة واختيار مقياس الرسم البياني المناسب للحفاظ على دقة التفسير.
- بالمجمل، يتعين على المحللين الماليين وصناع القرار الاستمرار في تطوير مهاراتهم في استخدام النسب المالية بشكل يرفع من دقتها وموثوقيتها.

¹ محمد بوهالي: مرجع سابق، 2018، ص ص156-158.

المبحث الثالث: المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي

تتطلب مسيرة تطور النظرية المالية المعاصرة تطبيق الأساليب والأدوات المالية الحديثة، من أجل تحليل الأداء المالي الحالي والمتوقع مستقبلاً، والتي تستخدم كبديل أو مكمل للمؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي، هذه الأخيرة التي أثبتت قصورها من عدة نواحي، وتتمثل أهم هذه المؤشرات الحديثة في نماذج خلق القيمة (القيمة الاقتصادية المضافة EVA، القيمة السوقية المضافة MVA، والتي تقدم نتائج أكثر موضوعية وعمقا في تقييم وتحليل الأداء المالي.

المطلب الأول: القيمة الاقتصادية المضافة

1. تعريف القيمة الاقتصادية المضافة

تم تقديم طريقة القيمة الاقتصادية المضافة لأول مرة بواسطة خدمة إدارة ستيرن ستوارد (شركة استشارية) في عام 1991. وتعتبر هذه الشركة أن أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) مناسب جداً في تقييم أداء المؤسسات. حيث يمكن أن توفر هذه الطريقة مقياساً للأداء يأخذ في الاعتبار توقعات الدائنين والمساهمين. ويعتمد هذا المفهوم أساساً على الطريقة التي تقدر القيمة المضافة (خلق القيمة) التي أنشأتها المؤسسة والتي تتجاوز معدل العائد المطلوب أو المتوقع من قبل دائري الشركة والمستثمرين في الأسهم. هذه الطريقة قادرة على حساب الربح الاقتصادي الفعلي أو الربح الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة في سنوات معينة ومختلفة جداً. عند مقارنتها بالربح المحاسبي¹ وقد عرف Bennett Stewart مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة على أنها: "معياري للأداء المالي لتقدير الربح الحقيقي المرتبط بتعظيم ثروة المساهمين، والذي يمثل الفرق بين الربح التشغيلي الصافي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض"²

كما تم تعريفها على أنها طريقة للإدارة المالية لقياس الأرباح الاقتصادية في المؤسسة، والتي تنص على أنه لا يمكن إنشاء الثروة إلا عندما تكون المؤسسة قادرة على تغطية جميع تكاليف التشغيل والتكاليف الرأسمالية، لذا يمكن اعتبارها مقياساً لنجاح إدارة المؤسسة في زيادة القيمة المضافة للمساهمين. حيث تقوم على افتراض أنه إذا كان أداء الإدارة جيداً/فعالاً (يُنظر إليه من القيمة المضافة الممنوحة)، فسوف ينعكس ذلك في زيادة سعر سهم المؤسسة.³

¹ Nico Yudha, Ferry Irawan: Analisis Economic Value Added (EVA) Dan Market Value Added (MVA) Sebagai Alat Ukur Kinerja Keuangan Pt Garuda INDONESIA TBK TAHUN 2017-2019, Jurnal Pajak dan Keuangan Negara (PKN), Vol 02, No 01, 2020, p175.

²أمال لعقون: مرجع سابق، 2022، ص28.

³Nani Agustina, Isfenti Sadalia: Relationship of Economic Value Added (EVA) and Financial Performance of PT. LC Industry Indonesia Period 2013-2017, International Journal of Research and Review, Vol 07, No 01, January 2020, p12

وعلى الرغم من اعتماد القيمة الاقتصادية المضافة مؤخرًا نسبيًا كمقياس للأداء المالي، فإن أسسه المفاهيمية مستمدة من أدبيات الاقتصاد الجزئي الراسخة فيما يتعلق بالصلة بين إيرادات المؤسسات وتكوين الثروة، على الأقل منذ مبادئ ألفريد مارشال للاقتصاد، كان تركيز التحليل على التعديلات على الأرباح المحاسبية لتعكس تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن المقياس غير المعدل يمكن أن يكون مؤشرًا مضللًا للأداء في كل من النظرية والممارسة، ويتم تفسير نهج القيمة المضافة الاقتصادية (EVA) على أنه نموذج العائد الزائد المستخدم على نطاق واسع. وتسمى التدفقات النقدية، الناتجة عن مشاريع استثمارية، والتي تكون أصغر أو أكبر من العائد المطلوب (تكلفة رأس المال) عائدات زائدة، والتي يمكن أن تكون سلبية وإيجابية على حد سواء. حيث تعتبر التدفقات النقدية للاستثمارات التي تحقق معدل العائد المطلوب بالضبط عائدات عادية¹.

لهذا ورغم أن مصطلح القيمة الاقتصادية المضافة يعتبر علامة مسجلة لشركة الاستشارات الإدارية الأمريكية Stern Stewart & Co ويستند إلى العمل "البحث عن القيمة" الذي نشره ستوارت في عام 1991، إلا أنه غالبًا ما ينظر إليه في الأدبيات على أنه تسويق لمفهوم الربح المتبقي من قبل شركة Stern Stewart & Co²

2. طريقة حساب القيمة الاقتصادية المضافة

يتطلب حساب القيمة الاقتصادية المضافة مجموعة من التعديلات، وخصوصًا المتعلقة منها بتكلفة الأموال المستخدمة والأصول الرأسمالية والتشغيلية العامة في الأقسام والوحدات الإنتاجية، لأن معيار القيمة الاقتصادية المضافة يمثل في الحقيقة الصورة المعادلة للدخل المتبقي (RI) ولكن بعد إجراء التعديلات التي قامت بوضعها شركة (Stern & Steward Co).

يتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA محاسبيا باعتماد مدخلين يستند الأول إلى أثر العمليات التي تنعكس في تغيرات بيانات المركز المالي، فيما يستند الثاني على نتائج الأنشطة التي تعكسها بيانات الإنتاج والدخل³.

1.2. مدخل العمليات: بناء على هذا المدخل يتم قياس القيمة الاقتصادية المضافة بالاعتماد على التغير في الأصول والالتزامات، وليس على أساس التغير في القيم السوقية، وهي تعادل الزيادة أو الانخفاض في حقوق الملكية وبالتالي في قيمة المؤسسة، فالقيمة المضافة هي طريقة للإدارة المالية لقياس خلق القيمة الناتجة عن المؤسسة عن طريق تخفيض صافي

¹Agilebu Ogechi Michael: Dividend Decision and Economic Value Added of Quoted Nigeria Manufacturing Firms, American Economic & Social Review; Vol 05, No 02, 2019, p47.

²Patrick Siegfried, Thomas Hammer: Value-Based Controlling & International Accounting of Economic Value Added (EVA) -An Overview, Accounting and finance, Vol 96, No 02, 2022, p44.

³أمال لعقون: مرجع سابق، 2022، ص42.

الدخل التشغيلي بعد الضريبة التي تحصل عليها الشركة خلال فترة معينة، مع عبء التكاليف الرأسمالية وتكاليف الديون التي تنشأ نتيجة للتمويل الذي حصلت عليه المؤسسة، وهنا يبرز الاختلاف بينها وبين الربح المتبقي، حيث¹:

$$\text{الدخل المتبقي} = \text{الربح من العمليات} - \text{تكلفة رأس المال}$$

القيمة الاقتصادية المضافة = الربح التشغيلي قبل الفوائد وبعد الضريبة - كلفة رأس المال التشغيلي بعد الضرائب
أي

$$EVA_t = (ROC_t - WACC_t)C_t$$

حيث:

C_t : رأس المال طويل الأجل.

ROC_t : هو العائد على رأس المال المستثمر

$WACC_t$: المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال: هو نسبة مالية تحسب تكلفة تمويل الشركة وحيارة الأصول من خلال

مقارنة ديون وحقوق هيكل الملكية، وتحسب وفق العلاقة التالية²:

$$WACC_t = R_e \frac{E}{E + D} + R_d(1 - t) \frac{D}{E + D}$$

حيث:

R_d : التكلفة الاجمالية للديون.

tax_t : معدل الضريبة.

D : قيمة إجمالي الدين.

R_e : التكلفة الاجمالية لحقوق الملكية.

E : قيمة إجمالي حقوق الملك

¹عبد النور جعفر: مرجع سابق، 2020، ص45.

²Jie Lydia Irawan: Pengaruh Return on Equity, Debt to Equity Ratio, Basic Earning Power, Economic Value Added Dan Market Value Added Terhadap Return Saham, Jurnal Akuntansi, Vol 13, No 01, 2021, p151.

2.2. مدخل الأنشطة:

يعد هذا المدخل الأكثر شيوعاً لحساب القيمة الاقتصادية المضافة نظراً لدقته ووضوح خطواته، فالقيمة الاقتصادية المضافة تحسب وفقه بشكل تفصيلي لعناصر النشاط المنتجة للدخل والمثبتة محاسبياً في جدول حساب النتائج والميزانية، حيث يعتمد عند حسابها على الربح المحاسبي المحقق من الأنشطة التشغيلية مع إجراء التعديلات التي تلغي الفجوة بين المفهومين المحاسبي والاقتصادي للربح، ثم طرح تكلفة رأس المال منها، ويشكل الناتج مقياساً للقيمة المضافة التي تمكنت إدارة المؤسسة من خلقها تحقيقاً لغايات المستثمرين وأهدافهم.¹

فتعطى عبارة القيمة الاقتصادية المضافة وفق هذا المدخل كما يلي:

$$EVA_t = NOPAT_t - (IC_t * WACC_t)$$

حيث:

$NOPAT_t$:

IC_t : رأس المال طويل الأجل

$WACC_t$: المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال

3.2. تفسير القيمة الاقتصادية المضافة:

يتم تفسير مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة بناءً على القيمة التي يأخذها كما يلي:

إذا كانت قيمة EVA إيجابية ($EVA > 0$) أي أن القيمة الاقتصادية المضافة أكبر من كلفة الاستثمار (قيمة موجبة)، وهذا ما يزيد من تأثيره الإيجابي في ثروة المساهمين من خلال تأثيرها في أسعار الأسهم السوقية، فنتيجة احتساب القيمة الاقتصادية المضافة توضح للمستثمرين صافي العائد على رأس المال المستثمر، فالمؤسسة التي لها (EVA) موجبة مرتفعة يتوقع أن تكون لها قيمة سوقية أكبر، لذا فإن (EVA) تعكس النمو الحقيقي للربحية.

إذا كانت EVA معدومة ($EVA = 0$)، فهذا يعني أن إدارة المؤسسة في نقطة التعادل لأن جميع الأرباح قد تم استخدامها لسداد التزامات الشركة تجاه الممولين، سواء الدائنين أو المساهمين، أي أن المؤسسة قد أنتجت بقدر ما استثمرت من أموال، وبالتالي لا تحقق أي قيمة مضافة.²

إذا كانت قيمة EVA سالبة ($EVA < 0$)، فهذا يدل على انخفاض القيمة الاقتصادية للمؤسسة نتيجة انخفاض أرباحها عن عبء التكلفة الذي يجب أن تتحمله، ما يعني وجود تآكل لثروة الملاك نتيجة عدم تغطية تكلفة رأس المال المستثمر، وهو ما يعرف بتدمير للقيمة، مما ينتج عنه انخفاض قيمة أسهم المؤسسة وهذا ما يهدد استمراريتها وبقائها،

¹أمال لعقون: مرجع سابق، 2022، ص43.

²عبد النور جعفر: مرجع سابق، 2020، ص45.

حيث أن الأرباح المتاحة لا يمكن أن تلي توقعات المستثمرين. ما يؤدي إلى انخفاض قيمة المؤسسة نظرًا لأن معدل العائد الناتج أقل من معدل العائد المتوقع من قبل مزود الصندوق (المستثمر).

وبالتالي فإن القيمة الاقتصادية المضافة تعد مقياس جيد لمقدار الإضافة التي حققتها المؤسسة للمالكين. كما يمكن استخدامها في الأقسام الرئيسية داخل المؤسسة، وفي هذه الحالة يتم وضع نظام حوافز للمديرين على أساس ما يحققونه من قيمة اقتصادية مضافة.¹

3. مزايا استخدام القيمة الاقتصادية المضافة

من أهم مزايا القيمة الاقتصادية المضافة ما يلي:

- القيمة الاقتصادية المضافة تعتبر من أكثر المقاييس المالية قدرة على التعبير عن الربح الاقتصادي لمنشآت الأعمال وأكثرها ارتباطًا بتحقيق الثروة للملاك خلال الفترات المختلفة، حيث أشارت بعض الدراسات التطبيقية أن القيمة الاقتصادية المضافة تتفوق على غيرها من مقاييس الأداء المحاسبية مثل ربحية السهم، والعائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار بأكثر من 50% في قدرتها على تفسير التغيرات في ثروة الملاك.
- تعمل القيمة الاقتصادية المضافة على زيادة ثروة الملاك من خلال تحفيز الإدارة على اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى زيادة القيمة المحققة لحملة الأسهم؛²
- تعتبر وسيلة للحد من مشكلة الوكالة من خلال تقريب اهتمامات المدراء وحملة الأسهم، حيث تساعد على توحيد وضبط القرارات مع حملة الأسهم من خلال العمل على دمج مبدئين ماليين أساسيين في عملية اتخاذ القرارات الأول هو تعظيم ثروة الملاك والثاني هو أن قيمة المؤسسة السوقية تعتمد على المدى الذي يتوقع فيه المستثمرون الأرباح المستقبلية.
- يستخدم كمؤشر حقيقي ووحيد للأداء المالي والاداري؛ حيث يسمح تطبيق معيار القيمة الاقتصادية المضافة أن تكون كل القرارات منمذجة ومقيمة بقيمتها الحقيقية، باعتبارها وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية.

¹Nardi Sunardi: Penilaian Kinerja Keuangan menggunakan Economic Value Added (EVA) dan Market Value Added (MVA) dengan Time Series Approach pada Industri Semen di Indonesia, JURNAL ILMIAH MANAJEMEN FORKAMMA, Vol 03, No 02, 2020, p186.

²ناصر بن سنة ويوسف قاشي: دراسة قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) على تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية لأسهم المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة البانس للتأمينات خلال فترة (2014-2018) -، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، 2021، ص215.

- يعتبر استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة تطبيقاً لمفهوم حوكمة الشركات، إذ تجعل أهداف الإدارة تتماشى مع أهداف المساهمين حيث أن هذا النظام يشجع الإدارة على التوجه نحو الأنشطة والاستثمارات التي من المتوقع أن تعظم القيمة المحققة لحملة الأسهم، وهو الهدف الأساسي لحوكمة الشركات.¹
- يعتقد البعض أن القوة الحقيقية لهذا المؤشر تكمن في قدرته على تغيير السلوك وعلى كافة المستويات في المؤسسة، من خلال حث المدراء وذلك بواسطة تشجيعهم على العمل، وهذا ما يجعل منها معيار لنظام الحوافز والتعويضات لدى مسيري المؤسسات.
- أداة للمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتوقعة، حيث يسمح تطبيقها في شركات الأعمال بضمان الاستثمار في مشروعات ذات عائد أكبر من كلفة الاستثمار أو استعمال رأس مال أقل للحصول على ذات العائد.
- يضمن معيار القيمة الاقتصادية المضافة نهاية فوضى تعدد الأهداف، إذ أن معظم شركات الأعمال تستخدم منظومة من المقاييس للتعبير عن أهدافها و غاياتها و عليه فان الخطط الاستراتيجية سوف تكون مبنية عادة على النمو و الزيادة في الإيرادات أو الحصة السوقية أو على أساس إجمالي الهامش أو التدفق النقدي أو على أساس معدل العائد على الاستثمار و نتيجة لتعدد هذه الأهداف والمعايير المتضاربة سينتج تفكك و انحلال في عملية التخطيط و عملية اتخاذ القرارات الا أن القيمة الاقتصادية المضافة تعمل على ازالة هذه الفوضى عن طريق استخدامها كمقياس مالي شامل يوجه عملية اتخاذ القرارات نحو تركيز واحد هو كيف تطوير القيمة الاقتصادية المضافة و ذلك من خلال كونها نظام الادارة المالية الوحيد الذي ينتج لغة مشتركة بين الموظفين عبر كافة المستويات والوظائف التشغيلية و الرقابة المشتركة.²
- تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية المؤسسة في المدى الطويل، ومؤشر لتعظيم سعر السهم في السوق المالي، حيث تقدم وبشكل فعال مؤشراً حقيقياً لقيمة المؤسسة التي تم إنشاؤها أو تدميرها، وهذا ما يجعل منها مقياساً للفعالية وأداة تحليلية وانضباط إداري.³

¹Meena Subedi, Ali Farazmand: Economic Value Added (EVA) for Performance Evaluation of Public Organizations, Public Organization Review, Vol 20, No 04, 2020, p617.

²محمد بوهالي: مرجع سابق، 2018، ص159.

³جورج نصر شوافقة: القيمة الاقتصادية المضافة كوسيلة لتقييم الكفاءة المالية في البنوك التجارية الأردنية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص495.

4. محددات استخدام القيمة الاقتصادية المضافة EVA

من محددات استخدام هذا المؤشر:

- فروقات حجم المؤسسة: إذ أن بعض المؤسسات يصعب لها التعامل مع هذا المعيار لا سيما المؤسسات المالية والحديثة التأسيس.
- الاتجاهات المالية: فالقيمة الاقتصادية المضافة EVA تعتمد في حسابها على المداخل المحاسبة المالية للإيراد والنفقات، وفي هذه الحالة يستطيع المدراء معالجة هذه الأرقام المحاسبية بشكل يؤثر على عمليات اتخاذ القرارات، إذن بالإمكان المناقشة لهذه القرارات بين الفترات المحاسبية وعلى شكل سيناريوهات تولد الثقة والقناعة لدى المستثمرين وحملة الأسهم بأداء المؤسسة.
- الاتجاهات في الأجل القصير: إذ أن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA ينظر إلى فترات سابقة، وعليه فإنها تتعامل مع نتائج حالية لا تأخذ بعين الاعتبار دور الإبداع والابتكار في تكنولوجيا المنتج والعمليات، والتي تحتاج إلى أجل طويل لإنشاء القيمة وعليه انتحال نفقات الإبداع والابتكار ضمن الفترة المحاسبية للقيمة الاقتصادية المضافة EVA ربما يخفض من قيمتها الأمر الذي يعكس نتائج غير دقيقة للأداء.¹

المطلب الثاني: القيمة السوقية المضافة

القيمة السوقية المضافة هي المقياس الثاني الذي تم تسويقه من طرف مؤسسة سترن ستيوارت "Stern Stewart" عام 1991 رفقة القيمة الاقتصادية المضافة، وتعتبر من بين أهم المداخل الحديثة التي أثارت اهتمامات المسيرين وأصحاب الاختصاص، حيث أعطت صبغة شاملة لمفهوم خلق القيمة، على الرغم من وجود عدد هائل من مؤشرات تقييم الاداء المالي، وقد أصبح هذا المقياس أحد أهم الأدوات التي يستخدمها المحللون والأسواق الرأسمالية لتقييم قيمة المؤسسة، حيث تركز بشكل كبير على العمليات اللازمة لإنشاء هذه القيمة Market Value Added.

1. تعريف القيمة السوقية المضافة

لقد ظهرت العديد من التعريفات التي سعت إلى تحديد مفهوم واضح ودقيق لمصطلح القيمة الاقتصادية المضافة، من بينها ما يلي:

¹ سعاد معاليم وسميحة بوحفص: إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل - بسكرة)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 30، 2017، ص. 397.

يعرفها ستوارت (Stewart) (1991) كما يلي: القيمة السوقية المضافة هي: زيادة القيمة السوقية لرأس المال (الديون وحقوق الملكية على القيمة الدفترية لرأس المال، تحقيق هذه الزيادة يعني أن المؤسسة خلقت ثروة لمساهميها، يركز التعريف على أن القيمة السوقية المضافة ما هي إلا انعكاس لمدى تحقيق المؤسسة للثروة.¹

كما تعرف القيمة السوقية المضافة (MVA) على أنها تمثل الفرق بين القيمة السوقية لأسهم المؤسسة ومقدار الأسهم التي قدمها المستثمر، حيث أن الهدف الرئيسي لمعظم المؤسسات هو زيادة قيمة المساهمين، وهذا الهدف بوضوح لصالح أرباح المساهمين، ولكن أيضاً لضمان تخصيص موارد محدودة بكفاءة تفيد الاقتصاد. ويتم تعظيم ثروة المساهمين من خلال تعظيم الفرق بين القيمة السوقية لأسهم المؤسسة ورأس المال السهمي المستثمر. يسمى هذا الاختلاف (الفرق) بالقيمة الاقتصادية المضافة MVA²

وتعتبر القيمة السوقية المضافة (MVA) طريقة أو أداة استثمارية فعالة تقدم تقييماً سوقياً لأداء المؤسسة. إذا كان السوق يقدر المؤسسة بقيمة تتجاوز قيمة رأس المال المستثمر، هذا يعني أن الإدارة قادرة على خلق قيمة للمساهمين، ما يعطي إشارة إيجابية للمساهمين لاستثمار أسهمهم في المؤسسة، حيث تشير القيمة المضافة الأكبر إلى أن الإدارة ناجحة في إدارة المؤسسة.³

2. حساب القيمة السوقية المضافة

يتم حساب القيمة السوقية المضافة رياضياً بالاعتماد على مدخلين رئيسيين، حيث يعتمد الأول بينهما على صافي حقوق ملكية المساهمين، فيما يعتمد الثاني على القراءة المتولدة للمقياس والتي تركز على خصم القيمة الاقتصادية المضافة المتوقعة.

1.2. طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المتوقعة

من الناحية النظرية توجد علاقة ارتباط تامة وموجبة بين القيمة السوقية المضافة للمؤسسة MVA وصافي القيمة الاقتصادية لها EVA حيث تعبر القيمة السوقية المضافة عن مجموع القيم الحالية لصافي القيمة المضافة المتوقع تحقيقها في المستقبل، ومن هنا يتم التعبير عن القيمة السوقية على أنها الفرق بين القيمة الاقتصادية للمؤسسة والقيمة الإجمالية للأموال

¹كمال غلام: مرجع سابق، 2021، ص126.

²Lia Ira Sahara: The Analysis of Financial Performance Using Economic Value Added (EVA) And Market Value Added (MVA) Methods and Its Influence on Stock Return of Transporation Company Listed in INDONESIA Stock Exchange, Scientific Journal of Reflection, Vol 01, NO 03, 2018, p303.

³Sugiharto, Linda T.Maas: Opportunity Funding Model to Increase Economic Value Added MSMES Sector at Moment of Pandemic Covid-19, Advances in Economics, Business and Management Research, Vol 202, NO 03, 2021, P19.

المستثمرة، من خلال ربط قيمة المؤسسة في البورصة بقيمتها المحاسبية. ويتم حساب القيمة لمجموعة من السنوات، والتي تمثل السلسلة التاريخية لمجموع القيم الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة.¹

وعلى هذا الأساس فإن الصيغة الرياضية للقيمة السوقية المضافة تكون وفق الصيغة التالية:²

$$MVA = \sum_{t=1}^n \frac{EVA_t}{(1 + WACC_t)^t}$$

2.2. طريقة صافي حقوق الملكية

نظريا القيمة السوقية المضافة هي المبلغ الذي يمكن أن تحصله المؤسسة من بيع جميع الأسهم وسداد كل الديون، أي الفرق بين القيمة السوقية ورأس المال المستثمر الذي يعبر عن الأصول الثابتة بالإضافة إلى رأس المال العامل، واحتساب القيمة السوقية المضافة بموجب هذه الطريقة يستند على افتراض ثبات القيمة السوقية للديون طويلة الأجل، وتكون مساوية لقيمتها الدفترية،³ والصيغة الرياضية المستخدمة في حساب القيمة السوقية المضافة تأخذ الشكل التالي:

$$MVA_t = MVE_t - PVE_t$$

حيث⁴:

MVA_t : القيمة السوقية المضافة

MVE_t : القيمة السوقية للمؤسسة

BVE_t : القيمة الدفترية لحقوق الملكية كما تظهر في الميزانية

كما يمكن حساب القيمة السوقية المضافة للمؤسسة كما يلي:⁵

$$MVA_t = MV_t - (MVS_t + MVD_t)$$

حيث:

MV_t : القيمة السوقية للمؤسسة

MVS_t : القيمة السوقية للأسهم

MVD_t : القيمة السوقية للديون

¹أمال لعقون: مرجع سابق، 2022، ص18.

²رشيد حفصي، بلعني جميلة، نبيل حلبي: تأثير مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية للسهم - دراسة لعينة من المؤسسات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2014-2016، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 05، 2019، ص208.

³كمال غالم: مرجع سابق، 2021، ص129.

⁴Paiboon Sareewiwatthana, Phasin Wanidwaranan: Alternative analyses of market value added: a case study of Thailand, Investment Management and Financial Innovations, Vol 16, NO 01, 2019, p67.

⁵Nastasya Cindy Hidajat: Pengaruh Return on Equity, Earnings Per Share, Economic Value Added, Dan Market Value Added Terhadap Return Saham Perusahaan Sektor Pertanian Yang Terdaftar Di Bursa Efek Indonesia Periode 2010-2016, Jurnal Ekonomi, Vol 13, NO 01, 2018, p66.

بالنسبة لمعظم المؤسسات فإن المبلغ الإجمالي لرأس المال المستثمر هو مجموع الأسهم والديون والأسهم الممتازة، يمكننا حساب المبلغ الإجمالي لرأس المال الذي يوفره المستثمر مباشرة من قيمته المبلغ عنها في البيانات المالية وإجمالي القيمة السوقية للشركة هي مجموع القيم السوقية للأسهم المشتركة والديون من السهل إيجاد القيمة السوقية للأسهم لأن أسعار الأسهم متاحة بسهولة. ومع ذلك ليس من السهل دائما إيجاد القيمة السوقية للديون. لذا يستخدم العديد من المحللين قيمة الدين الواردة في البيانات المالية أو القيمة الدفترية للدين كتقدير لقيمتها السوقية، وحسب سترن وشيلي " Stern and Shiely" فإنه لحساب القيمة السوقية المضافة يتعين أن يتم تقييم حقوق الملكية على أساس سعر السوق بتاريخ إجراء الحساب، ثم يتم بعد ذلك احتساب إجمالي الاستثمار في المؤسسة منذ اليوم الأول على أنه دين وحقوق ملكية بفائدة مشتملة على الأرباح المحتجزة.¹

3.2. تفسير القيمة السوقية المضافة

من خلال المعادلات السابقة يمكن تفسير القيمة السوقية المضافة كما يلي²:
إذا كانت EVA موجبة ($EVA > 0$): يُظهر ذلك أن المؤسسة قادرة على تحقيق قيمة إضافية للمساهمين تتجاوز رأس المال المستخدم. هذا يُعتبر علامة إيجابية على فعالية الإدارة وقدرة المؤسسة على تحقيق عوائد جيدة.
إذا كانت MVA معدومة ($EVA = 0$): يُمكن تفسير ذلك بأن القيمة التي تمت إضافتها للمساهمين تقريبا تعادل رأس المال المستخدم. يُمكن رؤية هذا كتوازن بين عوائد المؤسسة وتكلفة رأس المال.
إذا كانت EVA سالبة ($EVA < 0$): فهذا يشير إلى أن المؤسسة لم تستطع تحقيق قيمة إضافية كافية للمساهمين مقابل رأس المال المستخدم. يُمكن أن يُرى ذلك على أنه علامة سلبية تشير إلى ضعف في أداء المؤسسة أو فشل في تحقيق عوائد جيد

تستطيع المؤسسة تحقيق زيادة في ثروة المساهمين في الحالة التي يكون فيها معدل العائد المحقق أكبر من تكلفة الاستثمار وعلى أساس الموزون لمصادره، بمعنى أن المؤسسة التي يباع سهمها في السوق بعلاوة يكون لها قيمة سوقية مضافة موجبة، حيث يتم خصم التدفق النقدي المتحقق من القيمة الاقتصادية المضافة بمعدل خصم مساوي إلى متوسط الموزون لتكلفة رأس المال، ومن هنا يمكن القول أن المؤسسة تستطيع الرفع من القيمة السوقية المضافة من خلال طريقتين أساسيتين هما:³
الاستثمار في مشاريع جديدة ذات عوائد مرتفعة، والتوسع في المشاريع الحالية ذات العوائد المرتفعة.
تقليص أو التوقف عن المشاريع التي تقدم قيمة اقتصادية مضافة منخفضة أو سلبية.

¹ كمال غالم: مرجع سابق، 2021، ص130.

²Ferry Irawan, Nico Yudha Manurung: Analysis Economic Value Added (EVA) Dan Market Value Added (MVA) Sebagai Alat Ukur Kinerja Keuangan Pt Garuda INDONESIA TBK TAHUN, 2017-2019, Jurnal Pajak dan Keuangan Negara, Vol 02, NO 01, 2020, p34.

3. العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة

تهدف المؤسسة إلى زيادة القيمة السوقية المضافة بمعدلات متزايدة باستمرار، وذلك لعدة اعتبارات أهمها أنه إذا كانت المؤسسة تتمتع بقيمة سوقية مرتفعة بالمقارنة مع المنافسين هذا لا يعني أن المؤسسة قد تفوقت عليهم، وإنما يجب تقييم أدائها من خلال النظر في تغير القيمة السوقية المضافة على مدى فترة معينة ذلك أن هذا التغير هو مقياس لمدى فعالية المؤسسة في توظيف رأس المال لتعزيز قيمته لجميع الممولين وليس فقط حملة الأسهم العادية¹. وتتأثر هذه القيمة بالعديد من العوامل نذكر من أهمها العناصر التالية:²

- معدلات النمو في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر: لكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة لا بد أن تكون معدلات النمو هذه تفوق كلفة رأس المال المستثمر
- الحد الأدنى من هامش الربح المطلوب لخلق ثروة إضافية للمساهمين: ويقصد بها الحد الأدنى المطلوب من هامش الربح اللازم لزيادة ثروة المساهمين، حيث كلما قل الحد الأدنى لهامش الربح اللازم لتحقيق زيادة في قيمة الملكية زادت القيمة السوقية المضافة.
- إنتاجية الدينار المستثمر: فكلما زادت هذه الإنتاجية في ظل ثبات رأس المال المستثمر أو انخفاضه كلما زادت القيمة السوقية المضافة، لا سيما في ظل انخفاض أو ثبات كلفة رأس المال.

4. مزايا وعيوب مؤشر القيمة السوقية المضافة

- زيادة على مزايا مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة التي يتمتع بها أيضا مؤشر القيمة السوقية المضافة بالنظر لارتكازه على نفس التعديلات ومنهجية الحساب، يتمتع هذا المؤشر السوقي بمزايا إضافية عديدة نذكر منها:
- يمنح للمؤسسات المدرجة في السوق المالية إمكانية تقييم أدائها السوقي وتقدير مدى انسجامه مع أدائها الداخلي.
- يساهم في توجيه الاقتصاد نحو الاستثمارات الخالقة للقيمة بفضل دوره في تشجيع المستثمرين على الاستثمار في المؤسسات التي تتميز بقيمة سوقية مضافة كبيرة.
- يمثل مؤشر القيمة السوقية المضافة مؤشر من مؤشرات تقييم الأداء الاستراتيجي، لأنه يقوم على أساس تقدير مجموع العوائد المستقبلية التي من المحتمل تحقيقها من قبل المؤسسة خلال عدد معين من السنوات.
- يعتبر مؤشر جيد لتحديد قدرة المؤسسة على تمويل نموها بفضل دوره في تقدير مدى قدرتها على طرح أسهم جديدة.

¹ كمال غالم: مرجع سابق، 2021، ص129.

² جودي محمد رمزي: مرجع سابق، 2021، ص139.

تجدر الإشارة في هذا السياق؛ إلى أن مثل هذه المزايا قد تتجسد أيضا في حالة الارتكاز فقط على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لتقييم الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة، وهذا على اعتبار أن القيمة السوقية تتوقف على قيمة المؤشر الاقتصادي بالنظر لأن أداء المؤسسة في السوق المالية ما هو إلا امتداد لأدائها الداخلي، بمعنى آخر امتداد لقدرة المؤسسة على خلق قيمة اقتصادية مضافة بفضل أنشطتها المختلفة.

وبالإضافة إلى ذلك، يرافق اعتماد مؤشر القيمة السوقية المضافة بعض النقاط التي يجب أخذها في الاعتبار عند الاعتماد على هذا المؤشر:

- قد لا تكون قيمة هذا المؤشر ذات أهمية إذا لم تكن المؤسسة مُدرجة في السوق المالية.
- يتأثر أداء المؤشر بفعالية السوق المالية، وهو ما قد يؤثر سلباً على موثوقيته في تقدير أداء المؤسسة الفعلي إذا كانت الأسواق المالية غير فعّالة.¹

¹ نصر الدين نمري: مرجع سابق، 2015، ص164.

المبحث الرابع: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

يتم من خلال هذا المبحث استعراض أهم المفاهيم المتعلقة بالفشل المالي، والأساليب المعتمدة للتنبؤ به.

المطلب الأول: الإطار النظري للفشل المالي

1. ماهية الفشل المالي

لقد ارتبط مفهوم الفشل بالباحث Beaver الذي يعد أول من استخدم هذا المصطلح، وذلك للتعبير عن ظاهرة توقف النشاط وكان ذلك سنة 1966، حيث قام ببناء نموذج حديث يتكون من مجموعة من النسب المالية والتي تم استخدامها كمنبه للكشف المبكر عن الفشل المالي قبل حدوثه بسنوات، ثم ظهرت العديد من الدراسات بعد دراسته في بريطانيا، كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وعرف Beaver الفشل بأنه عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية في تواريخ استحقاقها، بمعنى تصنف شركة على أنها فاشلة إذا ظهرت أحد الأعراض التالية العجز عن تغطية التكاليف، حالة السحب على المكشوف أو عدم القيام بتوزيعات الأرباح.

أما الفشل المالي كمصطلح استخدم لأول مرة من طرف الباحث Argenti في سنة 1986 والذي عرفه بأنه العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث العسر المالي. كما يعرف الفشل المالي بأنه إخفاق الشركة في الوصول إلى تنبؤات موثوقة نتيجة استعمال كلا من النماذج المتطورة التي تعتمد على المؤشرات المالية والتدفقات النقدية.¹

2. أنواع الفشل المالي

يمكن التمييز بين نوعين من الفشل المالي وفقاً لأسبابه ومصادره هما:^{2,3}

الفشل المالي الزاحف:

يمر هذا النوع من الفشل بعدة مراحل، ويعود لأسباب داخلية كاختلال الهيكل المالي أو انخفاض الأداء الاقتصادي للمؤسسة بسبب عدم كفاءة القائمين على إدارة المؤسسة، وهذا النوع من الفشل هو الذي يحدث بصورة مرحلية، لذلك يمكن التنبؤ به بدرجة ثقة كبيرة ومواجهته أو تجنبه عن طريق برامج إصلاح فعالة.

¹ سعيدة رحيش: قدرة التحليل المالي الحديث على التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين -دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2020/2019، ص104.

² حيدر حمزة جودي وهند ماجد مصطفى: استعمال نموذج Taffler and Tisshow للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق - بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 08، 2022، ص240.

³ عادل عاشور: الإنذار المبكر في المؤسسات المالية باستخدام القوائم المالية -دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات المالية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017/2016، ص122.

الفشل المالي المفاجئ:

هذا النوع من الفشل لا يمر بالمراحل المشار إليها سابقاً، ويكون نتيجة حدوث تغيرات خارجة عن نطاق نشاط المؤسسة، كالتغيرات السياسية والاقتصادية، القانونية أو اجتماعية. ويمكن أن يحدث على الرغم من سلامة الهيكل المالي وارتفاع الإنتاجية، لذلك فإنه يصعب التنبؤ به أو مواجهته.

3. أسباب الفشل المالي

إن الأسباب التي تولد صعوبات في الشركة والتي تؤدي بهما إلى حالة الفشل المالي ليست بنفس القدر من الأهمية والتأثير فهناك بعض الأسباب تكون مسئولة أكثر من غيرها عن حدوث الفشل، وقد خلصت معظم الدراسات التي تعرضت لأسباب الفشل على أنها ترجع لعوامل مختلفة¹. ويمكن تصنيف الأسباب أو العوامل المؤدية إلى الفشل المالي إلى أسباب داخلية وخارجية وتمثل أهمها في:

2. الأسباب الداخلية:

- ضعف الإدارة وعدم كفاءة سياساتها التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع والتسعير والإنتاج
- إجراء التوسعات غير المطلوبة والاعتماد على تكنولوجيا غير متطورة.
- الخسائر المتراكمة.
- تمويل جزء من الموجودات الثابتة من المطلوبات المتداولة
- عدم كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من الزبائن وغيرهم.
- سوء التجهيز الداخلي والموقع غير المناسب
- عدم السيطرة على المخزون.

3. الأسباب الخارجية:

- الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي، مما يزيد التكلفة فيضغط على هوامش الربح أو زيد الخسائر في ظل التقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعددتها والتي أدت إلى تصاعد قيمة مديونات المؤسسات المقترضة بصورة تؤدي إلى اختلال في هيكلها التمويلي.

¹ سعيدة رحيش: مرجع سابق، 2020، ص107.

² خالد هادي: مرجع سابق، 2019، ص331.

³ عادل عاشور: مرجع سابق، 2017، ص120.

- مشكلات التعامل مع الإدارة الحكومية كمشاكل مع أجهزة الضرائب والجمارك والاستيراد والتي تعد سببا رئيسيا في تأخر المؤسسات في تنفيذ برامجها الزمنية.
- تغيرات تكنولوجية متلاحقة ومتسارعة في ظل التقدم الهائل في الصناعات وتأثيرها على الإنتاج، وأيضا التغيرات السوقية من حيث دخول المنتجات الجديدة بكثرة في الأسواق واختلاف الحصص السوقية وعدم مقدرة الإدارة أو العمالة التعامل مع تلك التغيرات.

4. أعراض الفشل المالي

1.4. الأعراض المالية:

هي تلك الأعراض التي تستمدتها من المؤشرات المالية للمنشأة والتي تظهر بشكل واضح في نتائج أعمال المنشأة المالية والمتمثلة في القوائم والكشوفات المالية، وتتمثل بالآتي:

- انخفاض حجم التدفقات الداخلة
- قلة الأرباح والتعرض لخسائر متتالية
- زيادة حجم الالتزامات المالية بشكل يفوق حجم الموجودات
- الاعتماد الكبير على الرفع المالي في التمويل مما يؤدي الى عدم توازن الهيكل المالي
- تعرض المنشأة للمراحل الأخيرة من الانحدار المالي
- انخفاض كبير في حجم المبيعات
- زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة
- ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي
- توقف توزيع الأرباح.¹

الأعراض التشغيلية

- تدني مستوى الربحية وتدهورها لفترات متتالية
- عدم القدرة على المنافسة مع المنتجات المستوردة أو المصنعة محليا
- اختلال هيكل رأس المال كالاعتماد المتزايد على الاقتراض خصوصا قصير الأجل، وتدهور الموجودات المتداولة ونسب السيولة، الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع المستمر في حجم الديون.

¹ رافعة إبراهيم عبد الله الحمداني: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي Zeta-3 & Kida/دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على عينة من شركات الأعمال المسجلة في سوق الدوحة للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 43، 2018، ص 90.

- فقدان الشركة الأسواق الرئيسية لسوق فيا منتجاتها أو تقوم بالتزود منها، أو حتى فقدان جزء من سوقها مما يعكس ذلك على حجم المبيعات، ويمكن للمدقق معرفة ذلك، من خلال مراجعة التغير في حجم المبيعات والذمم المالية المدينة وعن طريق بطاقات المخزون أو الإدارة
- قلة الموارد الإنتاجية من معدات وايدي عاملة (العمال الذين لهم علاقة مباشرة بالإنتاج) وعدم القدرة على تعويض المعدات المعطلة، وكذلك عدم القدرة على الحصول على عمال مهنيين في الوقت المناسب.

2.4. الأعراض الإدارية

- تعرض المؤسسة لبعض الأمور الإدارية الداخلية مثل تغيير أو استقالة وهجرة لبعض الكفاءات مثل المدراء والفنيين والإداريين والاستمرار في تغيير الموظفين وعدم الاستقرار، وعدم الرضا الوظيفي للموظفين، ويمكن للمدقق مراجعة ذلك من خلال مراجعة شؤون الموظفين والوثائق المتعلقة بهم.
- ضعف الرقابة على رأس المال العامل
- عدم التعرف أو السيطرة على الأنشطة الخاسرة في المؤسسة
- عدم دقة الإجراءات أو السياسات المحاسبية المتبعة، مما يستدعي أحيانا اقتطاع احتياطات كبيرة لمواجهة خسائر سنوات سابقة لم تؤخذ بعين الاعتبار في حينها
- تأخر إعداد الحسابات الختامية وضعف الإفصاح المالي، مما يؤدي إلى تأخير معرفة الوضع الحقيقي للمؤسسة، وبالتالي تأخير حل المشاكل المالية التي تزيد من احتمالية الفشل

3.4. الأعراض القانونية

- عدم التقيد أو تنفيذ الشروط المنصوص عليها في اتفاقيات الفروض، خاصة الشروط المتعلقة بنسبية المديونية وحجم رأس مال العامل
- الإخلال بمتطلبات القانون واللوائح الأساسية مثل عدم الالتزام بمقدار معين من رأس المال مثل الاحتياطي الاختياري والقانوني أو تخفيض رأس مال الشركة بطريقة غير قانونية أو تغيير في التشريعات بحيث تؤثر على نشاطات الشركة الرئيسية.
- وجود اجراءات قانونية تتعلق بالشركة ودعاوى مقدمة ضدها، وهي مؤشرات تدل على ضعف قدرة الشركة على الاستمرار، إذ قد تتعرض للتصفية لتسديد الالتزامات الناشئة عن حكم القضاء.¹

¹ جمانة حنظل التميمي: انعكاسات تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تقييم الاستمرارية للشركة من قبل المدقق المالي : دراسة استطلاعية على عينة من المدققين العاملين في شركات القطاع الخاص / البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 67، 2022، ص226.

5. مراحل الفشل المالي

يمر الفشل المالي بعدة مراحل قبل الوصول إلى مرحلة الإفلاس والتصفية، إذ يمكن من خلال تشخيص المرحلة التي تمر بها المؤسسة اتخاذ التدابير والمعالجات اللازمة لتفادي التصفية، وهي:

1.5. مرحلة فترة النشوء (ما قبل الفشل المالي):

مما لا شك فيه أن الشركة لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل التغيير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقدم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس المال العامل وغالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول قل من النسب المعتادة المنشأة ويفضل ان تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث أن إعادة التخطيط في هذه المرحلة قد يكون أكثر فاعلية.¹

2.5. مرحلة التدفق النقدي المنخفض (عجز النقدية):

في هذه المرحلة تعاني المؤسسة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية وحاجتها الملحة إلى النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في أن هذه الأصول ليست سائلة بالدرجة الكافية، بالإضافة إلى أن رأس المال العامل اللازم مجمد في المخزون والمدينون، إلا انه من الممكن ألا تحدث الخسارة الاقتصادية في هذه المرحلة وقد تستمر هذه الوضعية لعدة شهور، ولمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للشركة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.²

3.5. مرحلة العسر المالي المؤقت (الفني):³

يعرف Gordan الإعسار المالي بقوله "أن الانخفاض في القوة الإيرادية للوحدة سيحدث في نقطة ما، واحتمال غير ضئيل أن الوحدة ستصبح غير قادرة على دفع نفقاتها وبصفة رئيسية أعباء ديونها، وفي هذه الحالة يمكن وصف المؤسسة بأنها في حالة إعسار مالي، وتضطر في هذه الحالة إلى بيع سنداتهما عند معدل عائد أعلى نسبيا عن معدل الفائدة الذي يمكن أن يقبله حامل السند لاستثمار أمواله لدى مؤسسات أخرى مماثلة لهذه الوحدة في نشاطها، وفي هذه المرحلة تصبح المؤسسة معسرة ماليا حيث تكون غير قادرة على الحصول من خلال القنوات المعتادة على التمويل اللازم لمقابلة

¹ عباس عنوان شريف المرشدي: استعمال أمودج (Sherrod) للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق - بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة بابل، المجلد 26، العدد 01، 2018، ص 32

² خالد هادي: مرجع سابق، 2019، ص 332.

³ عادل عاشور: مرجع سابق، 2017، ص 121.

التزاماتها التي حل ميعاد استحقاقها، وعند هذه النقطة قد تلجأ الإدارة إلى أساليب مالية جديدة حيث يكون هناك احتمال ضئيل لاستمرار الوحدة ونموها إذا لم تحصل على التمويل اللازم".

4.5. مرحلة العسر المالي الحقيقي:

وهي المرحلة التي تكون فيها الشركة عاجزة عن مواجهة التزاماتها المستحقة وتكون قيمة أصولها اقل من قيمة خصومها وهذا النوع من الاضرار يمثل المرحلة اللاحقة للإعسار الفني لا أن استمرار الاضرار الفني سوف يؤدي إلى عدم حصول الشركة على السيولة اللازمة من مصادر التمويل والائتمان أو التسهيلات اللازمة لمعالجة النقص في السيولة مما يؤدي بالمتعاملين مع الشركة اصحاب الالتزامات المستحقة) غير مقتنعين بالتعامل معها، وقد تلجأ الشركة عندها للتعامل مع الإعسار الحقيقي إلى عدة حلول وبما يتناسب مع الحالة التي تمر بها وهي:

- تخفيض الانفاق الرأسمالي والبحث والتطوير
- إصدار سندات جديدة
- التفاوض مع المصارف وبقية الدائنين.
- بيع الأصول (سواء كانت الثابتة أو المتداولة).
- اندماج الشركة مع شركة أخرى
- تحويل الديون إلى أسهم

5.5. مرحلة الفشل القانوني (الإفلاس):

يعتبر Altman أول من استخدم مفهوم الإفلاس وقد أطلقه على الشركات التي أفلست قانونيا والتي وضعت إما تحت الحراسة القضائية أو منحت الحق في إعادة تنظيم الشركة بموجب أحكام قانون الإفلاس المعمول به، ويشير من الناحية القانونية إلى حالة الإفلاس القضائي الذي تتعرض له الشركة كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها بحيث يتم إشهار إفلاسها وذلك بحكم المحكمة من المختصة إقليميا بغرض تصفيتها وبيعها تمهيدا لتسديد هذه الديون إلى أصحابها.¹

المطلب الثاني: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

نظرا لتعدد نماذج التنبؤ بالفشل المالي سنقتصر في هذا البحث على عرض أهم هذه النماذج وأكثرها شيوعا والتي أثبتت قدرة عالية على التنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية:

¹ سعيدة رحيش: مرجع سابق، 2020، ص106.

1. نموذج ألتمان (Z-Score)

يعتبر ألتمان (Edward Altman) أستاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك من أكثر الباحثين اهتماماً بدراسة موضوع التنبؤ بالفشل المالي، إذ بدأت دراسته لهذا الموضوع منذ عام 1968، حين قام بتصميم نموذج للتنبؤ بالفشل المالي عرف في أدبيات المحاسبة تحت مصطلح (Z-Score) باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لايجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل المؤسسات الأمريكية.¹

1.1. الصيغة الرياضية لنموذج Altman

اعتمد Altman عينة مكونة من 66 شركة صناعية مدرجة في السوق المالي قسمت إلى 33 شركة فاشلة و 33 شركة غير فاشلة مماثلة لها بالصناعة وحجم الموجودات (تم استثناء الشركات التي يقل مجموع أصولها عن مليون دولار)، وللتأكد من دقة تصنيف الشركات تم استخدام تحليل التصنيف Classification Analysis بدقة بلغت في العام الأول 94% و 97% للشركات الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي، ولكن درجة الدقة تراجعت في السنة الثانية التي سبقت الإفلاس إلى 72% و 94% على التوالي.

وقد اختبر Altman في عينة الدراسة 22 نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية لهذه الشركات للسنة الأولى قبل إفلاسها خلال الفترة (1964-1965)، وتم تصنيفها إلى خمس فئات وهي: السيولة، الربحية، الرفع المالي، القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، والنشاط باستخدام التحليل التمييزي الخطي المتعدد المتغيرات نسب مالية² وتوصل إلى انتقاء خمس نسب اعتبرها أفضل النسب المميزة للأداء والتي يمكن أن تنبئ بالفشل، ووضعها بصيغة معادلة تمييزية على الشكل الآتي:

$$z = 1.2x_1 + 1.4x_2 + 3.3x_3 + 0.6x_4 + 1.0x_5$$

تحدد النسب المستخدمة في هذا النموذج وفقاً للجدول التالي:

جدول (2-5) يبين كيفية تحديد نسب نموذج Altman

النسبة المالية	الوزن النسبي
x_1 : صافي رأس المال/مجموع الأصول	1.2
x_2 : الأرباح المحتجزة/مجموع الأصول	1.4
x_3 : الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الخصوم	3.3
x_4 : القيم السوقية لحقوق الملكية / مجموع الخصوم	0.6
x_5 : إجمالي المبيعات / مجموع الأصول	1.0

المصدر: خالد هادي: مرجع سابق، 2019، ص 335.

¹اعداد عاشور: مرجع سابق، 2017، ص 144.

²Chenyang He: Risk Management in SMEs using Data Mining Methods with Financial and Non-financial Indicators, DT, Brunel University London, United Kingdom, 2011, p159.

2.1. تفسير نموذج Altman

الدرجة Z هي متغير معياري يُستخدم لتقييم الضائقة المالية للشركات. يتم حسابها باستخدام تقنية التحليل التمييزي التي تُستخدم على نطاق واسع للتنبؤ بإفلاس الشركات. بناءً على هذا النموذج، تُحدد الدرجة Z كمؤشر على وضع المؤسسات المالي من خلال تصنيفها إلى ثلاث فئات كما يلي:¹

- عندما تكون Z أكبر من 2.99 فإن النموذج يتوقع أن الشركة لن تفلس، وتعد شركة غير فاشلة (ناجحة) على المدى القريب لأن أداءها كان عالياً؛
- عندما تكون Z أصغر من 1.81 فإن النموذج يشير إلى احتمالية عالية لمواجهة المؤسسة لضائقة مالية، وتعد شركة فاشلة لكون أداءها كان منخفضاً؛
- إذا كانت Z تقع ما بين (1.81، 2.99) وهي ما تعرف بالمنطقة الرمادية Gray Area يدل هذا على أن أداء المؤسسة متوسط، ما يصعب الحكم بدقة على احتمالية إفلاسها من عدمه، ومن ثم يتوجب إجراء دراسة تقييمية دقيقة لوضع المؤسسة للتمكن من التعرف على وضعها في المستقبل
- إذا كان المؤشر Z أقل من 2.76 فإن ذلك يعطي مؤشراً بأن المؤسسة أمام احتمالية 90% بأنها سوف تصبح مفلسة خلال عام.

ويمكن ملاحظة أن النسب التي اعتمدها هذا النموذج تتناول أهم الأبعاد المالية التي يجب دراستها في المؤسسة وهي (السيولة، الربحية، السوق، والنشاط)، وقد أوضح Altman أن أكثر النسب مساهمة في الفصل بين مجموعة الشركات الفاشلة عن غير الفاشلة هي (X_3)، والتي تمثل نسبة قياس الربحية، وهذا أمر منطقي، إذ أن أهم الأهداف التي تسعى إليها الشركات هو الربح ولاسيما شركات الأعمال في القطاع الخاص، وإن لم يتحقق هذا الهدف فسوف يدل صراحة أو ضمناً على أن الشركة عاجزة عن تغطية تكاليفها ومن ثم فهي عاجزة عن سداد التزاماتها إلى الآخرين، وهذا ما يحكم إن كانت الشركة فاشلة أو غير فاشلة.²

3.1. تحديث نموذج Altman

نظراً لعدم إمكانية تطبيق النموذج بصيغته الأصلية على الشركات غير المدرجة في السوق المالي، قام Altman بتطوير نموذج Zeta للشركات في القطاع الخاص، حيث استبدل القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، وقام بتعديل معاملات التمييز حسب الصيغة التالية:

¹Sonny Onyiri: Predicting Financial Distress using Altman's Zone and the Sustainable Growth Rate, DT, Business and Technology, Northcentral University, Arizona, 2014, 48

²خالد هادي: مرجع سابق، 2019، ص336.

$$z = 0.717x_1 + 0.847x_2 + 3.107x_3 + 0.420x_4 + 0.998x_5$$

وبحساب قيمة Z من خلال العلاقة السابقة، فإنه يمكن الحكم على وضع المؤسسة كما يلي:

- $Z \geq 2.9$ فإن المؤسسة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس؛
- $Z \leq 1.23$ المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس؛
- $1.23 < Z < 2.9$ فإن النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية إفلاس المؤسسة من عدمه.¹

2. نموذج Zita الجديد

لقد اعتمدت الصيغ السابقة على عينة من المؤسسات الصناعية، ويمكن على سبيل المثال، والتي تختلف أوضاعها عن المؤسسات غير الصناعية، وبالفعل سجل نموذج (Z) أرصدة مختلفة لبعض المؤسسات الخاصة والمؤسسات غير الصناعية، مما دفع الباحثين (Peck, Hartzell, Altman) في عام 1955 إلى تبني نموذج (Zeta) الخاص بالمؤسسات غير الصناعية، الذي صمم بحذف معدل دوران الأصول، للتقليل من الأثر الصناعي المحتمل، حيث أن معدل دوران الأصول في المؤسسات غير الصناعية أعلى منه في المؤسسات الصناعية ذات التكلفة الرأسمالية.²

ولهذا قام Altman بتطوير نموذج يستخدم للمؤسسات غير الصناعية، وتمت صياغته وفق ما يلي:

$$z = 6.56x_1 + 3.26x_2 + 2.72x_3 + 1.05x_4$$

حيث أن x_1 ، x_2 ، x_3 ، هي نفسها في النموذج السابق، أما x_4 فأصبحت تساوي القيمة الدفترية لحقوق الملكية/إجمالي الديون، وحذف Altman x_5 لاستبعاد أثر الصناعة، ويتم تفسير قيمة Z وفق ما يلي:

- $Z > 2.6$ المؤسسة ناجحة أو قادرة على الاستمرار.
- $Z < 1.10$ المؤسسة في حالة تعثر أي يمكن وقوعها في الإفلاس.
- $1.10 < Z < 2.6$ المنطقة الرمادية النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمال الإفلاس.

والجدير بالذكر أن Altman قام بتطوير وتحديث نموده أكثر من مرة، وذلك كالتالي 1977، 1994، 2002، 2004، 2010، 2014 لذلك يرى بعض الباحثين أنه الأكثر شيوعاً واستخداماً بسبب سهولة استخدامه، وتطوره نظراً للتحديات ومواكبه لاقتصاديات العالم المعاصرة.³

3. نموذج سبرينغيت استخدم Gordan Springate نفس طريقة Altman والمتمثلة في التحليل التمييزي المتعدد المتغيرات MDA، وقد اختار الباحث في 1978 مجموعة من النسب المالية المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي والمتمثلة في

¹ سعيدة رحيش: مرجع سابق، 2020، ص ص 117-118.

² محمد الحافظ عيشوش: مرجع سابق، 2011، ص 179.

³ سعيدة رحيش: مرجع سابق، 2020، ص 118.

19 نسبة والتي اختار منها في الأخير 4 نسب مالية استطاع من خلالها التفريق بين المؤسسات الناجحة أو الفاشلة، حيث أخذ عينة من 40 شركة في كندا.¹

1.3. الصيغة الرياضية لنموذج:

$$z = 1.03x_1 + 30.7x_2 + 0.66x_3 + 0.44$$

حيث:

X1: رأس المال العامل / مجموع الأصول.

X2: الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول.

X3: الأرباح قبل الضرائب / الالتزامات المتداولة.

X4: المبيعات / مجموع الأصول.

2.3. تفسير النموذج

إذا كانت (Z) أقل من 0.862 فإن المؤسسة تصنف على أنها مهددة بالإفلاس.

وكلما ارتفعت قيمة (Z)، فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للمؤسسة.

ولقد أثبت النموذج قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي، قام الباحث (OTHIRASB) في عام 1979 بتطبيق النموذج على (50) منشأة صغيرة ومتوسطة الحجم (متوسط مجموع أصولها 2.5 مليون دولار)، وقد وصلت النتيجة إلى 88%، قام (SANDS) في عام 1980 بفحص عينة مكونة من (24) منشأة كبيرة متوسط مجموع أصولها (63.4) مليون دولار، وصلت النتيجة إلى 83.3%.²

4. نموذج شيرود Sherrod

لهذا النموذج هدفين رئيسيين أولهما استخدامه من طرف البنوك لقياس مخاطر منح القروض، أما الهدف الثاني فيستخدم للتأكد من مؤسسات صناعية وأخرى غير صناعية أو مؤسسات مدرجة في البورصة وأخرى غير مدرجة في البورصة، وهذا يعني أنه صالح للتطبيق على كافة أنواع المؤسسات.³

¹ سعيدة رحيش: المرجع نفسه، 2020، ص121.

² محمد الحافظ عيشوش: مرجع سابق، 2011، ص ص183-184.

³ سعيدة رحيش: مرجع سابق، 2020، ص122.

يستخدم هذا النموذج في مجال تقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية، فضلا عن دوره في إمكانية التنبؤ باستمرارية الوحدات الاقتصادية من عدمه، ومعرفة ما إذا كان المصرف يستطيع أن يستمر بعمله في المستقبل لم لا، ويعتمد هذا النموذج على ستة نسب مالية وكل نسبة لها وزنها النسبي¹

1.4. الصيغة الرياضية لنموذج Sherrord

يستخدم هذا النموذج للتأكد من قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها الاقتصادي، ويمكن تمثيله بالصيغة الرياضية التالية:

$$z = 17x_1 + 9x_2 + 3.5x_3 + 20x_4 + 1.2x_5 + 0.1x_6$$

ويبين الجدول التالي كيفية تحديد نسب نموذج Sherrord:

الجدول (2-6): تحديد نسب نموذج Sherrord وأوزانها النسبية

نوع المؤشر	الوزن النسبي	النسبة المالية
سيولة	17	x_1 : صافي رأس المال العامل/إجمالي الموجودات
سيولة	9	x_2 : الموجودات السائلة/إجمالي الموجودات
رفع	3.5	x_3 : إجمالي حقوق المساهمين/إجمالي الموجودات
ربحية	20	x_4 : صافي الربح قبل الضريبة/إجمالي الموجودات
رفع	1.2	x_5 : إجمالي الموجودات/إجمالي المطلوبات
رفع	0.1	x_6 : إجمالي حقوق المساهمين/إجمالي الموجودات الثابتة

المصدر: منير عوادي: مرجع سابق، 2020، ص176.

وبذلك تكون الأوزان النسبية الترجيحية للمؤشرات السابقة قد حققت الأوزان التالية حسب أهميتها وغايات النموذج: (السيولة = 26، الربحية = 20، الرفع = 4.8)²

2.4. التنبؤ بالفشل المالي

يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب قدرتها على الاستمرار إلى خمس فئات كما يبينها الجدول التالي:

¹ رياض مزهر عبد الله واثير عباس عبادي: أهمية مؤشرات التنبؤ بالفضل المالي في تحقيق الاستدامة المالية دراسة تطبيقية على مصرف بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 71، 2013، ص102.

² خالد هادي: مرجع سابق، 2019، ص339.

الجدول (2-7) تحديد درجة احتمال الإفلاس حسب قيمة نتائج نموذج Sherrord

الفئة	(Z)	درجة المخاطرة
الأولى	$Z \leq 25$	المؤسسة غير معرضة لخطر الإفلاس
الثانية	$25 > Z \geq 20$	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس
الثالثة	$20 > Z \geq 5$	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس
الرابعة	$5 > Z \geq -5$	المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس
الخامسة	$Z > -5$	المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس

المصدر: منير عوادي: مرجع سابق، 2020، ص 177.

إن الوزن الأكبر للنسب المالية المكونة له من نصيب تلك التي تختبر قدرة الزبون على السداد، أي نسب السيولة ونسب الرفع المالي لأن الغرض الأساسي للنموذج هو استخدامه في تحليل الائتمان، ومن ثم إثبات فرض استمرار الشركة طالبة الاقتراض واستعدادها لتسديد التزاماتها في مواعيدها المحددة.

إن مؤشر الجودة (Z) المستخدم في تصنيف الشركة طالبة الاقتراض يسير في اتجاه عكسي لاتجاه المخاطرة، وهو سير منطقي بمعنى أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على جودة القرض أو على قوة المركز المالي للشركة طالبة الاقتراض، ومن ثم انخفاض درجة المخاطرة وبالعكس فإن انخفاضه يشير إلى عدم انطباق فرض الاستمرار على الشركة طالبة الاقتراض ومن ثم ارتفاع درجة المخاطرة فيها وعلى وجه الخصوص مخاطر الفشل والإفلاس.¹

3.4. تقييم مخاطر الائتمان

حيث يستخدم من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض للمشاريع الاقتصادية، حيث يجري تقسيم القروض إلى خمس فئات حسب درجة المخاطرة وهذا بناءً على قيمة (Z)، وهذه الفئات هي:

الجدول (2-8) تقسيم القروض حسب درجة المخاطرة ومدى تعرض المؤسسة للإفلاس

الفئة	درجة المخاطرة	(Z)
الأولى	قروض ممتازة أي أن الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$Z \leq 25$
الثانية	قروض قليلة المخاطرة أي أن هناك احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس	$20 \leq Z < 25$
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة وهنا يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$5 \leq Z < 20$
الرابعة	قروض عالية المخاطر أي أن الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس	$-5 \leq Z < 5$
الخامسة	قروض عالية المخاطر بشكل كبير أي أن الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z < -5$

المصدر: عادل عاشور: مرجع سابق، 2017، ص 155-156.

¹عادل عاشور: مرجع سابق، 2017، ص 155.

يلاحظ من صيغة هذا النموذج ما يلي:¹

- الوزن الأكبر للنسب المالية المكونة له من نصيب تلك التي تختبر قدرة الزبون على السداد، أي نسب السيولة ونسب الرفع المالي لأن الغرض الأساسي للنموذج هو استخدامه في تحليل الائتمان، لإثبات فرض استمرار الشركة طالبة الاقتراض واستعدادها لتسديد التزاماتها في موعدها المحدد.
- مؤشر الجودة (Z) المستخدم في تصنيف الشركة طالبة الاقتراض يسير في اتجاه عكسي لاتجاه المخاطرة، وهو سير منطقي بمعنى أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على جودة القرض أو على قوة المركز المالي للشركة طالبة الاقتراض، ومن ثم انخفاض درجة المخاطرة، والعكس صحيح.

5. نموذج كيدا *Kida*

يعتبر من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل المالي، وهو النموذج الذي توصل إليه "كيذا" "Kida" عام 1980، حيث اعتمد من خلاله على خمس نسب مالية تشمل كل جوانب الأداء التشغيلي، وذلك باستخدام أسلوب التحليل التمييزي على عينة مكونة من 40 مؤسسة، وصنفت بدقة وصلت إلى 90%، منها 20 مؤسسة فاشلة و 20 ناجحة².

1.5. الصيغة الرياضية لنموذج *Kida*

تم صياغة النموذج كما يلي:

$$z = 1.042x_1 + 0.42x_2 + 0.461x_3 + 0.463x_4 + 0.271x_5$$

حيث:

جدول (2-9): تحديد نسب نموذج *Kida* وأوزانها النسبية

النسبة المالية	وزنها النسبي
x_1 : صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول	1.042
x_2 : حقوق المساهمين / إجمالي الخصوم	0.42
x_3 : الأصول السائلة (النقدية) / الخصوم المتداولة	0.461
x_4 : المبيعات / إجمالي الأصول	0.463
x_5 : الأصول السائلة (النقدية) / إجمالي الأصول	0.271

المصدر: محمد مدحت غسان الخيري: التحليل المالي (الكشف عن الانحراف والاختلاس)، الصايل للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012، ص 103.

¹ خالد هادي: مرجع سابق، 2019، ص 340.

² نصر الدين نمري: مرجع سابق، 2015، ص 92.

2.5. تفسير نموذج Kida

إذا كانت نتيجة اختبار هذا النموذج موجبة تكون المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت سالبة فهذا يعني أنها مهددة بالفشل المالي.

6. حدود نماذج التنبؤ بالفشل المالي:

تتضمن أساليب التنبؤ بالفشل المالي بعض النقائص بالنظر لارتكازها على المعلومات المأخوذة من القوائم المالية والمحاسبية، والتي تستوجب التعامل معها بشكل جيد للوصول إلى تقييم الوضعية المالية تقييماً سليماً. ومن بين أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه الأساليب نذكر:^{1,2}

- تتأثر المؤسسات بالعديد من العوامل المالية وغير المالية، لذا يصعب إصدار حكم موضوعي على الأداء بالاستناد إلى البيانات المالية وحدها.
- لا تستند هذه النماذج لنظرية إفلاس المؤسسات في ظل المخاطرة.
- كون علم المحاسبة من العلوم الإنسانية فإن عملية التنبؤ بموضوعاته تتأثر بالسلوك الإنساني أكثر من تأثرها بالعلوم الطبيعية المحيطة.
- تعتبر هذه النماذج معقدة نسبياً لما تتطلبه من عينات كبيرة ومعلومات دقيقة ومتكاملة بالإضافة إلى طول الفترة المطلوبة لدراسة تطور أداء المؤسسات وسلوكها.
- يمكن أن يؤدي الاعتماد على نماذج التنبؤ المبكر إلى حدوث آثار عكسية سلبية على بقاء المؤسسة، لأن التعرف على احتمال تعرضها لخطر الإفلاس مبكراً يتسبب في قلة الثقة في إمكانية المؤسسة من سداد قروضها سواء للموردين أو البنوك والمؤسسات المالية.
- نظراً للتغيرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية، قد يصعب بناء نماذج دقيقة للتنبؤ بفشل المؤسسات، وهو ما قد يؤدي إلى ضعف دقة المعاملات التي تؤخذ كأساس لتصنيف المؤسسات.
- استخدام بعض النماذج الإحصائية التي لا تتناسب مع البيانات والتي يتم استخدامها في عملية التنبؤ.
- تتأثر عملية التنبؤ المالي بالبيانات المستخدمة وطبيعة هذه البيانات، فقد تكون هذه البيانات موسمية وبالتالي لا تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة والتي تؤثر بدورها على نتائج التنبؤات في المستقبل.
- يعتمد تحديد الأوزان النسبية في نماذج التنبؤ بالفشل على الخبرة الشخصية للمحلل أو متخذ القرار دون وجود أساس علمي واضح وثابت.

¹ خالد هادفي: مرجع سابق، 2019، ص346.

² نصر الدين نمري: مرجع سابق، 2015، ص93.

- لا يمكن الاعتماد على نفس المعادلة لفترة طويلة بالنظر لارتكازها على مخرجات النظام المحاسبي الذي يقدم معلومات عن الأحداث التاريخية، وكذا تأثر أداء المؤسسة المستقبلي بالكثير من المستجدات التي يصعب التكهن بها.
- تعتمد هذه النماذج على الأسلوب الرياضي والاحصائي في اشتقاق احتمال الفشل المالي وذلك من خلال معادلة الارتباط التي تعتمد على مجموعة متغيرات تختلف في البعض منها وتتشرك في البعض الآخر، بالإضافة إلى أن الأوزان النسبية التي أعطيت لهذه المتغيرات تختلف من نموذج لآخر حسب الظروف الاقتصادية لكل مشروع.
- يتطلب الاعتماد على الأساليب الإحصائية في بعض الأحيان إعادة تقدير النماذج من جديد لتكييفها مع الواقع الاقتصادي المتغير، وهو ما يعقد العملية ويؤدي بالمؤسسة إلى تحمل الكثير من الأعباء والتكاليف المرتبطة بها.
- اختيار فترات للقيام بعملية التنبؤ لا تتناسب مع دورة الإنتاج والعمليات في المشروع، حيث أن التنبؤات قصيرة الاجل غير ذات فائدة في الأنشطة ذات دورة الإنتاج الطويلة.
- تتوقف عملية التنبؤ على طبيعة ومدة نشاط المشروع، وتكون أكثر ملائمة للمشاريع طويلة المدى وتجدد بنا الإشارة أن كل نموذج يصلح لظرف اقتصادي معين، ولا يمكن استخدام هذه النماذج لكل المؤسسات، ولعل هذا يمثل أحد أهم جوانب القصور لهذه النماذج، وينبغي على المحلل المالي أن يكون حذرا في تطبيقها وأن يحاول الأخذ بالنماذج الملائمة، خاصة وأن التعامل بها يعتمد على خبرة المحلل العلمية والعملية، وبالتالي يمكن له من استخدامها مع إجراء بعض التعديلات على متغيراتها لتتلاءم مع ظروف المؤسسة التي يقوم بدراستها، كما يمكن له الاستفادة من هذه النماذج في المجال الرقابي، أي معرفة الحالة المالية للشركة وتصحيح الموقف المالي لها قبل حدوث أي انحراف، وتجدد الإشارة إلى أن عملية صياغة نماذج جديدة بالاستناد إلى النماذج المتوفرة تحتاج إلى مقدرة وكفاءة علمية ومهنية عالية من قبل المحلل المالي لاقتراح النموذج الملائم، والا ستكون المخرجات غير حقيقية قد تلحق الضرر بالمؤسسة¹.

¹ منير عوادي: مرجع سابق، 2020، ص ص 183-184.

خلاصة الفصل

يعبر الأداء المالي عن المفهوم الضيق لأداء المؤسسة، ويعتبر تحقيق مستوى أداء مالي عالي من أهم المؤشرات على كفاءة إدارة المؤسسة، ومقدرة هذه الأخيرة على الاستمرار في نشاطها مع تحقيق قيمة مضافة لأصحاب المصلحة، لهذا اهتمت الدراسات والأبحاث المالية بتطوير مؤشرات وأساليب لتقييم الأداء المالي، قادرة على تقييم وضع وأداء المؤسسة الحالي والماضي، والتنبؤ بأدائها المستقبلي، ودراسة مدى احتمال تعرضها لمخاطر قد تؤدي إلى توقفها عن النشاط تماما. ونتيجة لتعدد هذه الأساليب وتنوع مدخلاتها، فإن المحلل المالي سيكون بحاجة إلى كفاءة عالية لاختيار الأساليب الأنسب لغايته من التحليل، وتفسير نتائج الحساب بشكل صحيح في ظل ظروف المؤسسة ومحيط نشاطها. ورغم ظهور العديد من الأساليب الحديثة لتقييم الأداء المالي، إلا أن الأساليب التقليدية (كالنسب المالية ومؤشرات التوازن المالي) بقيت أكثر انتشارا واستخداما، وذلك نتيجة لبساطة حسابها، وسهولة الحصول على المعلومات اللازمة لذلك، في حين أثبتت المؤشرات الحديثة كفاءتها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة (مؤشرات خلق القيمة)، والتنبؤ بوضعيتها (مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي)، إلا أنها لم تكن بديلا لسابقتها وذلك نظرا لصعوبة وتعقيد حسابها، بالإضافة إلى كونها تحتاج إلى كفاءة عالية لتفسيرها.

الفصل الثالث:

مساهمة محاسبة التضخم

في تعزيز جودة

نتائج تقييم الأداء المالي لمؤسسة

كوندور

تمهيد:

من خلال الجانب النظري للدراسة، يظهر أن اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات وحدة النقد له آثار سلبية على دلالة الأرقام الواردة بالقوائم المالية في ظروف التضخم، نظرا لتجاهله لتغيرات القدرة الشرائية لوحدة النقد، وهذا ما أثبتته الفصل التطبيقي السابق، وسعيا منا للتأكد من النتائج المتوصل إليها، سيتم تدعيمها بدراسة ميدانية لحالة مؤسسة كوندور من خلال تطبيق محاسبة التضخم على قوائمها المالية، واستعراض أثر التعديلات على المعلومات المفصّل عنها في هذه القوائم، بالإضافة إلى أثرها على القدرة التعبيرية لمؤشرات تقييم الأداء المالي من خلال ثلاث مباحث يتم استعراضها كما يلي:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة كوندور

المبحث الثاني: مساهمة تطبيق محاسبة التضخم في تعزيز مصداقية القوائم المالية لمؤسسة كوندور

المبحث الثالث: مساهمة تطبيق محاسبة التضخم في تعزيز جودة تقييم الأداء المالي لمؤسسة كوندور

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة كوندور

للتعرف على واقع متغيرات الدراسة في المؤسسات الجزائرية، تم اختيار مؤسسة كوندور التي تعتبر من أكبر المؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال الصناعات الإلكترونية والكهرومنزلية. وسيتم تقديم أهم معلوماتها في هذا المبحث، قبل التطرق إلى دراسة دور محاسبة التضخم في تحسين جودة مخرجات قوائمها المالية.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة كوندور

مؤسسة كوندور هي مؤسسة خاصة تقع بالمنطقة الصناعية لولاية برج بوعرييج، وهي واحدة من أهم المؤسسات التابعة لمجمع بن حمادي الذي ينشط في مجالات متعددة، من بينها مجال الصناعات الإلكترونية.

1. مجمع بن حمادي:

يملك مجمع بن حمادي مجموعة من المؤسسات التي تنشط في قطاعات متنوعة، كصناعة المواد الغذائية الصناعات الإلكترونية والكهرومنزلية، مواد البناء، الخدمات والفندقة، ويظهر ذلك من خلال مجال نشاط مؤسساته الرئيسية التالية:¹

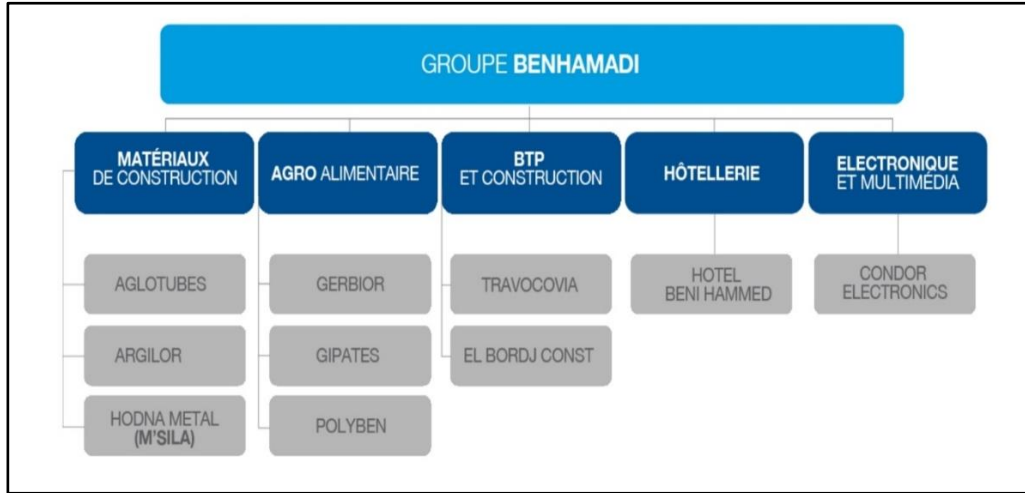
- مؤسسة GERBIOR تأسست سنة 1999، وهي مؤسسة مختصة في إنتاج السميد ومشتقاته، مقرها برج بوعرييج، بمنشآتها الحديثة وخبرتها الفنية المهنية لموظفيها وجودة المواد الأولية التي تستخدمها في عملية الإنتاج، تقيم الطاقة الإنتاجية للسميد 240 طن في اليوم و10 طن في اليوم بالنسبة للطحين.
- مؤسسة ARGILOR هي وحدة لإنتاج الأجر، هدفها الأساسي هو منح قيمة مميزة للأجر الجزائري، تقدر طاقتها الإنتاجية 210000 طن سنويا.
- مؤسسة HODNA METAL وهي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة تابعة المجموعة بن حمادي، تقع بالمنطقة الصناعية في المسيلة، تتربع على مساحة قدرها 16838م²، بدأت المؤسسة إنتاجها سنة 2007، وتتم المؤسسة بإنتاج المواد المعدنية بمختلف أنواعها
- مؤسسة POLYBEN تأسست في 2001، وهي مؤسسة مختصة في إنتاج وتسويق الأكياس البلاستيكية، تقع في منطقة النشاطات في برج بوعرييج، تنتج أنواع كثيرة من الأكياس، بأحجام متنوعة الاستعمالات متعددة، كما تتيح إنتاج أكياس ذات مطبوعات مختلفة نزولا عند طلب الزبائن، وبألوان غير محدودة، تميز منتجاتها بالصلابة تحت مختلف

¹ هرياجي عبد الغاني: الرعاية الرياضية وأثرها على نية شراء المستهلك الجزائري، أطروحة دكتوراه جامعة سطيف، الجزائر، 2021/2022، ص173

العوامل كالتعبئة النقل التخزين، كما أنها تستعمل لاحتواء منتجات مختلفة مثل السميد، الطحين، العجائن، السكر، مواد البناء..... الخ

- مؤسسة AG LOTUBE وهي المؤسسة الأم لمجمع بن حمادي، إذا تعتبر أول مؤسسة أنشأت من طرف المجمع وكانت تنشط في التجارة ثم صناعة مواد البناء.
- مؤسسة CONDOR وهي مؤسسة مختصة في إنتاج وتسويق الأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية.

الشكل (3-1): مؤسسات مجمع بن حمادي



المصدر: www.condor.dz تم الاطلاع: 2024/01/09

2. مؤسسة كوندور

هي مؤسسة خاصة ذات أسهم تأسست في 09/02/2002، وبدأت في النشاط الفعلي في 23/11/2002، حيث سجلت علامتها التجارية بتاريخ 30/04/2003 تحت اسم ANTAR TRAD CONDOR، يوجد مقرها الاجتماعي بالمنطقة الصناعية لولاية برج بوعرييج (طريق المسيلة) على مساحة تقدر بـ 112559 متر مربع، وقدر رأسمالها عند التأسيس بـ 24500.000.000 دج، وقد تم رفعه لاحقاً إلى 4,277,000,000 دج، تعتبر من أكبر المؤسسات الوطنية في سوق الصناعة الإلكترونية والكهرومنزلية في الجزائر، وهي من العلامات التي تنافس بعض أكبر العلامات العالمية، يتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج وتسويق الأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية وأجهزة الإعلام الآلي كما تضمن خدمات ما بعد البيع كالصيانة مثلاً.¹ حيث تمون المؤسسة بالمواد الأولية من طرف مورديها بالخارج (كوريا،

¹ هوازي الياس: المزيج التسويقي 4Ps وأثره على أبعاد المربع الذهبي للتسويق IPSL -دراسة حالة مؤسسة كوندور إلكترونيك برج بوعرييج-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2022/2021، ص 143.

إيطاليا، البرازيل، ألمانيا، تركيا)، وتقوم بتوزيع منتجاتها عبر كامل التراب الوطني، وبعض الدول كتونس، وتكون منتجاتها متبوعة بوثيقة ضمان لمدة 24 شهر، وفي حالة حدوث أي خلل تتكفل المؤسسة بإصلاحها، أو استبدالها بدون تكاليف.¹ و تتواجد تقريبا في كل ولايات الوطن من خلال مجموعة من نقاط البيع أو التوزيع ومراكز خدمات ما بعد البيع مما يجعلها أقرب إلى زبائنها على المستوى الوطني.²

3. وحدات الإنتاج:

تمتلك المؤسسة مركبين و6 وحدات إنتاج يمكن توضيح طاقاتها الإنتاجية فيما يلي:

- مركب المكيفات الهوائية: يقوم بإنتاج وتركيب المكيفات الهوائية بكل أنواعها، حيث يبلغ معدل إنتاجه السنوي 450000 وحدة/سنة
- مركب الثلاجات والمكيفات: يقوم بتركيب الثلاجات والمبردات بأنواعها، والتي يبلغ معدلها سنويا 300000 وحدة/سنة (ثلاجات ومبردات).
- وحدة المواد البيضاء: تقوم هذه الوحدة بتركيب وإنتاج آلات الطبخ الغسالات محلقات الشعر، الروبوتات بأنواعها.... الخ، ويبلغ معدل إنتاجها السنوي 165000 وحدة/سنة.
- وحدة التلفاز وأجهزة الاستقبال الرقمي: تقوم هذه الوحدة بإنتاج البطاقات الإلكترونية المستعملة في تركيب أجهزة الاستقبال الرقمي، كما تقوم بتركيب أجهزة التلفاز وإنتاج البطاقات الإلكترونية الداخلة في تركيبها، ويبلغ معدل إنتاجها السنوي 1500000 وحدة/سنة.
- وحدة البلاستيك: تقوم هذه الوحدة بصنع كل المنتجات البلاستيكية المستعملة في تركيب جهاز التلفاز والثلاجات والمكيفات الهوائية، حيث يبلغ معدل إنتاجها السنوي 1000 طن/سنة.
- وحدة البوليستيران تقوم هذه الوحدة بصنع صناديق التغليف لفائدة جميع وحدات الإنتاج الأخرى، بالإضافة إلى تطبيق كل الاحتياطات الوصول المؤسسة إلى الجودة المطلوبة مع تلبية احتياجات مصلحة البيع، ويبلغ معدل إنتاجها سنويا 4500 طن/سنة.

¹ قريبي فارس: دورة إدارة الموارد البشرية في إرساء مقاربة مبنية على الإبداع المفتوح في المؤسسة -دراسة حالة مؤسسة كوندور الكونديكس (Condor Electronics)-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر-3، الجزائر، 2021/2022، ص66.

² رانيا حفاظ: مساهمة التعلم التنظيمي في تدعيم الميزة التنافسية -دراسة حالة مؤسسة كوندور-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر-3، الجزائر، 2021/2022، ص ص171-172.

- وحدة أجهزة الإعلام الآلي والهواتف النقالة الحواسيب والألواح الإلكترونية: تقوم هذه الوحدة بتركيب وإنتاج أجهزة الإعلام الآلي والهواتف النقالة بالإضافة إلى الألواح الإلكترونية، بمعدل 1000000 وحدة/سنة.
- وحدة الألواح الشمسية: والتي تعتبر من أهم الوحدات الإنتاجية للمؤسسة، بسبب استثمارها في الطاقات المتجددة، حيث تقوم هذه الوحدة بصناعة الألواح الشمسية الموجهة للمحطات الشمسية لاستغلال الطاقة الشمسية، وبذلك تكون مؤسسة كوندور إلكترونيكس قد فتحت آفاق التنمية المستدامة والاستثمار في الطاقات المتجددة.¹

الشكل (3-2): الوحدات الإنتاجية لمؤسسة كوندور

SPA CONDOR ELECTRONICS					
Unité TV, Récepteurs Satellites	Unité Informatique Et téléphonie	Complexe Climatiseurs	Complexe Réfrigérateurs	Unité Produits Blancs	Unité Panneaux Solaires
1.500.000 Unités/An Téléviseurs Récepteurs satellites Lecteur DVD	1.000.000 Unités/An Ordinateurs Tablettes Téléphones portables	450.000 unités/An Climatiseurs	300.000 unités/An Réfrigérateurs congélateurs	165.000 Unités/An Cuisinières Petites électroménagers	75MW/An Panneaux photovoltaïques
Unité Polystyrène	Unité Injection Plastique				
4500 Tonnes /An	1000 Tonnes/An				

المصدر: www.condor.dz تم الاطلاع: 2024/01/09

4. الشهادات التي تحصلت عليها المؤسسة:

- حققت المؤسسة تقدماً كبيراً يخص تنوع خطوط منتجاتها وتوسعها وتخفيض الأسعار، كما أنها تسعى للتواجد بقوة داخلها (58 ولاية) وخارجها (الدول الإفريقية، العربية وحتى الأوروبية) سواء عن طريق فروع ووحدات تابعة، أو عبر نقاط البيع أو المعارض والصالونات ومراكز التوزيع. وقد تحصلت المؤسسة على عدة شهادات وطنية ودولية أهمها:
- شهادة الجودة العالمية "Version2012" Iso 26000 من منظمة RHEINLAND TUV للمسؤولية الاجتماعية والهدف منها هو المشاركة في عملية التنمية المستدامة خلال تحقيق رضا العاملين والمجتمع ككل.

¹ فريد بوغدة: مرجع سابق، 2022 ص 217

- شهادة الجودة العالمية "Version 2015" Iso9001 من منظمة RHEINLAND TUV لنظام إدارة الجودة لهذا تعمل على التحسين المستمر لمنتجاتها لكي تصل للعالمية؛
- شهادة أخرى للجودة Iso 14001 من منظمة الألمانية RHEINLAND TUV "Version2015" للنظام إدارة البيئية والمحيط؛
- شهادة أخرى للجودة "Version2018" Iso 45001 من منظمة الألمانية RHEINLAND TUV لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية.¹

لدى المؤسسة مديريات جهوية موزعة في شرق البلاد ووسطها وغربها تتمثل في كل من بلدية العلمة بولاية سطيف الجزائر العاصمة ولاية وهران كما تملك نقاط للبيع في جل ولايات الوطن وكذا بعض الدول العربية والإفريقية والأوروبية، يصل عددها إلى 12 دولة والتي تتمثل في كل من تونس ليبيا مصر السنغال، السودان، موريطانيا، الإمارات العربية المتحدة فرنسا، الأردن، بنين المغرب، كونغو. كما أنها تسعى للتوسع والدخول في المستقبل القريب إلى أكثر من 23 سوقا في مختلف بلدان القارات الخمس لاسيما الإفريقية، خاصة بعد انفتاحها على إنشاء علاقات تجارية من نوع B to B مثل الإضاءة للبنى التحتية الكبيرة أو إدارة تكييف الهواء المركزية

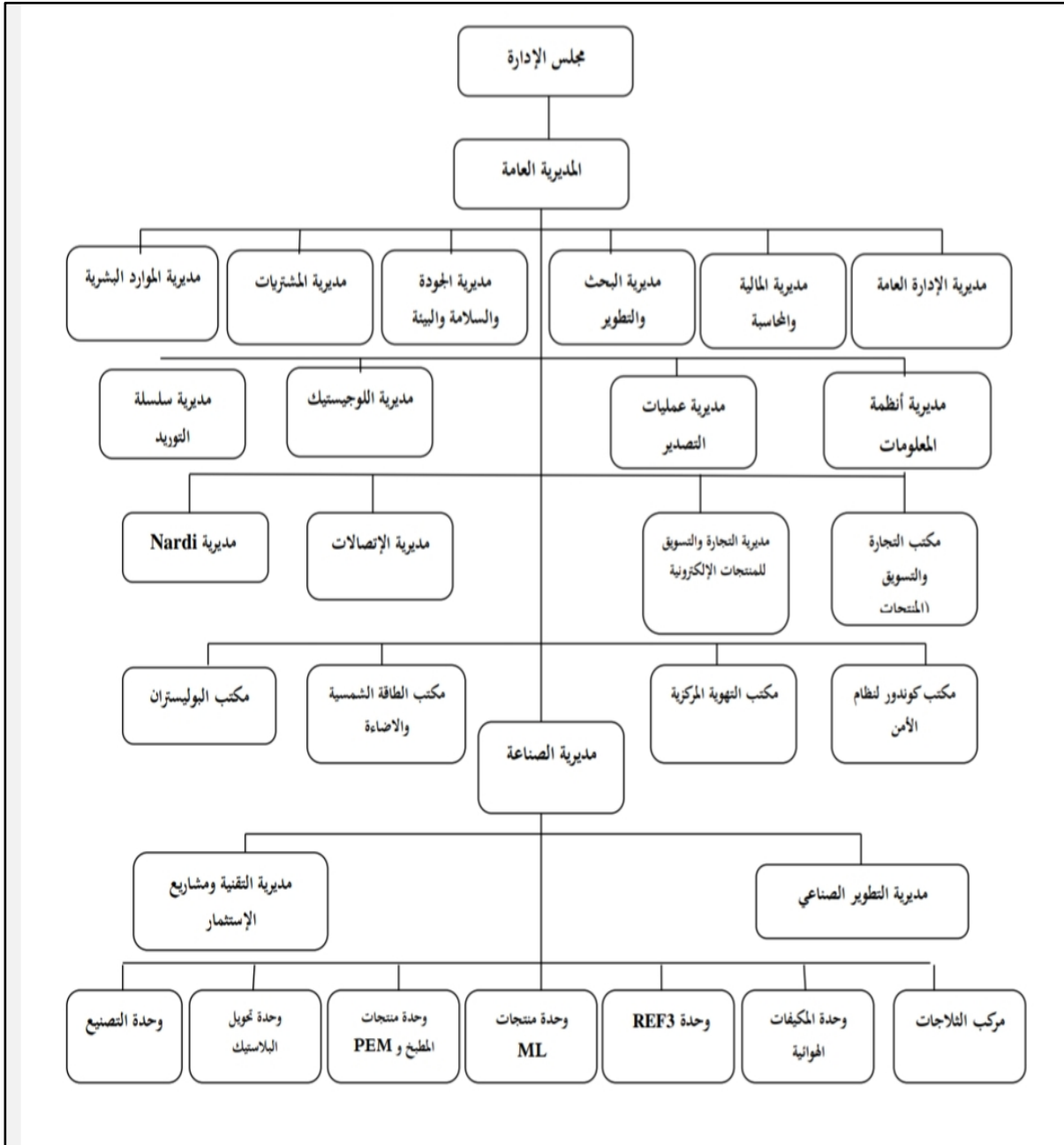
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور

عرف الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور إلكترونيك تطورا من سنة لأخرى نظرا لتطور الحاصل في نشاطها، حيث تم استحداث هيكل تنظيمي جديد يتماشى وفق الأنشطة والتطورات التي تشهدها المؤسسة، والهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور الإلكترونيكس مقسم إلى مديريات ومكاتب ومركبات من أجل تقسيم وتنظيم العمل والترتيب السلمي والإداري لأدوار وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات ومهام كل وحدة، ومديرية ويظهر الهيكل التنظيمي للمؤسسة في الشكل رقم الموالي:²

¹ فريدة بوغدة: التسويق الابتكاري ودوره في تعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة كوندور إلكترونيكس برج بوعرييج-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2022/2021، ص 207.

² رانيا حفاظ: مرجع سبق ذكره، 2022، ص 174.

الشكل (3-3): الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور



المصدر: رانية حفاظ، مرجع سبق ذكره، 2022/2021، ص174.

المطلب الثالث: مراحل تطور المؤسسة

مرت مؤسسة كوندور بعدة مراحل منذ نشأتها يمكن توضيحها كما يلي:¹

- المرحلة الأولى: الشراء للبيع: حيث كانت المؤسسة تقوم بشراء المنتجات الالكترونية والكهرومنزلية جاهزة 100%، أي الاستيراد والبيع في السوق الجزائرية مع وضع وسمها على هذه المنتجات بعلامتها التجارية "كوندور".

¹ فريدة بوغدة: مرجع سبق ذكره، 2022، ص208.

وقد لقيت هذه المنتجات قبولا عاليا من طرف العملاء، ما زاد الطلب عليها ودفع المؤسسة إلى تطوير نشاطها والانتقال إلى مرحلة نشاط أخرى.

- **المرحلة الثانية: شراء المنتج مفككا جزئيا:** نظرا للطلب الكبير على هذه المنتجات، انتقلت المؤسسة إلى المرحلة الثانية، بشرائها للمنتجات مفككة جزئيا لأجل تركيبها ذاتيا، وفي هذه الحالة تستفيد المؤسسة من عدة مزايا وهي:

- تخفيض تكلفة الشراء؛

- التعرف على الأجهزة المركبة وطريقة تركيبها؛

- المساهمة في امتصاص البطالة وبالتالي الحصول على الدعم والإعانة الحكومية لها.

- **المرحلة الثالثة: شراء المنتج مفككا كليا:** في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بشراء المنتجات مفككة كليا لإعادة تركيبها، وبهذا تستفيد المؤسسة من مزايا إضافية أهمها:

- التعرف أكثر على الأجهزة المركبة سواء من حيث المحتوى أو التركيب؛

- معرفة المكونات التي يمكن إنتاجها محليا أو ذاتيا، وتكلفة أقل؛

- توفير مناصب عمل جديدة.

- **المرحلة الرابعة الإنتاج والتركيب:** تعد هذه المرحلة متقدمة في أنشطة المؤسسة، حيث أنها وبعد الاستفادة من المراحل السابقة المتمثلة في الشراء لأجل البيع، اقتناء المفكك جزئيا ثم كليا أصبحت المؤسسة تتحكم في التقنيات الجديدة لتركيب الأجهزة، وبعد تحديد ما يمكن شرائه محليا أو إنتاجه ذاتيا انتقلت المؤسسة إلى تسجيل علامتها التجارية عن طريق شراء تراخيص Licence أو شراء مؤسسات قائمة بنفسها ذات علامة تجارية، وفعلا هذا ما قامت به المؤسسة حيث قامت بشراء التراخيص من مؤسسة Hisense الصينية وشراء مؤسسة NARDI الإيطالية لصناعة الثلاجات.

المطلب الرابع: مهام وأهداف مؤسسة كوندور

تتولى مؤسسة كوندور القيام بعدة مهام، وتسعى لتحقيق عدة أهداف يمكن ذكرها كما يلي:

1. مهام مؤسسة كوندور

تتولى مؤسسة كوندور العديد من المهام يمكن ذكر أهمها فيما يلي¹:

¹ فريدة بوغدة: مرجع سبق ذكره، 2022، ص ص 209-210.

- تطوير المنتجات والخدمات التي تقدمها وتحسين جودتها باستخدام أحسن الأساليب وأحدث التقنيات من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من المستهلكين وكسب المكانة والسمعة المرموقة في السوق؛
- السعي إلى منافسة المؤسسات العالمية التي تنشط في نفس المجال.
- التقليل من نسبة البطالة من خلال توفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل الدائمة.
- توفير منتج وطني جزائري قادر على المنافسة في السوق المحلية والدولية؛
- العمل على الوصول إلى الكفاءة في الإنتاج من خلال إدخال آلات جديدة، تواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة، واتباع أحسن الطرق والأساليب في مختلف مراحل العملية الإنتاجية وعلى كل المستويات التشغيلية،
- تقديم أفضل تكوين للعمال، وتأهيلهم، وتدريبهم على استخدام التكنولوجيات الإنتاجية الحديثة
- تحقيق المخطط السنوي للإنتاج، والوصول إلى الأهداف المسطرة من خلال تحقيق التكامل والتوازن بين مختلف مراحل عملياتها الإنتاجية، وبين مختلف أقسامها الوظيفية
- الحصول على متعاملين أجنبية من خلال المشاركة في المعارض الوطنية والدولية وإعداد الحملات ترويجية مخططة وهادفة؛
- السعي لكسب عملاء جدد، مع الحفاظ على حصتها السوقية من خلال إرضاء عملائها الحاليين وكسب ولائهم.
- تقديم منتجات نوعية ذات مواصفات جيدة وبأفضل الأسعار لضمان البقاء والاستمرارية في السوق؛

2. أهداف مؤسسة كوندور

هناك عدة أهداف تسعى المؤسسة لتحقيقها:

- تحقيق الربح: وهو الهدف الأول والأساسي الذي تسعى إليه "مؤسسة كوندور الكترونيكس" وذلك من خلال الوصول إلى رقم الأعمال المسطر لكل عام والحفاظ على المتعاملين الحاليين وكسب متعاملين جدد. وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المنافسة؛
- تحقيق متطلبات المجتمع: من خلال تقديم منتج نوعي ذو جودة عالية وبأقل الأسعار؛
- ضمان مستوى مقبول من الأجور يسمح للمورد البشري بتلبية حاجياته والحفاظ على بقاءه، وتقديم مختلف العلاوات والمنح والتعويضات
- توفير خدمات التأمين للموارد البشرية مثل التأمين الصحي التأمين ضد حوادث العمل والتقاعد.
- الاهتمام بالجانب البيئي إذ يفرض عليها موقعها الجغرافي التحكم قدر الإمكان في نفاياتها الصناعية لتقوية مركزها في السوق المحلية ورفع قيمة الإنتاج الوطنية؛

- عقلنة الإنتاج: ويتم من خلال الاستعمال الجيد لممتلكاتها وبالإشراف على عملها بشكل يسمح في نفس الوقت بتلبية رغبات المجتمع.
- التخفيف قدر الإمكان من التكاليف والأعباء: من خلال اتباع أفضل السبل المتاحة في كل المستويات وفي مختلف مراحل العملية الإنتاجية، من أجل القضاء على التبذير والوصول إلى الكفاءة الإنتاجية من خلال إدخال آلات إنتاجية جديدة تواكب التطور الحاصل في سبل الإنتاج ونوعية المنتج.
- السعي إلى منافسة المؤسسات العالمية التي تنشط في نفس المجال؛
- تقوية مركز المؤسسة في السوق المحلية: من خلال السعي للرفع من حجم الإنتاج لغزو السوق المحلية، والتوسع عبر كافة التراب الوطني وزيادة فروعها خاصة نحو الجنوب.
- ابتكار منتجات جديدة بتقنيات حديثة وبمواصفات دولية: والعمل على تطوير وتقديم منتجات ذات جودة عالية في الوقت والمكان المناسبين لتلبية لحاجات المستهلك.
- المداومة على تحسين هيكلها التنظيمي: وذلك بما يتماشى مع ثقافتها التنظيمية وأهدافها المستقبلية؛
- تدعيم الاستثمارات: من خلال اقتناء وسائل إنتاج عصرية بهدف تطوير وتنويع منتجاتها؛
- التركيز على رفع كفاءة العامل البشري: من خلال تقديم التدريب والتكوين اللازمين لعمالها وإطاراتها، وبشكل دوري ومستمر.

المبحث الثاني: مساهمة تطبيق محاسبة التضخم في تعزيز مصداقية القوائم المالية لمؤسسة كوندور

يتم في هذا المبحث عرض الأسلوب المقترح لتعديل القوائم المالية لمؤسسة كوندور لسنتين متتاليتين 2021-2022، بالإضافة إلى التفصيل في مراحل التعديل، وعرض القوائم المالية المعدلة، والتي يتم اعتمادها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مع دراسة الفرق في مدلول مؤشرات تقييم الأداء المالي نتيجة تعديل الأرقام الظاهرة في كل من الميزانية وجدول حساب النتائج للمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: الأسلوب المقترح لتعديل القوائم المالية

تعتمد محاسبة التضخم على عدة أساليب لمعالجة البيانات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، حيث لكل أسلوب مزاياه وسلبياته، كما لكل أسلوب مجموعة من المتطلبات التي تتحكم في إمكانية تطبيقه، ومن بين الأساليب التي تم ذكرها في الجانب النظري تم اختيار أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة، أو ما يسمى بمحاسبة المستوى العام للأسعار، والتي تقوم على الفلسفة الرامية إلى التعبير عن عناصر القوائم المالية بوحدات نقدية ذات قوة شرائية موحدة في تاريخ إعداد هذه القوائم المالية.

1. أسباب اختيار الأسلوب

- تم اختيار أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة كأساس لتعديل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة نظرا لعدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي:
- يعتبر أسلوب التكلفة التاريخية الأسلوب الوحيد الملائم لمعطيات البيئة الاقتصادية الجزائرية، حيث يحتاج تطبيق بقية الأساليب العديد من المتطلبات التي يصعب توفيرها، أهما وجود سوق مالي نشط.
 - يعتبر أحد الأساليب الموصى بها في المعيار المحاسبي الدولي IAS29 "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع"، ورغم أن الجزائر لا تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، إلا أن اعتماد التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظروف الارتفاع المستمر للأسعار يفقد بعض البيانات المالية قدرتها على التعبير الصادق، خاصة فيما يتعلق بالعناصر غير النقدية المكتسبة من فترات طويلة.
 - سهولة تطبيق هذا الأسلوب مقارنة بغيره من الأساليب، مع دقة بياناته حيث يسهل توفير تواريخ اقتناء الأصول الثابتة بالإضافة إلى تكلفتها التاريخية، كما يعتمد على الأرقام القياسية العامة المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، عكس بقية الأساليب والتي تعتمد على التقديرات الشخصية في كثير من الحالات.

– شمولية الأسلوب حيث لا يكفي بتعديل العناصر غير النقدية فقط، بل يتعداها إلى العناصر غير النقدية من خلال حساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية.

2. متطلبات تطبيق الأسلوب

يتطلب استخدام أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة مجموعة من المعلومات المساعدة في عملية التعديل أهمها:

1.2. توفر المعلومات التاريخية عن البنود الواردة بالقوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة منذ تاريخ تأسيسها:

حيث تتطلب عملية التعديل معرفة تواريخ نشوء كل عنصر من عناصر القوائم المالية، وذلك بهدف تحديد القوة الشرائية لوحدة النقد في تاريخ نشوء هذه العناصر، أو معرفة تواريخ تعديلها في حال مستها تعديلات أو إعادة تقييم، ومن ثم تعديلها بالقوة الشرائية لوحدة النقد في تاريخ تعديل القوائم المالية، وتشمل البيانات والمعلومات اللازمة ما يلي:

- الميزانية للفترة المعنية بالتعديل والفترة السابقة لها
- جدول حساب النتائج للفترة المحاسبية المعنية
- جدول تدفقات الخزينة والتي تظهر تغيرات العناصر النقدية للفترة المعنية
- جدول الاستثمارات للمؤسسة، والذي تظهر فيه بوضوح تواريخ نشوء الأصول الثابتة، تكلفتها التاريخية، قيمتها المحاسبية الصافية، ومخصصات الاهتلاك المرتبطة بها.
- بيان تفصيلي بحركة المخزونات للفترة المعنية، وفي حال غيابه يمكن اعتماد معدل الرقم القياسي السنوي لهذه الفترة
- بيان يظهر الحركة السنوية أو الشهرية للعناصر النقدية، الأعباء والمنتوجات.

2.2. توفر الأرقام القياسية العامة التي تغطي الفترة الزمنية الممتدة من تاريخ تأسيس المؤسسة إلى غاية تاريخ

تعديل القوائم المالية: حيث تتطلب معرفة التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد اعتماد مصادر موثوقة تعكس هذه التغيرات، ومن بين العديد من الأرقام القياسية التي تختلف في طريقة حسابها، أو جهة إصدار معلوماتها (كالرقم القياسي لأسعار الجملة، والرقم القياسي لإجمالي الناتج الوطني) سيتم اعتماد الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وهو المؤشر الذي يوصي باستخدامه كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال المعيار IAS29، وأغلب المنظمات المهنية المحاسبية.

يتضمن الجدول التالي الأرقام الشهرية للمؤشر العام لأسعار المستهلك خلال سنتي الدراسة:

الجدول (1-3) المؤشر العام لأسعار المستهلك - الشهري - خلال السنتين 2021-2022

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان
2021	228.6	230.2	233	236.2	237.3	234.7
2022	248.6	252.2	255.8	261.9	260.6	262.2
الشهر	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
2021	237	239.3	245.2	248	248	245.2
2022	261.4	263.5	266.9	269	269	268.4

المصدر: <http://www.ons.dz> 12/08/2023

كما يتطلب تعديل قيم الأصول الظاهرة في ميزانية المؤسسة أرقام المؤشر العام لأسعار المستهلك لكل سنوات نشاط المؤسسة، وتظهر كما يلي:

الجدول (2-3) المؤشر العام لأسعار المستهلك للشهر الأخير خلال سنوات 2002-2022

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
167.3	152.9	143.1	138.2	130.7	123.7	116	112.9	110.9	78.6	102.7
	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
	268.4	245.2	225.5	219.4	213.6	208.6	199.4	186.4	179.5	171.5

المصدر: <http://www.ons.dz> 12/08/2023

3.2. التمييز بين العناصر النقدية وغير النقدية الواردة في ميزانية المؤسسة: حيث لا يتم تعديل العناصر النقدية والتي تكون مدرجة في القوائم المالية تلقائيا بوحدة القياس النقدي الجارية بتاريخ تعديل القوائم المالية، أما العناصر النقدية فتتغير أسعارها المقاسة بوحدة النقد بشكل متناسب مع تغير المستوى العام للأسعار.

من خلال الجدول التالي سيتم التمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية الظاهرة في ميزانية المؤسسة:

الجدول (3-3) التمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية للميزانية - وفق النظام المحاسبي المالي -

الأصول	الخصوم	
<p>الأصول غير الجارية</p> <p>التثبيتات المعنوية</p> <p>التثبيتات العينية</p> <p>الأراضي</p> <p>المباني</p> <p>التثبيتات المادية الأخرى</p> <p>التثبيتات الجاري إنجازها</p> <p>الأصول الجارية</p> <p>المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ</p>	<p>الأموال الخاصة</p> <p>رأس المال الصادر</p> <p>العلاوات والاحتياطات</p> <p>فارق إعادة التقييم</p> <p>النتيجة الصافية</p> <p>الترحيل من جديد</p>	العناصر غير النقدية
<p>الأصول غير الجارية</p> <p>القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية</p> <p>المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة</p> <p>الأصول الجارية</p> <p>الزبائن</p> <p>المدينون الآخرون</p> <p>الضرائب</p> <p>توظيفات وأصول مالية جارية</p> <p>الخزينة</p>	<p>الخصوم غير الجارية</p> <p>القروض والديون المالية</p> <p>المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا</p> <p>الخصوم الجارية</p> <p>الموردون والحسابات الملحقة</p> <p>الضرائب</p> <p>الديون الأخرى</p> <p>خزينة الخصوم</p>	العناصر النقدية

المصدر: 1، 2

1 آسيا لعروسي، مرجع سبق ذكره، 2013/2014، ص 118.

2 بن يخلف كمال، مرجع سبق ذكره، 2015/2016، ص 308.

3. خطوات تطبيق الأسلوب

يتم تطبيق أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة بالأرقام القياسية على القوائم المالية لمؤسسة كوندور بالخطوات التالية:

1. توفير القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى جدول الاستثمارات، وبعض الملاحق المساعدة في تطبيق النموذج
2. الحصول على الأرقام القياسية العامة لمؤشر أسعار الاستهلاك المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء
3. التمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية، حيث يتم تعديل قيم العناصر غير النقدية، فيما يتم اعتماد العناصر النقدية لاحقا في حساب مكاسب/خسائر القوة الشرائية
4. تعديل قيم الأصول الثابتة ومخصصات الاهتلاك المتعلقة بها باعتماد جدول الاهتلاك وجدول الاستثمارات، وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن التعديل باعتماد المؤشر العام الشهري لأسعار الاستهلاك يقدم بيانات أكثر دقة، إلى أننا اكتفينا بالتعديل على أساس معدل المؤشر العام السنوي، وذلك لمحدودية البيانات التاريخية المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة لمؤسسة كوندور، بسبب التحفظ على بعض المعلومات.
5. تعديل قيم مخزونات المؤسسة، باعتبارها عناصر غير نقدية.
6. حساب مكاسب/خسائر القوة الشرائية، والتي تتم إضافتها لصافي نتيجة السنة المالية لاحقا.
7. تعديل جدول حساب النتائج، ويكون ذلك قبل تعديل الميزانية لأن قيمة النتيجة الصافية المعدلة تدخل ضمن عناصر الأموال الخاصة في جانب الخصوم للميزانية.
8. تعديل الميزانية، من خلال استبدال قيم الأصول الثابتة والمخزونات بالقيم المعدلة، في حين تبقى باقي الأصول والخصوم النقدية بنفس قيمها التاريخية.

المطلب الثاني: تعديل القوائم المالية لمؤسسة كوندور لسنة 2021

1. تعديل قيم الأصول الثابتة لمؤسسة كوندور لسنة 2021

يعتبر تعديل العناصر غير النقدية في جانب الأصول للميزانية أهم وأصعب مرحلة من مراحل التعديل وفق أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة، وذلك لصعوبة تعديل كل أصل على حدى حسب تاريخ شرائه مقدرا بالشهر والسنة، إلا أن المعيار المحاسبي الدولي IAS29 قد سمح باعتماد المتوسط السنوي للرقم القياسي للسنة المعنية في حال تعذر الحصول على الشهر الذي تمت حيازة الأصل فيه، كما يسمح بالتقديرات في تحديد تاريخ اقتناء كل أصل.

لذلك تمت إعادة تقييم التثبيتات المادية لمؤسسة كوندور والظاهرة في الميزانية بصافي قيمتها التاريخية (دون الأخذ بعين الاعتبار أي تغير يحصل على قيمة الأصول منذ تاريخ إثباتها)، وذلك باعتماد الرقم القياسي لمؤشر أسعار المستهلك، أما بالنسبة للمعلومات المتعلقة بتاريخ حيازة كل أصل من الأصول الثابتة، فقد تم الاعتماد على جدول الاستثمارات. والجدول التالي يظهر نتيجة التعديل وفق المعادلة التالية:

القيمة المعدلة للأصل = القيمة الصافية التاريخية X (الرقم القياسي لديسمبر 2021 / الرقم القياسي لتاريخ حيازة الأصل)

الجدول (3-4) حساب القيم المعدلة للأصول الثابتة لسنة 2021

القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	قسط الاهتلاك المعدل	معدلات التعديل	القيمة المحاسبية الصافية VNC	قسط الاهتلاك 2021	التكلفة التاريخية VO	
842,257,684.47	120,433,207.69	(1) الكشف	755,198,014.73	108,191,429.03	1,000,078,663.04	ح/204
559,306.57	279,653.28	(2) الكشف	500,000.00	250,000.00	1,000,000.00	ح/205
842,816,991.04	120,712,860.98		755,698,014.73	108,441,429.03	1,001,078,663.04	التثبيتات المعنوية
31,104,034,470.04	-	(3) الكشف	17,356,695,000.00	-	17,356,695,000.0	ح/211
67,781,299.33	5,119,806.64	(4) الكشف	54,118,391.15	4,170,043.95	75,070,043.02	ح/212
14,707,469,251.86	1,415,963,702.8	(5) الكشف	11,443,177,937.50	1,044,905,195.0	17,993,618,921.8	ح/213
14,775,250,551.18	1,421,083,509.5 1		11,497,296,328.65	1,049,075,238.9 8	18,068,688,964.8 5	المباني
4,020,721,731.88	1,283,191,417.4	(6) الكشف	3,517,060,343.38	1,097,038,465.6	10,779,726,883.9	ح/215
99,625,168.20	82,561,572.94	(7) الكشف	87,864,973.61	72,507,395.68	280,780,000.00	ح/217
286,340,841.49	207,768,097.11	(8) الكشف	244,530,057.11	175,593,900.82	1,513,372,451.47	ح/218
4,406,687,741.57	1,573,521,087.5		3,849,403,589.45	1,345,139,762.1	12,573,879,335.4	تثبيتات عينية أخرى
5,684,985,169.90		(9) الكشف	4,941,869,244.62	-	4,941,869,244.62	ح/232 التثبيتات الجاري إنجازها
670,355,874.44			522,177,699.91	-	720,570,482.91	ح/221 التثبيتات (امتياز)
6,901,952,964.00			6,901,952,964.00	-	6,901,952,964.00	التثبيتات المالية
64,386,083,762.17			45,825,092,841.36		61,564,734,654.8	مجموع الأصول الثابتة

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة كوندور الملحق (11)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيم جميع أصول المؤسسة ارتفعت بنسب معتبرة، حيث ارتفعت قيمة التثبيتات المعنوية بقيمة 87,118,976.30 دج، مع الإشارة إلى أن التثبيتات المعنوية من أكثر التثبيتات تعرضاً لتدني القيمة، وذلك لارتباطها بالتقدم التكنولوجي، ما يؤدي إلى نقصان قيمتها في حال ظهور نسخة جديدة مطورة منها، مما يجعل أقساط الاهتلاك المحسوبة وفق مبدأ التكلفة التاريخية غير كافية لاستبدالها، ومن بين الحلول الجزئية المقترحة في هذه الحالة تقليل العمر الإنتاجي للأصل المعنوي (تقليل الفترة بين تاريخ اقتنائه وتاريخ اهتلاكه تماماً)، مع اعتماد طريقة الاهتلاك المتناقص للتعجيل في اهتلاك الأصل.

أما بالنسبة للأراضي والمباني فكانت قيمها الحقيقية بعد التعديل أكثر ارتفاعاً، وذلك لقدم تواريخ اقتنائها حيث يتجاوز تاريخ اقتناء بعض الأراضي الـ 20 سنة، وقد زادت قيمة الأراضي بعد التعديل باعتماد مستوى الأسعار السائدة بنسبة 79.20%، أما المباني فزادت بنسبة 28.51% وهي نسب معتبرة جداً، في حين ارتفعت أقساط الاهتلاكات المرتبطة بها بنسبة 35.46% الأمر الذي يصعب على المؤسسة استبدال المباني، بسبب عدم كفاية أقساط الاهتلاك المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية لعملية الاستبدال، أضف إلى ذلك أن المؤسسة لا تقوم أساساً بإعادة تقييم أي من تثبياتها بما فيها المباني.

أما التثبيتات الأخرى (المنشآت التقنية) والتي لها أهمية خاصة ضمن توليفة أصول المؤسسة واستثماراتها فقد ارتفعت بعد إعادة التقييم، بنسبة 14.48%، وهي قيمة أقل بكثير من قيمة التغير في باقي التثبيتات، وذلك لكون هذه التثبيتات تمتاز بأعمار إنتاجية أقل، أي فترات أصغر بين تاريخ الاقتناء وتاريخ الاهتلاك تماماً.

2. تعديل قيمة المخزونات 2021

تم عملية تعديل قيمة المخزونات باعتبارها من العناصر غير النقدية، علماً أن المؤسسة تتبع طريقة المتوسط المرجح في تقييم المخزون حيث يتم تعديل مخزون أول مدة الذي يظهر في الميزانية الختامية لسنة 2020 من خلال المعادلة التالية:

القيمة المعدلة لمخزون أول مدة 2021 = التكلفة التاريخية للمخزون X (الرقم القياسي في نهاية 2021 / الرقم القياسي في نهاية 2020)

أما مخزون آخر مدة فيعدل وفق المعادلة التالية:

القيمة المعدلة لمخزون آخر مدة = التكلفة التاريخية للمخزون X (الرقم القياسي لنهاية 2021 / المتوسط السنوي للرقم القياسي)

وذلك بافتراض أن إدخلات وإخراجات المؤسسة تتم بشكل منتظم،

حيث أن قيمة المخزونات قد ارتفعت من 15,583,525,039 دج إلى 16,014,586,502.78 دج بعد التعديل، أي بنسبة 2.77%، ونلاحظ هنا أن الارتفاع كان طفيفاً مقارنة بالنسب المتعلقة بالتثبيتات، ذلك أن المخزونات تتميز بسرعة دورانها، وكلما زادت هذه السرعة قل التأثير بالتغيرات في الأسعار.

3. تعديل قيمة الاهتلاكات 2021

تحتسب أقساط الاهتلاك السنوية على أساس التكلفة التاريخية للأصول الثابتة، وتقتطع من الأرباح سنوياً لغرض استخدامها في عمليات إحلال التثبيتات المرتبطة بها، وبما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار أثر التغيرات السعرية وجب تعديلها باعتماد التكلفة التاريخية المعدلة، لتظهر قيمها كما في الجدول التالي:

الجدول (3-5) حساب قيمة الاهتلاك المعدل

التهبتات العينة بقسط الاهتلاك	قسط الاهتلاك 2021	معدل التعديل	قسط الاهتلاك المعدل 2021
التهبتات المعنوية	108,441,429.03	الجدول (3-5)	120,712,860.98
المباني	1,049,075,238.98		1,421,083,509.51
التهبتات العينية الأخرى	1,345,139,762.11		1,573,521,087.50
المجموع	2,502,656,430.12		3,115,317,458.00

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة كوندور¹

من خلال الجدول السابق تظهر قيم أقساط الاهتلاك المحسوبة وفق لتكلفة التاريخية، أقل بكثير من أقساط الاهتلاك المعدلة، وهذا ما يحمل في طياته العديد من الآثار السلبية، حيث لا تكون كافية للغرض من تشكيلها وهو إحلال الأصول

¹ الملحق (11)

المرتبطة بها، كما أنها كجزء من الأعباء التي تقتطع من الأرباح تتسبب في ظهور الأرباح بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، وهذا بدوره يتسبب في فرض ضرائب على الأرباح الصورية أكبر من مبلغ الضرائب الواجب دفعه فعليا.

4. حساب أرباح/خسائر القوة الشرائية 2021.

بما أن الأصول النقدية لم تؤخذ بعين الاعتبار في التعديلات السابقة، وجب حساب مكاسب/ خسائر القوة الشرائية الناجمة عن الاحتفاظ بها، من خلال تعديل صافي المركز النقدي، بالأسعار السائدة في نهاية السنة حيث:

$$\text{صافي المركز النقدي 2021} = \text{صافي المركز النقدي 2020} + \text{المقبوضات النقدية 2021} - \text{المدفوعات النقدية 2021}$$

الجدول (3-6) حساب أرباح/خسائر القوة الشرائية 2021

القيمة المعدلة	معدل التعديل	القيمة التاريخية	
-1263910789.11	1.087	-1162364938.60	صافي المركز النقدي في بداية الفترة
-4421512650.34	1.028	-4302499667.09	تغيرات النقدية خلال الفترة
-5685423439.45		-5464864605.69	صافي المركز النقدي في نهاية الفترة
220558833.76			خسائر/أرباح القوة الشرائية

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة كوندور¹

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة قد حققت أرباح القوة الشرائية بقيمة 220558833.76 دج، لأن صافي المركز النقدي للآخر الفترة المعدل أصغر من صافي المركز النقدي لآخر فترة التاريخي، وهذا راجع إلى أن الخصوم النقدية أكبر من قيمة الأصول النقدية.

سيتم تحويل هذه الأرباح في القوة الشرائية جدول حساب النتائج، وفقا لما ينص عليه المعيار IAS29

5. تعديل جدول حساب النتائج 2021

يتم تعديل عناصر جدول حساب النتائج وفق الجدول التالي، مع افتراض أن أعباء المؤسسة تحدث بصفة منتظمة، حيث يتم استخدام الرقم القياسي لشهر ديسمبر 2021 مقسوما على المتوسط السنوي للرقم القياسي لنفس السنة، ويعود ذلك إلى عدم توفر تاريخ حدوث أو تحقق كل بند من بنود الأعباء والمنتوجات بالتفصيل اللازم، ويهدف تعديل جدول حساب النتائج إلى معرفة قيمة الإيرادات والمصاريف الحقيقية، والتأكد من صدق حساب النتائج المختلفة الواردة فيه.

¹ الملحق (4)

الجدول (3-7) جدول حساب النتائج المعدل 2021

البيان	القيمة التاريخية	معدل التعديل	القيمة المعدلة
مبيعات البضاعة	1,199,357,743	1.028	1,232,533,606.80
المنتوج المباع	32,636,176,882	1.028	33,538,937,851.91
الخصومات والتخفيضات الممنوحة	-1,260,773	1.028	-1,295,647.69
رقم الأعمال	33,834,273,853		34,770,175,811.02
تغييرات المخزونات والإنتاج المثبت	-7,316,981,451	1.028	-7,519,379,093.82
إنتاج السنة المالية	26,517,292,402		27,250,796,717.21
المشتريات المستهلكة واستهلاكات أخرى	-		-
الخدمات الخارجية وخدمات أخرى	-2,957,308,691	1.028	-3,039,111,865.19
استهلاك السنة المالية	-		-
القيمة المضافة للاستغلال	5,730,551,814		5,847,370,000.17
أعباء المستخدمين	-3,650,623,554	1.028	-3,751,604,758.76
الضرائب الرسوم والمدفوعات المماثلة	-294,406,130	1.028	-302,549,803.34
إجمالي فائض الاستغلال	1,785,522,130		1,793,215,438.07
المنتجات العملية الأخرى	553,514,652	1.028	568,825,618.90
الأعباء العملية الأخرى	-291,700,978	1.028	-299,769,823.16
مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	-2,513,365,98		-3,126,322,444.94
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	571,102,001	1.028	586,899,457.86
النتيجة العملية	105,072,607		-477,151,753.26
المنتوجات المالية	108,332,964	1.028	111,329,600.89
الأعباء المالية	-2,331,104,036	1.028	-2,395,585,539.09
النتيجة المالية	-2,222,771,072		-2,284,255,938.20
النتيجة العادية قبل الضرائب	-2,117,698,465		-2,761,407,691.46
الضرائب الواجب دفعها على النتيجة العادية	3,388,615		3,388,615.00

607,581,286.00		607,581,286	الضرائب المؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية
-2,150,437,790.46		-1,506,728,563	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-		-	النتيجة غير العادية
-2,150,437,790.46		-1,506,728,563	صافي نتيجة السنة المالية
220,558,833.76			أرباح القوة الشرائية
-1,929,878,956.70			النتيجة بعد أرباح القوة الشرائية

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة كوندور¹

من خلال الجدول نلاحظ أن تعديل جدول حساب النتائج باعتماد التكلفة التاريخية المعدلة قد أدى إلى ارتفاع قيمة كل الأعباء التي تم تعديلها، حيث ارتفعت قيمة الاهتلاكات مثلاً من 2,502,656,430.12 دج إلى 3,115,317,458.00 دج، أي بنسبة 24.39%، في حين انخفضت نتيجة السنة المالية بنسبة 28.08% رغم أننا أضفنا إليها أرباح القوة الشرائية، أما النتيجة العملياتية فتحوّلت من ربح إلى خسارة، وذلك بسبب الارتفاع الملحوظ لقيم الأعباء الداخلة في حسابها، ومن هنا يظهر جلياً مقدار الأرباح الصورية التي تتحمل المؤسسة عليها أعباء تتسبب في تآكل رأس المال تدريجياً مع الارتفاع المستمر للأسعار.

6. تعديل الميزانية - جانب الأصول - 2021

بعد تعديل قيم الثببتات والمخزون، سيتم تعديل قيم البنود غير النقدية الظاهرة في الميزانية، أما بالنسبة للبنود النقدية فلا يتم تعديلها حيث لا تتأثر مبالغها بالتغيرات في المستوى العام للأسعار لأنها تظهر بوحدات نقدية ذات قوة شرائية حالية، ويظهر جانب الأصول للميزانية بعد التعديل كما يلي:

الجدول (3-8) الميزانية المعدلة - جانب الأصول - 2021

القيمة المحاسبية المعدلة	القيمة المحاسبية الصافية	التكلفة التاريخية	
			الأصول الثابتة (غير الجارية)
842,816,991.04	755,698,014	1,001,078,663	الثببتات المعنوية
			الثببتات العينية
31,104,034,470.04	17,356,695,000	17,356,695,000	الأراضي

¹ الملحق (5)

14,775,250,551.18	11,497,296,328	18,068,688,964	المباني
4,406,687,741.57	3,849,403,589	12,573,879,334	التشبيات العينية الأخرى
5,684,985,169.90	4,941,869,244	4,941,869,244	التشبيات الجاري إنجازها
670,355,874.44	522,177,699	720,570,482	التشبيات في شكل امتياز
			التشبيات المالية
5,928,915,800.00	5,928,915,800	5,928,915,800	حقوق الملكية المطلوبة ومطلوبات ذات صلة
356,747,170.00	356,747,170	356,747,170	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
616,289,994.00	616,289,994	616,289,994	الضرائب المؤجلة (أصول)
64,386,083,762.17	45,825,092,841	61,564,734,654	مجموع الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية
16,014,586,502.78	15,583,525,039	15,583,525,039	المخزونات والمنتجات قيد الإنجاز
			الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة
10,284,909,532.00	10,284,909,532	11,006,954,960	الزبائن
9,515,721,215.00	9,515,721,215	9,515,721,215	المديون الآخرون
351,080,420.00	351,080,420	351,080,420	الضرائب
			الموجودات وما يماثلها
1,994,658,300.00	1,994,658,300	1,994,658,300	خزينة الأصول
38,160,955,969.78	37,729,894,508	38,451,939,936	مجموع الأصول الجارية
102,547,039,731.95	83,554,987,349	100,016,674,591	المجموع العام للأصول

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة كوندور¹

من خلال الجدول بظهر أن تعديل قيم الأصول من قيم تاريخية إلى قيم جارية قد رفع من قيمتها، خاصة الأصول ذات الأعمار الإنتاجية الطويلة، كالأراضي والمباني، حيث ارتفعت قيمة الأصول غير الجارية بنسبة 40.50%، في حين ارتفعت قيمة مجموع الأصول الجارية بنسبة 1.14% نتيجة الارتفاع المنخفض نسبياً لقيمة المخزونات بعد التعديل، وقد بلغت نسبة

¹ الملحق (3)

الارتفاع في مجموع الأصول 22.73%، أما العناصر النقدية والتي لم يتم تعديلها في الميزانية، فقد تم الاعتماد عليها في حساب خسائر/أرباح القوة الشرائية للنقد.

7. تعديل الميزانية - جانب الخصوم - 2021

وأخيرا يتم تعديل جانب الخصوم للميزانية، والذي يعتبر أحد عناصره أهم أهداف محاسبة التضخم وهو رأس المال، والذي تهدف التعديلات السابقة أساسا للمحافظة عليه، ففي الوقت الذي يتم اعتماد البنود النقدية الظاهرة في جانب الخصوم للميزانية لحساب مكاسب/خسائر القوة الشرائية للنقد، يتم تعديل حسابات رأس المال بالنسبة بين الرقم القياسي لتاريخ إعداد القوائم المالية والرقم القياسي لتاريخ تأسيس المؤسسة، أو تاريخ الرفع من رأس المال، أما بالنسبة لمبالغ كل من العلاوات والاحتياطات والترحيل من جديد فيتم تعديل قيمها باعتماد المتعم الحسابي.

الجدول (3-9) الميزانية المعدلة - جانب الخصوم - 2021

البيان	القيمة التاريخية	معدل التعديل	القيمة المعدلة
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر (حساب المستغل)	4,277,000,000		7,948,198,037.33
العلاوات والاحتياطات - الاحتياطات المدججة	20,336,596,783	متمم حسابي	29,001,305,654.78
فارق إعادة التقييم	15,982,401,500	متمم حسابي	22,791,940,851.50
النتيجة الصافية	(-1506728563)	الجدول (5-7)	-1,929,878,956.70
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	3,087,822,095		3,357,578,615.05
المجموع	42,177,091,816		61,169,144,201.95
الخصوم غير الجارية			
القروض والديون المالية	19,000,485,469		19,000,485,469
ديون أخرى غير جارية	627,072,397		627,072,397
مجموع الخصوم غير الجارية	19,627,557,867		
الخصوم الجارية			

11,563,535,628		11,563,535,628	الموردون والحسابات الملحقه
430,809,147		430,809,147	الضرائب
2,296,469,983		2,296,469,983	الديون الأخرى
7,459,522,906		7,459,522,906	خزينة الخصوم
21,750,337,664		21,750,337,66	مجموع الخصوم الجارية
102,547,039,732		83,554,987,349	المجموع العام للخصوم

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة كوندور¹

نلاحظ أن قيمة رأس المال قد ارتفعت بنسبة 45.03%، ويدل هذا الارتفاع الكبير على عدم قدرة المؤسسة على المحافظة على القوة الشرائية لرأس مالها التي تأثرت بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار.

المطلب الثالث: تعديل القوائم المالية لمؤسسة كوندور لسنة 2022

يهدف المقارنة بين أسلوب التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة لا بد من تعديل القوائم المالية لأكثر من سنة (سنتين مقارنة على الأقل)، ونظرا لكثرة التفاصيل والمعلومات المطلوبة لتعديل القوائم المالية، فقد وضعت مصلحة التبرعات التابعة لقسم المحاسبة بالمؤسسة محل الدراسة حد أقصى للبيانات الممكن توفيرها، وتم تحديده بدورتين محاسبتين على الأكثر (فيما يخص جدول الاستثمارات والاهتلاكات)، وهو الحد الأدنى المطلوب.

1. تعديل قيم الأصول الثابتة لمؤسسة كوندور لسنة 2022

باتباع نفس خطوات التعديل السابقة، يتم تعديل كل من الميزانية وجدول حساب النتائج لسنة 2022، حيث تظهر قيم الأصول الثابتة بعد التعديل في الجدول التالي:

¹ الملحق (3)

الجدول (3-10) حساب القيم المعدلة للأصول الثابتة لسنة 2022

القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	قسط الاهتلاك المعدل	معدلات التعديل	القيمة المحاسبية الصافية VNC	قسط الاهتلاك 2022	التكلفة التاريخية VO	
871813612.1	152435222.9	الكشف(10)	725,623,745.02	130,369,039.28	1,100,873,432.61	ح/204
306,113.14	305,834.09	الكشف(11)	250,000.00	250,000.00	1,000,000.00	ح/205
872,119,725.26	152,741,057.0 2		725,873,745.02	130,619,039.28	1,101,873,432.61	التشبيات المعنوية
34046993686	0	الكشف(12)	17,356,695,000.00	0.00	17,356,695,000.00	ح/211 الأراضي
68475101.52	5604225.54	الكشف(13)	49,948,347.20	4,170,043.95	75,070,043.02	ح/212
16844817334	1580339116	الكشف(14)	12,650,284,278.84	1,092,792,977.51	20,246,014,854.56	ح/213
16913292436	1585943341		12,700,232,626.04	1,096,963,021.46	20,321,084,897.58	المباني
3584036924	1460571106	الكشف(15)	2,982,685,671.66	1,175,563,733.18	11,420,979,945.45	ح/215
20173832.73	89029615.25	الكشف(16)	16,446,580.03	71,418,393.58	280,780,000.00	ح/217
180381446.2	136899547.3	الكشف(17)	141,701,107.73	107,277,298.97	1,517,821,232.94	ح/218
3784592203	1686500269		3,140,846,005.65	1,354,259,425.73	13,219,581,178.39	تشبيات عينية أخرى
3,006,216,465.17	0	الكشف(18)	1,925,348,934.74	0	1,925,348,934.74	ح/232 التشبيات الجاري إنجازها
537017334.6			503,603,811.91	0	720,570,482.91	ح/221 التشبيات في شكل امتياز

6481109909			6481109909	0	6481109909	التشبيات المالية
65,104,324,424.3 1			42,833,710,032.36	2,581,841,486.48	61,126,263,835.23	مجموع الأصول الثابتة

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة كوندور¹

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيم جميع أصول المؤسسة ارتفعت بنسب معتبرة، حيث ارتفعت قيمة التشبيات المعنوية بنسبة 20.15%، أما بالنسبة للأراضي فقد ارتفعت قيمتها بنسبة 96.16%، أي أن قيمتها الظاهرة وفق مبدأ التكلفة التاريخية تقارب نصف التكلفة المعدلة، والملاحظ أن القيمة الصافية التاريخية للأراضي لسنة 2021 هي نفسها القيمة الظاهرة في ميزانية 2022، وقد كانت نسبة زيادة قيمتها بعد التعديل للسنة السابقة أقل أي 79.20%، ويرجع ذلك إلى استمرار الأسعار العامة في الارتفاع بشكل ملحوظ، كما نلاحظ ارتفاع قيمة المباني مقارنة بالسنة الماضية سواء التاريخية أو المعدلة، مع ارتفاع نسبة التغير بعد التعديل للسنة السابقة أقل أي 4.66%. في حين ارتفعت باقي أصناف التشبيات بنسب أقل، وقد أدى مجموع التغير في قيمها إلى ارتفاع قيمة مجموع التشبيات بعد التعديل بنسبة 53.25%، وهو ما يثبت أن استمرار القوة الشرائية لوحدة النقد في الانخفاض سنويا يؤدي إلى زيادة الفرق بين قيم الأصول الثابتة المحينة باعتماد أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة، وقيمها التاريخية.

¹ الملحق (12)

2. تعديل المخزونات

تعتبر مخزونات البند الوحيد غير النقدي ضمن مجموع الأصول الجارية، ففي الوقت الذي لا تعدل فيه باقي الأصول الجارية يتم تعديل المخزونات وفق الخطوات الموضحة سابقاً، والملاحظ أن التكلفة التاريخية للمخزونات تقترب من قيمتها المعدلة كما زاد معدل دورانها. وقد ارتفعت قيمة المخزونات لسنة 2022 بعد التعديل بنسبة 2.58%.

3. تعديل قيمة الاهتلاكات

من خلال الجدول التالي تظهر قيم أقساط الاهتلاك المحسوبة وفق لتكلفة التاريخية، أقل بكثير من أقساط الاهتلاك المعدلة، وهذا ما يجعلها غير كافية لاستبدال الأصول المعنية بها.

الجدول (3-11) حساب قيمة الاهتلاك المعدل 2022

الثبتيات العينية بقسط الاهتلاك	قسط الاهتلاك 2022	معدل التعديل	قسط الاهتلاك المعدل 2022
الثبتيات المعنوية	130,619,039.28		152,741,057.02
المباني	1,096,963,021.46	الجدول (5-10)	1,585,943,341.40
الثبتيات العينية الأخرى	1,354,259,425.73		1,686,500,268.79
المجموع	2,581,841,486.48		3,425,184,667.20

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة كوندور

4. حساب حساب أرباح/خسائر القوة الشرائية 2022

بما أن الأصول النقدية لم تؤخذ بعين الاعتبار في الإجراءات السابقة، وجب حساب مكاسب/ خسائر القوة الشرائية الناجمة عن الاحتفاظ بها، من خلال تعديل صافي المركز النقدي، بالأسعار السائدة في نهاية السنة حيث:

صافي المركز النقدي 2022 = صافي المركز النقدي 2021 + المقبوضات النقدية 2022 - المدفوعات النقدية 2022

الجدول (3-12) حساب أرباح/خسائر القوة الشرائية 2022

القيمة التاريخية	معدل التعديل	القيمة المعدلة	
-5464864605.69	1.095	-5981931729.88	صافي المركز النقدي في بداية الفترة
-5924813052.18	1.026	-6077853896.38	تغير أموال الخزينة وما يعادلها
-11389677657.87		-12059785626.26	صافي المركز النقدي في نهاية الفترة
		670107968.39	خسائر/أرباح القوة الشرائية

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة كوندور¹

¹ الملحق (12)

5. تعديل جدول حساب النتائج 2022

يتم تعديل جدول حساب النتائج وفق الجدول التالي، مع افتراض أن أعباء المؤسسة تحدث بصفة منتظمة، حيث يتم استخدام الرقم القياسي لشهر ديسمبر 2022 مقسوماً على المتوسط السنوي للرقم القياسي لنفس السنة، ويعود ذلك إلى عدم توفر تاريخ حدوث أو تحقق كل بند من بنود الأعباء والمنتجات، وتجدر بنا ملاحظة أن تعديل جدول حساب النتائج يجب أن يسبق تعديل الميزانية، وذلك لكون النتيجة الظاهرة فيه جزء من رؤوس الأموال الخاصة، كما وتؤثر حتى على قيم كل من العلاوات والاحتياطات والترحيل من جديد بعد التعديل.

الجدول (3-13) جدول حساب النتائج المعدل 2022

البيان	القيمة التاريخية	معامل التعديل	القيمة المعدلة
مبيعات البضاعة	533,253,126	1.026	547,030,801.94
المنتوج المباع	30,289,413,626	1.026	31,071,804,123.52
رقم الأعمال	30,822,666,753		31,618,834,925.46
تغييرات المخزونات	4,839,259,837	1.026	4,964,260,306.08
الإنتاج المثبت	1,691,617	1.026	1,735,312.30
إنتاج السنة المالية	35,663,618,208		36,584,830,543.84
المشتريات المستهلكة واستهلاكات أخرى	-24,398,755,401		-25,033,123,041.43
الخدمات الخارجية وخدمات أخرى	-2,452,450,566	1.026	-2,515,798,574.06
استهلاك السنة المالية	-26,851,205,973		-27,548,921,615.48
القيمة المضافة للاستغلال	8,812,412,235		9,035,908,928.36
أعباء المستخدمين	-3,570,933,544	1.026	-3,663,172,519.19
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-60,420,607	1.026	-61,981,301.09
إجمالي فائض الاستغلال	5,181,058,082		5,310,755,108.07
المنتجات التشغيلية الأخرى	881,465,519	1.026	904,234,208.23
الأعباء التشغيلية الأخرى	-341,708,845	1.026	-350,535,353.05
مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	-2,669,706,278	الجدول (5-11)	-3,515,319,049.64
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	176,551,500	1.026	181,111,912.35
النتيجة التشغيلية	3,227,659,978		2,530,246,825.97
المنتوجات المالية	408,072,917	1.026	418,613,641.77

-2,767,965,433.63	1.026	-2,698,267,844	الأعباء المالية
-2,349,351,791.85		-2,290,194,926	النتيجة المالية
180,895,034.11		937,465,051	النتيجة العادية قبل الضرائب
15,001,208.00		15,001,208	الضرائب الواجب دفعها على النتيجة العادية
-316,089,591.00		-316,089,591	الضرائب المؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية
-120,193,348.89		636,376,668	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-120,193,348.89		636,376,668	صافي نتيجة السنة المالية
670,107,968.39			أرباح القوة الشرائية
549,914,619.50			النتيجة بعد أرباح القوة الشرائية

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة كوندور¹

من خلال الجدول نلاحظ أن تعديل جدول حساب النتائج باعتماد التكلفة التاريخية المعدلة قد أدى إلى ارتفاع قيمة كل الأعباء التي تم تعديلها، حيث ارتفعت قيمة الاهتلاكات من 2,581,841,486.48 دج إلى 3,425,184,667.20 دج، وهذه النسبة مرتفعة ويمكن أن تؤدي إلى عدة مشاكل أهمها مشكل تعويض الأصول المستهلكة، بالإضافة إلى المساهمة في رفع وهمي للأرباح، يؤدي إلى الرفع من قيمة الضرائب المستحقة.

أما بالنسبة للنتائج، فالنتيجة العملية أصبحت سالبة، حيث انخفضت بنسبة 21.61% في حين انخفضت النتيجة المالية بنسبة صغيرة مقارنة بسابقتها أي بنسبة 2.58%، أما صافي نتيجة السنة المالية فقد شهدت أيضا انخفاضا رغم إضافة أرباح القوة الشرائية.

6. تعديل الميزانية - جانب الأصول - 2022

يتم التعديل وفقا لنفس المراحل المتبعة لتعديل ميزانية 2021، حيث تظهر قيم بنود الميزانية - جانب الأصول - بعد التعديل كالتالي:

¹ الملحق (8)

الجدول (3-14) الميزانية المعدلة - جانب الأصول - 2022

البيان	التكلفة التاريخية	القيمة المحاسبية الصافية	المعدل	القيمة المحاسبية الصافية المعدلة
الأصول الثابتة (غير الجارية)				
الثبتات المعنوية	1,101,873,432	725,873,745		872,119,725.26
الثبتات العينية				
الأراضي	17,356,695,000	17,356,695,000		34,046,993,685.80
المباني	20,321,084,897	12,700,232,625	الجدول (10-5)	16,913,292,435.73
الثبتات العينية الأخرى	13,219,581,177	3,140,846,006		3,784,592,203.35
الثبتات الجارية إنجازها	1,925,348,934	1,925,348,934		3,006,216,465.17
الثبتات في شكل امتياز	720,570,482	503,603,811		537,017,334.59
الثبتات المالية				
حقوق الملكية المطلوبة ومطلوبات ذات صلة	5,928,915,800	5,928,915,800		5,928,915,800.00
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية	195,591,897	195,591,897		195,591,897.00
الضرائب المؤجلة (أصول)	356,602,212	356,602,212		356,602,212.00
مجموع الأصول غير الجارية	61,126,263,835	42,833,710,033		65,641,341,758.90
الأصول الجارية				
المخزونات والمنتجات قيد الإنجاز	22,619,716,775	22,619,716,775	1.026	23,204,143,030.16
الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة				
الزبائن	9,442,365,943	8,816,953,969		9,442,365,943.00
المديون الآخرون	10,329,253,588	10,329,253,588		10,329,253,588.00
الضرائب	314,928,119	314,928,119		314,928,119.00
خزينة الأصول	1,468,686,970	1,468,686,970		1,468,686,970.00
مجموع الأصول الجارية	44,174,951,397	43,549,539,423		44,759,377,650.16
المجموع العام للأصول	105,301,215,233	86,383,249,457		110,400,719,409.06

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة كوندور الملحق (7)

من خلال الجدول يظهر أن تعديل قيم الأصول من قيم تاريخية إلى قيم جارية قد رفع من قيمتها، خاصة الأصول ذات الأعمار الإنتاجية الطويلة، أما العناصر النقدية فلا يتم تعديلها في الميزانية، وإنما يتم الاعتماد عليها في حساب خسائر/أرباح القوة الشرائية للنقد.

7. تعديل الميزانية - جانب الخصوم - 2022

يتم تعديل جانب الخصوم للميزانية، والذي يعتبر أحد عناصره أهم أهداف محاسبة التضخم وهو رأس المال، والذي تهدف التعديلات السابقة أساسا للمحافظة عليه.

الجدول (3-15) الميزانية المعدلة - جانب الخصوم - 2022

البيان	القيمة التاريخية	معدل التعديل	القيمة المعدلة
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر (حساب المستغل)	4,277,000,000		8,700,229,825.52
العلاوات والاحتياطات - الاحتياطات المدجة	20,336,596,783	متمم حسابي	31,272,917,005.52
فارق إعادة التقييم	15,982,401,500	متمم حسابي	24,577,185,700.81
النتيجة الصافية	636,376,668	الجدول (5-13)	549,914,619.50
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	1,581,093,532		1,730,691,288.70
المجموع	42,813,468,484		66,830,938,440.0
الخصوم غير الجارية			
القروض والديون المالية	15,167,783,955		15,167,783,955
الضرائب (مؤجلة...)	56,401,808		56,401,808
ديون أخرى غير جارية	611,945,256		611,945,256
مجموع الخصوم غير الجارية	15,836,131,020		
الخصوم الجارية			
الموردون والحسابات الملحقة	12,274,400,887		12,274,400,887
الضرائب	352,910,297		352,910,297
الديون الأخرى	2,247,974,138		2,247,974,138
خزينة الخصوم	12,858,364,628		12,858,364,628
مجموع الخصوم الجارية	27,733,649,952		27,733,649,950
المجموع العام للخصوم	86,383,249,457		110,400,719,409

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة كوندور الملحق (7)

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة رأس المال الصادر قد ارتفعت بعد التعديل بنسبة 103.42%، أي أن رأس المال فقد نصف قيمته مع الزمن نتيجة تأكله بسبب الأعباء المفروضة على الأرباح الصورية التي تحتسب وفق أسلوب التكلفة التاريخية، في حين بلغ الفرق بين القيمة المعدلة لرأس المال وقيمه التاريخية في السنة السابقة 85.8%، هذا ما يدل على أن القيمة الحقيقية لرأس المال تستمر في التآكل مع السنوات نتيجة لاستمرار الأسعار في الارتفاع.

أما بالنسبة لباقي عناصر رأس المال - باستثناء النتيجة - فقد تم تعديل قيمها كمتعم حسابي، في حين لم تعدل عناصر الديون سواء طويلة أو قصيرة الأجل نظرا لاعتبارها من البنود النقدية.

المطلب الخامس: أثر تطبيق محاسبة التضخم على القوائم المالية لمؤسسة كوندور 2021-2022

من خلال هذا المطلب ستم المقارنة بين القيم التاريخية والقيمة المعدلة لبعض بنود كل من الميزانية وجدول حساب النتائج، لدراسة أثر التضخم عليها. ودور محاسبة التضخم في تعديل قيمتها.

1. أثر محاسبة التضخم على قيم التثبيتات 2021/2022

بالاعتماد على ميزانيتي السنتين 2021-2022 ستم المقارنة بين قيم التثبيتات المقاسة باعتماد التكلفة التاريخية، والقيم المعدلة باعتماد محاسبة التضخم

الجدول (3-16) أثر محاسبة التضخم على قيم الثببتات 2022/2021

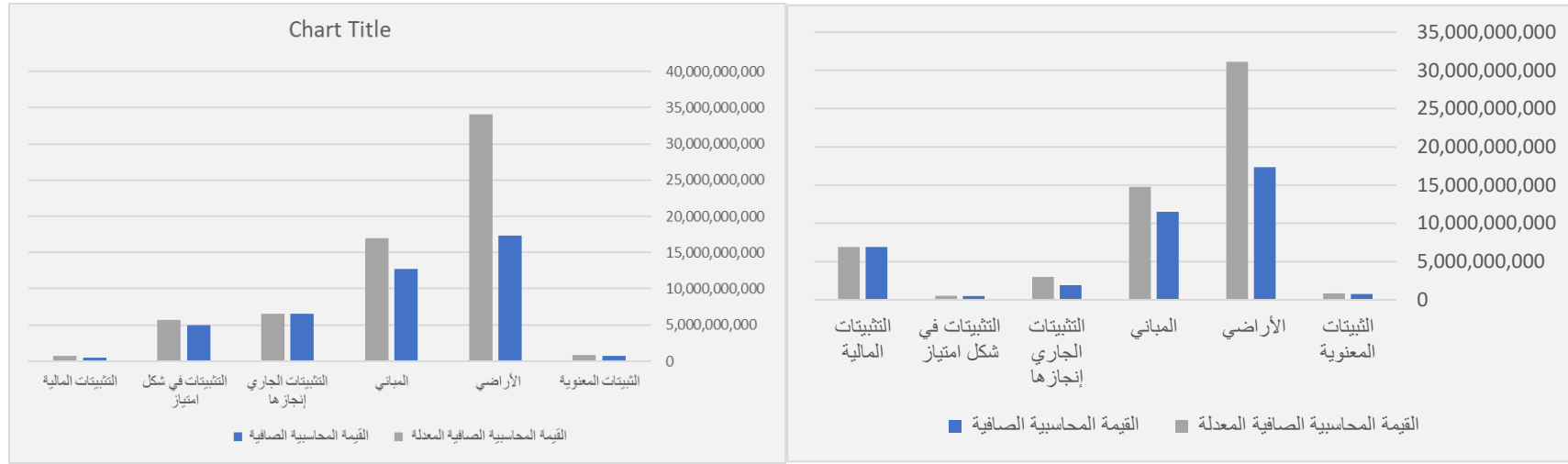
2022				2021				
النسبة	الفرق	القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	القيمة المحاسبية الصافية	النسبة	الفرق	القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	القيمة المحاسبية الصافية	الثببتات
20.15%	146,245,980	872,119,725.26	725,873,745	11.53%	87,118,977.04	842,816,991.04	755,698,014	المعنوية
71.36%	24,049,717,348	57,751,094,790.05	33,701,377,442	68.46%	22,745,385,316.69	55,970,957,932.69	33,225,572,616	العينية
96.16%	16,690,298,686	34,046,993,685.80	17,356,695,000	79.20%	13,747,339,470.04	31,104,034,470.04	17,356,695,000	الأراضي
33.17%	4,213,059,811	16,913,292,435.73	12,700,232,625	28.51%	3,277,954,223.18	14,775,250,551.18	11,497,296,328	المباني
0.00%	-	6,481,109,909.00	6,481,109,909	56.1%	1,080,867,531.17	3,006,216,465.17	1,925,348,934	الجاري إنجازها
15.04%	743,115,925.90	5,684,985,169.90	4,941,869,244	6.6%	33,413,523.59	537,017,334.59	503,603,811	في شكل امتياز
28.38%	148,178,175.44	670,355,874.44	522,177,699	0.00%	-	6,901,952,964	6,901,952,964	المالية
53.25%	22,807,631,726	65,641,341,758.90	42,833,710,033	40.50%	18,560,990,921.17	64,386,083,762.17	45,825,092,841	مجموع الأصول غير الجارية

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة كوندور 2021-2022

والأشكال التالية توضح قيم كل صنف من الأصول الثابتة قبل وبعد التعديل للسنتين 2022/2021:

الشكل (3-4) توضيح أثر محاسبة التضخم على قيم
التبئيات 2021

الشكل (3-5) توضيح أثر محاسبة التضخم على قيم
التبئيات 2022



المصدر: الجدول (16-3)

المصدر: الجدول (16-3)

من خلال الأشكال والجداول السابقة، نلاحظ ارتفاع قيم الأصول بنسب متفاوتة حسب تواريخ اقتنائها، حيث أن أن قيمة الأراضي كانت الأكثر تغيراً، وقد زادت بعد التعديل بنسبة 79.20% سنة 2021، في حين زادت بنسبة 96.16% سنة 2022، رغم أنها كانت مسجلة بنفس القيمة في ميزانتي السنتين وفق مبدأ التكلفة التاريخية، هذا ما يعني أنها تبتعد عن قيمتها الحقيقية تدريجياً، نتيجة استمرار الأسعار في التغير، تليها التبيئات العينية التي ارتفعت قيمتها بنسبة 68.46% سنة 2021، و 71.36% سنة 2022، وذلك لارتباط جزء كبير منها بالتقدم التكنولوجي، ما يجعل قيمتها تتغير بوتيرة أسرع من باقي التبيئات، فيما كانت نسب تغير باقي التبيئات متفاوتة خلال السنتين وذلك حسب أعمارها (طول الفترة بين تاريخ تقيدها بالتكلفة التاريخية وتاريخ تعديل قيمتها باعتماد المستوى العام للأسعار)، ونتيجة لما سبق فقد ارتفعت قيمة إجمالي التبيئات بعد التعديل بنسبة 40.50% سنة 2021، و 53.25% سنة 2022، ما يدل على أن الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية لم تكن مقيمة بقيمتها الحقيقية نتيجة تجاهل تغيرات الأسعار.

2. أثر محاسبة التضخم على حسابات النتائج: الجدول التالي يوضح الفروقات في النتائج بعد التعديل باعتماد التكلفة التاريخية المعدلة لسنتي 2022/2021

الجدول (3-17) أثر محاسبة التضخم على حسابات النتائج 2022/2021

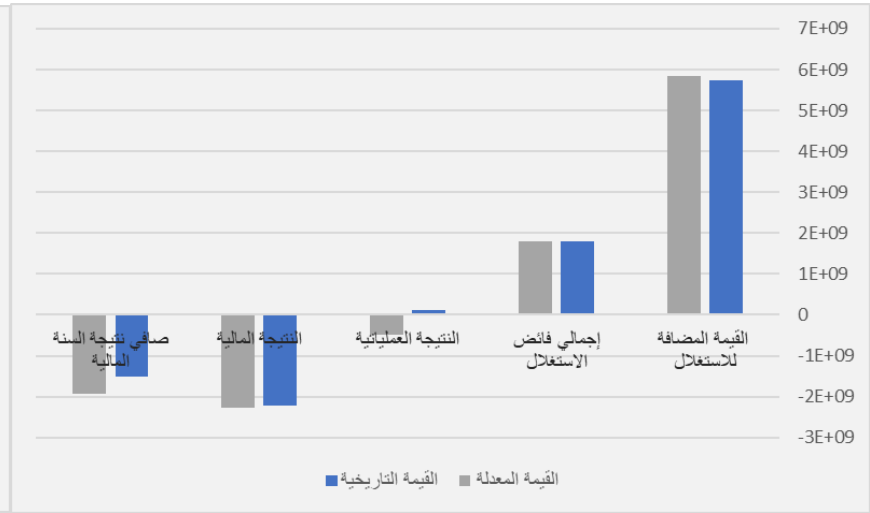
2022				2021				
النسبة	الفرق	القيمة المعدلة	القيمة التاريخية	النسبة	الفرق	القيمة المعدلة	القيمة التاريخية	البيان
2.58%	796,168,172	31,618,834,925	30,822,666,753	2.77%	935901958	34770175811	33834273853	رقم الأعمال
2.58%	921,212,336	36,584,830,544	35,663,618,208	2.77%	733504315.2	27250796717	26517292402	إنتاج السنة المالية
2.60%	-697,715,642	-27,548,921,615	-26,851,205,973	2.97%	-616686129	-21403426717	-20786740588	استهلاك السنة المالية
2.54%	223,496,693	9,035,908,928	8,812,412,235	2.04%	116818186.2	5847370000	5730551814	القيمة المضافة للاستغلال
2.50%	129,697,026	5,310,755,108	5,181,058,082	0.43%	7693308.071	1793215438	1785522130	إجمالي فائض الاستغلال
-21.61%	-697,413,152	2,530,246,826	3,227,659,978	-554.12%	-582224360.3	-477151753.3	105072607	النتيجة التشغيلية
2.58%	-59,156,866	-2,349,351,792	-2,290,194,926	2.77%	-61484866.2	-2284255938	-2222771072	النتيجة المالية
-80.70%	-756,570,017	180,895,034	937,465,051	30.40%	-643709226.5	-2761407691	-2117698465	ن. ع قبل الضرائب
-118.89%	-756,570,017	-120,193,349	636,376,668	42.72%	-643709227.5	-2150437790	-1506728563	صافي نتيجة السنة المالية
	670,107,968	670,107,968			220558833.8	220558833.8		أرباح القوة الشرائية
-13.59%	-86,462,048	549,914,620	636,376,668	28.08%	-423150393.7	-1929878957	-1506728563	النتيجة بعد أرباح القوة الشرائية

المصدر: الجداول (3-7) (3-13)

ويبين الشكل التالي التغير في قيمة حساب النتائج بعد تعديلها باعتماد التكلفة التاريخية المعدلة:

الشكل (3-6) توضيح أثر محاسبة التضخم على

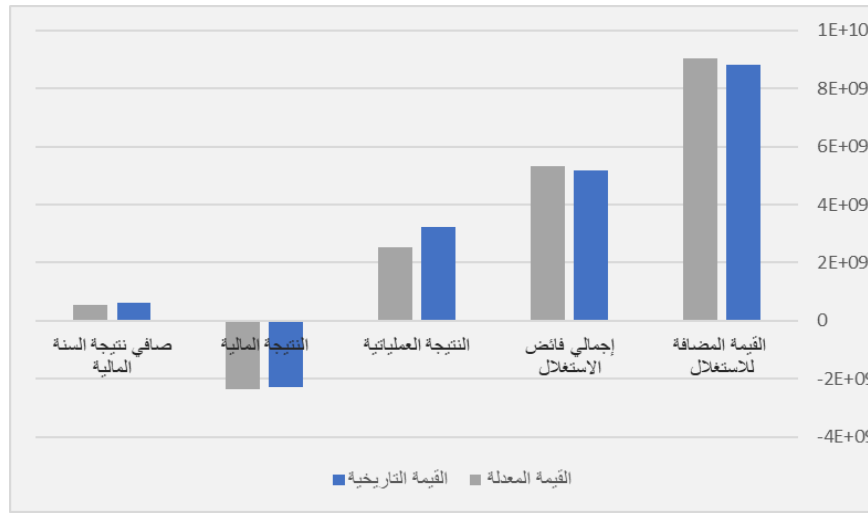
حساب النتائج 2021



المصدر: الجدول (3-17)

الشكل (3-7) توضيح أثر محاسبة التضخم على

حساب النتائج 2021



المصدر: الجدول (3-17)

نلاحظ أن قيم جميع النتائج لكلا السنتين قد انخفضت بعد التعديل، حيث انخفضت نتيجة السنة المالية 2021 بنسبة 42.72%، لكن أرباح القوة الشرائية ساهمت بتقليص الفرق إلى 28.08%، أما بالنسبة لنتيجة السنة الصافية 2022 فقد كانت قبل التعديل بقيمة 636,376,668 دج، لتصبح بعد التعديل خسارة بقيمة 120,193,349 دج، ليضاف إليها

أرباح القوة الشرائية فتصبح مجددا نتيجة -ربح- ، ولكن بقيمة أقل من القيمة المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية ب 13.59%، وهنا تبرز أهمية معالجة مكاسب وخسائر القوة الشرائية لوحدة النقد.

انخفاض مختلف مكونات صافي نتيجة السنة المالية، والذي يمكن ملاحظته من خلال الأشكال التوضيحية في الأعلى دليل على أن جزء من الأرباح التي سجلتها المؤسسة وفق أسلوب التكلفة التاريخية ليست إلا أرباحا وهمية تدفع بالمؤسسة لدفع ضرائب أكثر (ضريبة على رأس المال)، كما قد تضعها في مشاكل أخرى، كمطالبات العمال برفع الأجور والضغط بمطالبات المساهمين بتوزيع الأرباح.

3. أثر محاسبة التضخم على رؤوس الأموال الخاصة

بالاستناد إلى ميزانية 2021 سيتم المقارنة بين التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة لرؤوس الأموال الخاصة وفق الجدول التالي:

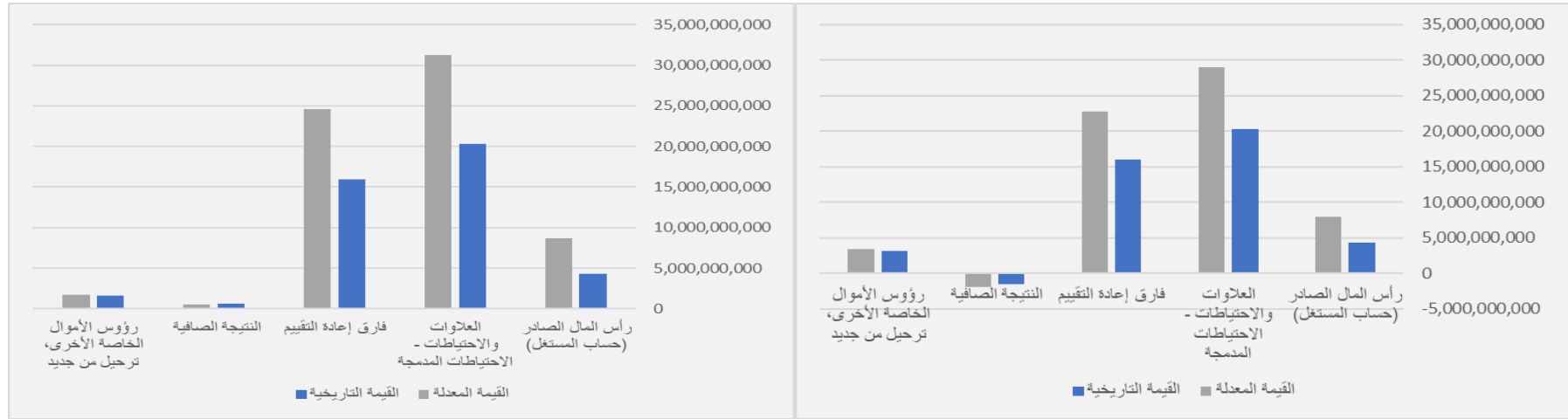
الجدول (3-18) أثر محاسبة التضخم على رؤوس الأموال الخاصة 2022/2021

النسبة	الفرق	القيمة المعدلة	القيمة التاريخية	رؤوس الأموال الخاصة	
85.84%	3,671,198,037.33	7,948,198,037.33	4,277,000,000	رأس المال الصادر (حساب المستغل)	2021
42.61%	8,664,708,871.78	29,001,305,654.78	20,336,596,783	العلاوات والاحتياطات - الاحتياطات المدجة	
42.61%	6,809,539,351.50	22,791,940,851.50	15,982,401,500	فارق إعادة التقييم	
28.08%	-423,150,393.70	-1,929,878,956.70	-1,506,728,563	النتيجة الصافية	
8.74%	269,756,520.05	3,357,578,615.05	3,087,822,095	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	
45.03%	18,992,052,385.95	61,169,144,201.95	42,177,091,816	المجموع	
103.42%	4,423,229,825.52	8,700,229,825.52	4,277,000,000	رأس المال الصادر (حساب المستغل)	
53.78%	10,936,320,222.52	31,272,917,005.52	20,336,596,783	العلاوات والاحتياطات - الاحتياطات المدجة	
53.78%	8,594,784,200.81	24,577,185,700.81	15,982,401,500	فارق إعادة التقييم	
-13.59%	-86,462,048.50	549,914,619.50	636,376,668	النتيجة الصافية	
9.46%	149,597,756.70	1,730,691,288.70	1,581,093,532	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	
56.10%	24,017,469,956.06	66,830,938,440.06	42,813,468,484	المجموع	

المصدر: الجداول (3-9) (3-15)

الشكل (3-8) أثر محاسبة التضخم على رؤوس الأموال

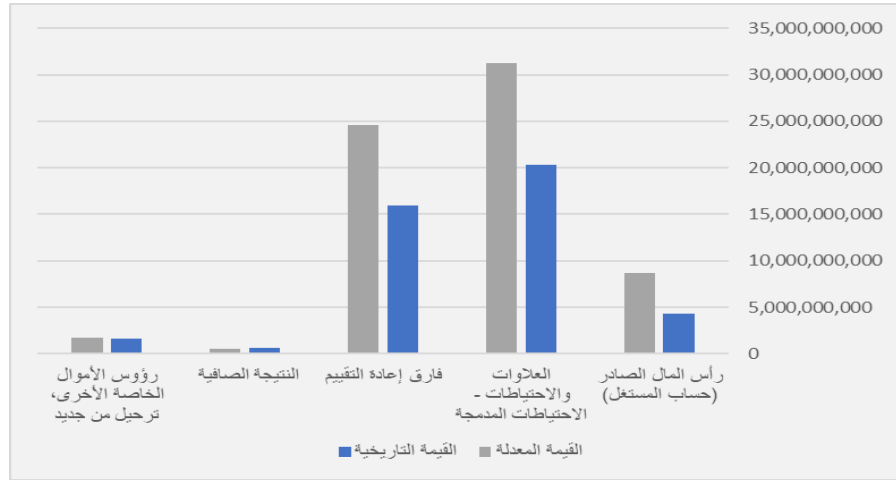
الخاصة 2021



المصدر: الجدول (3-18)

الشكل (3-9) أثر محاسبة التضخم على رؤوس الأموال

الخاصة 2022



المصدر: الجدول (3-18)

من خلال الأشكال والجدول السابقة نلاحظ أن التكلفة المعدلة للأموال الخاصة قد ارتفعت بنسبة 45.03% لسنة 2021، في حين زادت بنسبة 56.10% سنة 2022، وهذا ناتج عن زيادة القيمة المعدلة لرأس المال الصادر، وهنا يبرز الهدف الأساسي لمحاسبة التكلفة التاريخية المعدلة والمتمثل أساساً في المحافظة على القدرة الشرائية لرأس المال.

4. أثر محاسبة التضخم على قيمة الضريبة واجبة الدفع

بالاعتماد على المعطيات السابقة، يتم حساب الضريبة المستحقة على النتائج في حال التعديل وقبل التعديل والمقارنة بينها

الجدول (3-19) أثر محاسبة التضخم على قيمة الضريبة واجبة الدفع 2021-2022

2022				2021		
النسبة	الفرق	القيمة المعدلة	القيمة التاريخية	القيمة المعدلة	القيمة التاريخية	
-13.59%	-86,462,048.50	549,914,619.50	636,376,668.00	- 1,929,878,956.7	- 1,506,728,563.00	النتيجة بعد أرباح القوة الشرائية
-2.58%	-16,427,789.21	104,483,777.71	120,911,566.92	-	-	الضريبة واجبة الدفع

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة كوندور

تم حساب مبلغ الضريبة المستحقة من خلال المعطيات السابقة، وبعتماد معدل 0.19، حيث نلاحظ أن نتيجة المؤسسة لسنة 2021 كانت سالبة في كلتا الحالتين وبالتالي لم يتم فرض أي ضريبة عليها، أما بالنسبة لسنة 2022 فإن مبلغ الضريبة المستحق باعتماد التكلفة التاريخية المعدلة أقل ب 2.58%-مقارنة بالمبلغ المحسوب على أساس التكلفة التاريخية، ورغم أن المبلغ كان صغيرا إلى أنه كان معتبرا وكبير التأثير لأنه سيدفع من رأس المال.

المبحث الثالث: مساهمة تطبيق محاسبة التضخم في تعزيز جودة نتائج تقييم الأداء المالي لمؤسسة كوندور

من خلال هذا المبحث سوف ندرس أثر التضخم على نسب ومؤشرات التحليل المالي، ودور محاسبة التضخم في إزالة هذا الأثر وإعطاء النتائج مصداقية أكثر.

المطلب الأول: توحيد القدرة الشرائية لوحدة النقد للقوائم المالية لمؤسسة كوندور 2021-2022

من أجل إجراء المقارنة بين القوائم المالية لأكثر من سنة فإن عملية التعديل تستوجب تعديل أرصدة كل من العناصر النقدية وغير النقدية، ويكون إجراء التعديل بضرب مبالغ العناصر النقدية والعناصر غير النقدية والمعدلة إلى الأسعار السائدة نهاية سنة الأساس في معامل التحويل الذي يمثل العلاقة بين الرقم القياسي لنهاية السنة المراد إليها التعديل والرقم القياسي لنهاية سنة الأساس.

حيث إذا كان غرض التعديل إلى أسعار السائدة في نهاية السنة فقط فلا داعي إلى عملية تعديل العناصر النقدية لأنها تظهر بوحدات نقدية ذات قوة شرائية حالية، ولكن إذا كان الغرض من التعديل المقارنة بين القوائم المالية لأكثر من سنة فإنه يتم تعديل العناصر النقدية، ويكون إجراء التعديل بضرب مبالغ العناصر النقدية لكل من الموجودات والمطلوبات النقدية في معامل التحويل الذي يمثل العلاقة بين الرقم القياسي لنهاية السنة المراد إليها التعديل والرقم القياسي لنهاية سنة الأساس.

سنقوم بإعادة تعديل جميع بنود القوائم المالية حسب وحدة النقد الثابتة في نهاية سنة 2022 كما في الجداول

التالية:

1. تعديل الميزانية

1.1 تعديل جانب الأصول

الجدول (3-20) تعديل الميزانية - أصول - بوحدة النقد الثابتة لسنة 2022

2022	2021	2021	البيان
القيمة المحاسبية الصافية المعدلة إلى أسعار نهاية سنة 2022	القيمة المحاسبية الصافية المعدلة إلى أسعار نهاية سنة 2022	القيمة المحاسبية الصافية المعدلة إلى أسعار نهاية سنة 2021	
			الأصول الثابتة (غير الجارية)
872,119,725	922,041,788.19	842,816,991.04	التبittات المعنوية
57,751,094,790	61,232,227,978.37	55,970,957,932.69	التبittات العينية
34,046,993,686	34,027,813,710.22	31,104,034,470.04	الأراضي
16,913,292,436	16,164,124,102.99	14,775,250,551.18	المباني
3,784,592,203	4,820,916,389.28	4,406,687,741.57	التبittات العينية الأخرى
		5,684,985,169.90	التبittات الجارية إنجازها
		670,355,874.44	التبittات في شكل امتياز
5,928,915,800	6,486,233,885.20	5,928,915,800.00	حقوق الملكية المطلوبة ومطلوبات ذات صلة
195,591,897	390,281,403.98	356,747,170.00	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
356,602,212	674,221,253.44	616,289,994.00	الضرائب المؤجلة (أصول)
65,641,341,759	70,438,375,635.81	64,386,083,762.17	مجموع الأصول غير الجارية

			الأصول الجارية
23,204,143,030	17,519,957,634.04	16,014,586,502.78	المخزونات والمنتجات قيد الإنجاز
			الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة
9,442,365,943	11,251,691,028.01	10,284,909,532.00	الزبائن
10,329,253,588	10,410,199,009.21	9,515,721,215.00	المدينون الآخرون
314,928,119	384,081,979.48	351,080,420.00	الضرائب
1,468,686,970	2,182,156,180.20	1994658300	خزينة الأصول
21,555,234,620	24,228,128,196.90	22,146,369,467	الأصول المتداولة عدا المخزونات
44,759,377,650.16	41,748,085,830.94	38,160,955,969.78	مجموع الأصول الجارية
110,400,719,409.06	112,186,461,466.75	102,547,039,731.95	المجموع العام للأصول
			الموجودات وما يماثلها
1,468,686,970	2,182,156,180.20	1994658300	خزينة الأصول
21,555,234,620	24,228,128,196.90	22,146,369,467	الأصول المتداولة عدا المخزونات
44,759,377,650.16	41,748,085,830.94	38,160,955,969.78	مجموع الأصول الجارية
110,400,719,409.06	112,186,461,466.75	102,547,039,731.95	

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة كوندور 2021-2022

1.2 تعديل جانب الخصوم

ويتم تعديل جميع الخصوم في الميزانية باعتماد الأسعار السائدة في نهاية سنة 2022

الجدول (3-21) تعديل الميزانية - خصوم - بوحدة النقد الثابتة لنهاية سنة 2022

2022	2021		
القيمة المعدلة إلى أسعار نهاية 2022	القيمة المعدلة إلى أسعار نهاية 2022	القيمة المعدلة إلى أسعار نهاية 2021	البيان
	-		رؤوس الأموال الخاصة
8,700,229,825.52	8,695,328,652.84	7,948,198,037.33	رأس المال الصادر (حساب المستغل)
31,272,917,005.52	31,727,428,386.33	29,001,305,654.78	العلاوات والاحتياطات - الاحتياطات المدجة
24,577,185,700.81	24,934,383,291.54	22,791,940,851.50	فارق إعادة التقييم
549,914,619.50	-2,111,287,578.64	-1,929,878,956.70	النتيجة الصافية
1,730,691,288.70	3,673,191,004.87	3,357,578,615.05	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد
66,830,938,440.06	66,919,043,756.93	61,169,144,201.95	المجموع
			الخصوم غير الجارية
15,167,783,955	20,786,531,103.09	19,000,485,469.00	القروض والديون المالية
56,401,808	-		الضرائب (مؤجلة...)

611,945,256	686,017,202.32	627,072,397.00	ديون أخرى غير جارية
15,836,131,019	21,472,548,305.40	19,627,557,866.00	مجموع الخصوم غير الجارية
82,667,069,459	88,391,592,062.33	80,796,702,067.95	الأموال الدائمة
			الخصوم الجارية
12,274,400,887	12,650,507,977.03	11,563,535,628.00	الموردون والحسابات الملحقة
352,910,297	471,305,206.82	430,809,147.00	الضرائب
2,247,974,138	2,512,338,161.40	2,296,469,983.00	الديون الأخرى
12,858,364,628	8,160,718,059.16	7,459,522,906.00	خزينة الخصوم
27,733,649,950	23,794,869,404.42	21,750,337,664.00	مجموع الخصوم الجارية
110,400,719,409	112,186,461,466.75	102,547,039,731.95	المجموع العام للخصوم

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة كوندور 2021-2022

2. تعديل جدول حساب النتائج

ويتم تعديل جميع عناصره، حيث نلاحظ تغيرات كبيرة فيها رغم أن الفارق الزمني لم يكن طويلا.

الجدول (3-22) تعديل جدول حساب النتائج بوحدة النقد الثابتة لنهاية سنة 2022

2022	2021		
القيمة المعدلة إلى أسعار نهاية 2022	القيمة المعدلة إلى أسعار نهاية 2022	القيمة المعدلة إلى أسعار نهاية 2021	البيان
31,618,834,925	38,038,572,337.26	34770175811	رقم الأعمال
36,584,830,544	29,812,371,608.62	27250796717	إنتاج السنة المالية
-25,033,123,041	-20,090,560,447.92	-18364314852	المشتريات المستهلكة واستهلاكات أخرى
-2,515,798,574	-3,324,788,380.51	-3039111865	الخدمات الخارجية وخدمات أخرى
-27,548,921,615	-23,415,348,828.44	-21403426717	استهلاك السنة المالية
9,035,908,928	6,397,022,780.19	5847370000	القيمة المضافة للاستغلال
-3,663,172,519	-4,104,255,606.09	-3751604759	أعباء المستخدمين
-61,981,301	-330,989,484.85	-302549803.3	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
5,310,755,108	1,961,777,689.25	1793215438	إجمالي فائض الاستغلال
904,234,208	622,295,227.08	568825618.9	المنتجات العملية الأخرى

-350,535,353	-327,948,186.54	-299769823.2	الأعباء التشغيلية الأخرى
-3,515,319,050	-3,420,196,754.76	-3126322445	مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
181,111,912	642,068,006.90	586899457.9	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
2,530,246,826	-522,004,018.07	-477151753.3	النتيجة التشغيلية
418,613,642	121,794,583.38	111329600.9	المنتوجات المالية
-2,767,965,434	-2,620,770,579.77	-2395585539	الأعباء المالية
-2,349,351,792	-2,498,975,996.39	-2284255938	النتيجة المالية
180,895,034	-3,020,980,014.46	-2761407691	النتيجة العادية قبل الضرائب
15,001,208	3,707,144.81	3388615	الضرائب الواجب دفعها على النتيجة العادية
-316,089,591	664,693,926.88	607581286	الضرائب المؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية
-120,193,349	-2,352,578,942.77	-2150437790	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-120,193,349	-2,352,578,942.77	-2150437790	صافي نتيجة السنة المالية
670,107,968	241,291,364.13	220558833.8	أرباح القوة الشرائية
549,914,620	-2,111,287,578.64	-1929878957	النتيجة بعد ارباح القوة الشرائية

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة كوندور 2021-2022

وبعد تعديل القوائم المالية لسنة 2021 إلى الأسعار السائدة في نهاية سنة 2022 يمكننا إجراء المقارنات والحسابات اللازمة لأغراض تقييم الأداء المالي. مع التنبيه إلى أن هدفنا من المطالب التالية ليس تقييم الأداء المالي، ولكن دراسة أثر محاسبة التضخم على الاتجاه القيمة التعبيرية لكل مؤشر من مؤشرات تقييم الأداء المالي.

المطلب الثاني: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي

1. مؤشرات التوازن المالي

يعتبر تحقيق التوازن المالي أحد أهم أهداف المؤسسات الاقتصادية، ويعود ذلك لتأثيره الكبير على أدائها المالي، والذي تتطلب سلامته مراقبة مستمرة لمكونات الميزانية باعتماد بعض المؤشرات المالية التي تساعد على فهم كيفية إحداث التوازن المالي والمحافظة عليه.

1.1 رأس المال العامل

يقوم هذا المفهوم على قاعدة محاسبية بسيطة تقضي بمقارنة التزامات (خصوم) المؤسسة التي تستحق في فترة مالية واحدة مع موجوداتها (الأصول) التي تستحق في نفس الفترة المالية.

ويتم حساب مختلف أنواع رأس المال من خلال المعادلات التالية:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية

رأس المال الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

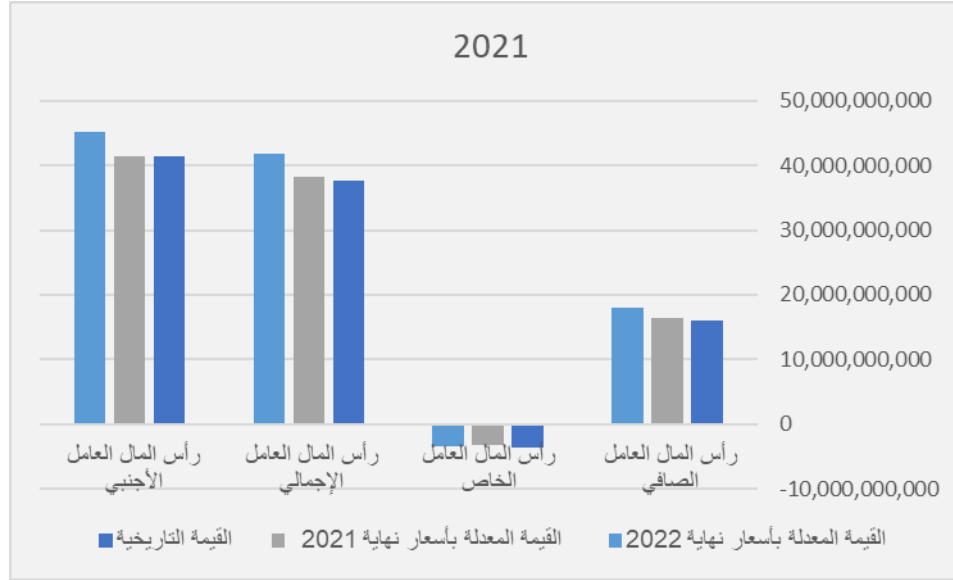
من خلال الجداول التالية، وبالاعتماد على القوائم المالية للسنتين 2021-2022، تتم حساب مختلف أنواع رأس المال وفق الجداول التالية، ومن ثم تمثيلها باعتماد الرسوم البيانية لإبراز تغير قيمها بعد التعديل بشكل أفضل:

الجدول (3-23) أثر محاسبة التضخم على قيم رأس المال العامل 2021

نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2021	القيمة التاريخية	
43.02%	26,586,942,380.33	88,391,592,062.33	80,796,702,067.95	61,804,649,682	الأموال الدائمة
53.71%	24,613,282,794.81	70,438,375,635.81	64,386,083,762.17	45,825,092,841	الأصول الثابتة
12.35%	1,973,659,585.52	17,953,216,426.52	16,410,618,305.78	15,979,556,841	رأس المال العامل الصافي
58.66%	24,741,951,940.93	66,919,043,756.93	61,169,144,201.95	42,177,091,816	الأموال الخاصة
53.71%	24,613,282,794.81	70,438,375,635.81	64,386,083,762.17	45,825,092,841	الأصول الثابتة.
-3.53%	128,669,146.12	-3,519,331,878.88	-3,216,939,560.22	-3,648,001,025	رأس المال العامل الخاص
10.65%	4,018,191,322.94	41,748,085,830.94	38,160,955,969.78	37,729,894,508	مجموع الأصول الجارية
10.65%	4,018,191,322.94	41,748,085,830.94	38,160,955,969.78	37,729,894,508	رأس المال العامل الإجمالي
34.27%	28,631,474,117.75	112,186,461,466.75	102,547,039,731.95	83,554,987,349	مجموع الخصوم
58.66%	24,741,951,940.93	66,919,043,756.93	61,169,144,201.95	42,177,091,816	الأموال الخاصة
9.40%	3,889,522,176.82	45,267,417,709.82	41,377,895,530.00	41,377,895,533	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

الشكل (3-10) توضيح أثر محاسبة التضخم على قيم رأس المال العامل 2021



المصدر: الجدول (5-26)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل أنواع رأس المال قد تغيرت كما يلي:

- حيث ارتفعت قيمة رأس المال العامل الصافي بنسبة: 12.35% بسبب ارتفاع قيمة الأصول الدائمة تفوق نسبة ارتفاع قيمة الأصول الجارية، ذلك أن غالبيتها من البنود النقدية التي لا تعدل، باستثناء المخزونات التي تعدل بنسبة ضئيلة لكون مدة حيازتها قصيرة.
- قبل التعديل: موجب ويفسر على أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية وحققت فائض
- بعد التعديل: نفس التفسير
- أما قيمة رأس المال العامل الخاص فقد انخفضت بنسبة 3.53% بسبب ارتفاع قيمة الأصول الثابتة بقيمة تفوق قيمة ارتفاع الأموال الخاصة.

○ قبل التعديل: سالب ويفسر على أن الأموال الخاصة غير كافية لتمويل الأصول الثابتة، الجزء الباقي ممول بالديون المتوسطة والطويلة الأجل فقط.

○ بعد التعديل: نفس التفسير

- في حين ارتفعت قيمة رأس المال العامل الإجمالي بنسبة 10.65% بسبب ارتفاع قيمة الأصول الجارية.

- ارتفعت قيمة رأس المال العامل الأجنبي بنسبة 9.40% رغم أن مكوناته جميعها من البنود النقدية التي لا تعدل وقف مبدأ التكلفة التاريخية، إلا أنه نتيجة لتعديل قيم

بنود القوائم المالية لسنة 2021 الأسعار السائدة في نهاية 2022 لأغراض المقارنة فقد تم تعديل مكونات رأس المال الأجنبي، بالنسبة بين الأرقام القياسية للسنتين.

وهنا نلاحظ أن رأس المال العامل بمختلف أنواعه قد ارتفع بعد حسابه اعتمادا على القوائم المالية المعدلة، ويعطي دلالة إيجابية أكبر.

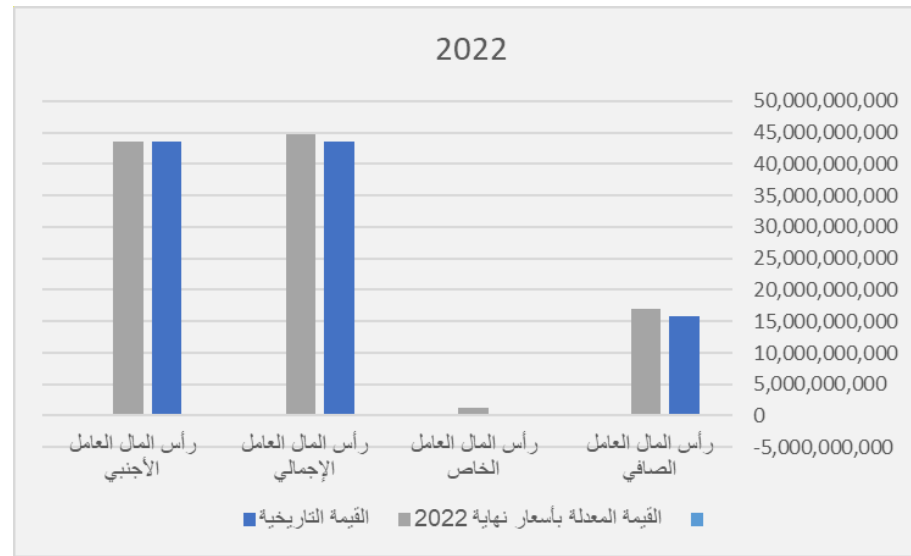
الجدول (3-24) أثر محاسبة التضخم على قيم رأس المال العامل 2022

نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة التاريخية	
40.95%	24,017,469,956.06	82,667,069,459.06	58,649,599,503	الأموال الدائمة
53.25%	22,807,631,725.90	65,641,341,758.90	42,833,710,033	الأصول غير الجارية
7.65%	1,209,838,230.16	17,025,727,700.16	15,815,889,470	رأس المال العامل الصافي
56.10%	24,017,469,956.06	66,830,938,440.06	42,813,468,484	الأموال الخاصة
53.25%	22,807,631,725.90	65,641,341,758.90	42,833,710,033	الأصول الثابتة.
59.00%	1,209,838,230.16	1,189,596,681.16	-20,241,549	رأس المال العامل الخاص
2.78%	1,209,838,227.16	44,759,377,650.16	43,549,539,423	مجموع الأصول الجارية
2.78%	1,209,838,227.16	44,759,377,650.16	43,549,539,423	رأس المال العامل الإجمالي
27.80%	24,017,469,952.06	110,400,719,409.06	86,383,249,457	مجموع الخصوم

56.10%	24,017,469,956.06	66,830,938,440.06	42,813,468,484	الأموال الخاصة
0.00%	-4.00	43,569,780,969.00	43,569,780,973	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

الشكل (3-11) توضيح أثر محاسبة التضخم على قيم رأس المال العامل 2022



المصدر: الجدول (3-25)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل أنواع رأس المال قد تغيرت كما يلي:

- حيث ارتفعت قيمة رأس المال العامل الصافي بنسبة: 7.65% بسبب ارتفاع قيمة الأموال الدائمة تفوق نسبة ارتفاع قيمة الأصول الجارية، ذلك أن غالبيتها من البنود النقدية التي لا تعدل، باستثناء المخزونات التي تعدل بنسبة ضئيلة لكون مدة حيازتها قصيرة.

- قبل التعديل: موجب ويفسر على أن المؤسسة استطاعة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالي وحققت فائض
- بعد التعديل: نفس التفسير
- أما قيمة رأس المال العامل الخاص فقد انخفضت بنسبة %59.00 بسبب ارتفاع قيمة الأصول الثابتة والأموال الخاصة.
- قبل التعديل: سالب ويفسر على أن الأموال الخاصة غير كافية لتمويل الأصول الثابتة، الجزء الباقي ممول بالديون المتوسطة والطويلة الأجل فقط.
- بعد التعديل: موجب ويفسر على أن الأموال الخاصة كافية لتمويل الأصول الثابتة، دون اللجوء للديون.
- حين ارتفعت قيمة رأس المال العامل الإجمالي بنسبة %2.78 بسبب ارتفاع قيمة الأصول الجارية
- أما رأس المال العامل الأجنبي فلم تتغير قيمته، وذلك لكون جميع مكوناته عناصر نقدية مقيمة بقيمتها الجارية وقت الإثبات.

1.2 احتياجات رأس المال العامل

يتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق المعادلة التالية

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{احتياجات التمويل الدورية} - \text{موارد التمويل الدورية}$$

حيث:

$$\text{احتياجات التمويل الدورية} = \text{الأصول الجارية} - \text{خزينة الأصول}$$

$$\text{موارد التمويل الدورية} = \text{الخصوم الجارية} - \text{خزينة الخصوم}$$

الجدول (3-25) أثر محاسبة التضخم على قيمة احتياجات رأس المال العامل 2021

نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2021	القيمة التاريخية	
10.65%	4,018,191,322.94	41,748,085,830.94	38,160,955,969.78	37,729,894,508	الأصول الجارية
9.40%	187,497,880.20	2,182,156,180.20	1,994,658,300.00	1,994,658,300	خزينة الأصول
10.72%	3,830,693,442.74	39,565,929,650.74	36,166,297,669.78	35,735,236,208	احتياجات التمويل الدورية
9.40%	2,044,531,740.42	23,794,869,404.42	21,750,337,664.00	21,750,337,664	الخصوم الجارية
9.40%	701,195,153.16	8,160,718,059.16	7,459,522,906.00	7,459,522,906	خزينة الخصوم
9.40%	1,343,336,587.25	15,634,151,345.25	14,290,814,758.00	14,290,814,758	موارد التمويل الدورية
11.60%	2,487,356,855.48	23,931,778,305.49	21,875,482,911.78	21,444,421,450	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

الجدول (3-26) أثر محاسبة التضخم على قيمة احتياجات رأس المال العامل 2022

نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة التاريخية	
2.78%	1,209,838,227.16	44,759,377,650.16	43,549,539,423.00	الأصول الجارية
0.00%	-	1,468,686,970.00	1,468,686,970.00	خزينة الأصول
2.88%	1,209,838,227.16	43,290,690,680.16	42,080,852,453.00	احتياجات التمويل الدورية
0.00%	-	27,733,649,950.00	27,733,649,950.00	الخصوم الجارية
0.00%	-	12,858,364,628.00	12,858,364,628.00	خزينة الخصوم
0.00%	-	14,875,285,322.00	14,875,285,322.00	موارد التمويل الدورية
4.45%	1,209,838,227.16	28,415,405,358.16	27,205,567,131.00	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

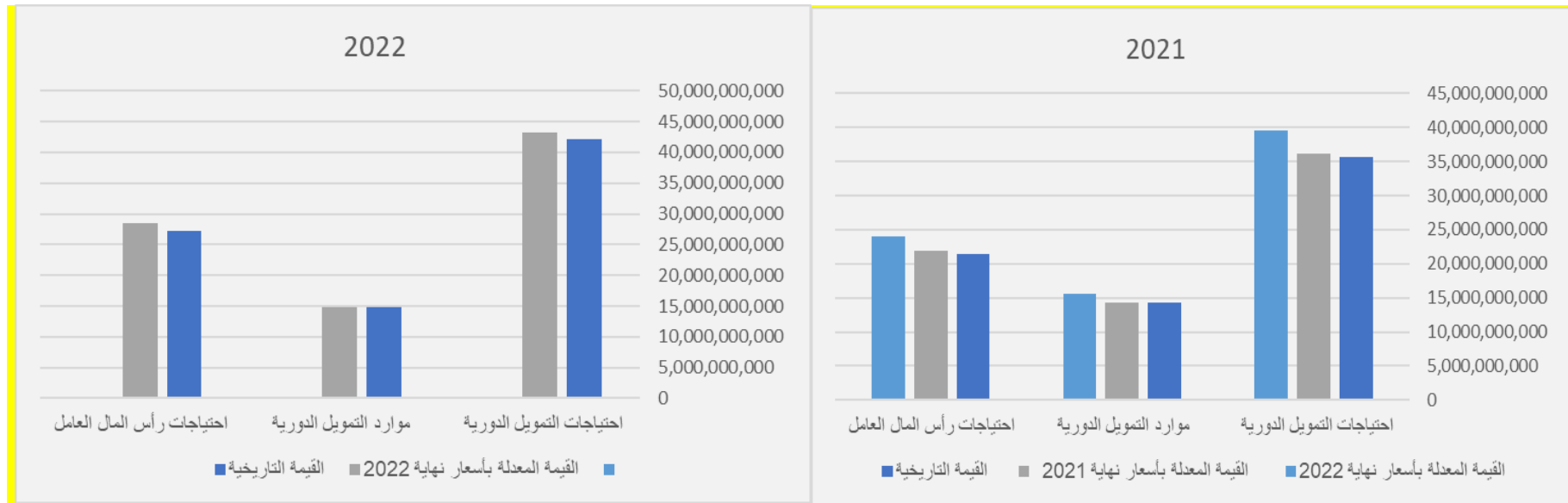
والأشكال التالية توضح أثر محاسبة التضخم على قيمة احتياجات رأس المال العامل للسنتين 2022/2021

الشكل (3-12) توضيح أثر محاسبة التضخم على قيمة احتياجات

الشكل (3-13) توضيح أثر محاسبة التضخم على قيمة احتياجات رأس

رأس المال العامل 2021

المال العامل 2022



المصدر: الجدول (3-28)

المصدر: الجدول (3-29)

من خلال الجداول والأشكال السابقة، نلاحظ أن التغيير في قيمة احتياجات رأس المال العامل لسنة 2021 كان أكبر من التغيير في قيمة احتياجات رأس المال العامل لسنة 2022، حيث بلغ على التوالي 11.60% و 4.45%، ويعود ذلك إلى عدم تغيير قيم مكونات حسابه لسنة 2022 وذلك لونها من العناصر النقدية (باستثناء احتياجات التمويل الدورية التي ارتفعت بنسبة ضئيلة نتيجة ارتفاع قيمة المخزونات بعد التعديل)، في حين تغيرت لسنة 2021 بسبب تعديلها بأسعار سنة الأساس 2022 لأهداف المقارنة.

1.3 الخزينة

تُحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخبزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

أو الخبزينة = القيم الجاهزة - سلفات المصرفية

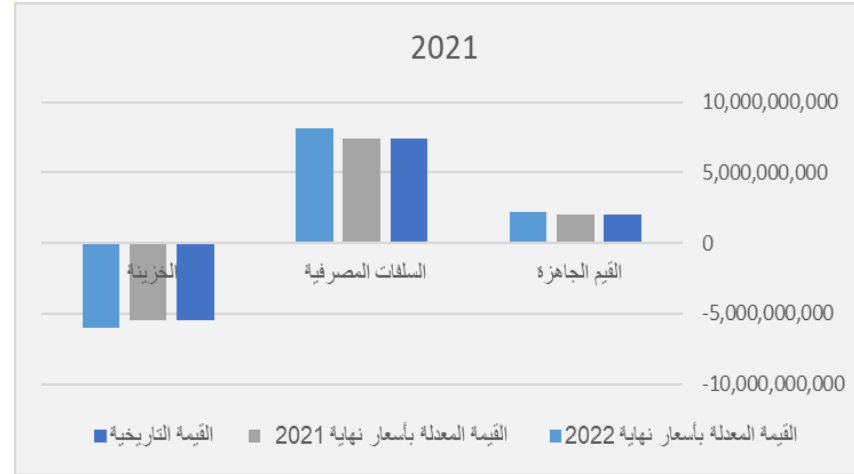
الجدول (3-27) أثر محاسبة التضخم على رصيد الخبزينة 2021-2022

نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2021	القيمة التاريخية	
9.4%	187,497,880.20	2,182,156,180.20	1,994,658,300.00	1,994,658,300.00	القيم الجاهزة
9.4%	701,195,153.16	8,160,718,059.16	7,459,522,906.00	7,459,522,906.00	السلفات المصرفية
9.4%	-513,697,272.96	-5,978,561,878.96	-5,464,864,606.00	-5,464,864,606.00	الخبزينة
					2022
نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة التاريخية		
-	-	-	1,468,686,970.00	1,468,686,970.00	القيم الجاهزة
-	-	-	12,858,364,628.00	12,858,364,628.00	السلفات المصرفية
-	-	-	-11,389,677,658.00	-	الخبزينة
				11,389,677,658.00	

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

نلاحظ أن قيمة الخزينة لسنة 2022 لم تتغير، وذلك لكون مكونات حسابها من العناصر النقدية التي لا تتأثر بالتعديل، أما بالنسبة لسنة 2021 فقد تغيرت نتيجة تعديل العناصر النقدية لهذه السنة بهدف المقارنة. ما يؤثر على قرارات المؤسسة فيما يخص السيولة.

الشكل (3-14) توضيح أثر محاسبة التضخم على رصيد الخزينة 2021



المصدر: الجدول (3-30)

المطلب الثاني: النسب المالية

يتم حساب النسب المالية من خلال علاقة حسابية تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، ويعتمد التغير في قيمها على التغير في أحد هذه البنود أو فيها جميعها. وفيما يلي عرض لأهم النسب المالية وقيم التغير فيها:

1. نسب السيولة

تقيس نسب السيولة الملاءة المالية للمؤسسة في المدى القصير، أي مقدرتها على سداد الالتزامات المالية الثابتة، وبالتالي فإنها تظهر إلى أي مدى تكون الخصوم المتداولة مغطاة بأصول يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية تعادل تقريبا فترة استحقاق الخصوم المتداولة.

الجدول (3-28) أثر محاسبة التضخم على نسب السيولة 2021

نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2021	القيمة التاريخية	
10.65%	4,018,191,322.94	41,748,085,830.94	38,160,955,969.78	37,729,894,508.00	مجموع الأصول المتداولة
9.40%	2,044,531,740.42	23,794,869,404.42	21,750,337,664.00	21,750,337,664.00	مجموع الخصوم المتداولة
1.14%	0.02	1.75	1.75	1.73	نسبة التداول (السيولة العامة- النسبة الجارية)
9.40%	2,081,758,729.90	24,228,128,196.90	22,146,369,467.00	22,146,369,467.00	(الأصول المتداولة-المخزونات)
9.40%	2,044,531,740.42	23,794,869,404.42	21,750,337,664.00	21,750,337,664.00	الخصوم المتداولة
0.00%	-	1.02	1.02	1.02	نسبة السيولة السريعة
9.40%	187,497,880.20	2,182,156,180.20	1,994,658,300.00	1,994,658,300.00	الأصول النقدية وشبه النقدية
9.40%	2,044,531,740.42	23,794,869,404.42	21,750,337,664.00	21,750,337,664.00	الخصوم المتداولة
0.00%	-	0.09	0.09	0.09	نسبة السيولة النقدية

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

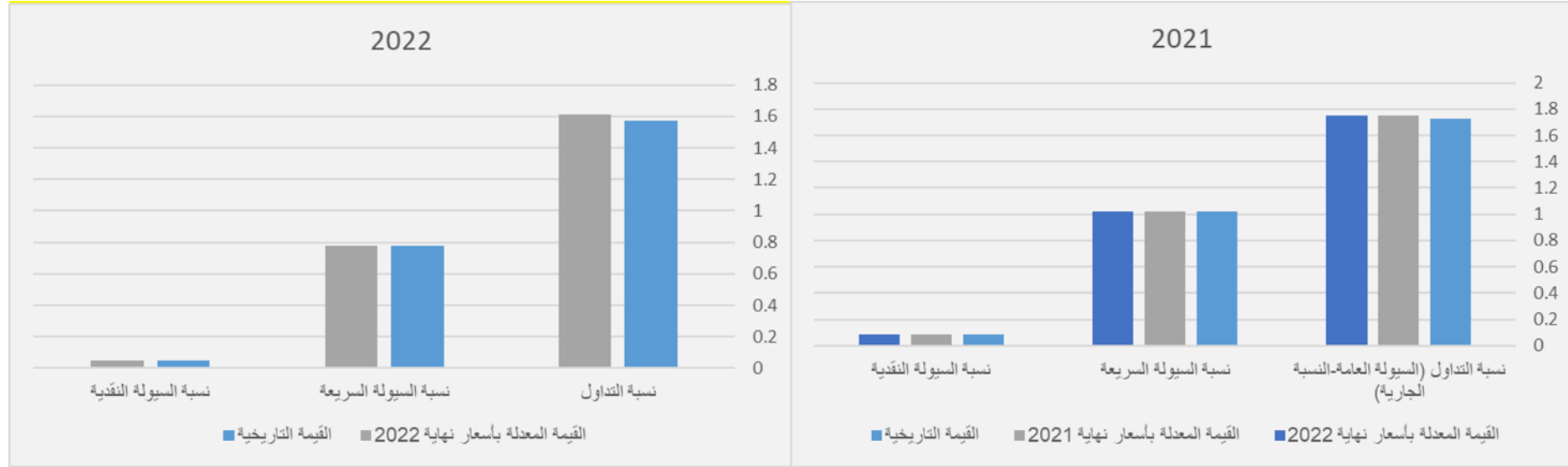
الجدول (3-29) أثر محاسبة التضخم على نسب السيولة 2022

نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة التاريخية	
2.78%	1,209,838,227.16	44,759,377,650.16	43,549,539,423.00	مجموع الأصول المتداولة
0.00%	-	27,733,649,950	27,733,649,950	مجموع الخصوم المتداولة
2.78%	0.04	1.61	1.57	نسبة التداول
0.00%	-	21,555,234,620.00	21,555,234,620.00	(الأصول المتداولة-المخزونات)
0.00%	-	27,733,649,950	27,733,649,950	الخصوم المتداولة
0.00%	-	0.78	0.78	نسبة السيولة السريعة
0.00%	-	1,468,686,970	1,468,686,970	الأصول النقدية وشبه النقدية
0.00%	-	27,733,649,950.00 ج.ج.	27,733,649,950.00 ج.ج.	الخصوم المتداولة
0.00%	-	0.05	0.05	نسبة السيولة النقدية

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

نلاحظ من خلال الجداول والأشكال السابقة أن نسبة التداول (السيولة العامة-النسبة الجارية) هي الوحيدة التي تغيرت، حيث ارتفعت بعد تعديل بنود القوائم المالية لسنة 2021 لأهداف المقارنة ب 1.14%، أما بالنسبة لسنة 2022 فتغيرت بنسبة 2.78%، وذلك بسبب التغير في قيمة المخزونات بعد التعديل، في حين لم تتغير كل من نسبة السيولة السريعة ونسبة السيولة النقدية في كلا السنتين، وذلك لكون المتغيرات الداخلة في حسابها من العناصر النقدية.

الشكل (3-15) أثر محاسبة التضخم على نسب السيولة 2021-2022



المصدر: الجداول (31-3) (32-3)

2. نسب النشاط

تقيس نسب النشاط مدى كفاءة إدارة المؤسسة الاقتصادية في توزيع مواردها المالية المتاحة على مختلف الأصول المتداولة والثابتة، وفي نفس السياق مدى قدرتها على تحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات والأرباح من خلال كفاءتها في استخدام الأصول في إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات.

الجدول (3-30) أثر محاسبة التضخم على نسب النشاط 2021

نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2021	القيمة التاريخية	
12.43%	4,204,298,484.26	38,038,572,337.26	34,770,175,811.02	33,834,273,853	صافي المبيعات
34.27%	28,631,474,117.75	112,186,461,466.75	102,547,039,731.95	83,554,987,349	مجموع الاصول
- 16.27%	-0.07	0.34	0.34	0.40	معدل دوران مجموع الأصول
12.43%	4,204,298,484.26	38,038,572,337.26	34,770,175,811.02	33,834,273,853	صافي المبيعات
53.71%	24,613,282,794.81	70,438,375,635.81	64,386,083,762.17	45,825,092,841	الأصول الثابتة
- 26.86%	-0.20	0.54	0.54	0.74	معدل دوران الأصول الثابتة
12.43%	4,204,298,484.26	38,038,572,337.26	34,770,175,811.02	33,834,273,853	صافي المبيعات
10.65%	4,018,191,322.94	41,748,085,830.94	38,160,955,969.78	37,729,894,508	الأصول المتداولة
1.61%	0.01	0.91	0.91	0.90	معدل دوران الأصول المتداولة
12.43%	4,204,298,484.26	38,038,572,337.26	34,770,175,811.02	33,834,273,853	رقم الأعمال السنوي
9.40%	897,261,030.90	10,442,591,146.90	9,545,330,116.00	9,545,330,116	متوسط الذمم المدينة
2.77%	0.10	3.64	3.64	3.54	معدل دوران الحسابات المدينة
12.68%	2,261,128,552.92	20,090,560,447.92	18,364,314,851.85	17,829,431,895	تكلفة البضاعة المباعة
9.40%	1,289,978,080.82	15,013,149,153.32	13,723,171,072.50	13,723,171,073	متوسط الذمم الدائنة
3.00%	0.04	1.34	1.34	1.30	معدل دوران الحسابات الدائنة
12.68%	2,261,128,552.92	20,090,560,447.92	18,364,314,851.85	17,829,431,895	تكلفة البضاعة المباعة
16.09%	2,857,817,439.19	20,617,229,517.19	18,845,730,820.10	17,759,412,078	متوسط

-2.94%	-0.03	0.97	0.97	1.00	معدل دوران المخزون السلعي
16.09%	2,857,817,439.19	20,617,229,517.19	18,845,730,820.10	17,759,412,078	متوسط المخزون
12.43%	4,204,298,484.26	38,038,572,337.26	34,770,175,811.02	33,834,273,853	صافي المبيعات
12.35%	1,973,659,585.52	17,953,216,426.52	16,410,618,305.78	15,979,556,841	صافي رأس المال العامل
0.07%	0.00	2.12	2.12	2.12	معدل دوران صافي رأس المال العامل

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

نلاحظ أن كل من معدل دوران مجموع الأصول ومعدل دوران الأصول الثابتة قد انخفضت بقيمة %16.27- و %26.86- على التوالي، ويعود ذلك إلى التغير الكبير في قيم الأصول الثابتة بعد التعديل، وبما أن نسب الزيادة كانت معتبرة نسبياً، فإنه سيكون لها تأثير على القرارات المالية، والحكم على أداء المؤسسة.

في حين كان التغير طفيفاً وموجباً في باقي نسب النشاط، لكونها تتعلق بالأصول الجارية والتي يكون التغير فيها طفيفاً، ويعود ذلك إلى قصر مدة امتلاكها من طرف المؤسسة

الجدول (3-31) أثر محاسبة التضخم على نسب النشاط 2022

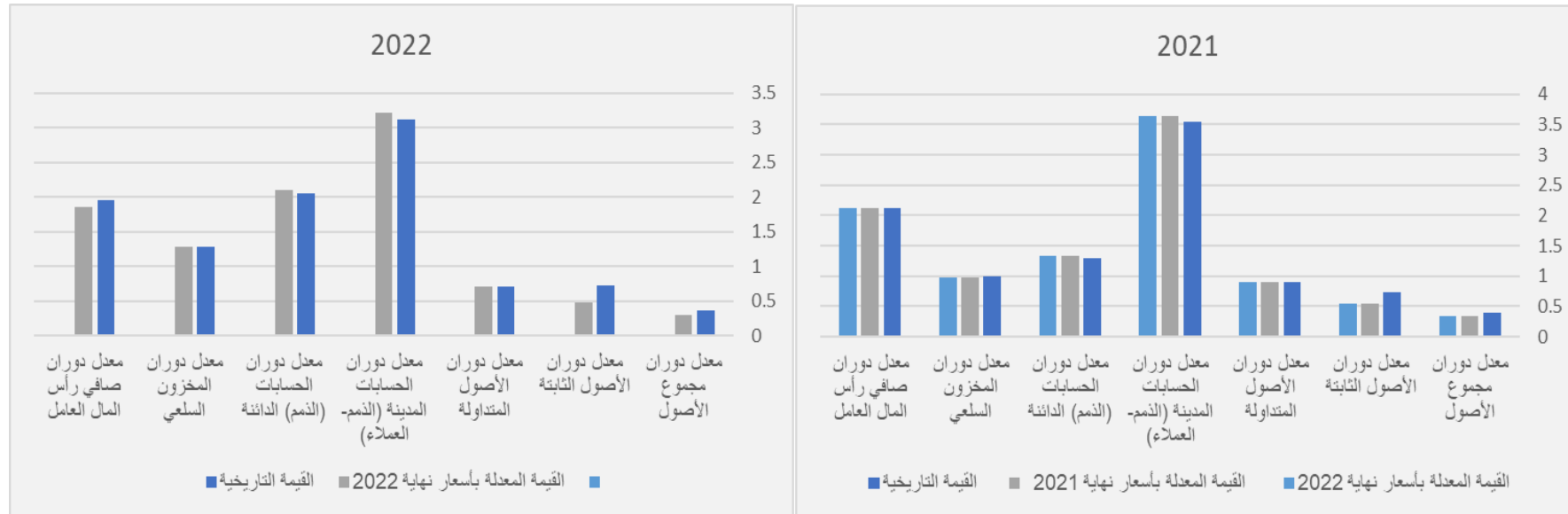
نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة التاريخية	
2.58%	796,168,172	31,618,834,925	30,822,666,753	صافي المبيعات
27.80%	24,017,469,952	110,400,719,409.06	86,383,249,457.00	مجموع الاصول
-19.73%	-0.07	0.29	0.36	معدل دوران مجموع الأصول
2.58%	796,168,172	31,618,834,925	30,822,666,753	صافي المبيعات
53.25%	22,807,631,726	65641341759	42833710033	الأصول الثابتة
-33.06%	-0.24	0.48	0.72	معدل دوران الأصول الثابتة
2.58%	796,168,172	31,618,834,925	30,822,666,753	صافي المبيعات

2.78%	1,209,838,227	44,759,377,650.16	43,549,539,423.00	الأصول المتداولة
-0.19%	0.00	0.71	0.71	معدل دوران الأصول المتداولة
2.58%	796,168,172	31618834925	30822666753	رقم الأعمال السنوي
0.00%	-	9863637738	9863637738	متوسط الذمم المدينة (زبائن+أوراق القبض)
2.58%	0.08	3.21	3.12	معدل دوران الحسابات المدينة (الذمم-العملاء)
2.60%	634,367,640	25033123041	24398755401	تكلفة البضاعة المباعة
0.00%	-	11,918,968,257.50	11,918,968,257.50	متوسط الذمم الدائنة
2.60%	0.05	2.10	2.05	معدل دوران الحسابات (الذمم) الدائنة
2.60%	634,367,640	25,033,123,041	24,398,755,401	تكلفة البضاعة المباعة
2.66%	507,743,859	19,609,364,766.47	19,101,620,907.00	متوسط المخزون
-0.06%	-0.00	1.28	1.28	معدل دوران المخزون السلعي
2.66%	507,743,859	19609364766	19101620907	متوسط المخزون
2.58%	796,168,172	31,618,834,925	30,822,666,753	صافي المبيعات
7.65%	1,209,838,230	17,025,727,700.16	15,815,889,470.00	صافي رأس المال العامل
-4.71%	-0.09	1.86	1.95	معدل دوران صافي رأس المال العامل

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

نلاحظ أن كل من معدل دوران مجموع الأصول ومعدل دوران الأصول الثابتة قد انخفضت بقيمة %19.73- و %33.06- على التوالي، ويعود ذلك إلى التغير الكبير في قيم الأصول الثابتة بعد التعديل، في حين كان التغير طفيفاً وموجباً في باقي نسب النشاط، لكونها تتعلق بالأصول الجارية والتي يكون التغير فيها طفيفاً، ويعود ذلك إلى قصر مدة امتلاكها من طرف المؤسسة. وبما أن نسب الزيادة كانت معتبرة نسبياً، فإنه سيكون لها تأثير على القرارات المالية، والحكم على أداء المؤسسة.

الشكل (3-16) توضيح أثر التضخم على نسب النشاط 2021-2022



المصدر: الجداول (3-33) (3-34)

1.3. نسب المديونية

تعتبر هذه النسب مؤشرات حيوية لتحليل الوضع المالي للمؤسسة وفهم قدرتها على تحمل الديون وتوليد التدفقات النقدية الكافية لمواجهة التزاماتها، كما تعتبر أداة لتقييم التوازن المالي للمؤسسة، فضلا عن تقييم مختلف أنواع التمويل المستخدمة من قبل المؤسسة وكذا الرسوم المالية التي تؤثر على الملاءة المالية الطويلة الأجل. وذلك بمقارنة الأموال المعروضة من المالكين بالأموال المقدمة من الدائنين.

الجدول (3-32) أثر محاسبة التضخم على نسب المديونية 2021

نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2021	القيمة التاريخية	
58.66%	24,741,951,940.93	66,919,043,756.93	61,169,144,201.95	42,177,091,816.00	إجمالي حقوق المساهمين
34.27%	28,631,474,117.75	112,186,461,466.75	102,547,039,731.95	83,554,987,349.00	مجموع الأصول
18.17%	0.09	0.60	0.60	0.50	نسبة التمويل الداخلي
9.40%	3,889,522,179.82	45,267,417,709.82	41,377,895,530.00	41,377,895,530.00	مجموع الديون
34.27%	28,631,474,117.75	112,186,461,466.75	102,547,039,731.95	83,554,987,349.00	مجموع الأصول
-18.52%	-0.09	0.40	0.40	0.50	نسبة التمويل الخارجي للأصول
9.40%	2,044,531,740.42	23,794,869,404.42	21,750,337,664.00	21,750,337,664.00	الخصوم المتداولة
10.65%	4,018,191,322.94	41,748,085,830.94	38,160,955,969.78	37,729,894,508.00	الأصول المتداولة
-1.13%	-0.01	0.57	0.57	0.58	نسبة المديونية قصيرة الأجل
9.40%	1,844,990,439.40	21,472,548,305.40	19,627,557,866.00	19,627,557,866.00	الخصوم الثابتة
58.66%	24,741,951,940.93	66,919,043,756.93	61,169,144,201.95	42,177,091,816.00	إجمالي حقوق المساهمين
-31.05%	-0.14	0.32	0.32	0.47	نسبة المديونية طويلة الأجل
58.66%	24,741,951,940.93	66,919,043,756.93	61,169,144,201.95	42,177,091,816.00	الأموال الخاصة

9.40%	3,889,522,179.8 2	45,267,417,709.82	41,377,895,530.00	41,377,895,530.00	مجموع الديون
45.03%	0.46	1.48	1.48	1.02	الاستقلالية المالية
58.66%	24,741,951,940. 93	66,919,043,756.93	61,169,144,201.95	42,177,091,816.00	الأموال الخاصة
43.02%	26,586,942,380. 33	88,391,592,062.33	80,796,702,067.95	61,804,649,682.00	الأموال الدائمة
10.94%	0.07	0.76	0.76	0.68	الاستقلالية الاستراتيجية
43.02%	26,586,942,380. 33	88,391,592,062.33	80,796,702,067.95	61,804,649,682.00	الأموال الدائمة
53.71%	24,613,282,794. 81	70,438,375,635.81	64,386,083,762.17	45,825,092,841.00	الأصول الثابتة
-6.96%	-0.09	1.25	1.25	1.35	التمويل الدائم
58.66%	24,741,951,940. 93	66,919,043,756.93	61,169,144,201.95	42,177,091,6.00	الأموال الخاصة
53.71%	24,613,282,794. 81	70,438,375,635.81	64,386,083,762.17	45,825,092,841.00	الأصول الثابتة
3.22%	0.03	0.95	0.95	0.92	التمويل الخاص
9.40%	3,889,522,179.8 2	45,267,417,709.82	41,377,895,530.00	41,377,895,530.00	مجموع الديون
34.27%	28,631,474,117. 75	112,186,461,466.7 5	102,547,039,731.9 5	83,554,987,349.00	مجموع الأصول
-18.52%	-0.09	0.40	0.40	0.50	معدل نسبة المديونية

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية كانت أكثر تغيراً بنسبة 45.03%، وذلك للتغير الكبير في قيمة رؤوس الأموال الخاصة، تليها نسبة المديونية طويلة الأجل والتي انخفضت بنسبة 31.05% ويعود ذلك للارتفاع الكبير في إجمالي حقوق المساهمين، أما نسبة التمويل الداخلي ونسبة التمويل الخارجي للأصول ونسبة معدل نسبة المديونية فقد تغيرت بمعدلات متقاربة بالقيم المطلقة، ويعود ذلك إلى التغير في قيمة مجموع أصول المؤسسة، والتي ترتبط بدورها بالتغير في قيم الأصول الثابتة. في حين تغيرت باقي النسب بقيم ضعيفة، وذلك لتقارب قيم التغير في البنود الداخلة في حسابها.

الجدول (3-33) أثر محاسبة التضخم على نسب المديونية 2022

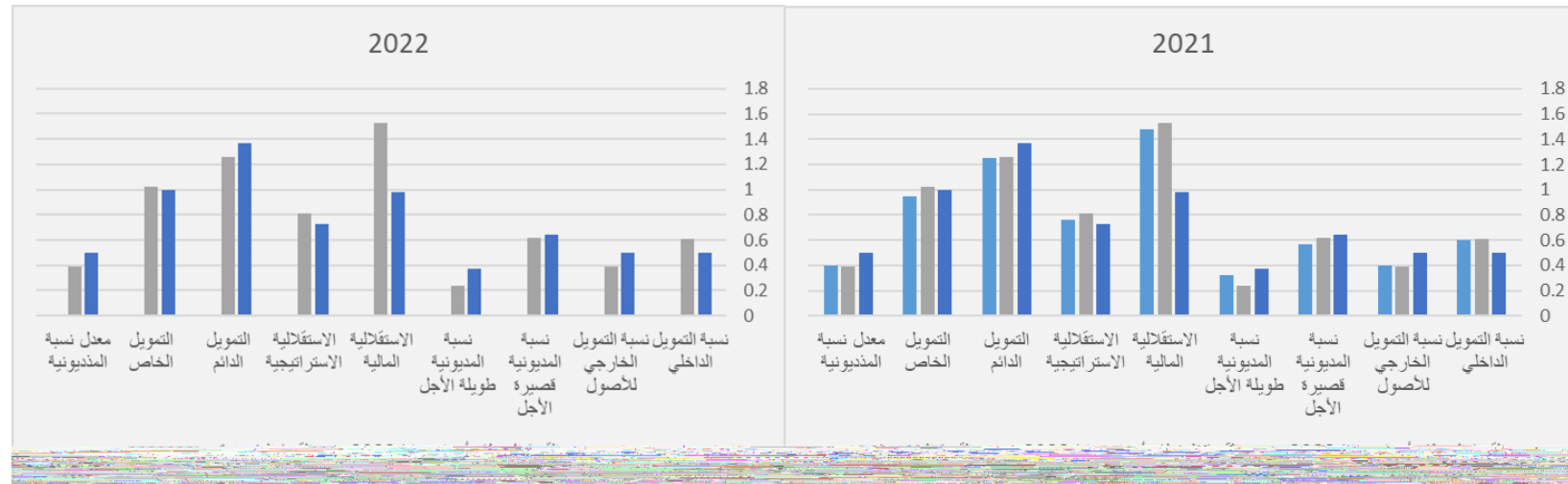
نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة التاريخية	
56.10%	24,017,469,956.06	66,830,938,440.06	42,813,468,484.00	إجمالي حقوق المساهمين
27.80%	24,017,469,952.06	110,400,719,409.06	86,383,249,457.00	مجموع الأصول
22.14%	0.11	0.61	0.50	نسبة التمويل الداخلي
0.00%	-	43,569,780,969.00	43,569,780,969.00	مجموع الديون
27.80%	24,017,469,952.06	110,400,719,409.06	86,383,249,457.00	مجموع الأصول
-21.75%	-0.11	0.39	0.50	نسبة التمويل الخارجي للأصول
0.00%	-	27,733,649,950.00	27,733,649,950.00	الخصوم المتداولة
2.78%	1,209,838,227.16	44,759,377,650.16	43,549,539,423.00	الأصول المتداولة
-2.70%	-0.02	0.62	0.64	نسبة المديونية قصيرة الأجل
0.00%	-	15,836,131,019.00	15,836,131,019.00	الخصوم الثابتة
56.10%	24,017,469,956.06	66,830,938,440.06	42,813,468,484.00	إجمالي حقوق المساهمين

-35.94%	-0.13	0.24	0.37	نسبة المديونية طويلة الأجل
56.10%	24,017,469,956.06	66,830,938,440.06	42,813,468,484.00	الأموال الخاصة
0.00%	-	43,569,780,969.00	43,569,780,969.00	مجموع الديون
56.10%	0.55	1.53	0.98	الاستقلالية المالية
56.10%	24,017,469,956.06	66,830,938,440.06	42,813,468,484.00	الأموال الخاصة
40.95%	24,017,469,956.06	82,667,069,459.06	58,649,599,503.00	الأموال الدائمة
10.75%	0.08	0.81	0.73	الاستقلالية الاستراتيجية
40.95%	24,017,469,956.06	82,667,069,459.06	58,649,599,503.00	الأموال الدائمة
53.25%	22,807,631,725.90	65,641,341,758.90	42,833,710,033.00	الأصول الثابتة
-8.02%	-0.11	1.26	1.37	التمويل الدائم
56.10%	24,017,469,956.06	66,830,938,440.06	42,813,468,484.00	الأموال الخاصة
53.25%	22,807,631,725.90	65,641,341,758.90	42,833,710,033.00	الأصول الثابتة
1.86%	0.02	1.02	1.00	التمويل الخاص
0.00%	-	43,569,780,969.00	43,569,780,969.00	مجموع الديون
27.80%	24,017,469,952.06	110,400,719,409.06	86,383,249,457.00	مجموع الأصول
-21.75%	-0.11	0.39	0.50	معدل نسبة المديونية

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية كانت أكثر تغيراً بنسبة 56.10%، وذلك للتغير الكبير في قيمة رؤوس الأموال الخاصة، تليها نسبة المديونية طويلة الأجل والتي انخفضت بنسبة - 35.94% ويعود ذلك للارتفاع الكبير في إجمالي حقوق المساهمين، أما نسبة التمويل الداخلي ونسبة التمويل الخارجي للأصول ونسبة معدل نسبة المديونية فقد تغيرت بمعدلات متقاربة بالقيم المطلقة، ويعود ذلك إلى التغير في قيمة مجموع أصول المؤسسة، والتي ترتبط بدورها بالتغير في قيم الأصول الثابتة. في حين تغيرت باقي النسب بقيم ضئيلة، وذلك لتقارب قيم التغير في البنود الداخلة في حسابها.

الشكل (3-17) توضيح أثر محاسبة التضخم على نسب المديونية 2021-2022



المصدر: الجداول (3-35) (3-36)

1.4. نسب الربحية : تعبر نسب الربحية عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية، حيث تستخدم لتقييم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل من أنشطتها التشغيلية مقارنة بما تتحمله من مصروفات وتكاليف، وتعد هذه النسب أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة وتعكس مدى قدرة الإيراد المحقق من المبيعات على تغطية كافة عناصر التكلفة والمصروفات، مع وجود هامش ربح مجزي للأصحاب الملكية، مقابل مخاطر استثماراتهم في المؤسسة.

الجدول (3-34) أثر محاسبة التضخم على نسب الربحية 2021

نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2021	القيمة التاريخية	
40.12%	-604,559,015.64	-2,111,287,578.64	-1,929,878,956.70	1,506,728,563.00-	النتيجة الصافية
12.43%	4,204,298,484.26	38,038,572,337.26	34,770,175,811.02	33,834,273,853.00	رقم الأعمال خارج الرسم
24.64%	-0.01	-0.06	-0.06	0.04-	الربحية التجارية (نسبة الهامش الصافي)
40.12%	-604,559,015.64	-2,111,287,578.64	-1,929,878,956.70	-1,506,728,563.00	النتيجة الصافية
34.27%	28,631,474,117.75	112,186,461,466.75	102,547,039,731.95	83,554,987,349.00	مجموع الأصول
4.36%	-0.00	-0.02	-0.02	-0.02	العائد على الأصول ROA
40.12%	-604,559,015.64	-2,111,287,578.64	-1,929,878,956.70	-1,506,728,563.00	النتيجة الصافية
58.66%	24,741,951,940.93	66,919,043,756.93	61,169,144,201.95	42,177,091,816.00	حقوق المساهمين
-11.68%	0.00	-0.03	-0.03	-0.04	العائد على حقوق المساهمين ROE
40.12%	-604,559,015.64	-2,111,287,578.64	-1,929,878,956.70	-1,506,728,563.00	النتيجة الصافية
55.78%	30,494,012,217.85	85,164,006,283.85	77,846,440,844.47	54,669,994,066.00	تكلفة الاستثمار
-10.05%	0.00	-0.02	-0.02	-0.03	العائد على الاستثمار ROI

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الربحية التجارية (نسبة الهامش الصافي) كانت الأكثر تغيراً بنسبة 24.64% ويعود ذلك إلى التغير الكبير في قيمة النتيجة الصافية بنسبة 40.12%، تليها نسبة العائد على الاستثمار ROI والتي تغيرت بـ 10.05% بسبب الارتفاع الكبير في تكلفة الاستثمار.

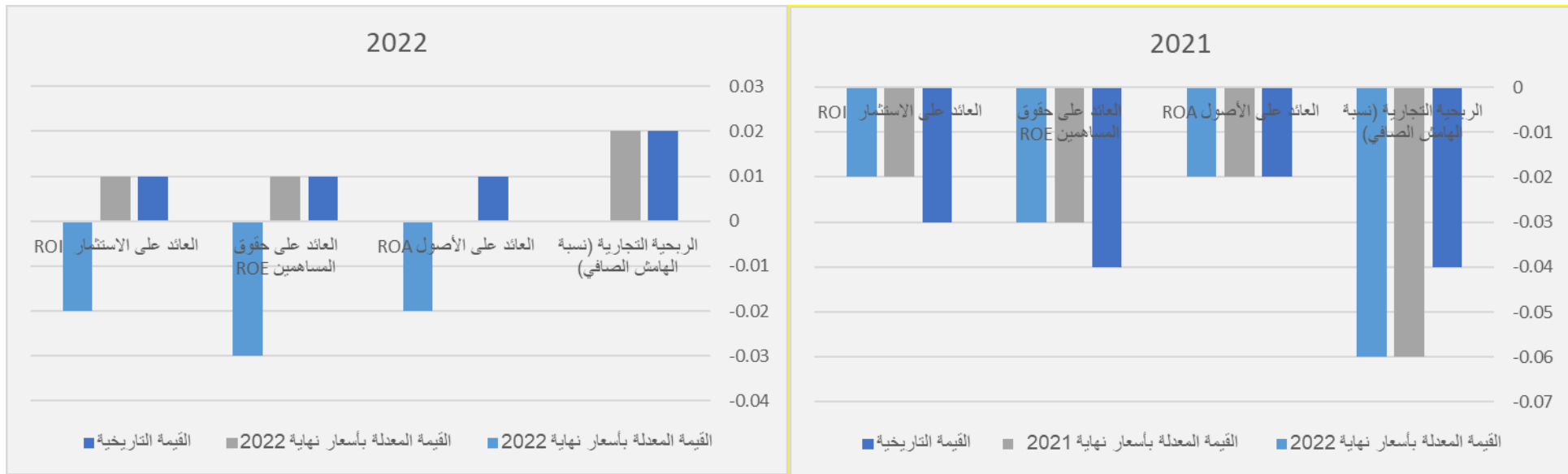
الجدول (3-35) أثر محاسبة التضخم على نسب الربحية 2022

نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة التاريخية	
-13.59%	-86,462,048.50	549,914,619.50	636,376,668.00	النتيجة الصافية
2.58%	796,168,172.46	31,618,834,925.46	30,822,666,753.00	رقم الأعمال خارج الرسم
-15.76%	-0.00	0.02	0.02	الربحية التجارية (نسبة الهامش الصافي)
-13.59%	-86,462,048.50	549,914,619.50	636,376,668.00	النتيجة الصافية
27.80%	24,017,469,952.06	110,400,719,409.06	86,383,249,457.00	مجموع الأصول
-32.39%	-0.00	0.00	0.01	العائد على الأصول ROA
-13.59%	-86,462,048.50	549,914,619.50	636,376,668.00	النتيجة الصافية
56.10%	24,017,469,956.06	66,830,938,440.06	42,813,468,484.00	حقوق المساهمين
-44.64%	-0.01	0.01	0.01	العائد على حقوق المساهمين ROE
-13.59%	-86,462,048.50	549,914,619.50	636,376,668.00	النتيجة الصافية
41.47%	25,259,555,575.21	86,166,500,148.21	60,906,944,573.00	تكلفة الاستثمار
-38.92%	-0.00	0.01	0.01	العائد على الاستثمار ROI
-13.59%	-86,462,048.50	549,914,619.50	636,376,668.00	النتيجة الصافية
2.58%	796,168,172.46	31,618,834,925.46	30,822,666,753.00	رقم الأعمال خارج الرسم
-15.76%	-0.00	0.02	0.02	الربحية التجارية (نسبة الهامش الصافي)

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة العائد على حقوق المساهمين ROE كانت الأكثر بسبب الارتفاع الكبير في حقوق المساهمين بنسبة 56.10%، تليها نسبة العائد على الأصول ROA تغيرا بنسبة 32.39% ويعود ذلك إلى التغير الكبير في مجموع الأصول بنسبة 27.80%، تليها العائد على الاستثمار ROI والتي تغيرت ب 10.05% - ويعود ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في تكلفة الاستثمار، وتؤثر هذه التغيرات في تفسير النسب المالية بشكل سلبي، حيث تظهر القيم المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية نسب ربحية أعلى من الربحية التي حققتها المؤسسة فعلا، وهو ما يعتبر مضللا.

الشكل (3-18) توضيح أثر محاسبة التضخم على نسب الربحية 2021-2022



المصدر: الجداول (37-3) (38-3)

المطلب الثالث: مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي

تعدد نماذج التنبؤ بالفشل المالي، كما وتختلف نسبة قدرة كل نموذج منها على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة، ومن خلال هذا المطلب سنكتفي بثلاث نماذج من بين أكثر النماذج اعتماداً من طرف المؤسسات، بالإضافة إلى كون متغيراتها سهلة الحساب، وهذا لضمان دقة حساب الفرق بين قيمة المؤشر قبل التعديل وبعد التعديل.

1. نموذج كيدا KIDA

$$z = 1.042x_1 + 0.42x_2 + 0.461x_3 + 0.463x_4 + 0.271x_5$$

تم صياغة النموذج كما يلي:

ويتم حسابه وفق الجدول التالي، حيث: إذا كانت نتيجة اختبار هذا النموذج موجبة تكون المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت سالبة فهذا يعني أنها مهددة بالفشل المالي.

الجدول (3-36) أثر محاسبة التضخم على قيمة Z لنموذج KIDA 2021

نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2021	القيمة التاريخية	
40.12%	-604,559,015.64	-2,111,287,578.64	-1,929,878,956.70	-1,506,728,563.00	صافي الربح بعد الضريبة
34.27%	28,631,474,117.75	112,186,461,466.75	102,547,039,731.95	83,554,987,349.00	إجمالي الأصول
4.36%	-0.00	-0.02	-0.02	-0.02	x_1
58.66%	24,741,951,940.93	66,919,043,756.93	61,169,144,201.95	42,177,091,816.00	حقوق المساهمين
9.40%	3,889,522,179.82	45,267,417,709.82	41,377,895,530.00	41,377,895,530.00	إجمالي الخصوم
45.03%	0.46	1.48	1.48	1.02	x_2
9.40%	187,497,880.20	2,182,156,180.20	1,994,658,300.00	1,994,658,300.00	الأصول السائلة (النقديات)
9.40%	2,044,531,740.42	23,794,869,404.42	21,750,337,664.00	21,750,337,664.00	الخصوم المتداولة
0.00%	-	0.09	0.09	0.09	x_3

12.43%	4,204,298,484.26	38,038,572,337.26	34,770,175,811.02	33,834,273,853.00	المبيعات
34.27%	28,631,474,117.75	112,186,461,466.75	102,547,039,731.95	83,554,987,349.00	إجمالي الأصول
-16.27%	-0.07	0.34	0.34	0.40	x_4
9.40%	187,497,880.20	2,182,156,180.20	1,994,658,300.00	1,994,658,300.00	الأصول السائلة (النقدية)
34.27%	28,631,474,117.75	112,186,461,466.75	102,547,039,731.95	83,554,987,349.00	إجمالي الأصول
-18.52%	-0.00	0.02	0.02	0.02	x_5
25.01%	0.16	0.80	0.80	0.64	Z

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة Z في الحالتين موجب، ما يعني أن المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي، إلا أن قيمة هذا المؤشر قد ارتفعت بعد التعديل بـ 25.01%، ما يعني ارتفاع تقييم المؤسسة وفق النموذج بشكل ملحوظ.

الجدول (3-37) أثر محاسبة التضخم على قيمة Z لنموذج KIDA 2022

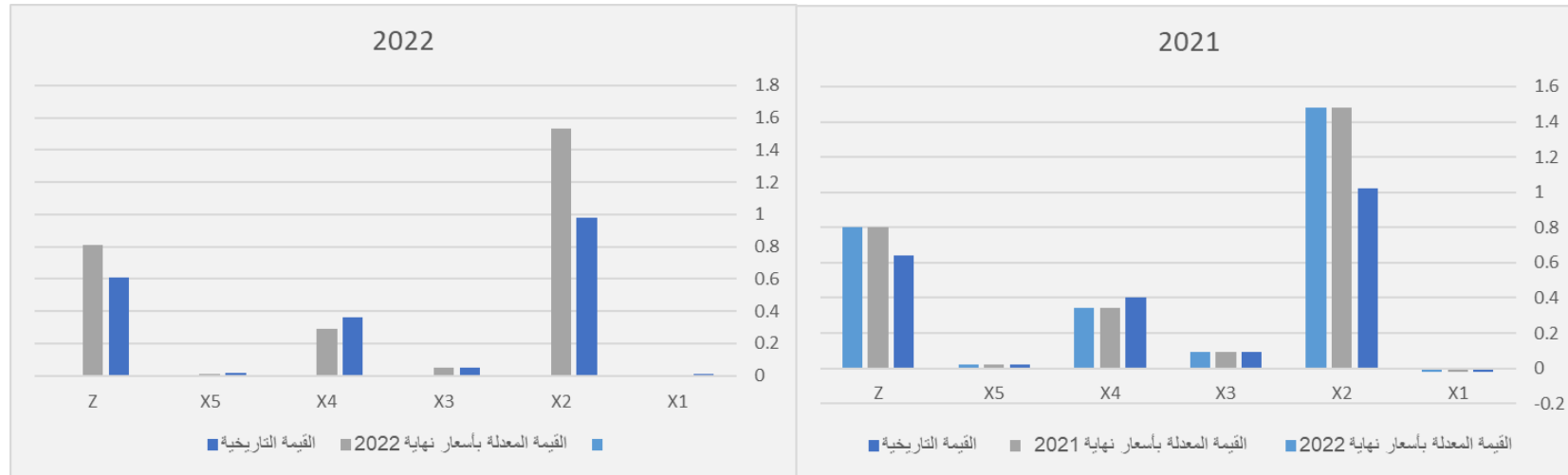
نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة التاريخية	
-13.59%	-86,462,048.50	549,914,619.50	636,376,668.00	صافي الربح بعد الضريبة
27.80%	24,017,469,952.06	110,400,719,409.06	86,383,249,457.00	إجمالي الأصول
-32.39%	-0.00	0.00	0.01	x_1
56.10%	24,017,469,956.06	66,830,938,440.06	42,813,468,484.00	حقوق المساهمين
0.00%	-	43,569,780,969.00	43,569,780,969.00	إجمالي الخصوم
56.10%	0.55	1.53	0.98	x_2
0.00%	-	1,468,686,970.00	1,468,686,970.00	الأصول السائلة (النقديات)

0.00%	-	27,733,649,950.00	27,733,649,950.00	الخصوم المتداولة
0.00%	-	0.05	0.05	x_3
2.58%	796,168,172.46	31,618,834,925.46	30,822,666,753.00	المبيعات
27.80%	24,017,469,952.06	110,400,719,409.06	86,383,249,457.00	إجمالي الأصول
-19.73%	-0.07	0.29	0.36	x_4
0.00%	-	1,468,686,970.00	1,468,686,970.00	الأصول السائلة (النقدية)
27.80%	24,017,469,952.06	110,400,719,409.06	86,383,249,457.00	إجمالي الأصول
-21.75%	-0.00	0.01	0.02	x_5
31.94%	0.20	0.81	0.61	Z

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة Z في الحالتين موجب، ما يعني أن المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي، إلا أن قيمة هذا المؤشر قد ارتفعت بعد التعديل بـ 31.94%، ما يعني ارتفاع تقييم المؤسسة وفق النموذج بشكل ملحوظ.

الشكل (3-19) توضيح أثر محاسبة التضخم على قيمة Z لنموذج KIDA 2021-2022



المصدر: الجداول (39-3) (40-3)

2. نموذج سبرينغيت Springate

$$z = 1.03x_1 + 30.7x_2 + 0.66x_3 + 0.44$$

الصيغة الرياضية للنموذج:

إذا كانت (Z) أقل من 0.862 فإن المؤسسة تصنف على أنها مهددة بالإفلاس. وكلما ارتفعت قيمة (Z)، فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للمؤسسة.

الجدول (3-38) أثر محاسبة التضخم على قيمة Z لنموذج Springate 2021

نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2021	القيمة التاريخية	
12.35%	1,973,659,585.52	17,953,216,426.52	16,410,618,305.78	15,979,556,841.00	رأس المال العامل
84.29%	28,006,655,362.37	61,232,227,978.37	55,970,957,932.69	33,225,572,616.00	مجموع الأصول الملموسة
-39.04%	-0.19	0.29	0.29	0.48	x_1

-174.47%	-372,323,641.56	-158,918,070.56	-145,263,318.61	213,405,571.00	الربح قبل الفوائد والضرائب
84.29%	28,006,655,362.37	61,232,227,978.37	55,970,957,932.69	33,225,572,616.00	مجموع الأصول الملموسة
-140.41%	-0.01	-0.00	-0.00	0.01	x_2
-0.30%	6,410,886.36	-2,111,287,578.64	-2,540,848,857.70	2,117,698,465.00-	الربح قبل الضرائب
9.40%	2,044,531,740.42	23,794,869,404.42	21,750,337,664.00	21,750,337,664.00	مجموع الخصوم المتداولة
-8.87%	0.01	-0.09	-0.12	-0.10	x_3
12.43%	4,204,298,484.26	38,038,572,337.26	34,770,175,811.02	33,834,273,853.00	صافي المبيعات
84.29%	28,006,655,362.37	61,232,227,978.37	55,970,957,932.69	33,225,572,616.00	مجموع الأصول الملموسة
-39.00%	-0.40	0.62	0.62	1.02	x_4
-43.61%	-0.374	0.484	0.465	0.858	Z

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة Z قبل التعديل كانت مقاربة لـ 0.862 إلا أنها أقل، ما يصنف المؤسسة على أنها مهددة بالإفلاس، في حين تكون أصغر بعد

التعديل بـ 43.61%، ما يفسر في نفس الاتجاه لكن بحدّة أكبر.

الجدول (3-39) أثر محاسبة التضخم على قيمة Z لنموذج 2022 Springate

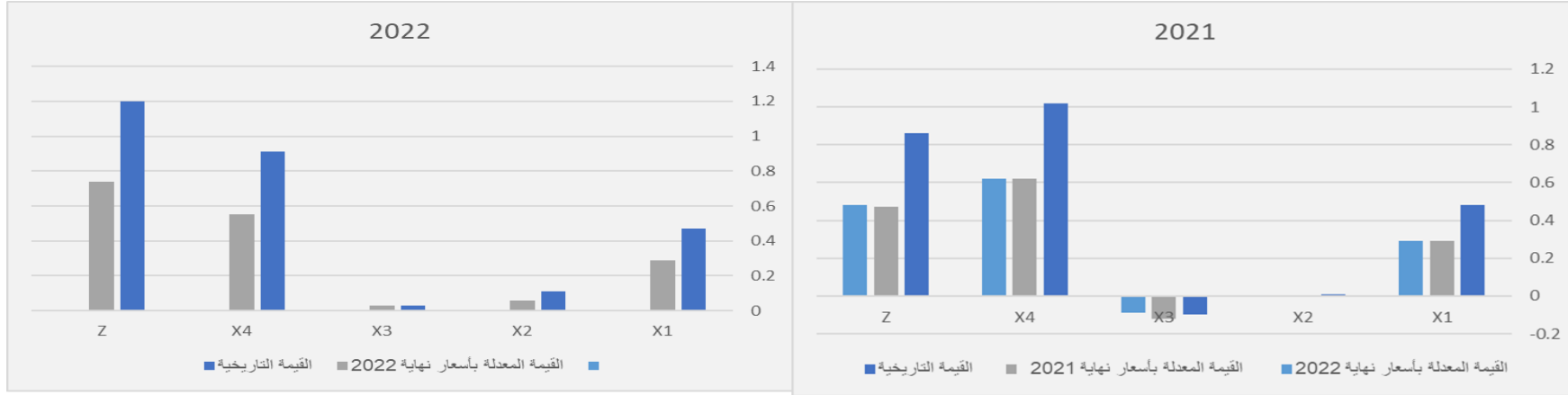
نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة التاريخية	
7.65%	1,209,838,230.16	17,025,727,700.16	15,815,889,470.00	رأس المال العامل
71.36%	24,049,717,348.05	57,751,094,790.05	33,701,377,442.00	مجموع الأصول الملموسة
-37.18%	-0.17	0.29	0.47	x_1
-0.46%	-16,764,458.87	3,618,968,436.13	3,635,732,895.00	الربح قبل الفوائد والضرائب

71.36%	24,049,717,348.05	57,751,094,790.05	33,701,377,442.00	مجموع الأصول الملموسة
-41.91%	-0.05	0.06	0.11	x_2
-9.22%	-86,462,048.50	851,003,002.50	937,465,051.00	الربح قبل الضرائب
0.00%	-	27,733,649,950.00	27,733,649,950.00	مجموع الخصوم المتداولة
-9.22%	-0.00	0.03	0.03	x_3
2.58%	796,168,172.46	31,618,834,925.46	30,822,666,753.00	صافي المبيعات
71.36%	24,049,717,348.05	57,751,094,790.05	33,701,377,442.00	مجموع الأصول الملموسة
-40.14%	-0.37	0.55	0.91	x_4
-38.86%	-0.47	0.74	1.20	Z

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة Z قبل التعديل قد بلغت 1.20 وهي أكبر من 0.862 أي أن المؤسسة في أمان من الفشل المالي، في حين تفسر بعد التعديل وقد بلغت -0.74 بشكل عكسي، وهنا تظهر تأثير محاسبة التضخم بشكل أكبر.

الشكل (3-20) أثر محاسبة التضخم على قيمة Z لنموذج Springate 2021-2022



المصدر: الجداول (3-41) (3-42)

3. نموذج شيرود Shirrod

يستخدم هذا النموذج للتأكد من قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها الاقتصادي، ويمكن تمثيله بالصيغة الرياضية التالية:

$$z = 17x_1 + 9x_2 + 3.5x_3 + 20x_4 + 1.2x_5 + 0.1x_6$$

حيث:

Z أكبر من أو يساوي 25: المؤسسة غير معرضة لخطر الإفلاس

Z محصور بين 20 و 25: احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس

Z محصور بين 5 و 20: يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس

Z محصور بين 5 و -5: المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس

Z أقل من -5: المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس

الجدول (3-40) أثر محاسبة التضخم على قيمة Z لنموذج Shirrod 2021

نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2021	القيمة التاريخية	
12.35%	1,973,659,585.52	17,953,216,426.52	16,410,618,305.78	15,979,556,841.00	صافي رأس المال العامل/
34.27%	28,631,474,117.75	112,186,461,466.75	102,547,039,731.95	83,554,987,349.00	إجمالي الأصول
-16.32%	-0.03	0.16	0.16	0.19	x_1
9.40%	187,497,880.20	2,182,156,180.20	1,994,658,300.00	1,994,658,300.00	الأصول النقدية
34.27%	28,631,474,117.75	112,186,461,466.75	102,547,039,731.95	83,554,987,349.00	إجمالي الأصول
-18.52%	-0.00	0.02	0.02	0.02	x_2
58.66%	24,741,951,940.93	66,919,043,756.93	61,169,144,201.95	42,177,091,816.00	إجمالي حقوق المساهمين
34.27%	28,631,474,117.75	112,186,461,466.75	102,547,039,731.95	83,554,987,349.00	إجمالي الأصول
18.17%	0.09	0.60	0.60	0.50	x_3
-0.30%	6,410,886.36	-2,111,287,578.64	-2,540,848,857.70	2,117,698,465.00-	صافي الربح قبل الضريبة
34.27%	28,631,474,117.75	112,186,461,466.75	102,547,039,731.95	83,554,987,349.00	إجمالي الأصول
-25.75%	0.01	-0.02	-0.02	-0.03	x_4
34.27%	28,631,474,117.75	112,186,461,466.75	102,547,039,731.95	83,554,987,349.00	إجمالي الأصول
9.40%	3,889,522,179.82	45,267,417,709.82	41,377,895,530.00	41,377,895,530.00	إجمالي الخصوم
22.73%	0.46	2.48	2.48	2.02	x_5
58.66%	24,741,951,940.93	66,919,043,756.93	61,169,144,201.95	42,177,091,816.00	إجمالي حقوق المساهمين
53.71%	24,613,282,794.81	70,438,375,635.81	64,386,083,762.17	45,825,092,841.00	إجمالي الأصول الثابتة
3.22%	0.03	0.95	0.95	0.92	x_6
6.00%	0.43	7.68	7.56	7.24	Z

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة Z محصورة بين 20 و25 في الحالتين، ما يفسر على أنه من الصعب الحكم على وضعية المؤسسة والتنبؤ بمخاطر الإفلاس، إلا أن قيمة المؤشر قد ارتفعت ب 6.00% أي ما يعبر عن وضعية مالية أفضل ولو قليلا.

الجدول (3-41) أثر محاسبة التضخم على قيمة Z لنموذج 2022 Shirrod

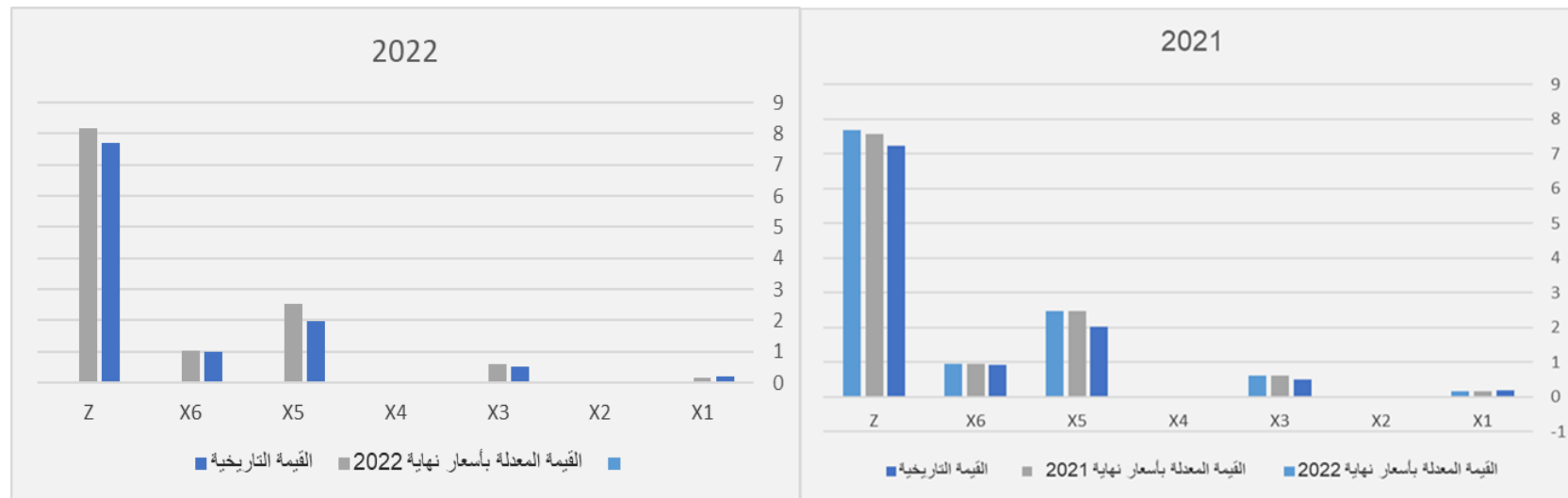
نسبة التغير	الفرق	القيمة المعدلة بأسعار نهاية 2022	القيمة التاريخية	
7.65%	1,209,838,230.16	17,025,727,700.16	15,815,889,470.00	صافي رأس المال العامل/
27.80%	24,017,469,952.06	110,400,719,409.06	86,383,249,457.00	إجمالي الأصول
-15.77%	-0.03	0.15	0.18	x_1
0.00%	-	1,468,686,970.00	1,468,686,970.00	الأصول النقدية
27.80%	24,017,469,952.06	110,400,719,409.06	86,383,249,457.00	إجمالي الأصول
-21.75%	-0.00	0.01	0.02	x_2
56.10%	24,017,469,956.06	66,830,938,440.06	42,813,468,484.00	إجمالي حقوق المساهمين
27.80%	24,017,469,952.06	110,400,719,409.06	86,383,249,457.00	إجمالي الأصول
22.14%	0.11	0.61	0.50	x_3
-9.22%	-86,462,048.50	851,003,002.50	937,465,051.00	صافي الربح قبل الضريبة
27.80%	24,017,469,952.06	110,400,719,409.06	86,383,249,457.00	إجمالي الأصول
-28.97%	-0.00	0.01	0.01	x_4
27.80%	24,017,469,952.06	110,400,719,409.06	86,383,249,457.00	إجمالي الأصول
0.00%	-	43,569,780,969.00	43,569,780,969.00	إجمالي الخصوم
27.80%	0.55	2.53	1.98	x_5
56.10%	24,017,469,956.06	66,830,938,440.06	42,813,468,484.00	إجمالي حقوق المساهمين

53.25%	22,807,631,725.90	65,641,341,758.90	42,833,710,033.00	إجمالي الأصول الثابتة
1.86%	0.02	1.02	1.00	x_6
5.98%	0.46	8.16	7.70	Z

المصدر: القوائم المالية المعدلة لمؤسسة كوندور 2021-2022

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة Z محصورة بين 20 و25 في الحالتين، ما يفسر على أنه من الصعب الحكم على وضعية المؤسسة والتنبؤ بمخاطر الإفلاس، إلا أن قيمة المؤشر قد ارتفعت 5.98% أي ما يعبر عن وضعية مالية أفضل ولو قليلاً.

الشكل (21-3) أثر محاسبة التضخم على قيمة Z لنموذج Shirrod - 2021-2022



المصدر: الجداول (43-3) (44-3)

من خلال ما سبق، وبعد تعديل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة، تبين أن البنود الظاهرة في هذه القوائم بقيمتها التاريخية لا تعبر عن حقيقة المركز المالي للمؤسسة، وذلك أن تجاهل المستوى العام للأسعار يساهم في حجب القيم الحقيقية للأصول الثابتة، خاصة منها ذات الأعمار الطويلة، هذا ما يؤدي بدوره إلى حساب أقساط الاهتلاك المخصصة لاستبدالها تظهر هي الأخرى بقيم تاريخية أقل من قيمها الحقيقية، لتؤدي إلى العديد من الآثار السلبية من بينها المساهمة في الرفع من قيمة الأرباح مقارنة بقيمتها الحقيقية (أرباح صورية)، هذه الأخيرة التي تستدعي من المؤسسة دفع ضرائب إضافية (ضرائب على رأس المال)، وهنا يأتي دور محاسبة التضخم التي تهدف للحفاظ على القدرة الشرائية لرأس المال، وحمايته من التآكل نتيجة التغيرات المستمرة للأسعار.

أما بالنسبة لعملية تقييم الأداء المالي، فقد تبين من خلال حساب مختلف المؤشرات والنسب المرتبطة به، بناء على البيانات التاريخية للقوائم المالية، ثم بناء على القوائم المالية المعدلة باعتماد محاسبة التضخم (أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة أو وحدة النقد الثابتة)، أن قيم هذه النسب والمؤشرات تتغير حسب العناصر الداخلة في حسابها، حيث كلما زادت نسبة تغير أي من بنود القوائم المالية زادت نسبة التغير في المؤشرات والنسب التي تعتمد عليه في الحساب، وكلما كان البند سليما من تأثير تغيرات المستوى العام للأسعار (كالبنود النقدية) قل تأثير التضخم عليه أو ينعدم، ومنه تقل نسبة التغير بين قيمته المحسوبة بالاعتماد على البنود المقيمة بالتكلفة التاريخية والبنود المعدلة بالتكلفة التاريخية المعدلة.

ومنه يمكن القول أنه بالرغم من بعض النقائص التي تشوب أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة، والذي تم اعتماده لإزالة آثار التضخم على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة، إلا أنه لا يمكن أن ننكر قدرته على إعطاء قيم لبنود القوائم المالية أقرب إلى الواقع من القيم التاريخية.

خلاصة الفصل

- من خلال ما سبق، وبالاعتماد على بيانات المؤسسة لستين توصلنا إلى عدة استنتاجات نحصر أهمها في النقاط التالية:
- يؤثر التضخم بشكل كبير على بيانات المؤسسة المحاسبية، ويؤدي إلى تشويه المعلومات وإفقادها خاصية الملاءمة دون الموثوقية.
 - تساهم محاسبة التضخم في تعديل بنود القوائم المالية، لكن بنفس المعدل لنفس الأصول الثابتة، رغم أن تأثرها بانخفاض قيمة النقد ليس بمعاملات متساوية.
 - لا تقوم المؤسسة محل الدراسة باستخدام مؤشرات التحليل المالي الحديثة وذلك لتعقيدها وصعوبة حسابها، وهو ما واجهناه أثناء سعيها لحساب مؤشري القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، بسبب التعديلات المختلفة المطلوبة.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر التضخم أحد أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي تؤثر على الممارسات المحاسبية، وتقلل من مصداقية القوائم المالية وملاءمة بياناتها، ما دفع بالمنظمات الدولية والهيئات المحاسبية للبحث عن بدائل قياس قادرة على تلافي هذه المشكلة، هذا بدوره أسفر عن ظهور عدة نماذج قياس خاصة لمعالجة آثار التضخم، أثبتت نجاعتها في معالجة آثار التغيرات السعرية المستمرة على عناصر القوائم المالية، رغم النقائص التي تعترى كل أسلوب منها، والتي لم تسمح لأي منها بأن يحظى بالأفضلية.

أما في الجزائر فتبقى محاسبة التضخم مجرد موضوع أكاديمي ولا يعترف بها في الوسط المهني، لأن معدلات التضخم المعلن عنها من طرف الهيئات المختصة كالديوان الوطني للإحصاء تبدو منخفضة، إلا أنه وبالرجوع للواقع فإن عناصر القوائم المالية تتأثر بتغير المستوى العام للأسعار بشكل واضح، خاصة جانب الأصول الثابتة، ما يؤثر على القيمة التعبيرية لبنود هذه القوائم المالية، ومصداقية نسب ومؤشرات التحليل المالي المستخرجة منها.

✓ اختبار الفرضيات

من خلال تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها توصلنا إلى ما يلي:

— صحة الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على ما يلي: "تساهم محاسبة التضخم في زيادة مصداقية المعلومات

المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة"

ذلك أن تعديل القوائم المالية بالمستوى العام للأسعار، أظهر المبالغ الواردة فيها بقيمتها الحقيقية، خاصة الأصول التي اكتسبتها المؤسسة من فترات طويلة، والتي تظهر في الميزانية بتكلفة شرائها، رغم تغير قيمتها الحقيقية مع الزمن، كما تساهم في إظهار خسائر وأرباح القوة الشرائية، وهو ما يزيد من مصداقية نتائج الأعمال.

الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على ما يلي: "تساهم محاسبة التضخم في الرفع من جودة نتائج عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة "

ويعود ذلك إلى مساهمتها في الرفع من جودة مخرجات القوائم المالية، التي تعتبر مدخلات عملية تقييم الأداء المالي.

✓ نتائج الجانب النظري للدراسة

من خلال ما سبق تم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها:

- القوائم المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية في ظل تغيرات المستوى العام للأسعار، مضللة ولا يعكس محتواها القيمة الحقيقية للثروة، كما لا تبرز الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ولا تبين مصداقية قياس نتائج الأعمال الخاصة بها.
- في فترات التضخم تفقد الوحدة النقدية إحدى خواصها والمتمثلة في كونها مقياس للقيمة ما يجعل المعلومات المحاسبية تفقد المصداقية والملاءمة في اتخاذ قرارات رشيدة.
- رغم اتفاق المنظمات المهنية للمحاسبة في المبدأ والهدف، من خلال سعيها لإيجاد حلول لأثر التغير في المستويات العامة للأسعار على القوائم المالية، من خلال أساليب محاسبة التضخم، إلا أنه كان بينها اختلاف شديد في آليات التطبيق والحساب.
- أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة يعتبر أسهل أساليب محاسبة التضخم، إلا أنه ليس الأفضل، ويفضل الاعتماد على التكلفة الجارية المعدلة، أو التكلفة الجارية في حال توفر الشروط اللازمة لذلك.
- يؤدي الاستخدام المستمر للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند وجود تغيرات مستمرة في الأسعار إلى المحافظة على رأس المال الاسمي للمؤسسة بدل المحافظة على رأس المال الحقيقي ما يؤدي إلى ظهور مشاكل عديدة للمؤسسة على المدى المتوسط والطويل الأجل.
- تساهم التكلفة التاريخية المعدلة في معالجة آثار التغيرات العامة للأسعار، في حين تعالج التكلفة الجارية آثار التغيرات الخاصة، أما التكلفة الجارية المعدلة فتجمع بين خصائص البديلين.

الخاتمة

- رغم أن نموذج التكلفة الجارية المعدلة هو أكثر أساليب القياس المحاسبي قدرة على الرفع من جودة المعلومات المحاسبية، إلا أنه من الناحية التطبيقية يعد الأصعب في التطبيق والأكثر كلفة من ناحية متطلبات القياس والافصاح.
 - لكل أسلوب من أساليب محاسبة التضخم إيجابياته ونقائصه، ولا يمكن الحكم بشكل جازم بصحة البيانات التي يتوصل إليها أي نموذج منها.
 - قدم النظام المحاسبي المالي العديد من بدائل القياس، ليطور وظيفة ومهنة المحاسبة ككل غير أنها لم تلق الأرضية المناسبة لتطبيقها.
 - تفسر النسب ومؤشرات تقييم الأداء المالي حسب القطاع وحالة الاقتصاد التي تنشط فيه المؤسسة، ولا يمكن الاعتماد على الأرقام القياسية الثابتة.
 - مؤشرات خلق القيمة كالقيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، ورغم أنها أثبتت نجاعتها في كثير من الأوقات ومع الكثير من المؤسسات، إلا أنها تبقى صعبة التطبيق، وذلك لتعقيد التعديلات التي تتطلبها من أجل الحساب.
 - مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي، ورغم سهولة حسابها إلا أن نتائجها ليست دقيقة بما فيه كفاية، ولا يمكن الاعتماد عليها بثقة عالية لبناء القرارات المالية.
- ✓ نتائج الجانب التطبيقي للدراسة**
- لا تطبق المؤسسة محل الدراسة أي من المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي، وذلك لصعوبة تطبيقها، وعدم إلمام المعنيين بالوظيفة المالية فيها بمختلف تقنياتها.
 - عدم اهتمام مستخدمي المعلومة المالية في الجزائر بوجودها، وهذا راجع إلى أن الهدف الأول والأساسي من إعداد البيانات المحاسبية هو الأغراض الضريبية.

الخاتمة

- لا تأخذ المؤسسة محل الدراسة آثار التضخم بعين الاعتبار عند إعداد قوائمها المالية، رغم امتلاكها لأصول تفوق تواريخ حيازتها 20 سنة، إلا أنها مازالت مثبتة في الدفاتر بقيمتها الصافية التاريخية، ككل المؤسسات الجزائرية التي بدورها تقوم بإعداد مختلف قوائمها المالية دون الأخذ بعين الاعتبار للتغير في مستوى العام للأسعار.
 - تتعرض المعلومات المالية والمحاسبية للمؤسسة محل الدراسة للتظليل، حيث تظهر ممتلكاتها بقيم أقل بكثير من قيمتها الحقيقية في الميزانية، خاصة ذات الأعمار الطويلة، حي حين تظهر نتائج أعمالها بقيم أكبر (أرباح صورية)
 - تتأثر النسب والمؤشرات المعتمدة في تقييم الأداء المالي بالتضخم، نتيجة تأثيره على عناصر القوائم المالية المعتمدة في حسابها، ما يجعلها أقل قدرة عن التعبير على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ونتائج أعمالها.
 - رغم نجاعة مؤشرات خلق القيمة، إلا أن صعوبة حسابها تحول دون تطبيقها في العديد من المؤسسات الاقتصادية.
- التوصيات** ✓
- وجوب السعي لتفعيل بورصة الجزائر والانفتاح على الأسواق الدولية بما يتوافق مع البيئة الاقتصادية الجزائرية.
 - ضرورة تنظيم ندوات وملتقيات مناقشة المستجدات على الساحة المهنية وتقريب وجهات النظر، خاصة فيما يتعلق بالملتقيات الدولية بهدف الاستفادة من خبرات الدول العربية والأجنبية التي كانت سباقة في اتباع نهج معايير المحاسبة الدولية.
 - تطوير النظام المحاسبي المالي، لمواكبة الأوضاع الراهنة والمستجدات على الساحة الاقتصادية.

الخاتمة

- العمل على تدريب مهنيي وموظفي مهنة المحاسبة، على أساليب معالجة المشاكل المحاسبية المعاصرة ومن بينها التضخم.
- القيام بدورات تدريبية للمحللين الماليين في مجال التحليل المالي لزيادة قدرتهم على اعتماد المؤشرات الحديثة، وفعاليتهم بالتعامل مع نتائج التحليل المالي، واتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب.
- عمل اتفاقيات بين الجامعات والمعاهد من جهة وبين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من أجل إجراء أبحاث ذات جدوى تدمج بين الخبرات الأكاديمية والعملية.
- تعديل التشريعات الضريبية والتجارية بما يتلاءم مع تطبيق بدائل القياس المختلفة في الظروف الخاصة.

✓ آفاق البحث

- على الرغم من الجهد المبذول للإلمام بجوانب الموضوع، إلا أنه كان متشعبا حيث واجهت الدراسة الميدانية العديد من الصعوبات، وانطلاقا منها يمكن اقتراح الآفاق التالية:
- السعي لتطبيق ودراسة محاسبة التضخم على الجانب الميداني وعدم الاكتفاء بالجانب الأكاديمي
 - دراسة نماذج التكلفة الجارية، وآليات تطبيقها في الجزائر كحل فعال للعديد من المشاكل المحاسبية.
 - التعمق أكثر في آليات تعديل القوائم المالية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية، باستعمال أرقام قياسية أخرى، قد تثبت نجاحها أكثر من الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

I. المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. أحمد سليم: قضايا محاسبية معاصرة، ط3، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2018.
2. أمين السيد أحمد لطفي: المحاسبة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2004.
3. جمعة فلاح حميدات: خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Expert)، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2019.
4. حسين القاضي ومأمون حمدان: نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006.
5. سالم محمد عبود وأحمد محمد فهمي البرزنجي: التحليل المالي منهج تحليلي لتقويم الأداء ودعم العملية الإدارية، ط1، دار سليم للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2020.
6. سعود جايد مشكور العامري: محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، ط2، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع- عمان، الأردن، 2014.
7. طارق عبد العال حماد: موسوعة معايير المحاسبة، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2016.
8. كريم حسوبة وآخرون: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ط1، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2023.
9. كمال الدين الدهراوي: مناهج البحث العلمي في مجال المحاسبة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002، ص155.
10. مجدي الجعبري: التحليل المالي المتقدم، ط1، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2014.
11. مجيد الكرخي: تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية: 388 معيار لتقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية المختلفة، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014.
12. محمد على وهدان وإبراهيم عبد المجيد: المحاسبة عن التدفقات النقدية، كلية التجارة - جامعة المنوفية، مصر، 2009.
13. محمد الصيرفي: التحليل المالي وجهة نظر إدارية محاسبية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.
14. محمد رزق عبد الغفار وعادل حسيت ثابت: إعداد وتحليل التقارير المالية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2021/2020.
15. محمد مدحت غسان الخيري: التحليل المالي (الكشف عن الانحراف والاختلاس)، الصايل للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012.

ثانيا: الرسائل الأطروحات:

16. أسامة طيب: آثار تعدد بدائل القياس المحاسبي على عملية الإفصاح والتقييم في المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف-01، الجزائر، 2018/2019.
17. أمال لعقون: دور مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في دعم الإستراتيجية المالية للمؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم مالية ومحاسبة، جامعة فرحات عباس -سطيف1، الجزائر، 2021/2022.
18. أحمد شعشوع: دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار -دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف خلال الفترة (2000-2019)-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2020/2021.
19. آسيا لعروسي: تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم -دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية-، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013/2014.
20. أحمد الصالح سباع: تأثير البيئة المحاسبية الجزائرية على بدائل القياس المحاسبي في ظل سياسات المحافظة على رأس المال -دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي، الجزائر، 2020/2021.
21. الحاج حلقوم: دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياض-سطيف، رسالة ماجستير، تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009/2010.
22. بشره تجاني: القياس المحاسبي وأثره على جودة المعلومة المالية في ظل التضخم -دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي، الجزائر، 2019/2020.
23. خالد هادني: مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة اقتصادية-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018/2019.
24. سعيدة رحيش: قدرة التحليل المالي الحديث على التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين -دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2019/2020.
25. سي محمد لخضر: أسس وقواعد التقييم المحاسبي -دراسة تحليلية نقدية-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر -باتنة01، الجزائر، 2016/2017.
26. صلاح الدين يوسف: أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1995-2015)-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2018/2019.

27. عادل عاشور: الإنذار المبكر في المؤسسات المالية باستخدام القوائم المالية -دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات المالية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017/2016.
28. عبد النور جعفر: حدود استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2020/2019.
29. عبد الرزاق عريف: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2016.
30. عيسى زاوي: أثر التضخم على صحة ومصداقية القوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2019/2018.
31. كمال غالم: الاتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي ودورها في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة مجمع صيدال-، أطروحة دكتوراه، قسم مالية ومحاسبة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022/2021.
32. كمال بن يخلف: دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية -دراسة حالة شركة كوسيدار المحاجر-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016/2015.
33. لفضل سليمة: التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف وأثرهما على التضخم المحلي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2021/2020.
34. منير عوادي: استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة (2013-2017)-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2020/2019.
35. محمد الحافظ عيشوش: التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية ودوره في تحديد الوضعية المالية والتنبؤات المستقبلية للمنشآت الاقتصادية -دراسة حالة الشركة الوطنية سوناطراك-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2011/2010.
36. محمد بوهالي: أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة -دراسة مجموعة من المؤسسات الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2018/2017.
37. نصيرة سليمان: مساهمة تطبيق محاسبة التضخم في جودة القوائم المالية -دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2022/2021.

38. نصر الدين نمري: تحليل النمو وخلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية ودوره في تقييم وقيادة الأداء المالي -دراسة حالة ثلاث شركات تأمين ناشطة في الجزائر-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة -بومرداس، الجزائر، 2015/2014.

39. ياسين رماش: أثر التضخم على القوائم المالية في ظل اعتماد معايير المحاسبة الدولية -دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة -الجزائر-، أطروحة دكتوراه، قسم علوم المالية والمحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2022/2021.

ثالثا: المجلات:

40. إسماعيل سبتي، عبد الرحمن عفيصة: دور أدوات مراقبة التسيير الشاملة في ضبط أداء المؤسسات وتحسين جودة المعلومة المالية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 01، 2022.

41. إسماعيل سبتي: استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الرياضية الإعلامية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 04، 2021.

42. إبراهيم المهدي أحمد ويوسف ممدو حميدي: أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية -دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة سبها وجامعة فزان والمحاسبين القانونيين بمنطقة مرزق-، مجلة جامعة فزان العلمية، المجلد 01، العدد 01، ليبيا، 2022.

43. أسامة أحمد جمال هلالي: مدى حاجة البيئة المصرية إلى معيار محاسبي عن التضخم من منظور ملاءمة المعلومات -دراسة اختبارية-، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 26، العدد 03، مصر، 2022.

44. بوجمعة لهبيل، جلول حروشي: فاعلية القياس المحاسبي وفق التكلفة الجارية في المحافظة على رأس المال في ظل تغيرات مستويات الأسعار، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2021.

45. بوجمعة لهبيل وجلول حروشي: القياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية المعدلة لاستبعاد أثر التضخم من القوائم المالية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، 2020.

46. جورج نصر شوافقة: القيمة الاقتصادية المضافة كوسيلة لتقييم الكفاءة المالية في البنوك التجارية الأردنية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 01، 2021.

47. جمانة حنظل التميمي: انعكاسات تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تقييم الاستمرارية للشركة من قبل المدقق المالي: دراسة استطلاعية على عينة من المدققين العاملين في شركات القطاع الخاص / البصرة)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 67، 20 حجيلا بن وارث: متطلبات نظام المعلومات المحاسبية من منظور اقتصاد المعرفة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 01، 2022.

48. حيدر حمزة جودي وهند ماجد مصطفى: استعمال نموذج Taffler and Tisshow للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق - بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية- ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 08، 2022.
49. حسنين بن نابي وحسن بن نابي: دراسة تحليلية لعلاقة التأثير والتأثر بين مبدأ التكلفة التاريخية وأثر التضخم على القوائم المالية -دراسة حالة مؤسسة Gaufretterie Bimo-، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 03، العدد 12، 2021.
50. خالد هادي: مساهمة جدول سيولة الخزينة في تطوير أساليب تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة مجمع صيدال الصناعي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 08، العدد 01، 2017.
51. رشيد حفصي، بلعني جميلة، نبيل حلبي: تأثير مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية للسهم - دراسة لعينة من المؤسسات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2014-2016، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 05، 2019.
52. رافعة إبراهيم عبد الله الحمداني: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي Zeta-3 & Kida/دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على عينة من شركات الأعمال المسجلة في سوق الدوحة للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 43، 2018.
53. رياض مزهر عبد الله واثير عباس عبادي: أهمية مؤشرات التنبؤ بالفضل المالي في تحقيق الاستدامة المالية دراسة تطبيقية على مصرف بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 71، 2013.
54. زهراء صبحي خليل: دور السيايات النقدية ومالية في مكافحة ظاهرة التضخم الاقتصادي في العراق، مجلة دراسات إقليمية، العدد 55، 2023.
55. سعاد معاليم وسميحة بوحفص: إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل - بسكرة)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 30، 2017.
56. سماعين جوامع ونصيرة سليمان: أهمية محاسبة التضخم في تحسين مصداقية الإفصاح على قائمة التدفقات النقدية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 09، العدد 01، 2022.
57. عباس عنوان شريف المرشدي: استعمال نموذج (Sherrod) للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق - بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة بابل ، المجلد 26، العدد 01، 2018.

58. عادل علي حسين وعباس يحي التميمي: تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية-تصدر عن جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد-، المجلد18، العدد66، العراق، 2012.
59. عبد السلام عوض خير السيد: أثر محاسبة التضخم على بيانات الموازنات التخطيطية (دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني)، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 09، العدد 01، 2022.
60. عيسى زاوي وشعيب شنوف: دور تطبيق أساليب محاسبة التضخم في تحسين مصداقية القوائم المالية -دراسة ميدانية- ، مجلة آفاق للعلوم، المجلد04، العدد15، 2019.
61. عبد المجيد موزارين ومحمد الأمين بربري: القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد19، 2018.
62. فاطمة محمد باعقيل ونجلاء إبراهيم عبد الرحمان: تحليل العلاقة بين جودة الأرباح والنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 04، العدد 13، 2020.
63. كمال بن يخلف وعبد الحميد زعباط: المفاضلة بين أساليب القياس المحاسبي في ظل التضخم الاقتصادي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد02، العدد03، 2008.
64. ناصر بن سنة ويوسف قاشي: دراسة قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) على تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية لأسهم المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة اليانس للتأمينات خلال فترة (2014-2018) -، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد11، العدد01، 2021.
65. ياسين رماش: الأساليب المحاسبية الكفيلة لمعالجة التضخم على القوائم المالية -دراسة تحليلية لعينة من الأكاديميين والمهنيين بولاية أم البواقي-، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد08، العدد03، الجزائر، 2021.
66. يوسف خنيش وآخرون: دراسة تقييمية لبدائل القياس المحاسبي، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد02، العدد03.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

أولاً: الرسائل والأطروحات:

67. Andriani Avraam: A financial analysis on major contractors in Greece, Bartlett School of Graduate Studies, DT, University College London, 2006.
68. Chenyang He: Risk Management in SMEs using Data Mining Methods with Financial and Non-financial Indicators, DT, Brunel University London, United Kingdom, 2011.
69. Fabio Calonaci: A Financial Analysis of New Econometric Techniques, DT, Finance, Queen Mary University of London, UK, 2019.

70. Sonny Onyiri: Predicting Financial Distress using Altman's Zone and the Sustainable Growth Rate, DT, Business and Technology, Northcentral University, Arizona, 2014.

ثانياً: المجلات:

71. Agilebu Ogechi Michael: Dividend Decision and Economic Value Added of Quoted Nigeria Manufacturing Firms, American Economic & Social Review; Vol 05, No 02, 2019.

72. Ferry Irawan, Nico Yudha Manurung: Analisis Economic Value Added (EVA) Dan Market Value Added (MVA) Sebagai Alat Ukur Kinerja Keuangan Pt Garuda INDONESIA TBK TAHUN, 2017-2019, Jurnal Pajak dan Keuangan Negara Vol 02, NO 01, 2020.

73. Jacob A. Tenney, Charlene Kalenkoski: Financial Ratios and Financial Satisfaction: Exploring Associations Between Objective and Subjective Measures of Financial Well-Being Among Older Americans, Journal of financial counseling and planing, Vol 30, No 02, 2019.

74. Jie Lydia Irawan: Pengaruh Return on Equity, Debt to Equity Ratio, Basic Earning Power, Economic Value-Added Dan Market Value Added Terhadap Return Saham, Jurnal Akuntansi, Vol 13, No 01, 2021.

75. Lia Ira Sahara: The Analysis of Financial Performance Using Economic Value Added (EVA) And Market Value Added (MVA) Methods and Its Influence on Stock Return of Transporation Company Listed in INDONESIA Stock Exchange, Scientific Journal of Reflection, Vol 01, NO 03, 2018.

76. Marie Ligocká, Daniel Stavarek: The Relationship Between Financial Ratios and the Stock Prices of Selected European Food Companies Listed on Stock Exchanges, Acta universitatis agriculturae et silviculturae mendelianae brunensis, Vol 67, No 01, 2019.

77. Michael Bamidele Fakoya, Babatunde Akeem Lawal: Effect of Environmental Accounting on the Quality of Accounting Disclosures of Shipping Firms in Nigeria, Journal of accounting and management, Vol 10, No 01, 2020.

78. Meena Subedi, Ali Farazmand: Economic Value Added (EVA) for Performance Evaluation of Public Organizations, Public Organization Review, Vol 20, No 04, 2020.
79. Novri Eka Rinaldo, Endri Endri: Analysis of Financial Performance of Plantation Sub- Sector Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange for the 2014-2019 Period, International Journal of Innovative Science and Research Technology, Vol 05, No 04, 2020.
80. Nico Yudha, Ferry Irawan: Analisis Economic Value Added (EVA) Dan Market Value Added (MVA) Sebagai Alat Ukur Kinerja Keuangan Pt Garuda INDONESIA TBK TAHUN 2017-2019, Jurnal Pajak dan Keuangan Negara (PKN), Vol 02, No 01, 2020.
81. Nani Agustina, Isfenti Sadalia: Relationship of Economic Value Added (EVA) and Financial Performance of PT. LC Industry Indonesia Period 2013-2017, International Journal of Research and Review, Vol 07, No 01, January 2020.
82. Nardi Sunardi: Penilaian Kinerja Keuangan menggunakan Economic Value Added (EVA) dan Market Value Added (MVA) dengan Time Series Approach pada Industri Semen di Indonesia, JURNAL ILMIAH MANAJEMEN FORKAMMA, Vol 03, No 02, 2020.
83. Nastasya Cindy Hidajat: Pengaruh Return on Equity, Earnings Per Share, Economic Value Added, Dan Market Value Added Terhadap Return Saham Perusahaan Sektor Pertanian Yang Terdaftar Di Bursa Efek Indonesia Periode 2010-2016, Jurnal Ekonomi, Vol 13, NO 01, 2018.
84. Phi -Hung Nguyen, Jung-Fa Tsai: A Decision Support Model for Financial Performance Evaluation of Listed Companies in The Vietnamese Retailing Industry, Journal of Asian finance economics and business, Vol 07, No 12.
85. Patrick Siegfried, Thomas Hammer: Value-Based Controlling & International Accounting of Economic Value Added (EVA) -An Overview, Accounting and finance, Vol 96, No 02, 2022.

86. Paiboon Sareewiwatthana, Phasin Wanidwaranan: Alternative analyses of market value added: a case study of Thailand, Investment Management and Financial Innovations, Vol 16, NO 01, 2019.
87. Rita Yuniarti, Dini Paryanti: Analysis of financial performance and services performance before and during the covid-19 pandemic (case study at bayu asih hospital purwakarta), Turkish Journal of Physiotherapy and Rehabilitation, Vol 32, No 03, 2021.
88. Richard G. Schroeder, Myrtle W. Clark, Jack a. Cathey: Financial Accounting: Theory and Analysis Text Readings and Cases, Wiley, 2022.
89. Reza Ichsan, Sudirman Suparmin: Determinant of Sharia Bank's Financial Performance during the Covid-19 Pandemic, Budapest International Research and Critics Institute (BIRCI-Journal), Vol 04, No 01, 2021.
90. Sautma Ronni Basana, Ricky Julio: Economic Value Added and Profitability on Created Shareholders Value in Manufacturing Sectors, SHS Web of Conferences, Vol 76, No 04, 2020.
91. Sugiharto, Linda T.Maas, Isfenti Sadalia, Rico Nur Ilham, Mangasi Sinurat: Opportunity Funding Model to Increase Economic Value Added MSMES Sector at Moment of Pandemic Covid-19, Advances in Economics, Business and Management Research, Vol 202, NO 03, 2021.
92. Yap Voon Choong, Saravanan Muthaiyah: Economic Value Added (EVA) And Market Value Added (MVA) Towards Value Creation, Turkish Journal of Computer and Mathematics Education, Vol 12, No 10, 2021.

.III المواقع الإلكترونية:

93. www.iasplus.com
94. <https://www.condor.dz/fr/>
95. <https://www.ons.dz/>

الملاحق

الملاحق

الملحق (01) ميزانية مؤسسة كوندور (جاناب الأصول) 2021

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS
 Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS
 Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2021

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2021			2020
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	1 001 078 663	245 380 648	755 698 014	828 766 352
Immobilisations corporelles				
Terrains	17 356 695 000		17 356 695 000	17 356 695 000
Bâtiments	18 068 688 964	6 571 392 636	11 497 296 328	12 047 143 667
Autres immobilisations corporelles	12 573 879 334	8 724 475 745	3 849 403 589	4 317 729 660
Immobilisations en concession	720 570 482	198 392 783	522 177 699	540 751 587
Immobilisations encours	4 941 869 244		4 941 869 244	4 666 437 637
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	5 928 915 800		5 928 915 800	5 928 915 800
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	356 747 170		356 747 170	394 011 385
Impôts différés actif	616 289 994		616 289 994	20 951 424
TOTAL ACTIF NON COURANT	61 564 734 654	15 739 641 813	45 825 092 841	46 101 402 535
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	15 583 525 039		15 583 525 039	19 935 299 117
Créances et emplois assimilés				
Clients	11 006 954 960	722 045 428	10 284 909 532	8 805 750 700
Autres débiteurs	9 515 721 215		9 515 721 215	9 572 063 297
Impôts et assimilés	351 080 420		351 080 420	234 308 620
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 994 658 300		1 994 658 300	5 785 467 604
TOTAL ACTIF COURANT	38 451 939 936	722 045 428	37 729 894 508	44 332 889 241
TOTAL GENERAL ACTIF	100 016 674 591	16 461 687 242	83 554 987 349	90 434 291 776

الملحق (02) ميزانية مؤسسة كوندور (جانب الخصوم) 2021

Désignation de l'entreprise:	SPA CONDOR ELECTRONICS	
Activité:	FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS	
Adresse:	ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ	
Exercice clos le	31/12/2021	
BILAN (PASSIF)		

	2021	2020
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	4 277 000 000	4 277 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	20 336 596 783	20 300 950 407
Ecart de réévaluation	15 982 401 500	15 982 401 500
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	(-1 506 728 563)	794 796 103
Autres capitaux propres - Report à nouveau	3 087 822 095	2 328 672 368
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	42 177 091 816	43 683 820 379
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	19 000 485 469	20 505 330 116
Impôts (différés et provisionnés)		12 242 716
Autres dettes non courantes	627 072 397	642 199 538
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	19 627 557 867	21 159 772 372
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	11 563 535 628	15 882 806 517
Impôts	430 809 147	599 403 428
Autres dettes	2 296 469 983	2 160 656 535
Trésorerie passif	7 459 522 906	6 947 832 543
TOTAL III	21 750 337 666	25 590 699 024
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	83 554 987 349	90 434 291 776

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق (03) جدول حساب النتائج لمؤسسة كوندور 2021

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELACTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAIS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2021 au 31/12/2021

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2021		2020	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		1 199 357 743		694 214 301
Production vendue	Produits fabriqués	31 236 444 101		32 775 990 784
	Prestations de services		199 645	631 000
	Vente de travaux	1 399 533 136		1 241 285 521
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés	1 260 773		90 724 206	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		33 834 273 853		34 621 397 401
Production stockée ou déstockée	7 322 360 428		233 352 431	
Production immobilisée		5 378 977		3 440 476
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		26 517 292 402		34 391 485 446
Achats de marchandises vendues	907 298 141		543 784 375	
Matières premières	16 662 576 015		21 520 212 915	
Autres approvisionnements	119 156 961		21 933 225	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services			115 876	
Autres consommations	142 874 313		98 796 719	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats		2 473 535		
Services extérieurs	Sous-traitance générale	652 394 360	998 674 252	
	Locations	645 967 486	640 337 601	
	Entretien, réparations et maintenance	90 991 443	221 365 873	
	Primes d'assurances	85 523 873	93 602 430	
	Personnel extérieur à l'entreprise	34 063 193	68 440 230	
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	74 291 852	274 720 897	
	Publicité	238 016 280	95 981 569	
Déplacements, missions et réceptions	16 492 449	8 660 853		
Autres services	1 119 567 755		873 248 597	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	20 786 740 588		25 459 875 418	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		5 730 551 814		8 931 610 027
Charges de personnel	3 650 623 554		3 433 037 720	
Impôts et taxes et versements assimilés	294 406 130		330 423 606	
IV-Excédent brut d'exploitation		1 785 522 130		5 168 148 700

... la suite sur la page suivante

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS
 Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS
 Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2021 au 31/12/2021

COMPTE DE RESULTAT/..

RUBRIQUES	2021		2020	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		553 514 652		680 590 926
Autres charges opérationnelles	291 700 978		681 641 429	
Dotations aux amortissements	2 513 365 198		3 715 237 339	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		571 102 001		1 378 248 545
V-Résultat opérationnel		105 072 607		2 830 109 403
Produits financiers		108 332 964		193 380 924
Charges financières	2 331 104 036		2 170 129 949	
VI-Résultat financier	2 222 771 072		1 976 749 024	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	2 117 698 465			853 360 378
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats		3 388 615	81 802 610	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire		607 581 286		23 238 335
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 506 728 563			794 796 103

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق (04) ميزانية مؤسسة كوندور (جانب الأصول) 2022

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité:

FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse:

ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU. ARRERIDJ

Exercice clos le

31/12/2022

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2022			2021
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	1 101 873 432	375 999 687	725 873 745	755 698 014
Immobilisations corporelles				
Terrains	17 356 695 000		17 356 695 000	17 356 695 000
Bâtiments	20 321 084 897	7 620 852 271	12 700 232 625	11 497 296 328
Autres immobilisations corporelles	13 219 581 177	10 078 735 171	3 140 846 006	3 849 403 589
Immobilisations en concession	720 570 482	216 966 671	503 603 811	522 177 699
Immobilisations encours	1 925 348 934		1 925 348 934	4 941 869 244
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	5 928 915 800		5 928 915 800	5 928 915 800
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	195 591 897		195 591 897	356 747 170
Impôts différés actif	356 602 212		356 602 212	616 289 994
TOTAL ACTIF NON COURANT	61 126 263 835	18 292 553 801	42 833 710 033	45 825 092 841
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	22 619 716 775		22 619 716 775	15 583 525 039
Créances et emplois assimilés				
Clients	9 442 365 943	625 411 973	8 816 953 969	10 284 909 532
Autres débiteurs	10 329 253 588		10 329 253 588	9 515 721 215
Impôts et assimilés	314 928 119		314 928 119	351 080 420
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 468 686 970		1 468 686 970	1 994 658 300
TOTAL ACTIF COURANT	44 174 951 397	625 411 973	43 549 539 423	37 729 894 508
TOTAL GENERAL ACTIF	105 301 215 233	18 917 965 775	86 383 249 457	83 554 987 349

الملحق (05) ميزانية مؤسسة كوندور (جانب الخصوم) 2022

الملحق (06) جدول حساب النتائج لمؤسسة كوندور 2022

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2022 au 31/12/2022

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2022		2021	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		533 253 126		1 199 357 743
Produits fabriqués		28 206 040 002		31 236 444 101
Prestations de services		16 817 375		199 645
Vente de travaux		2 066 556 249		1 399 533 136
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés			1 260 773	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		30 822 666 753		33 834 273 853
Production stockée ou déstockée		4 839 259 837	7 322 360 428	
Production immobilisée		1 691 617		5 378 977
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		35 663 618 208		26 517 292 402
Achats de marchandises vendues	426 304 583		907 298 141	
Matières premières	23 674 866 465		16 662 576 015	
Autres approvisionnements	72 605 481		119 156 961	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services	5 089 097			
Autres consommations	242 197 774		142 874 313	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats		22 307 999		2 473 535
Services extérieurs				
Sous-traitance générale	598 561 053		652 394 360	
Locations	454 191 222		645 967 486	
Entretien, réparations et maintenance	108 788 152		90 991 443	
Primes d'assurances	88 271 716		85 523 873	
Personnel extérieur à l'entreprise	29 686 658		34 063 193	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	39 867 072		74 291 852	
Publicité	199 464 835		238 016 280	
Déplacements, missions et réceptions	31 781 224		16 492 449	
Autres services	901 838 634		1 119 567 755	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	26 851 205 973		20 786 740 588	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		8 812 412 235		5 730 551 814

.. la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2022 au 31/12/2022

COMPTE DE RESULTAT ..!..

RUBRIQUES	2022		2021	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	3 570 933 544		3 650 623 554	
Impôts et taxes et versements assimilés	60 420 607		294 406 130	
IV-Excédent brut d'exploitation		5 181 058 082		1 785 522 130
Autres produits opérationnels	2023 25	881 465 519		553 514 652
Autres charges opérationnelles	341 708 845		291 700 978	
Dotations aux amortissements	2 669 706 278		2 513 365 198	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		176 551 500		571 102 001
V-Résultat opérationnel		3 227 659 978		105 072 607
Produits financiers		408 072 917		108 332 964
Charges financières	2 698 267 844		2 331 104 036	
VI-Résultat financier	2 290 194 926		2 222 771 072	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		937 465 051	2 117 698 465	
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats		15 001 208		3 388 615
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire	316 089 591			607 581 286
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		636 376 668	1 506 728 563	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق (07) جدول التبيويب التاريخي لاستثمارات مؤسسة كوندور 2021



CONDOR ELECTRONICS
SPA au Capital social de 4 277 000 000,00 DA
Fabrication, commercialisation et SAV d'appareils électroménagers, électroniques
produits informatiques et panneaux photovoltaïques
Conception et développement de produits frigorifiques et de climatisation



Détail des investissements 2021

Immobilisation Incorporelles

Cpt 03 ch 204

Année	VO	Total Dotation 2022	Cumule amort au 31/12/22	VNC au 31/12/2022
2015	3 689 356,64	0,00	3 689 356,64	0,00
2016	12 910 002,60	0,00	12 910 002,60	0,00
2018	43 222 629,76	10 805 657,44	40 350 492,58	2 872 137,18
2019	904 883 582,28	90 508 358,23	181 053 383,12	723 830 199,16
2021	35 373 091,76	6 877 413,37	6 877 413,37	28 495 678,39
Total général	1 000 078 663,04	108 191 429,03	244 880 648,31	755 198 014,73

Cpt 03 ch 205

Année	VO	Total Dotation 2022	Cumule amort au 31/12/22	VNC au 31/12/2022
2019	1 000 000,00	250 000,00	500 000,00	500 000,00
Total général	1 000 000,00	250 000,00	500 000,00	500 000,00

Total général 1 001 078 663,04

Terrains

Cpt 03 ch 211

Année	VO	Total Dotation 2022	Cumule amort au 31/12/22	VNC au 31/12/2022
2002	142 730 000,00	0,00	0,00	142 730 000,00
2003	2 465 565 000,00	0,00	0,00	2 465 565 000,00
2004	453 600 000,00	0,00	0,00	453 600 000,00
2005	1 377 570 000,00	0,00	0,00	1 377 570 000,00
2006	299 110 000,00	0,00	0,00	299 110 000,00
2007	1 303 720 000,00	0,00	0,00	1 303 720 000,00
2008	1 064 540 000,00	0,00	0,00	1 064 540 000,00
2009	1 364 585 000,00	0,00	0,00	1 364 585 000,00
2010	530 730 000,00	0,00	0,00	530 730 000,00
2011	1 975 080 000,00	0,00	0,00	1 975 080 000,00
2012	1 504 545 000,00	0,00	0,00	1 504 545 000,00
2013	4 068 805 000,00	0,00	0,00	4 068 805 000,00
2014	280 395 000,00	0,00	0,00	280 395 000,00
2015	180 360 000,00	0,00	0,00	180 360 000,00
2018	273 360 000,00	0,00	0,00	273 360 000,00
2019	72 000 000,00	0,00	0,00	72 000 000,00
Total général	17 356 695 000,00	0,00	0,00	17 356 695 000,00



CONDOR ELECTRONICS
SPA au Capital social de 4 277 000 000,00 DA
Fabrication, commercialisation et SAV d'appareils électroménagers, électroniques
produits informatiques et panneaux photovoltaïques
Conception et développement de produits frigorifiques et de climatisation



Détail des investissements 2021

Batiments

Cpt 03 ch 212

Année	VO	Total Dotation 2022	Cumule amort au 31/12/22	VNC au 31/12/2022
2016	72 101 105,77	4 021 597,09	20 320 752,70	51 780 353,07
2017	2 968 937,25	148 446,86	630 899,17	2 338 038,08
Total général	75 070 043,02	4 170 043,95	20 951 651,87	54 118 391,15

Cpt 03 ch 213

Année	VO	Total Dotation 2022	Cumule amort au 31/12/22	VNC au 31/12/2022
2003	366 288 000,00	18 314 400,00	329 659 200,00	36 628 800,00
2007	1 922 707 039,37	96 135 351,97	1 386 327 554,22	536 379 485,15
2008	68 257 800,00	3 412 890,00	45 789 607,50	22 468 192,50
2009	82 868 000,00	4 143 400,00	52 789 750,00	30 078 250,00
2010	1 021 813 580,13	51 090 679,01	572 503 359,01	449 310 221,12
2011	1 582 442 022,33	79 122 101,12	791 221 011,18	791 221 011,15
2013	211 443 681,20	10 572 184,06	91 402 472,48	120 041 208,72
2014	1 635 238 735,03	89 266 478,83	685 712 038,43	949 526 696,60
2015	717 233 370,73	47 614 259,16	313 970 243,36	403 263 127,37
2016	400 256 426,18	26 351 642,62	147 540 110,10	252 716 316,08
2017	4 218 097 282,48	221 551 781,22	1 011 921 812,88	3 206 175 469,60
2018	1 265 855 921,14	120 651 412,35	547 080 251,95	718 775 669,19
2019	4 412 996 293,24	270 701 997,69	562 624 122,54	3 850 372 170,70
2020	88 120 770,00	5 976 617,00	11 899 450,67	76 221 319,33
Total général	17 993 618 921,83	1 044 905 195,02	6 550 440 984,33	11 443 177 937,50

Total général 18 068 688 964,85



CONDOR ELECTRONICS
SPA au Capital social de 4 277 000 000,00 DA
Fabrication, commercialisation et SAV d'appareils électroménagers, électroniques
produits informatiques et panneaux photovoltaïques
Conception et développement de produits frigorifiques et de climatisation



Détail des investissements 2021

Autres Immobilisations corporelles

Cpt 03 ch 215

Année	VO	Total Dotation 2022	Cumule amort au 31/12/22	VNC au 31/12/2022
2003	8 616 284,26	0,00	8 616 284,26	0,00
2004	179 248 817,18	0,00	179 248 817,18	0,00
2005	203 281 565,55	0,00	203 281 565,55	0,00
2006	622 514 081,69	0,00	622 514 081,69	0,00
2007	336 981 607,23	0,00	336 981 607,23	0,00
2008	166 364 701,12	0,00	166 364 701,12	0,00
2009	126 358 788,90	0,00	126 358 788,90	0,00
2010	715 032 201,09	0,02	715 032 200,94	0,15
2011	493 657 362,21	16 571 267,32	493 657 362,23	-0,02
2012	269 336 989,27	24 232 979,66	251 960 951,12	17 376 038,15
2013	452 985 916,01	37 322 293,92	403 043 264,48	49 942 651,53
2014	220 382 790,47	16 950 722,03	179 185 504,96	41 197 285,51
2015	563 442 939,64	44 050 056,92	407 423 068,08	156 019 871,56
2016	1 433 596 753,28	141 707 548,15	910 504 109,01	523 092 644,27
2017	1 013 550 441,44	129 990 689,81	582 849 769,34	430 700 672,10
2018	1 292 184 722,85	257 319 508,87	877 186 405,88	414 998 316,97
2019	567 201 395,62	113 377 330,55	303 568 290,81	263 633 104,81
2020	1 259 757 004,19	251 491 787,74	430 929 487,21	828 891 516,98
2021	855 232 521,98	64 024 280,61	64 024 280,61	791 208 241,37
Total général	10 779 726 883,98	1 097 038 465,61	7 262 730 540,60	3 517 060 343,38

Cpt 03 ch 217

Année	VO	Total Dotation 2022	Cumule amort au 31/12/22	VNC au 31/12/2022
2018	200 000 000,00	50 344 404,20	148 748 310,11	51 251 689,89
2019	80 780 000,00	22 162 991,48	44 166 716,28	36 613 283,72
Total général	280 780 000,00	72 507 395,68	192 915 026,39	87 864 973,61

Cpt 03 ch 218

Année	VO	Total Dotation 2022	Cumule amort au 31/12/22	VNC au 31/12/2022
2002	1 908 676,62	0,00	1 908 676,62	0,00
2004	70 085,00	0,00	70 085,00	0,00
2005	4 617 758,00	0,00	4 617 758,00	0,00
2006	35 801 631,00	0,00	35 801 631,00	0,00
2007	14 623 895,56	0,00	14 623 895,56	0,00
2008	13 847 075,74	0,00	13 847 075,74	0,00
2009	6 627 942,89	0,00	6 627 942,89	0,00
2010	13 513 874,94	0,00	13 513 874,94	0,00
2011	18 146 874,77	850 486,88	18 146 874,80	-0,03
2012	24 244 070,22	1 610 927,49	23 605 742,10	638 328,12
2013	47 201 273,33	1 842 272,60	44 238 240,65	2 963 032,68
2014	27 567 199,37	2 692 265,94	20 982 355,58	6 584 843,79
2015	108 085 675,20	7 935 169,51	80 580 125,96	27 505 549,24
2016	405 155 748,55	30 826 386,33	401 119 442,14	4 036 306,41
2017	375 804 745,31	64 000 410,90	331 700 431,44	44 104 313,87
2018	258 431 031,32	38 305 745,32	166 896 273,37	91 534 757,95
2019	120 671 172,43	20 496 126,16	80 492 373,12	40 178 799,31
2020	15 484 766,71	2 787 983,16	5 823 468,92	9 661 297,79
2021	21 568 954,51	4 246 126,54	4 246 126,54	17 322 827,97
Total général	1 513 372 451,47	175 593 900,82	1 268 842 394,36	244 530 057,11

Total général 12 573 879 335,45



CONDOR ELECTRONICS
 SPA au Capital social de 4 277 000 000,00 DA
 Fabrication, commercialisation et SAV d'appareils électroménagers, électroniques
 produits informatiques et panneaux photovoltaïques
 Conception et développement de produits frigorifiques et de climatisation



Détail des investissements 2021

Immobilisations encours

Cpt 03 ch 232

Année	VO
2017	2 534 504 921,49
2018	2 501 781 658,09
2019	-2 626 040 571,12
2020	2 256 191 628,69
2021	275 431 607,47
Total général	4 941 869 244,62

Immobilisations en concession

Cpt 03 ch 221

Année	VO
2012	528 700 848,23
2016	109 029 987,00
2018	82 839 647,68
Total général	720 570 482,91

الملحق (08) جدول التبيويب التاريخي لاستثمارات مؤسسة كوندور 2022



CONDOR ELECTRONICS
SPA au Capital social de 4 277 000 000,00 DA
Fabrication, commercialisation et SAV d'appareils électroménagers, électroniques
produits informatiques et panneaux photovoltaïques
Conception et développement de produits frigorifiques et de climatisation



Détail des investissements 2022

Immobilisation Incorporelles

Cpt 03 ch 204

Année	VO	Total Dotation 2022	Cumule amort au 31/12/22	VNC au 31/12/2022
2015	3 689 356,64	0,00	3 689 356,64	0,00
2016	12 910 002,60	0,00	12 910 002,60	0,00
2018	43 222 629,76	2 872 137,18	43 222 629,76	0,00
2019	904 883 582,28	90 508 358,23	271 561 741,35	633 321 840,93
2021	35 373 091,76	11 789 851,48	18 667 264,85	16 705 826,91
2022	100 794 769,57	25 198 692,39	25 198 692,39	75 596 077,18
Total général	1 100 873 432,61	130 369 039,28	375 249 687,59	725 623 745,02

Cpt 03 ch 205

Année	VO	Total Dotation 2022	Cumule amort au 31/12/22	VNC au 31/12/2022
2019	1 000 000,00	250 000,00	750 000,00	250 000,00
Total général	1 000 000,00	250 000,00	750 000,00	250 000,00

Total général 1 101 873 432,61

Terrains

Cpt 03 ch 211

Année	VO	Total Dotation 2022	Cumule amort au 31/12/22	VNC au 31/12/2022
2002	142 730 000,00	0,00	0,00	142 730 000,00
2003	2 465 565 000,00	0,00	0,00	2 465 565 000,00
2004	453 600 000,00	0,00	0,00	453 600 000,00
2005	1 377 570 000,00	0,00	0,00	1 377 570 000,00
2006	299 110 000,00	0,00	0,00	299 110 000,00
2007	1 303 720 000,00	0,00	0,00	1 303 720 000,00
2008	1 064 540 000,00	0,00	0,00	1 064 540 000,00
2009	1 364 585 000,00	0,00	0,00	1 364 585 000,00
2010	530 730 000,00	0,00	0,00	530 730 000,00
2011	1 975 080 000,00	0,00	0,00	1 975 080 000,00
2012	1 504 545 000,00	0,00	0,00	1 504 545 000,00
2013	4 068 805 000,00	0,00	0,00	4 068 805 000,00
2014	280 395 000,00	0,00	0,00	280 395 000,00
2015	180 360 000,00	0,00	0,00	180 360 000,00
2018	273 360 000,00	0,00	0,00	273 360 000,00
2019	72 000 000,00	0,00	0,00	72 000 000,00
Total général	17 356 695 000,00	0,00	0,00	17 356 695 000,00



CONDOR ELECTRONICS
SPA au Capital social de 4 277 000 000,00 DA
Fabrication, commercialisation et SAV d'appareils électroménagers, électroniques
produits informatiques et panneaux photovoltaïques
Conception et développement de produits frigorifiques et de climatisation



Détail des investissements 2022

Batiments

Cpt 03 ch 212

Année	VO	Total Dotation 2022	Cumule amort au 31/12/22	VNC au 31/12/2022
2016	72 101 105,77	4 021 597,09	24 342 349,79	47 758 755,98
2017	2 968 937,25	148 446,86	779 346,03	2 189 591,22
Total général	75 070 043,02	4 170 043,95	25 121 695,82	49 948 347,20

Cpt 03 ch 213

Année	VO	Total Dotation 2022	Cumule amort au 31/12/22	VNC au 31/12/2022
2003	366 288 000,00	18 314 400,00	347 973 600,00	18 314 400,00
2007	1 922 707 039,37	96 135 351,97	1 482 462 906,19	440 244 133,18
2008	68 257 800,00	3 412 890,00	49 202 497,50	19 055 302,50
2009	82 868 000,00	4 143 400,00	56 933 150,00	25 934 850,00
2010	986 813 580,13	51 090 679,01	600 989 871,35	385 823 708,78
2011	1 582 442 022,33	79 122 101,12	870 343 112,30	712 098 910,03
2013	211 443 681,20	10 572 184,06	101 974 656,54	109 469 024,66
2014	1 627 238 735,03	89 716 680,39	772 128 718,82	855 110 016,21
2015	717 233 370,73	48 391 469,57	362 361 712,93	354 871 657,80
2016	400 256 426,18	26 351 642,62	173 891 752,72	226 364 673,46
2017	4 218 097 282,48	217 837 295,05	1 229 759 107,94	2 988 338 174,54
2018	1 168 048 134,92	54 442 707,68	579 923 740,17	588 124 394,75
2019	4 412 996 293,24	270 701 997,69	833 326 120,24	3 579 670 173,00
2020	88 120 770,00	5 976 617,00	17 876 067,67	70 244 702,33
2022	2 393 203 718,95	116 583 561,36	116 583 561,36	2 276 620 157,59
Total général	20 246 014 854,56	1 092 792 977,51	7 595 730 575,72	12 650 284 278,84

Total général 20 321 084 897,58



Détail des investissements 2022

Autres Immobilisations corporelles

Cpt 03 ch 215

Année	VO	Total Dotation 2022	Cumule amort au 31/12/22	VNC au 31/12/2022
2003	8 616 284,26	0,00	8 616 284,26	0,00
2004	179 248 817,18	0,00	179 248 817,18	0,00
2005	203 281 565,55	0,00	203 281 565,55	0,00
2006	622 514 081,69	0,00	622 514 081,69	0,00
2007	336 981 607,23	0,00	336 981 607,23	0,00
2008	166 364 701,12	0,00	166 364 701,12	0,00
2009	126 358 788,90	0,00	126 358 788,90	0,00
2010	715 032 201,09	0,00	715 032 200,94	0,15
2011	493 657 362,21	0,00	493 657 362,23	-0,02
2012	269 336 989,27	16 627 711,64	268 588 662,76	748 326,51
2013	452 985 916,01	37 322 293,92	440 365 558,41	12 620 357,60
2014	220 382 790,47	16 950 722,03	196 136 227,00	24 246 563,47
2015	563 442 939,64	44 050 056,92	451 473 125,00	111 969 814,64
2016	1 433 596 753,28	116 920 625,18	1 027 424 734,19	406 172 019,09
2017	1 013 550 441,44	105 045 207,28	687 894 976,61	325 655 464,83
2018	1 292 184 722,85	257 639 834,61	1 134 826 240,49	157 358 482,36
2019	567 201 395,62	113 377 330,55	416 945 621,37	150 255 774,26
2020	1 259 757 004,19	251 935 400,84	682 864 888,05	576 892 116,14
2021	855 232 521,98	170 969 093,10	234 993 373,71	620 239 148,27
2022	641 253 061,47	44 725 457,11	44 725 457,11	596 527 604,36
Total général	11 420 979 945,45	1 175 563 733,18	8 438 294 273,79	2 982 685 671,66

Cpt 03 ch 217

Année	VO	Total Dotation 2022	Cumule amort au 31/12/22	VNC au 31/12/2022
2018	200 000 000,00	50 000 000,00	198 748 310,11	1 251 689,89
2019	80 780 000,00	21 418 393,58	65 585 109,86	15 194 890,14
Total général	280 780 000,00	71 418 393,58	264 333 419,97	16 446 580,03

Cpt 03 ch 218

Année	VO	Total Dotation 2022	Cumule amort au 31/12/22	VNC au 31/12/2022
2002	1 908 676,62	0,00	1 908 676,62	0,00
2004	70 085,00	0,00	70 085,00	0,00
2005	4 617 758,00	0,00	4 617 758,00	0,00
2006	35 801 631,00	0,00	35 801 631,00	0,00
2007	14 623 895,56	0,00	14 623 895,56	0,00
2008	13 847 075,74	0,00	13 847 075,74	0,00
2009	6 627 942,89	0,00	6 627 942,89	0,00
2010	13 513 874,94	0,00	13 513 874,94	0,00
2011	18 146 874,77	0,00	18 146 874,80	-0,03
2012	24 244 070,22	638 328,13	24 244 070,23	-0,01
2013	47 201 273,33	1 850 334,95	46 088 575,60	1 112 697,73
2014	27 567 199,37	2 692 265,94	23 674 621,52	3 892 577,85
2015	108 085 675,20	7 935 169,51	88 515 295,47	19 570 379,73
2016	405 155 748,55	925 876,78	402 045 318,91	3 110 429,64
2017	375 804 745,31	34 631 863,47	366 332 294,91	9 472 450,40
2018	258 431 031,32	29 647 319,30	196 543 592,67	61 887 438,65
2019	120 671 172,43	20 527 490,50	101 019 863,62	19 651 308,81
2020	15 484 766,71	2 776 691,31	8 587 945,89	6 896 820,82
2021	21 568 954,51	4 222 495,68	8 468 622,22	13 100 332,29
2022	4 448 781,47	1 429 463,41	1 429 463,41	3 006 671,84
Total général	1 517 821 232,94	107 277 298,97	1 376 107 478,99	141 701 107,73

Total général 13 219 581 178,39



CONDOR ELECTRONICS
 SPA au Capital social de 4 277 000 000,00 DA
 Fabrication, commercialisation et SAV d'appareils électroménagers, électroniques
 produits informatiques et panneaux photovoltaïques
 Conception et développement de produits frigorifiques et de climatisation



Détail des investissements 2022

Immobilisations encours

Cpt 03 ch 232

Année	VO
2017	2 534 504 921,49
2018	2 501 781 658,09
2019	-2 626 040 571,12
2020	2 256 191 628,69
2021	275 431 607,47
2022	-3 016 520 309,88
Total général	1 925 348 934,74

Immobilisations en concession

Cpt 03 ch 221

Année	VO
2012	528 700 848,23
2016	109 029 987,00
2018	82 839 647,68
Total général	720 570 482,91

الملاحق

الكشف (03)

2021							ح/211
القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	قسط الاهتلاك المعدل	معدل تعديل قيمة الأصل	معدل تعديل قسط الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية VNC	قسط الاهتلاك 2021	التكلفة التاريخية VO	السنة
345,141,972.39	-	2.42	2.39	142,730,000.00	-	142,730,000.00	2002
5,681,922,349.62	-	2.30	3.12	2,465,565,000.00	-	2,465,565,000.00	2003
1,002,910,009.02	-	2.21	2.21	453,600,000.00	-	453,600,000.00	2004
2,965,585,285.34	-	2.15	2.17	1,377,570,000.00	-	1,377,570,000.00	2005
632,256,655.17	-	2.11	2.11	299,110,000.00	-	299,110,000.00	2006
2,641,918,545.45	-	2.03	1.98	1,303,720,000.00	-	1,303,720,000.00	2007
2,053,699,512.20	-	1.93	1.88	1,064,540,000.00	-	1,064,540,000.00	2008
2,472,995,136.73	-	1.81	1.77	1,364,585,000.00	-	1,364,585,000.00	2009
922,943,234.04	-	1.74	1.71	530,730,000.00	-	530,730,000.00	2010
3,248,085,955.73	-	1.64	1.60	1,975,080,000.00	-	1,975,080,000.00	2011
2,256,357,394.50	-	1.50	1.47	1,504,545,000.00	-	1,504,545,000.00	2012
5,858,314,656.49	-	1.44	1.43	4,068,805,000.00	-	4,068,805,000.00	2013
388,873,608.60	-	1.39	1.37	280,395,000.00	-	280,395,000.00	2014
239,568,104.01	-	1.33	1.32	180,360,000.00	-	180,360,000.00	2015
312,921,904.76	-	1.14	1.15	273,360,000.00	-	273,360,000.00	2018
80,540,145.99	-	1.12	1.12	72,000,000.00	-	72,000,000.00	2019
31,104,034,470.04	-			17,356,695,000.00	-	17,356,695,000.00	المجموع

الملاحق

الكشف(04)

2021					ح/212		
القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	قسط الاهتلاك المعدل	معدل تعديل قيمة الأصل	معدل تعديل قسط الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية VNC	قسط الاهتلاك 2021	التكلفة التاريخية VO	السنة
65,010,458.64	4,945,313.97	1.256	1.230	51,780,353.07	4,021,597.09	72,101,105.77	2016
2,770,840.69	174,492.67	1.185	1.175	2,338,038.08	148,446.86	2,968,937.25	2017
67,781,299.33	5,119,806.64			54,118,391.15	4,170,043.95	75,070,043.02	المجموع

الكشف(05)

2021					ح/213		
القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	قسط الاهتلاك المعدل	معدل تعديل قيمة الأصل	معدل تعديل قسط الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية VNC	قسط الاهتلاك 2021	التكلفة التاريخية VO	السنة
84,411,482.71	57,168,412.86	2.30	3.12	36,628,800.00	18,314,400.00	366,288,000.00	2003
1,086,944,212.88	190,560,940.20	2.03	1.98	536,379,485.15	96,135,351.97	1,922,707,039.37	2007
43,345,403.63	6,402,759.20	1.93	1.88	22,468,192.50	3,412,890.00	68,257,800.00	2008
54,509,881.01	7,351,386.98	1.81	1.77	30,078,250.00	4,143,400.00	82,868,000.00	2009
781,353,661.12	87,543,217.98	1.74	1.71	449,310,221.12	51,090,679.01	1,021,813,580.13	2010
1,301,189,751.40	126,885,148.42	1.64	1.60	791,221,011.15	79,122,101.12	1,582,442,022.33	2011

الملاحق

172,836,784.37	15,115,449.16	1.44	1.43	120,041,208.72	10,572,184.06	211,443,681.20	2013
1,316,877,522.66	121,939,502.00	1.39	1.37	949,526,696.60	89,266,478.83	1,635,238,735.03	2014
535,645,280.77	62,634,207.87	1.33	1.32	403,263,127.37	47,614,259.16	717,233,370.73	2015
317,286,434.73	32,404,326.83	1.26	1.23	252,716,316.08	26,351,642.62	400,256,426.18	2016
3,799,682,093.50	260,424,241.40	1.19	1.18	3,206,175,469.60	221,551,781.22	4,218,097,282.48	2017
822,800,159.13	138,500,591.33	1.14	1.15	718,775,669.19	120,651,412.35	1,265,855,921.14	2018
4,307,076,898.97	302,534,775.91	1.12	1.12	3,850,372,170.70	270,701,997.69	4,412,996,293.24	2019
83,509,684.99	6,498,742.74	1.10	1.09	76,221,319.33	5,976,617.00	88,120,770.00	2020
14,707,469,251.86	1,415,963,702.87			11,443,177,937.50	1,044,905,195.02	17,993,618,921.83	المجموع

الكشف(06)

2021							ح/215
القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	قسط الاهتلاك المعدل	معدل تعديل قيمة الأصل	معدل تعديل قسط الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية VNC	قسط الاهتلاك 2021	التكلفة التاريخية VO	السنة
-	-	2.305	3.122	-	-	8,616,284.26	2003
-	-	2.211	2.211	-	-	179,248,817.18	2004
-	-	2.153	2.172	-	-	203,281,565.55	2005
-	-	2.114	2.114	-	-	622,514,081.69	2006
-	-	2.026	1.982	-	-	336,981,607.23	2007
0.01	-	1.929	1.876	0.00	-	166,364,701.12	2008
0.01	-	1.812	1.774	0.00	-	126,358,788.90	2009
0.26	0.04	1.739	1.713	0.15	0.02	715,032,201.09	2010
-0.03	26,574,720.39	1.645	1.604	-0.02	16,571,267.32	493,657,362.21	2011

الملاحق

26,058,743.45	35,516,596.61	1.500	1.466	17,376,038.15	24,232,979.66	269,336,989.27	2012
71,908,033.79	53,361,087.29	1.440	1.430	49,942,651.53	37,322,293.92	452,985,916.01	2013
57,135,601.85	23,154,969.60	1.387	1.366	41,197,285.51	16,950,722.03	220,382,790.47	2014
207,237,662.55	57,945,675.73	1.328	1.315	156,019,871.56	44,050,056.92	563,442,939.64	2015
656,745,091.52	174,256,222.70	1.256	1.230	523,092,644.27	141,707,548.15	1,433,596,753.28	2016
510,429,216.05	152,798,260.50	1.185	1.175	430,700,672.10	129,990,689.81	1,013,550,441.44	2017
475,058,764.34	295,387,376.29	1.145	1.148	414,998,316.97	257,319,508.87	1,292,184,722.85	2018
294,903,454.83	126,709,760.49	1.119	1.118	263,633,104.81	113,377,330.55	567,201,395.62	2019
908,151,027.54	273,462,467.20	1.096	1.087	828,891,516.98	251,491,787.74	1,259,757,004.19	2020
813,094,135.72	64,024,280.61	1.028	1.000	791,208,241.37	64,024,280.61	855,232,521.98	2021
4,020,721,731.88	1,283,191,417.45			3,517,060,343.38	1,097,038,465.61	10,779,726,883.98	المجموع

الكشف (07)

2021					ح/217		
القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	قسط الاهتلاك المعدل	معدل تعديل قيمة الأصل	معدل تعديل قسط الاهتلاك	القيمة المحاسبية VNC	قسط الاهتلاك 2021	التكلفة التاريخية VO	السنة
58,669,067.98	57,792,359.13	1.14	1.15	51,251,689.89	50,344,404.20	200,000,000.00	2018
40,956,100.22	24,769,213.81	1.12	1.12	36,613,283.72	22,162,991.48	80,780,000.00	2019
99,625,168.20	82,561,572.94			87,864,973.61	72,507,395.68	280,780,000.00	المجموع

الكشف (08)

2021					ح/218		
القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	قسط الاهتلاك المعدل	معدل تعديل قيمة الأصل	معدل تعديل قسط الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية VNC	قسط الاهتلاك 2021	التكلفة التاريخية VO	السنة
-	-	2.42	2.39	-	-	1,908,676.62	2002
-	-	2.21	2.21	-	-	70,085.00	2004
-	-	2.15	2.17	-	-	4,617,758.00	2005

الملاحق

-	-	2.11	2.11	-	-	35,801,631.00	2006
-	-	2.03	1.98	-	-	14,623,895.56	2007
-	-	1.93	1.88	-	-	13,847,075.74	2008
-	-	1.81	1.77	-	-	6,627,942.89	2009
-	-	1.74	1.71	-	-	13,513,874.94	2010
-	1,363,893.94	1.64	1.60	-	850,486.88	18,146,874.77	2011
957,296.97	2,361,024.62	1.50	1.47	638,328.12	1,610,927.49	24,244,070.22	2012
4,266,210.29	2,633,966.42	1.44	1.43	2,963,032.68	1,842,272.60	47,201,273.33	2013
9,132,373.86	3,677,680.27	1.39	1.37	6,584,843.79	2,692,265.94	27,567,199.37	2014
36,534,998.23	10,438,323.84	1.33	1.32	27,505,549.24	7,935,169.51	108,085,675.20	2015
5,067,600.27	37,906,870.25	1.26	1.23	4,036,306.41	30,826,386.33	405,155,748.55	2016
52,268,621.37	75,229,629.69	1.19	1.18	44,104,313.87	64,000,410.90	375,804,745.31	2017
104,782,085.20	43,972,700.15	1.14	1.15	91,534,757.95	38,305,745.32	258,431,031.32	2018
44,944,532.81	22,906,336.08	1.12	1.12	40,178,799.31	20,496,126.16	120,671,172.43	2019
10,585,121.62	3,031,545.32	1.10	1.09	9,661,297.79	2,787,983.16	15,484,766.71	2020
17,802,000.91	4,246,126.54	1.03	1.00	17,322,827.97	4,246,126.54	21,568,954.51	2021
286,340,841.49	207,768,097.11			244,530,057.11	175,593,900.82	1,513,372,451.47	المجموع

الكشف (09)

2021					232/ح		
القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	قسط الاهتلاك المعدل	معدل تعديل قيمة الأصل	معدل تعديل قسط الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية VNC	قسط الاهتلاك 2021	التكلفة التاريخية VO	السنة
3,003,676,204.69		1.185	1.175	2,534,504,921.49		2,534,504,921.49	2017
2,863,850,898.99		1.145	1.148	2,501,781,658.09		2,501,781,658.09	2018
-		1.119	1.118	-		-	2019
2,937,523,485.58				2,626,040,571.12		2,626,040,571.12	

الملاحق

2,471,931,132.06		1.096	1.087	2,256,191,628.69		2,256,191,628.69	2020
283,050,419.75		1.028	1.000	275,431,607.47		275,431,607.47	2021
5,684,985,169.90				4,941,869,244.62	-	4,941,869,244.62	المجموع

الملاحق (10) كشوف تعديل قيم تثبيطات مؤسسة كوندور وفق التكلفة التاريخية المعدلة 2022

الكشف(10)

2022					ح/204		
القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	قسط الاهتلاك المعدل	معدل تعديل قيمة الأصل	معدل تعديل قسط الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية VNC	قسط الاهتلاك 2022	التكلفة التاريخية VO	السنة
-	-	1.454	1.440	0.00	0.00	3,689,356.64	2015
-	-	1.374	1.346	0.00	0.00	12,910,002.60	2016
-	3,608,996.34	1.253	1.257	0.00	2,872,137.18	43,222,629.76	2018
775,472,546.10	110,722,166.58	1.224	1.223	633,321,840.93	90,508,358.23	904,883,582.28	2019
18,792,304.87	12,905,367.61	1.125	1.095	16,705,826.91	11,789,851.48	35,373,091.76	2021
77,548,761.15	25,198,692.39	1.026	1.000	75,596,077.18	25,198,692.39	100,794,769.57	2022
871,813,612.12	152,435,222.93			725,623,745.02	130,369,039.28	1,100,873,432.61	المجموع

الكشف(11)

2022					ح/205		
القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	قسط الاهتلاك المعدل	معدل تعديل قيمة الأصل	معدل تعديل قسط الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية VNC	قسط الاهتلاك 2022	التكلفة التاريخية VO	السنة
306,113.14	305,834.09	1.224	1.223	250,000.00	250,000.00	1,000,000.00	2019
306,113.14	305,834.09			250,000.00	250,000.00	1,000,000.00	المجموع

الملاحق

الكشف(12)

2022					211/ح		
القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	قسط الاهتلاك المعدل	معدل تعديل قيمة الأصل	معدل تعديل قسط الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية VNC	قسط الاهتلاك 2022	التكلفة التاريخية VO	السنة
377,798,145.96	-	2.647	2.614	142,730,000.00	0.00	142,730,000.00	2002
6,219,526,748.12	-	2.523	3.417	2,465,565,000.00	0.00	2,465,565,000.00	2003
1,097,801,983.77	-	2.420	2.420	453,600,000.00	0.00	453,600,000.00	2004
3,246,178,999.12	-	2.356	2.377	1,377,570,000.00	0.00	1,377,570,000.00	2005
692,078,655.17	-	2.314	2.314	299,110,000.00	0.00	299,110,000.00	2006
2,891,888,000.00	-	2.218	2.170	1,303,720,000.00	0.00	1,303,720,000.00	2007
2,248,013,658.54	-	2.112	2.054	1,064,540,000.00	0.00	1,064,540,000.00	2008
2,706,981,626.02	-	1.984	1.942	1,364,585,000.00	0.00	1,364,585,000.00	2009
1,010,269,021.28	-	1.904	1.876	530,730,000.00	0.00	530,730,000.00	2010
3,555,408,933.60	-	1.800	1.755	1,975,080,000.00	0.00	1,975,080,000.00	2011
2,469,846,348.62	-	1.642	1.604	1,504,545,000.00	0.00	1,504,545,000.00	2012
6,412,608,702.29	-	1.576	1.565	4,068,805,000.00	0.00	4,068,805,000.00	2013
425,667,522.62	-	1.518	1.495	280,395,000.00	0.00	280,395,000.00	2014
262,235,232.94	-	1.454	1.440	180,360,000.00	0.00	180,360,000.00	2015
342,529,523.81	-	1.253	1.257	273,360,000.00	0.00	273,360,000.00	2018
88,160,583.94	-	1.224	1.223	72,000,000.00	0.00	72,000,000.00	2019
34,046,993,685.8	-			17,356,695,000.00	0.00	17,356,695,000.00	المجموع

الملاحق

الكشف (13)

2022							ح/212
القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	الاهتلاك قسط المعدل	معدل تعديل قيمة الأصل	معدل تعديل قسط الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية VNC	قسط الاهتلاك 2022	التكلفة التاريخية VO	السنة
65,634,665.15	5,413,222.96	1.374	1.346	47,758,755.98	4,021,597.09	72,101,105.77	2016
2,840,436.37	191,002.58	1.297	1.287	2,189,591.22	148,446.86	2,968,937.25	2017
68,475,101.52	5,604,225.54			49,948,347.20	4,170,043.95	75,070,043.02	المجموع

الكشف (14)

2022							ح/213
القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	قسط الاهتلاك المعدل	معدل تعديل قيمة الأصل	معدل تعديل قسط الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية VNC	قسط الاهتلاك 2022	التكلفة التاريخية VO	السنة
46,199,106.77	62,577,495.97	2.523	3.417	18,314,400.00	18,314,400.00	366,288,000.00	2003
976,541,531.78	208,591,175.98	2.218	2.170	440,244,133.18	96,135,351.97	1,922,707,039.37	2007
40,239,521.57	7,008,566.76	2.112	2.054	19,055,302.50	3,412,890.00	68,257,800.00	2008
51,447,995.12	8,046,950.51	1.984	1.942	25,934,850.00	4,143,400.00	82,868,000.00	2009
734,433,215.86	95,826,263.07	1.904	1.876	385,823,708.78	51,090,679.01	986,813,580.13	2010
1,281,873,557.69	138,890,594.77	1.800	1.755	712,098,910.03	79,122,101.12	1,582,442,022.33	2011
172,527,811.03	16,545,622.17	1.576	1.565	109,469,024.66	10,572,184.06	211,443,681.20	2013
1,298,142,128.67	134,150,178.37	1.518	1.495	855,110,016.21	89,716,680.39	1,627,238,735.03	2014
515,967,242.44	69,679,562.40	1.454	1.440	354,871,657.80	48,391,469.57	717,233,370.73	2015
311,092,055.08	35,470,315.34	1.374	1.346	226,364,673.46	26,351,642.62	400,256,426.18	2016
3,876,606,892.44	280,285,378.68	1.297	1.287	2,988,338,174.54	217,837,295.05	4,218,097,282.48	2017
736,940,184.65	68,410,218.82	1.253	1.257	588,124,394.75	54,442,707.68	1,168,048,134.92	2018

الملاحق

4,383,136,288.48	331,159,599.73	1.224	1.223	3,579,670,173.00	270,701,997.69	4,412,996,293.24	2019
84,243,423.17	7,113,631.94	1.199	1.190	70,244,702.33	5,976,617.00	88,120,770.00	2020
2,335,426,379.45	116,583,561.36	1.026	1.000	2,276,620,157.59	116,583,561.36	2,393,203,718.95	2022
16,844,817,334.21	1,580,339,115.86			12,650,284,278.84	1,092,792,977.51	20,246,014,854.56	المجموع

الكشف (15)

2022					ح/215		
القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	قسط الاهتلاك المعدل	معدل تعديل قيمة الأصل	معدل تعديل قسط الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية VNC	قسط الاهتلاك 2022	التكلفة التاريخية VO	السنة
-	-	2.523	3.417	0.00	0.00	8,616,284.26	2003
-	-	2.420	2.420	0.00	0.00	179,248,817.18	2004
-	-	2.356	2.377	0.00	0.00	203,281,565.55	2005
-	-	2.314	2.314	0.00	0.00	622,514,081.69	2006
-	-	2.218	2.170	0.00	0.00	336,981,607.23	2007
0.01	-	2.112	2.054	0.00	0.00	166,364,701.12	2008
0.01	-	1.984	1.942	0.00	0.00	126,358,788.90	2009
0.27	-	1.800	1.755	0.15	0.00	715,032,201.09	2010
-0.03	-	1.800	1.755	-0.02	0.00	493,657,362.21	2011
1,228,445.48	26,675,898.41	1.642	1.604	748,326.51	16,627,711.64	269,336,989.27	2012
19,890,217.15	58,409,934.05	1.576	1.565	12,620,357.60	37,322,293.92	452,985,916.01	2013
36,808,697.04	25,345,815.01	1.518	1.495	24,246,563.47	16,950,722.03	220,382,790.47	2014
162,799,015.44	63,428,300.84	1.454	1.440	111,969,814.64	44,050,056.92	563,442,939.64	2015
558,200,562.84	157,379,617.85	1.374	1.346	406,172,019.09	116,920,625.18	1,433,596,753.28	2016
422,454,938.42	135,158,838.13	1.297	1.287	325,655,464.83	105,045,207.28	1,013,550,441.44	2017
197,175,614.68	323,738,443.87	1.253	1.257	157,358,482.36	257,639,834.61	1,292,184,722.85	2018
183,981,066.65	138,698,612.22	1.224	1.223	150,255,774.26	113,377,330.55	567,201,395.62	2019

الملاحق

691,858,105.32	299,864,574.66	1.199	1.190	576,892,116.14	251,935,400.84	1,259,757,004.19	2020
697,704,054.46	187,145,614.14	1.125	1.095	620,239,148.27	170,969,093.10	855,232,521.98	2021
611,936,206.68	44,725,457.11	1.026	1.000	596,527,604.36	44,725,457.11	641,253,061.47	2022
3,584,036,924.43	1,460,571,106.27			2,982,685,671.66	1,175,563,733.18	11,420,979,945.45	المجموع

الكشف(16)

2022							ح/217
القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	قسط الاهتلاك المعدل	معدل تعديل قيمة الأصل	معدل تعديل قسط الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية VNC	قسط الاهتلاك 2022	التكلفة التاريخية VO	السنة
1,568,410.68	62,827,715.36	1.253	1.257	1,251,689.89	50,000,000.00	200,000,000.00	2018
18,605,422.05	26,201,899.89	1.224	1.223	15,194,890.14	21,418,393.58	80,780,000.00	2019
20,173,832.73	89,029,615.25			16,446,580.03	71,418,393.58	280,780,000.00	المجموع

الكشف(17)

2022							ح/218
القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	قسط الاهتلاك المعدل	معدل تعديل قيمة الأصل	معدل تعديل قسط الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية VNC	قسط الاهتلاك 2022	التكلفة التاريخية VO	السنة
-	-	2.647	2.614	0.00	0.00	1,908,676.62	2002
-	-	2.356	2.377	0.00	0.00	4,617,758.00	2005
-	-	2.314	2.314	0.00	0.00	35,801,631.00	2006
-	-	2.218	2.170	0.00	0.00	14,623,895.56	2007
0.00	-	2.112	2.054	0.00	0.00	13,847,075.74	2008
0.00	-	1.984	1.942	0.00	0.00	6,627,942.89	2009
0.00	-	1.904	1.876	0.00	0.00	13,513,874.94	2010
-0.05	-	1.800	1.755	-0.03	0.00	18,146,874.77	2011

الملاحق

-0.02	1,024,072.15	1.642	1.604	-0.01	638,328.13	24,244,070.22	2012
1,753,658.66	2,895,801.17	1.576	1.565	1,112,697.73	1,850,334.95	47,201,273.33	2013
5,909,320.68	4,025,650.01	1.518	1.495	3,892,577.85	2,692,265.94	27,567,199.37	2014
28,454,441.61	11,425,962.96	1.454	1.440	19,570,379.73	7,935,169.51	108,085,675.20	2015
4,274,650.87	1,246,265.43	1.374	1.346	3,110,429.64	925,876.78	405,155,748.55	2016
12,288,089.36	44,559,885.69	1.297	1.287	9,472,450.40	34,631,863.47	375,804,745.31	2017
77,547,098.66	37,253,466.76	1.253	1.257	61,887,438.65	29,647,319.30	258,431,031.32	2018
24,062,095.28	25,112,025.75	1.224	1.223	19,651,308.81	20,527,490.50	120,671,172.43	2019
8,271,254.28	3,304,939.90	1.199	1.190	6,896,820.82	2,776,691.31	15,484,766.71	2020
14,736,501.20	4,622,014.04	1.125	1.095	13,100,332.29	4,222,495.68	21,568,954.51	2021
3,084,335.66	1,429,463.41	1.026	1.000	3,006,671.84	1,429,463.41	4,448,781.47	2022
180,381,446.19	136,899,547.27			141,701,107.73	107,277,298.97	1,517,821,232.94	المجموع

الكشف (18)

2022				ح/232			
القيمة المحاسبية الصافية المعدلة	قسط الاهتلاك المعدل	معدل تعديل قيمة الأصل	معدل تعديل قسط الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية VNC	قسط الاهتلاك 2022	التكلفة التاريخية VO	السنة
3,287,873,953.25	-	1.297	1.287	2,534,504,921.49		2,534,504,921.49	2017
3,134,818,847.02	-	1.253	1.257	2,501,781,658.09		2,501,781,658.09	2018
3,215,462,086.17	-	1.224	1.223	-2,626,040,571.12		-2,626,040,571.12	2019
2,705,816,948.80	-	1.199	1.190	2,256,191,628.69		2,256,191,628.69	2020
309,831,699.27	-	1.125	1.095	275,431,607.47		275,431,607.47	2021
3,216,662,896.99	-	1.066	1.806	-3,016,520,309.88		-3,016,520,309.88	2022
3,006,216,465.17	-			1,925,348,934.74	0	1,925,348,934.74	المجموع

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة محاسبة التضخم في تعزيز جودة مخرجات عملية تقييم الأداء المالي، حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية "كوندور"، بتعديل البيانات المحاسبية التي تشتمل عليها قوائمها المالية، وإجراء مقارنات بين البيانات المعدة على أساس التكلفة التاريخية والبيانات المعدلة.

وقد توصل الباحث من خلال دراسة الحالة إلى إثبات مساهمة محاسبة التضخم من خلال اعتماد أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة في استبعاد آثار التضخم على قيم عناصر القوائم المالية، وتصحيح الانحرافات التي تمس قيم نسب ومؤشرات تقييم الأداء المالي نتيجة اعتماد التكلفة التاريخية كأسلوب للقياس في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار. وقد أوصى الباحث بضرورة إعطاء الأهمية الكافية للأبحاث التطبيقية المتعلقة بمحاسبة التضخم كأحد أهم المشاكل المحاسبية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: التضخم، محاسبة التضخم، الإفصاح المحاسبي، تقييم الأداء المالي.

Abstract

This study aims to highlight the contribution of inflation accounting in enhancing the quality of the outputs of the financial performance evaluation process. The researcher adopted a descriptive-analytical approach, in addition to a case study of an Algerian economic institution, "Condor," by adjusting the accounting data included in its financial statements and making comparisons between the data prepared based on historical cost and the adjusted data.

Through the case study, the researcher demonstrated the contribution of inflation accounting by adopting the method of adjusted historical cost to exclude the effects of inflation on the values of financial statement items, and to correct the deviations affecting the values of financial ratios and performance evaluation indicators due to the reliance on historical cost as a measurement method in the context of rising general price levels. The researcher recommended giving adequate attention to applied research related to inflation accounting as one of the most important contemporary accounting issues.

Keywords: inflation, inflation accounting, accounting disclosure, financial performance assessment.